

صندوق النقد الدولي

أفاق الاقتصاد العالمي

مواجهة أزمة تكلفة المعيشة



أكتوبر
٢٠٢٢

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

مجابة أزمة تكلفة المعيشة



أكتوبر
٢٠٢٢

©2022 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت،
صندوق النقد الدولي
الجمع التصويري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

Cataloging-in-Publication Data

Joint Bank-Fund Library

Names: International Monetary Fund.
Title: World economic outlook (International Monetary Fund)
Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.
Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 979-8-40021-843-9 (English Paper)
979-8-40022-1750 (Arabic Paper)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتُنشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي – ٢٠٢٢. آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة. واشنطن العاصمة، أكتوبر.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org
www.elibrary.imf.org

ح	الافتراضات والأعراف المتبعة
ي	مزيد من المعلومات
ك	البيانات
ل	تمهيد
م	تقديم
ع	ملخص واف
١	الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية
١	التضخم وعدم اليقين
٢	البنوك المركزية تتصدى لارتفاع التضخم المزمع
٦	الحرب في أوكرانيا تتسبب في زيادة المعاناة الإنسانية والأضرار الاقتصادية
٧	جائحة كوفيد-١٩ مستمرة في عرقلة التقدم الاقتصادي
٨	التنبؤات: الناتج لا يزال منخفضاً، لكن التضخم في سبيله لبلوغ ذروته
١٦	المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد: مخاطر التطورات السلبية لا تزال مهيمنة
٢٠	التحرك على صعيد السياسات: من التضخم إلى النمو
٢٦	الإطار ١-١: تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» الأخيرة
٣٠	الإطار ١-٢: القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد-١٩
٣٣	الإطار ١-٣: تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٣٧	تقرير خاص: تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء
٤٨	المراجع
٥١	الفصل ٢: ديناميكيات الأجور عقب كوفيد-١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار
٥٤	مقدمة
٥٤	الحالات التاريخية المشابهة للحالة الراهنة
٥٦	محركات الأجور خلال صدمة كوفيد-١٩ ومرحلة التعافي
٦١	انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة: التوقعات واستجابات السياسة
٦٦	الاستنتاجات
٦٨	الإطار ٢-١: انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة
٦٩	المراجع
٧١	الفصل ٣: التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون
٧١	مقدمة
٧٤	تخليص الاقتصاد من الكربون: حان الآن وقت المصادقية
٧٥	سياسات المناخ التي تمكن من تنفيذ اتفاقية باريس
٨٠	مصادقية السياسات: أساس التحول الناجح
٨٣	تكلفة التحول حال إرجاء تنفيذ سياسات المناخ لفترة أطول
٨٤	النتائج المستخلصة وانعكاسات السياسات
٨٦	الإطار ٣-١: انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب - نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة
٨٩	الإطار ٣-٢: الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون - تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي
٩١	الإطار ٣-٣: خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة
٩٣	المراجع

الملحق الإحصائي

٩٧	الافتراضات
٩٧	ما الجديد
٩٨	البيانات والأعراف المتبعة
٩٩	الملحوظات القطرية
١٠١	تصنيف البلدان
١٠١	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١٠٣	الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١٠٤	وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢١
١٠٤	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
١٠٤	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
١٠٥	الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
١٠٥	الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل
١٠٨	الجدول واو - الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات
١٠٩	جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية
١١٩	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة
١٢٤	قائمة بالجداول
١٢٥	الناتج (الجداول ألف - ألف ٤)
١٣٢	التضخم (الجداول ألف ٥ - ألف ٧)
١٣٧	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
١٣٨	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
١٤٠	معاملات الحساب الجاري (الجداول ألف ١٠ - ألف ١٢)
١٤٧	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ألف ١٣)
١٥١	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
١٥٤	السيناريو الأساسي للمدى المتوسط (الجدول ألف ١٥)

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

١٦٥ مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، سبتمبر ٢٠٢٢

الجداول

٩	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
١١	الجدول ٢-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق
٣٩	الجدول ١-١ ت-١: مراحل الانتعاش في أسعار النفط ومحاصيل الحبوب والأغذية
٣٩	الجدول ١-١ ت-٢: الارتباط بين أسعار النفط ومحاصيل الحبوب
٤٢	جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٣	جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٤	جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٥	جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

٤٦	جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٧	جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
٧٩	الجدول ٣-١: ثلاث حزم سياسات لخفض الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ في عام ٢٠٣٠
٨٧	الجدول ٣-١-١: مقارنة التغيرات في إجمالي الناتج المحلي عبر مختلف النماذج

الأشكال البيانية

٢	الشكل البياني ١-١: المؤشرات الرائدة تظهر بوادر التباطؤ الاقتصادي
٢	الشكل البياني ٢-١: التغيير في دورة السياسة النقدية بين اقتصادات مجموعة العشرين
٣	الشكل البياني ٣-١: فروق العائد على السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣	الشكل البياني ٤-١: توقعات تراجع أسعار الجملة للغذاء والوقود
٣	الشكل البياني ٥-١: المتوسط الحسابي لدرجة حرارة سطح الأرض
٣	الشكل البياني ٦-١: التضخم الأساسي وتوزيعه في مختلف البلدان
٤	الشكل البياني ٧-١: التضخم يلحق أشد الضرر بالفقراء
٤	الشكل البياني ٨-١: استعادة توازن الطلب: السلع مقابل الخدمات
٤	الشكل البياني ٩-١: التضخم المدفوع بالغذاء والوقود
٦	الشكل البياني ١٠-١: تصاعد أسعار الفائدة قصيرة الأجل الحقيقية
٦	الشكل البياني ١١-١: تباعد المسارات عبر المحيط الأطلسي
٧	الشكل البياني ١٢-١: إمدادات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي حسب طريق خط النقل
٧	الشكل البياني ١٣-١: الوفيات المؤكدة الجديدة من جراء جائحة كوفيد-١٩
١١	الشكل البياني ١٤-١: بلدان في حالة انكماش كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣
١١	الشكل البياني ١٥-١: تنبؤات النمو والتضخم على المستوى العالمي
١٣	الشكل البياني ١٦-١: صدمات ٢٠٢٢: خسائر الناتج المرزمنة
١٤	الشكل البياني ١٧-١: ندوب اقتصادية من جراء الجائحة
١٥	الشكل البياني ١٨-١: التضخم سيتراجع على الأرجح السنة القادمة
١٦	الشكل البياني ١٩-١: وضع الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي
١٦	الشكل البياني ٢٠-١: مكالمات الشركات حول أهم المخاطر الاقتصادية الكلية
١٧	الشكل البياني ٢١-١: توقعات التضخم في الأجل الطويل
١٩	الشكل البياني ٢٢-١: إفريقيا الأقل تلقيحا ضد مرض كوفيد-١٩
٢٠	الشكل البياني ٢٣-١: تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين
٢١	الشكل البياني ٢٤-١: سعر الفائدة الطبيعي، الولايات المتحدة
٢٢	الشكل البياني ٢٥-١: ارتفاع سعر صرف الدولار على نطاق واسع
٢٢	الشكل البياني ٢٦-١: التغيير في الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية
٢٣	الشكل البياني ٢٧-١: المديونية الحرجة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢٦	الشكل البياني ١-١-١: تنبؤات التضخم الكلي
٢٧	الشكل البياني ٢-١-١: أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري السنوية في تقارير آفاق الاقتصاد العالمي مقارنة بتنبؤات أعداد يناير السابقة من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي
٢٧	الشكل البياني ٣-١-١: أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري والناتج
٢٨	الشكل البياني ٤-١-١: التأثيرات على أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري
٣٠	الشكل البياني ١-٢-١: تفكيك عناصر نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي حسب مكونات الدخل

- الشكل البياني ١-٢-٢: هوامش الربح المضافة إلى التكلفة المرجحة بجملة المبيعات ومؤشر أسعار المستهلكين في اقتصادات متقدمة مختارة ٣١
- الشكل البياني ١-٢-٣: معامل تمرير تكاليف الإنتاج إلى الأسعار ٣١
- الشكل البياني ١-٣-١: توزيع تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي ٣٤
- الشكل البياني ١-٣-٢: تأثير سيناريو التطورات المعاكسة على إجمالي الناتج المحلي والتضخم ٣٥
- الشكل البياني ١-١-١: تطورات أسواق السلع الأولية ٣٧
- الشكل البياني ١-١-٢: صادرات وأسعار الغاز الروسي ٣٨
- الشكل البياني ١-١-٣: مؤشرات أسعار سلع أولية مختارة ٣٩
- الشكل البياني ١-١-٤: استجابة أسعار محاصيل الحبوب للمحركات الرئيسية ٤٠
- الشكل البياني ١-١-٥: استجابة مؤشر الغذاء في مؤشر أسعار المستهلكين لصدمة أسعار الغذاء الدولية ٤٠
- الشكل البياني ١-١-٦: التنبؤ المشروط بتضخم أسعار الغذاء المحلية ٤١
- الشكل البياني ٢-١: ديناميكيات الأجور والأسعار والبطالة في الأونة الأخيرة ٥٢
- الشكل البياني ٢-٢: التغيرات في الأجور والأسعار والبطالة عقب حالات مشابهة في الماضي ٥٥
- الشكل البياني ٢-٣: التغييرات في الأجور والأسعار والبطالة عقب حالات في الماضي تسارعت فيها الأسعار والأجور ٥٦
- الشكل البياني ٢-٤: نظرة على نمو الأجور الاسمية من خلال مناظير منحنى فيليبس للأجور ٥٧
- الشكل البياني ٢-٥: دور الخصائص الهيكلية في ديناميكيات الأجور ٥٨
- الشكل البياني ٢-٦: محركات تغيرات الأجور والأسعار والتوظيف خلال جائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها ٦٠
- الشكل البياني ٢-٧: الآثار التراكمية لضغوط سلسلة الإمداد والتشديد النقدي على الأجور والأسعار ٦٣
- الشكل البياني ٢-٨: الآثار التراكمية لضغوط سلسلة الإمداد على توقعات التضخم ٦٤
- الشكل البياني ٢-٩: سيناريوهات على الأجل القريب ذات مسار محدد لأسعار الفائدة في ظل توقعات مختلفة ٦٥
- الشكل البياني ٢-١٠: سيناريو السياسة الأمثل في إطار توقعات التعلم التكيفي ٦٦
- الشكل البياني ٢-١١: انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار ٦٨
- الشكل البياني ٣-١: الانبعاثات العالمية التاريخية والمتوقعة ٧٤
- الشكل البياني ٣-٢: تأثير ضريبة غاز الاحتباس الحراري على الاقتصاد الكلي في ٢٠٣٠ في ظل عمليات المعايير المختلفة للمرونة ٧٧
- الشكل البياني ٣-٣: تأثير خيارات إعادة التوظيف المختلفة على الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة ٧٨
- الشكل البياني ٣-٤: التأثير الاقتصادي الكلي لحزم السياسات الثلاث في المناطق المتضمنة في نموذج المحاكاة ٨٠
- الشكل البياني ٣-٥: تأثير المصادقية الكاملة والجزئية للسياسات التخفيفية في عام ٢٠٣٠ ٨١
- الشكل البياني ٣-٦: التأثير الاقتصادي الكلي لمختلف أهداف السياسة النقدية في الولايات المتحدة ٨٢
- الشكل البياني ٣-٧: التأثير الاقتصادي الكلي لمختلف أهداف السياسة النقدية في حالة ربط الأجور بالأسعار ٨٣
- الشكل البياني ٣-٨: التنفيذ التدريجي لسياسات التخفيف من تأثير غازات الاحتباس الحراري مقابل إرجائها في الولايات المتحدة ٨٤
- الشكل البياني ٣-١-١: تسعير الكربون عام ٢٠٢٢ في اقتصادات مختارة ٨٦
- الشكل البياني ٣-٢-١: سعر الكربون في السويد ٨٩

المحتويات

- ٩٠ الشكل البياني ٣-٢-٢: سعر الكربون ونطاق تغطية الانبعاثات، ٢٠٢٢
- ٩١ الشكل البياني ٣-٣-١: أسعار الجملة الشهرية للكهرباء في مجموعة اقتصادات أوروبية مختارة
- الشكل البياني ٣-٣-٢: الأسعار اليومية للكهرباء في بلدان أوروبية مختارة باعتبارها
- ٩٢ دالة لنصيب الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء

الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتمد عدد من الافتراضات في إعداد التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٢ يوليو ٢٠٢٢ إلى ١٩ أغسطس ٢٠٢٢، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألفا ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٩٨,١٩ دولار للبرميل في ٢٠٢٢ و ٨٥,٥٢ دولار للبرميل في ٢٠٢٣؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ١,٨٪ في ٢٠٢٢ و ٤,٠٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٠,٢٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٨٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و ٠,١٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٠٪ في ٢٠٢٣ في اليابان؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٣,٢٪ في ٢٠٢٢ و ٤,٤٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٠,٩٪ في ٢٠٢٢ و ١,٣٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و ٠,٢٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٣٪ في ٢٠٢٣ في اليابان. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- - فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢١-٢٠٢٢ أو يناير-يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٢١/٢٠٢٢، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢١ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.

ما الجديد في هذه المطبوعة:

- بالنسبة للجزائر، يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الاقتراض اعتباراً من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى.
- تم إدراج توقعات القطاع المالي الخاصة بإكوادور، وكانت قد تم حذفها في السابق بسبب المناقشات الجارية في إطار مراجعة البرنامج.
- تم إدراج بيانات التنبؤات الخاصة بتونس، والتي تم حذفها في السابق بسبب المناقشات الفنية الجارية تمهيداً لإجراء مفاوضات محتملة حول البرنامج.
- بالنسبة لسري لانكا، تم استبعاد بعض التوقعات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي عقب الاتفاق الأخير على مستوى الخبراء حول إبرام برنامج بدعم من الصندوق.
- بالنسبة لفنزويلا، تمت مراجعة البيانات التاريخية اعتباراً من عام ٢٠١٢ وما بعده بناء على بعض التعديلات التي طرأت على المنهجية المستخدمة. وتم إدراج المتغيرات الاسمية التي سبق استبعادها من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:

- الجداول والأشكال البيانية الواردة في هذا التقرير التي يشار إلى أن مصدرها هو «حسابات خبراء صندوق النقد الدولي» أو «تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي» تستند إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- تعزى الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أي من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.
- ولا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامهما في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذان المصطلحان أيضا، حسب استخدامهما في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

التصحیحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حدائتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

الطباعات المطبوعة والرقمية

الطباعات المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: imfbk.st/512000

الطباعات الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: <http://www.elibrary.imf.org/OCT22WEO>.

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/WEO)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

وللاطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm).

ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تُقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division

Research Department

International Monetary Fund

700 19th Street, NW

Washington, DC 20431, USA

عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: www.imf.org/weoforum

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد بيير-أوليفيه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كوفيا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد دانييل لي، رئيس قسم بإدارة البحوث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم سيلفيا ألبريزيو، وهورهيه ألفاريث، وفيليب باريت، ومهدي بن عطية الأندلسي، وجون بلودورن، وكريستيان بوغمانز، وبنجامين كارتون، وكريستوفر إيفانز، وآلان ديزيولي، ونيلز-جاكوب هانسن، وفلورانس جوموت، وكريستوفر كوخ، وتوه كوان، وديرك موير، وجون-مارك ناتال، وضياء نور الدين، وأوغسطس بانتون، وأندريا بيسكاتوري، وإيرفين بريفيتي، وألكسندر سولاسي، ومارتن شتومر، ونيكو فاليكس، وسايمون فويت، وفيليب وينغندر.

ومن المساهمين الآخرين ميكال أندريل، وغافين أسدوريان، وجاريد بيبي، وريتشيل بريزير، ومويا تشين، ويانيف كوهين، وفيدريكو دييث، ووينشوان دونغ، وأنجيلا إسبيريتو، وريببكا أياسو، وزيان هان، وجين جين هي، ويويو هوانغ، وإدوارد لوريتو، وجونغ جين لي، ولي لين، ولي لونغي، ويوسف ناظر، وسينثيا نانشاما نياكري، وإيموري أوكس، وميرتو أويكونومو، وكلاريتا فيليبس، وكارلو بيزينيللي، ورفاييل بورتينو، وإفجينيا بوغاتشيفا، وتيانشو كي، ويايوان كي، وأنيثا رادزيكاوسكي، وماكس روزيكي، ومحمد أحسن شفيق، ونيكولاس تونغ، ويارو زو، وجياكي زاو، وكانران زينغ.

وتولى جوزيف بروكوبو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من مايكل هاروب، وبمساعدة إضافية من كل من لوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، وهارولد ميدينا (وأعضاء الفريق) وشركة Grauel Group وشركة "TalentMEDIA Services".

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢. غير أن التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

وفي الصين، أدت الإغلاقات العامة المتكررة في إطار تطبيق استراتيجية «صفر كوفيد» إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد، ولا سيما في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢. علاوة على ذلك، يشهد قطاع العقارات تراجعاً سريعاً، وهو يمثل حوالي خمس النشاط الاقتصادي في الصين. وسيشكل ذلك عبئاً جسيماً على مستويات التجارة والنشاط العالمية نظراً لحجم الاقتصاد الصيني وأهمية دوره في سلاسل الإمداد العالمية.

وتفرض البيئة الخارجية تحديات كبيرة بالفعل أمام العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويؤدي الارتفاع الحاد في قيمة الدولار الأمريكي إلى زيادة ملحوظة في الضغوط السعريّة المحلية وتفاقم أزمة تكلفة المعيشة في هذه البلدان. ولا تزال التدفقات الرأسمالية دون مستوياتها السابقة، وتستمر معاناة العديد من الاقتصادات منخفضة الدخل والاقتصادات النامية من مستويات المديونية الحرجة. وستعيد صدمات عام ٢٠٢٢ فتح جراح اقتصادية لم تندمل إلا جزئياً في أعقاب الجائحة. وتظل مخاطر التطورات السلبية تلوح عالياً في الأفق، بينما ازدادت صعوبة المفاضلة بين السياسات اللازمة لمواجهة أزمة تكلفة المعيشة. وأصبحت احتمالات الخطأ في معايرة السياسات النقدية وسياسات المالية العامة والقطاع المالي كبيرة للغاية في حقبة يعاني فيها الاقتصاد العالمي من هشاشة غير مسبوقه مع ظهور بوادر الضغوط عبر الأسواق المالية.

وتظل الضغوط السعريّة المتزايدة تشكل التهديد الأكثر إلحاحاً لرخاء الأجيال الحالية والمستقبلية لدورها في تقليص الدخل الحقيقية وتقويض استقرار الاقتصاد الكلي. وفي الوقت الحالي، تعمل البنوك المركزية حول العالم بكامل طاقتها على استعادة استقرار الأسعار، وتسارعت وتيرة التشديد بحدة. غير أن التساهل أو الإفراط في التشديد يؤديان كلاهما إلى عدة مخاطر. فالتساهل قد يؤدي إلى استمرار ترسخ القوى التضخمية، وتراجع مصداقية البنوك المركزية، وانفلات ركيحة التوقعات التضخمية. وكما تعلمنا مراراً من التاريخ، لن يؤدي ذلك سوى إلى تحمل تكلفة أكبر في نهاية المطاف لكبح جماح التضخم. أما الإفراط في التشديد، فقد يؤدي إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو حالة من الركود الحاد بلا داع. وأشار خبراء بارزون مؤخراً إلى زيادة احتمالات الإفراط في غياب التنسيق بين البنوك المركزية. وقد تعاني الأسواق المالية بدورها من أجل التكيف مع التسارع الحاد في وتيرة التشديد. وما بين التساهل والإفراط، تتفاوت تداعيات هذه السياسات المغلوطة. فسوء تقدير الطبيعة

بينما تتكاثف الغيوم في سماء العاصفة، صار لزاماً على صناعات السياسات التحلي بالصمود.

فلا يزال الاقتصاد العالمي يواجه تحديات عميقة تشكلت بفعل التداعيات الممتدة لثلاث قوى باطشة: الغزو الروسي لأوكرانيا، وأزمة تكلفة المعيشة الناجمة عن اتساع نطاق الضغوط التضخمية المزمّنة، والتباطؤ الاقتصادي في الصين.

وحسب أحدث تنبؤاتنا، يُتوقع ثبات معدل النمو العالمي في عام ٢٠٢٢ حيث يبلغ ٣,٢٪، ليتراجع لاحقاً إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٣ - وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٠,٢ نقطة مئوية عن تنبؤات يوليو - مع وجود احتمالية بنسبة ٢٥٪ لتراجعته دون ٢٪. وسيشهد أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي حالة من الانكماش في العام الحالي أو القادم، مع استمرار تباطؤ النشاط في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. وخلاصة القول إن الأسوأ لم يأت بعد، وسيشعر الكثيرون بوطأة الركود خلال عام ٢٠٢٣.

ولا يزال الاقتصاد العالمي يشهد اختلالات قوية نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا الذي لم تقف تداعياته عند حدود الدمار المتصاعد الذي لحق بالأرواح والأرزاق دون هدف، بل نتجت عنه أيضاً أزمة شديدة في الطاقة على مستوى أوروبا أدت إلى ارتفاع حاد في تكلفة المعيشة وتعثر النشاط الاقتصادي. فقد ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٢١، حيث قامت روسيا بتخفيض إمدادات الغاز إلى أقل من ٢٠٪ من مستواها في عام ٢٠٢١، مما يزيد من احتمالات عجز الطاقة خلال فصل الشتاء القادم وما بعده. وبوجه أعم، أدى النزاع أيضاً إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، بالرغم من صفقة حبوب البحر الأسود التي كان لها دور في تيسير الأوضاع مؤخرًا، مما نتجت عنه مصاعب جسيمة طالت جميع الأسر منخفضة الدخل حول العالم، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل.

ومع اتساع نطاق الضغوط التضخمية المزمّنة، تسارعت وتيرة التشديد النقدي على نحو متزامن عبر البلدان، وسجل الدولار الأمريكي ارتفاعاً قوياً مقابل معظم العملات الأخرى. وسيعاني الاقتصاد طويلاً من تشديد الأوضاع النقدية والمالية العالمية، مما سيؤدي إلى تراجع الطلب وكبح جماح التضخم تدريجياً. غير أن الضغوط السعريّة لا تزال مستمرة بقوة، مما يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لصناعات السياسات. وتشير توقعاتنا إلى وصول التضخم العالمي إلى ذروته في أواخر عام ٢٠٢٢، وإن كان سيظل مرتفعاً لفترة أطول مما كان متوقعاً في السابق، ليتراجع إلى ٤,١٪ بحلول عام ٢٠٢٤.

المالية العامة، ولا سيما في البلدان الأشد تضررا من أزمة الطاقة، من المهم أن تركز السياسات على إطار مالي متوسط الأجل يتسم بالمصداقية. وخامسا، يمكن لسياسة المالية العامة مساعدة الاقتصادات على التكيف مع زيادة التقلبات والتعافي من التداعيات من خلال الاستثمار في تعزيز الطاقة الإنتاجية: فمن شأن رأس المال البشري والتحول الرقمي والطاقة الخضراء وتنويع سلاسل الإمداد جعل الاقتصادات أكثر صلابة في مواجهة الأزمة القادمة. غير أن السياسات الحالية لا تسترشد دائما بهذه المبادئ البسيطة بكل أسف، وتشكل الحزم المالية التي تهدف في أغلبها إلى تنشيط الاقتصاد خطرا لا يستهان به في بلدان عديدة بسبب حجمها الهائل وافتقارها إلى دقة الاستهداف.

وفي العديد من الأسواق الصاعدة، تنشأ تحديات جسيمة عن ارتفاع قيمة الدولار الذي يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية وزيادة تكلفة السلع المستوردة. وقد بلغ الدولار في الوقت الحالي أعلى مستوياته منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وحتى الآن، يبدو أن هذا الارتفاع ناتج في معظمه عن عوامل أساسية، مثل تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة وأزمة الطاقة. وفي معظم البلدان، تكمن الاستجابة الملائمة في معايرة السياسة النقدية للحفاظ على استقرار الأسعار، مع السماح بتعديل أسعار الصرف، والاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي القيمة لاستخدامها إذا ما ساءت الأوضاع المالية للغاية.

وبات الاقتصاد العالمي قريبا من مواجهة موجة عاصفة ربما تحمل في طياتها اضطرابات مالية على الأرجح، مما سيدفع المستثمرين إلى البحث عن ملاذ آمن لاستثماراتهم، مثل سندات الخزينة الأمريكية، طلبا للحماية، وسيؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار مجددا. وقد حان الوقت لقيام صناع السياسات في الأسواق الصاعدة بسد الثغرات. فعلى البلدان أن تنظر فوراً في تعزيز مستويات السيولة الوقائية من خلال طلب الاستفادة من الأدوات الوقائية التي يوفرها الصندوق شريطة استيفائها لشروط الاستفادة وسلامة سياساتها. علاوة على ذلك، ينبغي أن تستهدف البلدان في المرحلة القادمة الحد من تأثير الاضطرابات المالية المستقبلية من خلال مزيج من الإجراءات الوقائية الملائمة على جانب سياسات السلامة الاحترازية الكلية والتدفقات الرأسمالية وفقا لإطار السياسات المتكامل الذي وضعه الصندوق. والعديد من البلدان منخفضة الدخل بلغ بالفعل نقطة المديونية الحرجة أو بات قريبا منها. لذلك علينا الآن أن نمضي قدما في إعادة هيكلة الديون بصورة منظمة من خلال «الإطار المشترك لمجموعة العشرين» لصالح البلدان الأكثر تضررا لتجنب موجة من أزمات الدين السيادي. فربما يفوت الأوان قريبا.

وأخيرا، ففي أزمات الطاقة والغذاء، وما اقترن بها من ارتفاع حاد في درجات الحرارة خلال فصل الصيف، تذكرة قاسية بما قد تحمله لنا التحولات المناخية من تحديات ما لم ننجح في السيطرة عليها. وعلينا أن نتحرك بشكل أكبر لتنفيذ سياسات المناخ اللازمة لدرء التغيرات المناخية الكارثية. وكما يرد في الفصل الثالث، فإن هذه السياسات قد ينشأ عنها

المزمنة للتضخم مجددا سيكون أكثر خطورة على استقرار الاقتصاد الكلي مستقبلا، حيث يؤدي إلى تراجع حاد في المصداقية التي اكتسبتها البنوك المركزية بشق الأنفس. ومتى يبدأ التباطؤ الاقتصادي عبر البلدان، وتتضح مواطن الهاشاشة المالية، ستتعالى حتما الأصوات المنادية بتيسير الأوضاع النقدية. وعلى السياسة المالية أن تضمن استمرار الاستقرار في الأسواق عند الضرورة، وإن كان يتعين على البنوك المركزية حول العالم الاستمرار بقوة وحسم في توجيه سياساتها النقدية نحو ترويض التضخم.

ولا تعني هذه التحديات أن الهبوط الاقتصادي الحاد أصبح واقعا لا مفر منه. ففي بلدان عديدة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو، يستمر ضيق الأوضاع في أسواق العمل التي سجلت تراجعا غير مسبوق في معدلات البطالة وارتفاعا في حجم الوظائف الشاغرة. ويشير الفصل الثاني من هذا التقرير إلى أنه لا يزال من الممكن تجنب دوامة الأجور والأسعار في البيئة الحالية — رغم الارتفاع السريع في مستويات الأسعار والأجور — ما لم تنفلت ركيزة التوقعات التضخمية.

وفي مواجهة مزيج متباين من أزمات تكلفة المعيشة والطاقة والغذاء، باتت بلدان عديدة تواجه تحديا جسيما في صياغة سياسات المالية العامة الملائمة. وأذكر هنا عددا قليلا من المبادئ المهمة. أولا، في البلدان التي شهدت انحصارا كبيرا في وتيرة تفشي الجائحة، حان الوقت لإعادة بناء احتياطياتها المالية الوقائية. وقد اتضح جليا خلال الجائحة مدى أهمية الحيز المالي للتعامل مع الأزمات. فكلما ازداد الحيز المالي في البلدان، كانت أكثر قدرة على حماية الأسر والشركات. وثانيا، ينبغي ألا تتعارض أغراض سياسة المالية العامة مع مساعي السلطات النقدية في السيطرة على التضخم، وإلا سيطول الكفاح من أجل خفض مستويات التضخم، وقد تنفلت ركيزة التوقعات التضخمية، وتزداد تكلفة التمويل، وتتفاقم حالة عدم الاستقرار المالي، مما سيصعب على سلطات المالية العامة والسلطات في القطاعين النقدي والمالي أداء مهامها كما اتضح في الأحداث الأخيرة. وثالثا، فإن أزمة الطاقة، ولا سيما في أوروبا، ليست مجرد صدمة انتقالية. فإعادة توزيع إمدادات الطاقة على نطاق جغرافي وسياسي واسع في أعقاب الحرب الروسية على أوكرانيا أصبحت واقعا دائما. وستشهد أوروبا شتاء صعبا في عام ٢٠٢٢، ولكن شتاء عام ٢٠٢٣ سيكون أسوأ على الأرجح. وعلى سلطات المالية العامة في المنطقة التخطيط والتنسيق لمواجهة هذه الصعوبات. ورابعا، تمثل الإشارات السعرية أداة مهمة لكبح الطلب وزيادة العرض. فالضوابط السعرية، أو الدعم غير الموجه، أو حظر التصدير جميعها إجراءات تفرض تكلفة باهظة على المالية العامة وتؤدي إلى فرط الطلب، ونقص الإمدادات، وسوء التوزيع، وترشيد الاستهلاك، وعلاوات سعرية في السوق السوداء، بل نادرا ما تحقق الغرض منها كما يعلمنا التاريخ. وعوضا عن ذلك، ينبغي أن تستهدف سياسة المالية العامة حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر من خلال صرف تحويلات موجهة ومؤقتة. وما لم يمكن تجنب تقديم دعم كلي من خلال

وبتقدمنا على صعيد سياسات المناخ، وتسوية الديون، والقضايا الخاصة الأخرى متعددة الأطراف، سنثبت أن الجهود المركزة متعددة الأطراف من شأنها بالفعل أن تحقق التقدم للجميع وأن تتصدى بنجاح للضغوط الناجمة عن التشتت الجغرافي-الاقتصادي.

بيير-أوليفيه غورينشا
المستشار الاقتصادي

بعض التداعيات الطفيفة على مستويات النشاط والتضخم في الأجل القريب، مما قد يجعل تأثيرها يبدو ضئيلا عند المقارنة بما سنتكبده من تكلفة كارثية حال الإحجام عن المواجهة. وحرى بالذكر أن تأخر خطى التحول الأخضر ستنشأ عنه زيادة حادة في هذه التكلفة. الرسالة إذن واضحة: فالتحول بخطى موثوقة في الوقت المناسب ليس مهما لمستقبل كوكبنا فحسب، بل سيساعد أيضا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

مديونية حرجة على نطاق واسع. ومن شأن وقف إمدادات الغاز من روسيا أن يضعف الناتج في أوروبا. وقد يواجه النمو مزيداً من العوائق حال تفشي جائحة كوفيد-١٩ مجدداً أو ظهور مخاوف صحية عالمية جديدة. وتفاقم أزمة قطاع العقارات في الصين يمكن أن يؤدي إلى انتشار تداعياتها إلى القطاع المصرفي المحلي مما يؤثر تأثيراً شديداً الوطأة على نمو البلاد، مع ما لذلك من آثار سلبية عابرة للحدود. ومن شأن التشرذم الجغرافي-السياسي أن يعوق التجارة والتدفقات الرأسمالية، ويضع مزيداً من العراقيل أمام التعاون بشأن سياسة المناخ. ويميل ميزان المخاطر نحو التطورات السلبية بقوة، فهناك احتمالية نسبتها حوالي ٢٥٪ بأن يشهد النمو العالمي هبوطاً لعام قادم إلى أقل من ٢,٠٪ — أي في المئتين العاشر من نتائج النمو العالمي منذ عام ١٩٧٠.

إن درء هذه المخاطر يبدأ بمواصلة السياسة النقدية العمل على استعادة استقرار الأسعار. وكما يبين الفصل ٢، يشكل التشديد النقدي القوي في البداية أهمية بالغة لتجنب انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة بسبب استناد توقعات الأسر والشركات بشأن الأجور والأسعار إلى تجربتها مع التضخم مؤخراً. وتتمثل أولوية سياسة المالية العامة في حماية الفئات الضعيفة بتقديم دعم موجه للمستحقين في الأجل القريب لتخفيف العبء من أزمة غلاء المعيشة التي انعكست آثارها في مختلف أنحاء العالم. ولكن ينبغي أن يظل موقفها متشدداً ككل إلى درجة تكفي لإبقاء السياسة النقدية على المسار نحو تحقيق الهدف. ولا بد من تحسين أطر تسوية الديون بشكل ملموس لمعالجة حالة المديونية الحكومية الحرجة المتزايدة بسبب انخفاض النمو وارتفاع تكاليف الاقتراض. وفي ظل تضيق الأوضاع المالية، ينبغي الاستمرار في انتهاج سياسات السلامة الاحترازية الكلية للحماية من المخاطر النظامية. ويمكن تخفيف النقص في الإمدادات من خلال الإصلاحات الهيكلية المكثفة الرامية إلى تحسين الإنتاجية والقدرات الاقتصادية، ومن ثم دعم السياسة النقدية في مكافحتها للتضخم. وتحقق السياسات الرامية إلى تسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء مردوداً طويل المدى على أمن إمدادات الطاقة وتكاليف تغير المناخ المستمر. وكما يبين الفصل ٣، فإن اتخاذ التدابير الصحيحة بالتدرج على مدى السنوات الثماني القادمة سيبقي التكاليف الاقتصادية الكلية في حدود يمكن تحملها. وأخيراً، فإن نجاح التعاون متعدد الأطراف سيحول دون التشرذم الذي يمكن أن يعكس مسار مكاسب الرفاهية الاقتصادية التي تحققت على مدى ثلاثين عاماً من التكامل الاقتصادي.

يواجه الاقتصاد العالمي حالياً عدداً من التحديات المثيرة للاضطراب. وتنبؤ الأفاق بأعباء ثقيلة من جراء ارتفاع التضخم إلى مستوى لم يشهده على مدى عدة عقود، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، وجائحة كوفيد-١٩ التي لا تزال مستمرة. وتسهم عودة السياسات النقدية وسياسات المالية العامة إلى الأوضاع العادية بعد الدعم غير المسبوق الذي قدمته أثناء الجائحة في تخفيف الطلب بينما يهدف صناع السياسات إلى تخفيض التضخم وإعادته إلى مستواه المستهدف. ولكن هناك نسبة متزايدة من الاقتصادات التي تشهد إما تباطؤاً في النمو أو انكماشاً مباشراً. وتعتمد صحة الاقتصاد العالمي المستقبلية اعتماداً حاسماً على المعايير الناجحة للسياسة النقدية، ومسار الحرب في أوكرانيا، واحتمال حدوث مزيد من الانقطاعات المرتبطة بالجائحة على جانب العرض، كأن يحدث ذلك في الصين على سبيل المثال.

وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٢ ثم ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٣. ويمثل ذلك أضعف أنماط النمو منذ عام ٢٠٠١ باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحادة من جائحة كوفيد-١٩، ويرجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات: انكماش إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة في النصف الأول من ٢٠٢٢، وانكماش شهادته منطقة اليورو في النصف الثاني من ٢٠٢٢، وطول أمد تفشي جائحة كوفيد-١٩ وإجراءات الإغلاق العام في الصين إلى جانب تزايد الأزمة في قطاع العقارات. وحوالي ثلث اقتصاد العالم معرض لأن يشهد ربعي سنة متتاليين من النمو السلبي. وتشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من ٤,٧٪ في ٢٠٢١ إلى ٨,٨٪ في ٢٠٢٢ لكنه سيتراجع إلى ٦,٥٪ في ٢٠٢٣ وإلى ٤,١٪ في ٢٠٢٤. وكان الارتفاع المفاجئ في التضخم أكثر انتشاراً في الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة درجات التباين على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ولا تزال المخاطر التي تحيط بالأفاق كبيرة بصورة استثنائية ومائلة نحو التطورات السلبية. فقد يجانب السياسة النقدية الصواب في حساب الموقف الصحيح لتخفيض التضخم. ومن الممكن أن يستمر تباعد مسارات السياسات في الاقتصادات الكبرى، فيؤدي إلى استمرار الارتفاع في سعر الدولار الأمريكي ومزيد من التوترات عبر الحدود. وقد يؤدي حدوث مزيد من صدمات أسعار الطاقة والغذاء إلى استمرار التضخم لمدة طول. ومن الممكن أن يتسبب تشديد أوضاع التمويل العالمي في دخول الأسواق الصاعدة في مرحلة

التضخم وعدم اليقين

يمر العالم حاليا بفترة من التقلبات، فالتغيرات الاقتصادية والجغرافية-السياسية والبيئية تؤثر جميعها على الآفاق العالمية. وقد زاد التضخم حتى بلغ أعلى مستوياته على مدار عدة عقود، مما دفع إلى سرعة تشديد السياسات النقدية وتقليص ميزانيات الأسر المعيشية مع تراجع الدعم المقدم من المالية العامة المتعلق بجائحة كوفيد-١٩. ويواجه كثير من البلدان منخفضة الدخل في الوقت الراهن صعوبات بالغة على مستوى المالية العامة. وفي الوقت نفسه، أدت الحرب الدائرة التي شنتها روسيا على أوكرانيا والتوترات في مناطق أخرى من العالم إلى زيادة إمكانية وقوع اضطرابات سياسية جغرافية هائلة. وعلى الرغم من تراجع تأثير الجائحة في معظم البلدان، فإن موجاتها ممتدة الأثر لا تزال مستمرة في إرباك النشاط الاقتصادي، وخاصة في الصين. وأضفت موجات الحرارة والجفاف العنيفة في أوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا شعورا بما ينتظرنا من مستقبل غير موات أفسده تغير المناخ العالمي.

وفي خضم هذه الأوضاع المتقلبة، تؤكد البيانات التي صدرت مؤخرا أن الاقتصاد العالمي يمر بفترة من تباطؤ النشاط الاقتصادي واسع النطاق في ظل تحقق مخاطر التطورات المعاكسة — بما فيها المخاطر التي أبرزها عدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وإن كانت مقترنة ببعض الإشارات المتضاربة. فقد شهد الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ انكماشا متواضعا في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي (بما يعادل -٠,١ نقطة مئوية من النمو على أساس ربع سنوي محسوب على أساس سنوي)، مع تسجيل نمو سالب في الصين وروسيا والولايات المتحدة، إلى جانب التباطؤ الحاد للنشاط الاقتصادي في بلدان أوروبا الشرقية التي كانت الأشد تضررا على نحو مباشر من جراء الحرب في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية الدولية للضغط على روسيا لإنهاء الأعمال العدائية. وفي الوقت نفسه، لم تتعرض بعض الاقتصادات الكبرى للانكماش — حيث ارتفع معدل النمو في منطقة اليورو متجاوزا التوقعات خلال الربع الثاني من السنة، مدعوما بالنمو في اقتصادات أوروبا الجنوبية المعتمدة على السياحة. وتفيد المؤشرات الرائدة، بما فيها طلبات التصنيع الجديدة وآليات قياس المزاج العام، بتباطؤ النشاط الاقتصادي بين الاقتصادات الكبرى (الشكل البياني ١-١). غير أن هناك إشارات متضاربة في بعض الحالات، حيث تشير بعض المؤشرات إلى ضعف الناتج في ظل قوة سوق العمل.

وتمثل سرعة إلغاء تدابير التيسير النقدي أحد العوامل المهمة التي ارتكز عليها التباطؤ الاقتصادي في النصف الأول من العام الجاري حيث تسعى بنوك مركزية كثيرة إلى تهدئة ارتفاع التضخم المزمع (الشكل البياني ٢-١). فأسعار الفائدة المرتفعة وما يصاحبها من

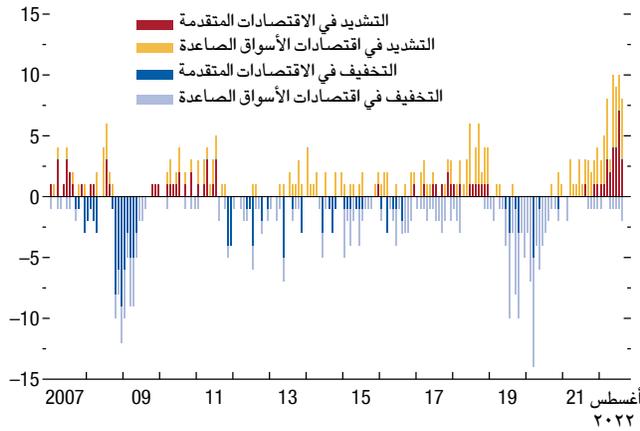
ارتفاع تكاليف الاقتراض، بما في ذلك أسعار الفائدة على القروض العقارية، تحقق حاليا الأثر المنشود لخفض حماس الطلب المحلي، حيث ظهرت أولى بوادر التباطؤ الاقتصادي وأكثرها وضوحا في سوق الإسكان في اقتصادات مثل الولايات المتحدة. وقد اقترن تشديد السياسات النقدية عموما — وإن لم يكن في كل البلدان — بخفض الدعم المقدم من المالية العامة الذي سبق أن أعطى دفعة للدخل المتاح للإنفاق في قطاع الأسر. وبدون الخوض في التفاصيل، تتجاوز حاليا أسعار الفائدة الأساسية الاسمية مستويات الفترة التي سبقت الجائحة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على حد سواء. ومع ارتفاع التضخم، فإن أسعار الفائدة الحقيقية عموما لم ترجع بعد إلى مستويات ما قبل الجائحة. وكان تشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، باستثناء ملحوظ تمثل في الصين (عد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، قد انعكس في ارتفاع قوي في سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي.

وقد أدى هذا أيضا إلى ارتفاع فروق العائد — أي الفرق بين عائدات سندات البلدان الحكومية المقومة بالدولار الأمريكي أو اليورو وعائدات السندات الحكومية الأمريكية أو الألمانية — في الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل التي بلغت حالة المديونية الحرجة (الشكل البياني ١-٣). ففي إفريقيا جنوب الصحراء، تجاوزت فروق العائد على أكثر من ثلثي سندات الدين السيادية مستوى ٧٠٠ نقطة أساس في شهر أغسطس ٢٠٢٢ — بزيادة أكبر كثيرا مقارنة بسنة مضت. وفي أوروبا الوسطى والشرقية، تسببت آثار الحرب في أوكرانيا في تفاقم التحول المستمر في مزاج المستثمرين العالمي تجاه المخاطرة.

وبخلاف تأثير السياسة النقدية وحدها، أدت موجات تفشي جائحة كوفيد-١٩ في الصين والقيود المفروضة على حرية الحركة في إطار استراتيجية "صفر كوفيد" التي اعتمدها السلطات وكذلك الغزو الروسي لأوكرانيا إلى خفض النشاط الاقتصادي. فقد فرضت إجراءات الإغلاق العام في الصين قيودا هائلة على المستوى المحلي وتسببت في عرقلة سلاسل الإمدادات العالمية المنهكة بالفعل. وتسببت الحرب في أوكرانيا والتخفيضات المتزايدة في إمدادات الغاز إلى أوروبا في تعظيم الضغوط القائمة من قبل في أسواق السلع الأولية العالمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي مرة أخرى (الشكل البياني ١-٤). وتعرض الاقتصادات الأوروبية حاليا — بما فيها أكبرها، ألمانيا — إلى المخاطر الناجمة عن آثار تخفيضات إمدادات الغاز، فقد ساهم استمرار عدم اليقين بشأن إمدادات الطاقة في تباطؤ النشاط الاقتصادي الحقيقي في أوروبا، لا سيما في قطاع الصناعة التحويلية، مما أدى إلى تراجع ثقة المستهلكين، ويقدر أقل ثقة مجتمع الأعمال (الشكل البياني ١-١). غير أن التعافي القوي في الاقتصادات الجنوبية المعتمدة على

الشكل البياني ١-٢: التغيير في دورة السياسة النقدية بين اقتصادات مجموعة العشرين

(عدد الزيادات والتخفيضات في أسعار الفائدة الأساسية)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الطلب العالمي، مما يساعد على تهدئة التضخم. غير أن موجات الحرارة والجفاف المتطرفة في الآونة الأخيرة تمثل تذكرة صارخة بالتهديدات قريبة الأجل من جراء تغير المناخ وما له من تأثير محتمل على الإنتاجية الزراعية (الشكل البياني ١-٥).

وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على التنبؤات للنصف الثاني من السنة، فإن معدل النمو لعام كامل في ٢٠٢٢ سيكون على الأرجح أقل كثيرا من متوسط الأداء في الفترة التي سبقت الجائحة والانتعاش القوي في النمو في ٢٠٢١. ففي عام ٢٠٢٢، تشير التوقعات إلى اتساع الاقتصاد العالمي بنسبة قدرها ٣,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، حيث تحقق الاقتصادات المتقدمة نموا قدره ٢,٤٪ بينما تنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنسبة قدرها ٣,٧٪. وسوف يشهد توسع الاقتصاد العالمي تباطؤا أكبر في ٢٠٢٣، بنسبة قدرها ٢,٧٪، مع نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة قدرها ١,١٪ واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنسبة قدرها ٣,٧٪.

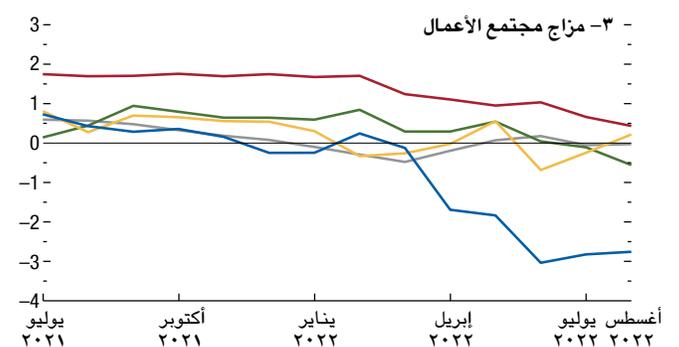
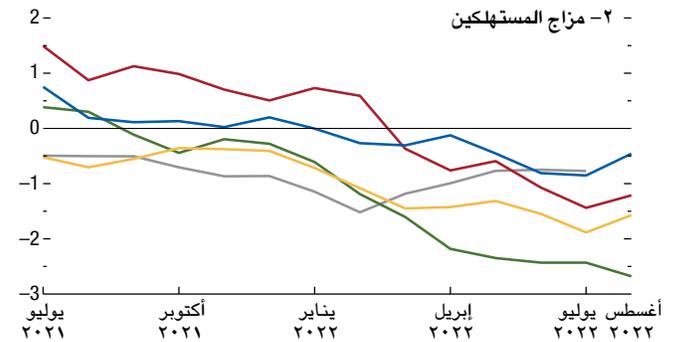
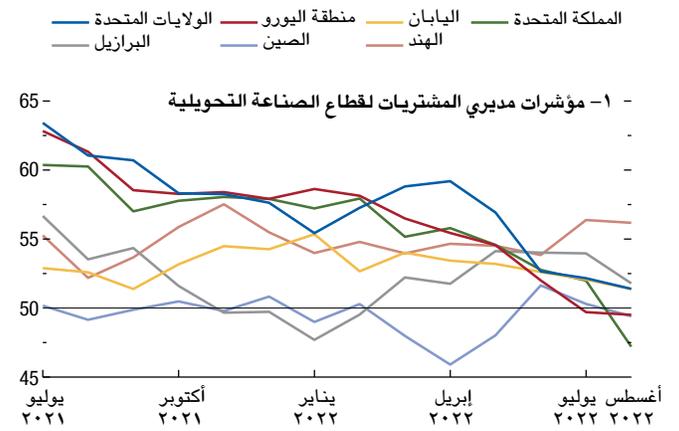
وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تسهم بصورة حيوية في تشكيل الآفاق الاقتصادية، وهي موقف السياسة النقدية إزاء ارتفاع التضخم، وتأثير الحرب في أوكرانيا، والتأثير المتواصل لحالات الإغلاق العام المرتبطة بالجائحة وانقطاعات سلاسل الإمدادات. وتتناول الأقسام التالية مناقشة كل من هذه القوى المحركة الواحدة تلو الأخرى قبل استعراض الآفاق بالتفصيل.

البنوك المركزية تتصدى لارتفاع التضخم المزمع

منذ عام ٢٠٢١، ارتفع معدل التضخم على نحو أسرع وأكثر استمرارية مما كان متوقعا. وفي ٢٠٢٢، بلغ التضخم في الاقتصادات المتقدمة أعلى معدلاته منذ عام ١٩٨٢. ورغم أن التضخم ظاهرة واسعة النطاق، تؤثر على معظم الاقتصادات في جميع أنحاء العالم (الشكل البياني ١-٦)، فإن تأثيره الأشد

الشكل البياني ١-١: المؤشرات الرائدة تظهر بوادر التباطؤ الاقتصادي

(مؤشرات)



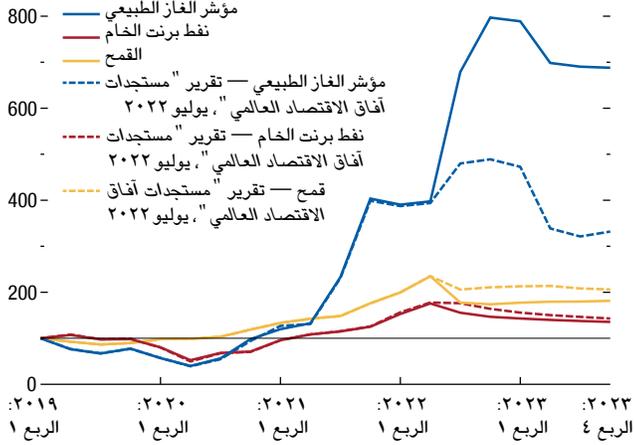
المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة الأولى، تشير مؤشرات مديري المشتريات الأعلى من ٥٠ إلى حدوث توسع. وفي اللوحتين الثانية والثالثة، القيم مستعدلة باستخدام الدرجات المعيارية (z-scores).

السياحة ساعد على تحقيق نمو كلي أفضل من المتوقع في النصف الأول من ٢٠٢٢.

وأتاح أسعار الغذاء — وهي من أهم محركات التضخم العالمي حتى الآن في العام الجاري — قدرا محدودا من الأنباء السارة، حيث أدى تراجع أسعار العقود المستقبلية (الشكل البياني ١-٤) وشفقة حبوب البحر الأسود إلى إعطاء بعض الأمل في إمكانية تحسن الإمدادات في الشهور المقبلة. وبوجه أعم، هناك بعض البوادر التي تشير إلى احتمال بدء تراجع أسعار السلع الأولية في ظل تباطؤ

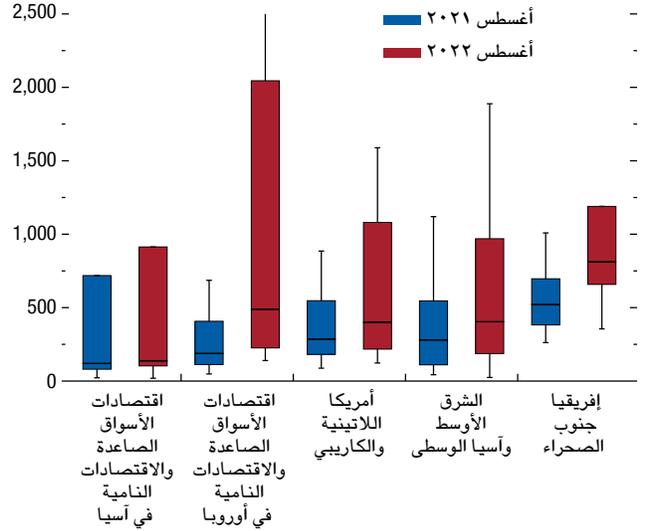
الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

الشكل البياني ٤-١: توقعات تراجع أسعار الجملة للغذاء والوقود (مؤشر: يناير ٢٠١٩ = ١٠٠)



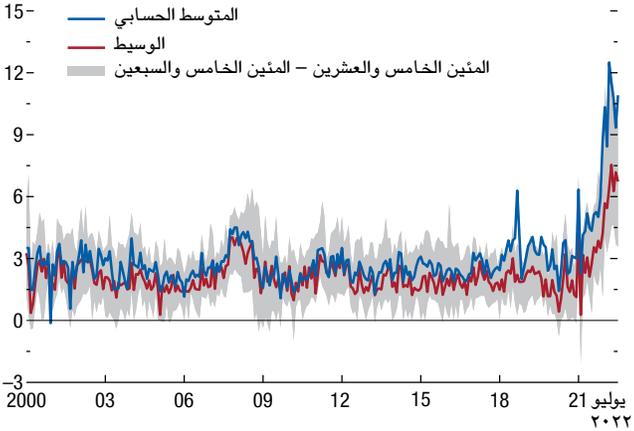
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتألف مؤشر الغاز الطبيعي من مؤشرات أسعار الغاز الطبيعي في كل من أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

الشكل البياني ٣-١: فروق العائد على السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (بنقاط الأساس)



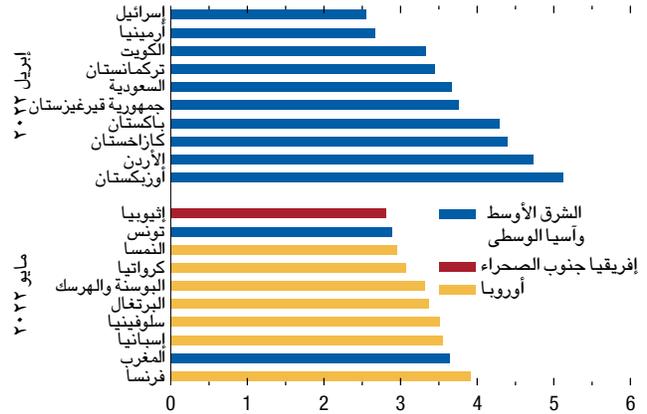
المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة لكل منطقة، يشير الشكل المستطيل الملون في الشكل البياني إلى الربع الأعلى والوسيط والربع الأدنى للبلدان الأعضاء، بينما تشير العارضتان إلى قيمتي الحد الأقصى والحد الأدنى ضمن الحد الإحصائي البالغ ١,٥ ضعف المدى الربيعي من الربع الأعلى والربع الأدنى. وتم اقتصار المحور الصادي حتى ٢٥٠٠ نقطة أساس.

الشكل البياني ٦-١: التضخم الأساسي وتوزيعه في مختلف البلدان (% محسوباً على أساس سنوي)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل مجموعة الاقتصادات الأرجنتين والبرازيل وكندا وسويسرا وتشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وألمانيا والدانمرك وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وهونغ كونغ وهنغاريا وإندونيسيا والهند وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا والمكسيك وماليزيا والنرويج وبيرو والفلبين وبولندا وروسيا وسنغافورة والسويد وتايلند وتركيا وتايوان والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. وتمثل هذه المجموعة ٨٩,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المتقدمة، و٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، و٨١٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية.

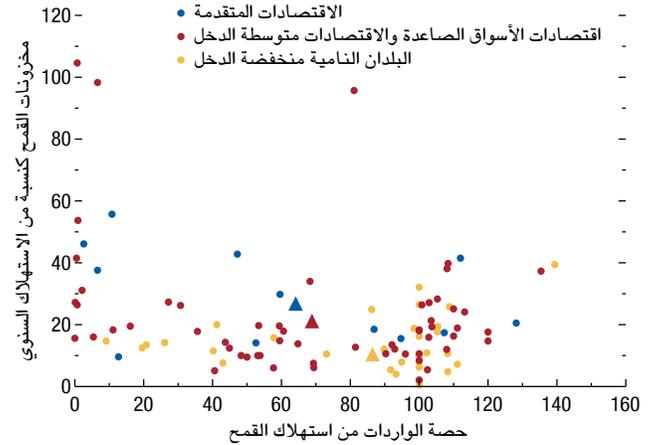
الشكل البياني ٥-١: المتوسط الحسابي لدرجة حرارة سطح الأرض (درجة مئوية؛ خروجاً عن درجة الحرارة العادية في ١٩٦٠-١٩٩١)



المصادر: دراسة Osborn and others (2021)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأرقام توضح الانحراف عن درجات الحرارة الشهرية العادية في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩١ وأسخن عشرة بلدان حسب شهور السنة.

الشكل البياني ٧-١: التضخم يلحق أشد الضرر بالفقراء

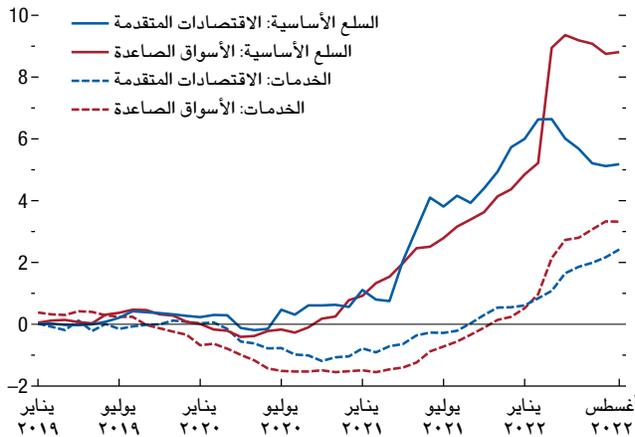
(%؛ ٢٠٢٢)



المصادر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وإدارة الخدمات الزراعية الأجنبية في وزارة الزراعة الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعكس البيانات تقديرات مستويات التخزين في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢ ومستويات الاستهلاك المتوقعة في عام ٢٠٢٢. حصة الواردات قد تتجاوز ١٠٠ بسبب بناء المخزونات وإعادة التصدير. المثلثات تبين متوسطات مجموعة البلدان.

الشكل البياني ٨-١: استعادة توازن الطلب: السلع مقابل الخدمات

(الانحراف % عن متوسطات ما قبل جائحة كوفيد-١٩)

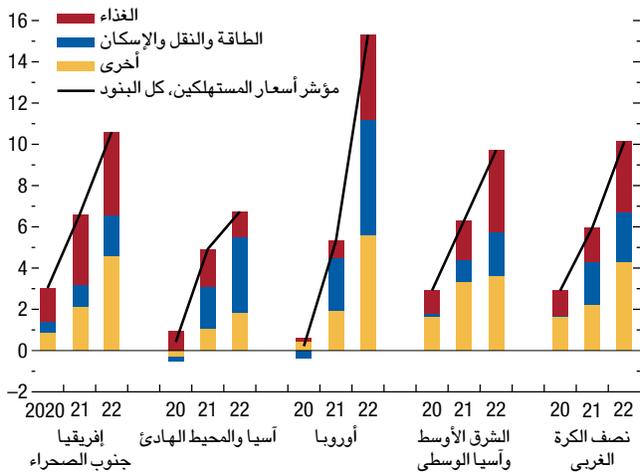


المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تبين الخطوط الفرق بين التغيير كنسبة مئوية على أساس سنوي مقارنة بمؤشرات الأسعار كل شهر والمتوسط الملاحظ خلال ٢٠١٨ و٢٠١٩ لكل قطاع. وتستبعد الطاقة والأغذية من السلع الأساسية. وتم إعداد مجملات البلدان باستخدام الأوزان المرجحة بتعديل القوى الشرائية. وتتألف الاقتصادات المتقدمة من النمسا وكندا ومنطقة اليورو واليابان وكوريا والولايات المتحدة. أما الأسواق الصاعدة فتتألف من البرازيل وتشيلي وكولومبيا وإندونيسيا وماليزيا والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا.

محركات التضخم الرئيسية المهمة رغم مساهمتها في جانب كبير منه. ومع ذلك، ارتفع التضخم الأساسي أيضا — مقيسا بمختلف أدوات قياس التضخم الجوهري — ومن المرجح أن يظل مرتفعا لفترة طويلة من النصف الثاني من ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يبلغ التضخم الجوهري العالمي، مقيسا باستبعاد أسعار الغذاء والطاقة،

الشكل البياني ٩-١: التضخم المدفوع بالغذاء والوقود

(% محسوبا على أساس سنوي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني العوامل المساهمة في التضخم من فئات واسعة. وتحسب هذه العوامل المساهمة أولا حسب البلد، على أساس سنوي على مدار الشهور المتاحة في الحالات التي لا تتوفر فيها البيانات إلا جزئيا (على سبيل المثال ٢٠٢٢). ويوضح الشكل البياني العوامل المساهمة الوسيطة ومعدل التضخم المجمع على حد سواء في كل منطقة.

حدة يقع على شرائح المجتمع منخفضة الدخل في الاقتصادات النامية. ففي هذه البلدان، يلاحظ أن قرابة نصف نفقات استهلاك الأسر المعيشية تذهب إلى الغذاء، مما يعني أن التضخم قد تكون له آثار حادة بصفة خاصة على صحة الإنسان ومستويات المعيشة (الشكل البياني ٧-١). وعلى الرغم من التراجع الطفيف في مؤشر أسعار المستهلكين في شهري يوليو وأغسطس، بلغ التضخم في الولايات المتحدة واحدا من أعلى مستوياته المسجلة على مدى ٤٠ عاما تقريبا، حيث ارتفعت الأسعار في شهر أغسطس بنسبة قدرها ٨,٣% مقارنة بالسنة السابقة. وبلغ معدل التضخم في منطقة اليورو ١٠% في شهر سبتمبر، بينما سجلت المملكة المتحدة معدل تضخم سنوي بنسبة ٩,٩%. وتشير التقديرات إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية سجلت تضخما بنسبة قدرها ١٠,١% في الربع الثاني من ٢٠٢٢ وأنها مقبلة على ذروة معدل التضخم بنسبة قدرها ١١% في الربع الثالث من السنة، وهو المعدل الأعلى منذ عام ١٩٩٩. وقد ارتفع التضخم في هذه المنطقة نتيجة تردد أصداء التعافي القوي للطلب خلال العام الماضي ومواصلة استعادة توازن الطلب نحو الخدمات مثل السفر (الشكل البياني ٨-١). وعلى الرغم من هبوط أسعار العقود المستقبلية مؤخرا، فإن تأخر انتقال الزيادات السابقة في أسعار الغذاء والطاقة من أسواق السلع الأولية العالمية إلى أسعار المستهلكين قد يستمر في دفع التضخم إلى الارتفاع أكثر في الأجل القصير. وفي أوروبا، تتفاقم هذه الآثار من جراء التأثير الكبير الذي تحدثه صدمات الطاقة المرتبطة بالحرب، بينما في آسيا نجد أن التأثير الأكثر اعتدالا على أسعار الغذاء يساعد في أن يظل ارتفاع التضخم دون القدر الذي يرتفع به في المناطق الأخرى (الشكل البياني ٩-١).

ومن التطورات المهمة في الآونة الأخيرة أن صدمات التضخم الكلي المتقلبة إزاء بنود معينة مثل أسعار الطاقة والغذاء لم تعد من

فارتفاع هوامش الربح المضافة إلى التكلفة، في واقع الأمر، يقلل من احتمالات حدوث دوامات الأجور والأسعار، لأنها توفر هوامش وقائية مرنة بين زيادات الأجور العامة وزيادات الأسعار العامة (راجع الفصل الثاني، ولا سيما الإطار ٢-١). وعلى الرغم من أن البيانات التاريخية تشير إلى اتسام أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة بنقص المعروض، فإن دوامات الأجور والأسعار الوليدة لا تلوح في الأفق حتى الآن.

وكان صعود التضخم في الولايات المتحدة محط اهتمام مكثف بصفة خاصة، نظرا لأنه جاء في وقت مبكر عن بقية الاقتصادات المتقدمة وكان مفاجئا للعديد من خبراء الاقتصاد. ومن العوامل التي تفسر هذه المفاجأة وقوع صدمات معاكسة غير متوقعة نتيجة انقطاع سلاسل الإمدادات وارتفاع أسعار الطاقة. فقد انتقلت آثار هذه الصدمات على ما يبدو إلى التضخم الأساسي. وأحد الأسباب الأخرى لعدم رصد نوبة التضخم المرتفع في توقعات الاقتصاديين هو قيام الاقتصاديين في المعتاد بقياس درجة ضيق سوق العمل باستخدام معدل البطالة، الذي ارتبط تاريخيا بعلاقة ثابتة نسبيا بالتضخم ولم يسجل تراجعاً مقارنة بمستويات الفترة التي سبقت الجائحة. وفي الوقت ذاته، هناك قياسات أخرى لدرجة ضيق سوق العمل، بما فيها نسبة الوظائف الشاغرة إلى العمالة وكثافة البحث عن العمل في ظل البقاء على رأس العمل، سجلت ارتفاعاً غير متوقع إلى مستويات قياسية وتفسر ارتفاع التضخم على نحو أفضل (دراسة Ball, Leigh, and Mishra، تصدر قريباً).

وللحيلولة دون رسوخ أركان التضخم، سارعت البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة الأساسية الاسمية. فقام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة بزيادة سعر الفائدة المستهدف على القروض الفيدرالية بواقع ٣ نقاط مئوية منذ مطلع عام ٢٠٢٢ وأعلن عن احتمال تطبيق زيادات أخرى. وقام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة الأساسي بواقع نقطتين مؤبطين منذ بداية السنة الجارية على الرغم من توقعات ضعف النمو. أما البنك المركزي الأوروبي فقد رفع سعر الفائدة الأساسي بواقع ١,٢٥ نقطة مئوية خلال العام الجاري. ولكن مع تجاوز التضخم هذه الزيادات، باستثناءات قليلة، لا تزال أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية دون مستويات ما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-١٠). وترجع الفروق في مسارات عودة السياسات النقدية العادية إلى حد ما لسرعة ارتفاع التضخم الجوهري في بعض الاقتصادات المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة، مقارنة بالاقتصادات الأخرى. وجاءت استجابة النشاط الاقتصادي الحقيقي والأسواق المالية لإلغاء تدابير التيسير النقدي في صورة بوابر تهدئة مؤقتة لنشاط سوق الإسكان، وخاصة في الولايات المتحدة، وتباطؤ الزخم في أسواق العمل. وارتفعت كذلك أسعار الفائدة وفروق العائد في العديد من البلدان وعلى امتداد منحني العائد، مما حفز التقلبات في الأسواق المالية.

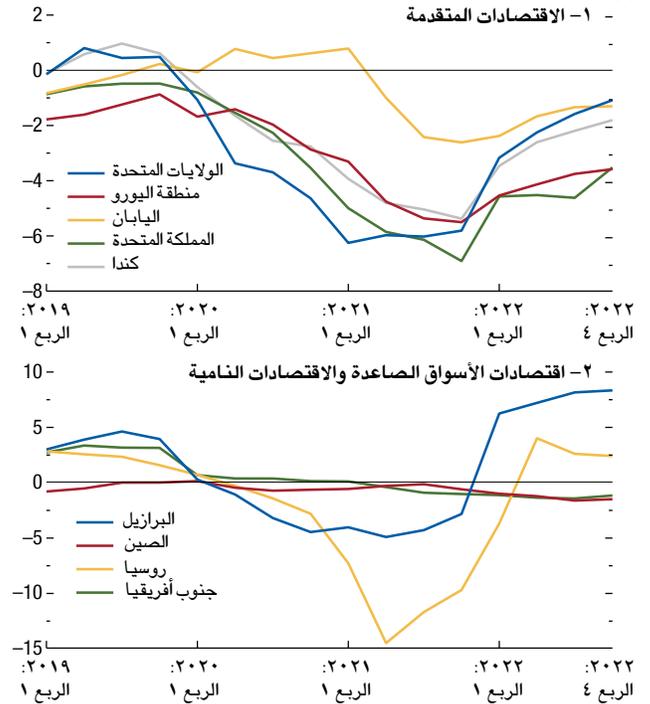
وكان نظام الاحتياطي الفيدرالي قد رفع أسعار الفائدة على نحو أكثر قوة مقارنة بالبنك المركزي الأوروبي وهو ما يرجع جزئياً إلى الفروق في ديناميكيات التضخم الأساسي والأوضاع الاقتصادية السائدة حتى الآن. وكان التضخم الجوهري قد سجل ارتفاعاً في وقت أقرب وبنسبة أعلى في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو، في ظل سوق العمل الذي يتسم بدرجة

٦,٦٪ على أساس مقارنة الربع الرابع من العام بمثيله في السنوات الأخرى، مما يعكس انتقال آثار أسعار الطاقة إلى المستهلكين، وضغوط تكلفة سلاسل الإمدادات، وضيق أسواق العمل، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وفي المقابل، ساهم كذلك هدوء النشاط الاقتصادي في الصين في تخفيف حدة التضخم الجوهري. ففي المتوسط، تستغرق الأجور الاسمية وقتاً طويلاً لكي ترتفع كرد فعل للتضخم، مما يؤدي إلى تراجع الأجور الحقيقية والقيام بدور المثبط لقوة الطلب (راجع الفصل الثاني). ومع ذلك، رغم بعض جيوب عدم اليقين، فقد ظلت توقعات التضخم على المدى الطويل مستقرة بوجه عام في معظم الاقتصادات الرئيسية.

وجاء ارتفاع التضخم في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ مفاجئاً للعديد من خبراء إعداد التنبؤات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك خبراء صندوق النقد الدولي. وبينما حدثت مفاجآت ارتفاع التضخم في معظم الاقتصادات فقد كانت أكثر انتشاراً على وجه الخصوص بين الاقتصادات المتقدمة. والسؤال البسيط الذي يطرح نفسه هو لماذا؟ بينما لا يزال نحاول فهم هذا الموضوع، نلاحظ أن معدي التنبؤات على الأرجح قللوا من شأن تأثير التعافي الاقتصادي القوي في ٢٠٢١ — مدعوماً بالتدخلات من سياسات المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة — متزامناً مع الضغوط على سلاسل الإمدادات وأسواق العمل التي تتسم بنقص المعروض (الإطار ١-١). فعلى مستوى جميع الاقتصادات المتقدمة، نجد أن أخطاء التنبؤ مرتبطة بحجم حزم التنشيط المالي المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩. ويتسم الارتباط المتبادل بين الناتج وأخطاء التنبؤ بالتضخم بطابع موجب في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، ولكن العلاقة كانت أقوى في ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٢ حتى الآن. ولما كانت هذه الأخطاء تسير في نفس الاتجاه فإنها تعني أن الطلب الزائد كان عاملاً مهيماً، لا سيما في ٢٠٢١، نظراً لأن بعض الاقتصادات الكبيرة كانت عند الطرف الأدنى من منحني العرض الكلي. ويشير تراجع ذلك الارتباط في مختلف البلدان خلال ٢٠٢٢ إلى زيادة دور الصدمات على جانب العرض، التي ارتبطت باختناقات سلاسل الإمدادات، وفي الأونة الأخيرة، بالحرب الدائرة في أوكرانيا. وكانت أخطاء التنبؤ بالتضخم الكلي أكبر في اقتصادات أوروبا الشرقية في ٢٠٢٢، وهو ما يتوافق مع دور الحرب في أوكرانيا في دفع التضخم الكلي نحو الارتفاع. وبصورة أعم، نجد أن أخطاء التنبؤ بالنسبة للجزء غير الجوهري من التضخم (ويعكس أساساً أسعار الغذاء والطاقة)، والذي قد يرجع إلى صدمات العرض، ساهمت بدرجة أكبر في زيادات التضخم غير المتوقعة في ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١. أما أخطاء التنبؤ بالتضخم الجوهري في الصين وآسيا النامية فقد كانت على الجانب السلبي ومحدودة نسبياً في العام الجاري حتى الآن، وهو ما يتوافق مع التباطؤ في النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وقد تضمن النقاش العام كذلك مناقشة دور هامش الربح المضاف إلى التكلفة في مجتمع الأعمال — أي نسبة السعر إلى التكلفة الحدية — أثناء فترة الجائحة كأحد المحفزات المحتملة للتضخم. فقد ارتفعت هوامش الربح المضافة إلى التكلفة على نحو مطرد على مدار عدة سنوات، مما أثار مناقشات مكثفة بين الخبراء. ومع ذلك، فإن ديناميكية هذه الهوامش الربحية لا توحى بأنها تسهم بقدر كبير في البيئة التضخمية الحالية (الإطار ١-٢).

الشكل البياني ١-١٠: تصاعد أسعار الفائدة قصيرة الأجل الحقيقية



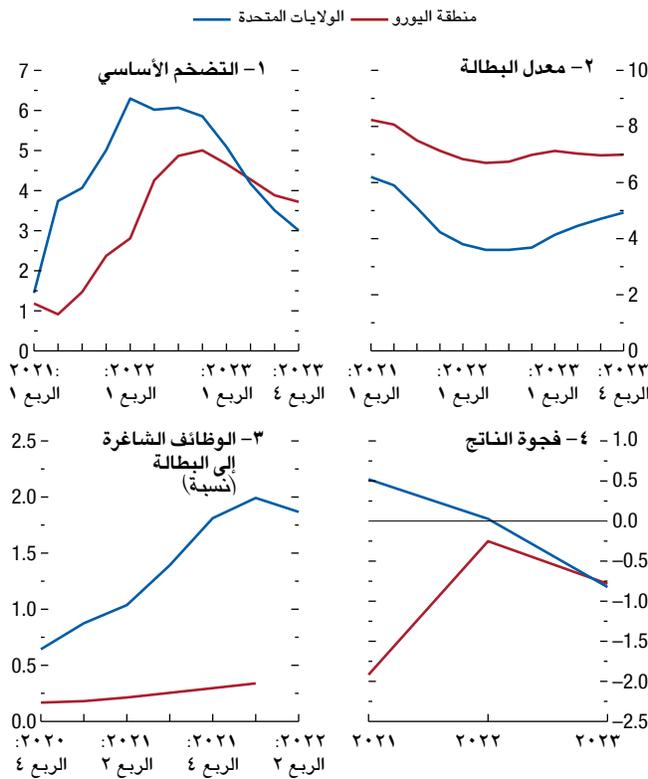
ملحوظة: توقعات منطقة اليورو مقدرة باستخدام التوقعات لعدد ١٦ بلدا منفردا في منطقة اليورو. سعر الفائدة الحقيقي محسوبا كسعر الفائدة قصير الأجل الاسمي ناقص التضخم الأساسي لعام قادم.

أعلى من نقص العمالة وتقديرات اتساع فجوة الناتج (الشكل البياني ١-١١). وهذه الفروق تعكس الفروق عبر المحيط الأطلسي فيما يتعلق بمستوى الدفعة التنشيطية المالية المباشرة في وقت مبكر من الجائحة، إلى جانب الفروق في آثار صدمات أسعار السلع الأولية والتغيرات في مستوى الادخار الخاص (راجع الشكل البياني ١-٦). كذلك تم سد الفجوة بين نمو الأجور الحقيقية والاسمية على نحو أسرع في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو مما زاد من زخم التضخم الأساسي في الولايات المتحدة. ولكن الضغوط التضخمية أخذت في التزايد في منطقة اليورو: فالجائحة في أوكرانيا لا تزال مستمرة في ترك آثار واضحة جدا، حيث تشكل أسعار الطاقة والوقود حوالي ثلثي الارتفاع في التضخم الكلي وتنتقل زيادات أسعار الطاقة إلى أدوات أوسع نطاقا من أدوات قياس التضخم.

الحرب في أوكرانيا تتسبب في زيادة المعاناة الإنسانية والأضرار الاقتصادية

لا تزال الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا تترك آثارها على المنطقة وعلى المستوى الدولي. فقد تسببت الحرب في نزوح الملايين من البشر وأدت إلى خسائر في الأرواح والحاق

الشكل البياني ١-١١: تباعد المسارات عبر المحيط الأطلسي

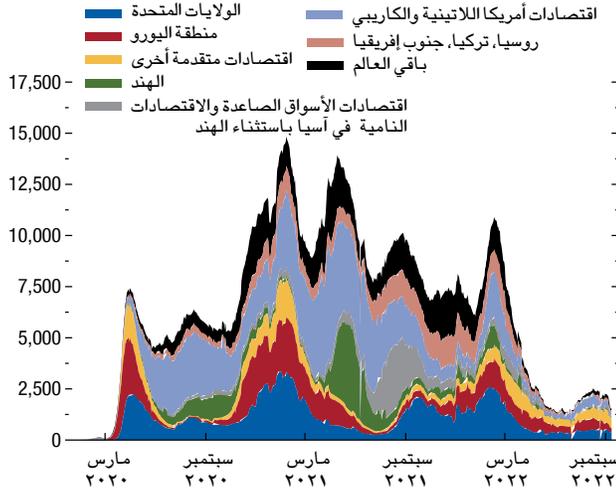


المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرف نسبة الوظائف الشاغرة إلى البطالة بأنها نسبة عدد الوظائف الشاغرة إلى عدد المتعطلين عن العمل. وبالنسبة للمتطلين عن العمل، فإن الفئة العمرية هي ١٥-٦٤ في منطقة اليورو و١٦ عاما أو أكبر في الولايات المتحدة. وقد تتألف بيانات الوظائف الشاغرة من كل القطاعات أو قطاعات الصناعة والبناء والخدمات حسب البيانات المتاحة على مستوى البلد المعني. وتحسب نسبة الوظائف الشاغرة إلى البطالة في منطقة اليورو بجمع البيانات على مستوى البلدان بالنسبة لعدد الوظائف الشاغرة وعدد المتطلين عن العمل ثم يتم حساب النسبة.

الضرر برأس المال المادي في أوكرانيا. وإلى جانب العقوبات المالية والتكنولوجية التي تهدف إلى الضغط على روسيا لإنهاء الأعمال العدائية، قام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ حظر على واردات الفحم من روسيا في أغسطس ٢٠٢٢. وأعلن عن عزمه فرض حظر على واردات الشحن البحري من النفط الروسي اعتبارا من نهاية العام الجاري بالإضافة إلى فرض حظر على تأمين النقل البحري. وقد أدى انخفاض الصادرات من روسيا، ولا سيما من الغاز، إلى التأثير سلبا أيضا على تجارة الوقود الأحفوري، حيث تراجع تدفق الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا إلى حوالي ٢٠٪ من مستواه منذ عام (الشكل البياني ١-١٢). وساهم ذلك في الزيادة الحادة في أسعار الغاز الطبيعي. وتتسبب الحرب في تداعيات اقتصادية حادة في أوروبا، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة وضعف ثقة المستهلكين وتباطؤ الزخم في الصناعة التحويلية نتيجة استمرار انقطاعات سلاسل الإمدادات وتزايد تكلفة مدخلات الإنتاج. وكانت الاقتصادات المجاورة — دول

الشكل البياني ١-١٣: الوفيات المؤكدة الجديدة من جراء جائحة كوفيد-١٩ (أفراد: متوسط متحرك لمدة سبعة أيام)



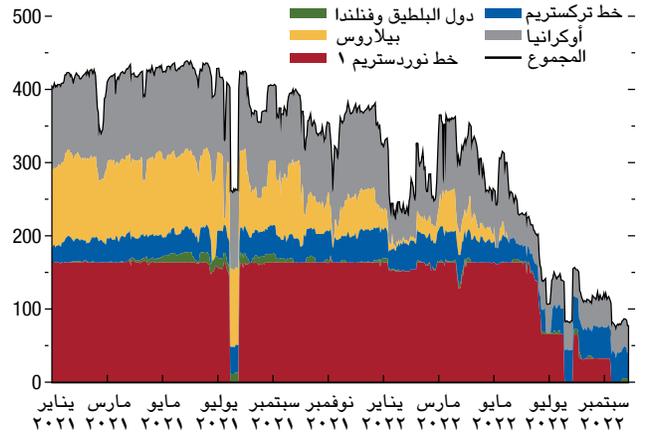
المصادر: قاعدة بيانات "Our World in Data"، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢. تصنيفات مجموعات الاقتصادات والتصنيفات الإقليمية هي المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. "الاقتصادات المتقدمة الأخرى" هي أستراليا وكندا وسويسرا والجمهورية التشيكية والدانمرك والمملكة المتحدة وهونغ كونغ وأيسلندا وإسرائيل واليابان وكوريا وهاكاو والنرويج ونيوزيلندا وسنغافورة وسان مارينو والسويد وتايوان.

سوء التغذية الحاد وزيادة الوفيات قبل الحرب فقد عانت من آثار حادة على وجه الخصوص حيث تعرضت إفريقيا جنوب الصحراء لآثار وخيمة بصفة خاصة، نظرا لأن الغذاء يمثل ٤٠٪ تقريبا من سلة استهلاك تلك المنطقة، في المتوسط، كما أن انتقال أثر أسعار الغذاء العالمية إلى الأسعار المحلية يشكل نسبة مرتفعة نسبيا تبلغ ٣٠٪ (عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء).

جائحة كوفيد-١٩ مستمرة في عرقله التقدم الاقتصادي

بينما لا يزال النشاط الاقتصادي يتعرض للضغوط من جراء التضخم، والتشديد النقدي والمالي، والحرب الدائرة في أوكرانيا، لا تزال الجائحة (الشكل البياني ١-١٣) تؤثر سلبا كذلك على آفاق الاقتصاد الكلي. وظلت القوى المرتبطة بالجائحة لها أهمية خاصة في الصين، حيث ساهم الانكماش خلال الربع الثاني في تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. فقد تسببت حالات الإغلاق العام المؤقت في شنغهاي وغيرها من المدن نتيجة موجات تفشي الجائحة في إضعاف الطلب المحلي، مما انعكس على عنصر الطلبات الجديدة في مؤشر مديري المشتريات (الشكل البياني ١-١). وهناك بيانات أخرى تؤكد هذه الصورة من تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين. فعلى سبيل المثال، تباطؤ استخدام الطاقة الإنتاجية للصناعات التحويلية في البلاد إلى أقل من ٧٦٪ خلال الربع الثاني، وهو أدنى مستوى على مدى خمس سنوات، باستثناء فترة المرحلة الحرجة من الجائحة. ومثل

الشكل البياني ١-١٢: إمدادات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي حسب طريق خط النقل (بالمليون متر مكعب يوميا)



المصادر: الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الغاز (ENTSOG): شركة تشغيل نظام نقل الغاز الأوكراني (GTSO): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أحدث بيانات متاحة في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢. والبيانات الأخيرة مبدئية. وتقاس أحجام تدفقات الغاز من خلال نقاط عبور الحدود في الاتحاد الأوروبي: وتستبعد بيلاروس التدفقات إلى إقليم كالينينغراد (روسيا).

البلطيق وأوروبا الشرقية — هي الأشد تأثرا، حيث تباطأ نموها بدرجة حادة في ربعي السنة الثاني والثالث وتزايدت معدلات التضخم فيها.

أما الاقتصاد الروسي فقد انكمش حسب التقديرات بنسبة قدرها ٢١,٨٪ (بمعدل ربع سنوي محسوبا على أساس سنوي) خلال الربع الثاني، رغم أن صادرات النفط الخام والصادرات بخلاف منتجات الطاقة ظلت متماسكة. فهناك بعض علامات الاستقرار تبدو على الطلب المحلي في روسيا، بفضل احتواء أثر العقوبات الاقتصادية على دعم السياسات للقطاع المالي المحلي، وصلابة سوق العمل.

والحرب في أوكرانيا لها كذلك تداعيات عالمية على أسعار الغذاء. فعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا حول صادرات الحبوب عبر البحر الأسود، فإن أسعار الغذاء العالمية لا تزال مرتفعة، وإن كان يتوقع تراجعها إلى حد ما. ويشير التقرير الخاص في هذا الفصل، وعنوانه "تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء"، إلى العوامل على جانب العرض المهيمنة على ديناميكيات أسعار الغذاء في الوقت الراهن، والتي تتفاقم بفعل قيود التصدير التي اعتمدها عدة بلدان. وبوجه عام، زاد التضخم الدولي، مدفوعا بزيادات أخرى في أسعار المستهلكين للطاقة والغذاء، نتيجة لزيادة الضغوط التضخمية من جراء الحرب. وكانت البلدان الأشد تضررا هي تلك البلدان التي يميل غذاؤها الأساسي غالبا نحو الأغذية التي تحقق أكبر المكاسب السعرية، لا سيما القمح والذرة؛ والبلدان الأكثر اعتمادا على واردات الغذاء؛ والبلدان التي يتضمن غذاؤها الأساسي أغذية ذات قدر كبير من انتقال الآثار من الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية. أما البلدان منخفضة الدخل التي كان مواطنوها يعانون بالفعل من

السيناريو الأساسي بالإضافة إلى سيناريو التطورات المعاكسة (الإطار ١-٣).

النمو العالمي: تباطؤ اقتصادي على المدى القريب

تشير التنبؤات إلى تباطؤ في النمو العالمي، من ٦٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٢٪ في ٢٠٢٢ و ٢,٧٪ في ٢٠٢٣ (الجدول ١-١). ويأتي التباطؤ الاقتصادي العالمي في ٢٠٢٢ متسقا مع التوقعات الواردة في عدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، بينما تأتي تنبؤات عام ٢٠٢٣ أقل من المتوقع بنسبة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية (الجدول ١-١). وهذه التنبؤات بأوضاع الاقتصاد العالمي أقل كثيرا من المتوسط: فقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي العالمي ٣,٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ (ونسبة مماثلة في الفترة ١٩٧٠-٢٠٢١). وبالنسبة لمعظم الاقتصادات، جاءت الآفاق الاقتصادية أضعف كثيرا مقارنة بالتوقعات منذ ستة أشهر، في عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". فقد جاءت التنبؤات أضعف من المتوقع بالنسبة لعدد ١٤٣ اقتصادا (تمثل ٩٢٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي) في عام ٢٠٢٣. وتنبؤات عام ٢٠٢٣ هي الأضعف منذ معدل النمو البالغ ٢,٥٪ المشاهد أثناء التباطؤ الاقتصادي العالمي في ٢٠٠١ — باستثناء معدلات النمو أثناء الأزمة المالية العالمية وأزمة جائحة كوفيد-١٩.

وسوف تشهد أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم — الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة تباطؤا اقتصاديا كبيرا في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، مع تخفيضات في التوقعات مقارنة بتوقعات شهر إبريل، وفي معظم الحالات، توقعات شهر يوليو. وتأتي التعديلات السالبة في التوقعات انعكاسا لتحقيق مخاطر التطورات السلبية التي أبرزها عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" والتي سبقت مناقشتها باستفاضة في القسم السابق، وهي: تشديد الأوضاع المالية العالمية في معظم المناطق، مصحوبا بتوقعات تطبيق البنوك المركزية الرئيسية زيادات أكثر حدة في أسعار الفائدة لمكافحة التضخم (عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي)؛ وتباطؤ اقتصادي أكثر حدة في الصين نتيجة طول أمد حالات الإغلاق العام وتفاقم أزمة السوق العقارية؛ وأثار التداعيات من الحرب في أوكرانيا مع تقييد إمدادات الغاز من روسيا إلى أوروبا.

ولا تتضمن تنبؤات السيناريو الأساسي حاليا حدوث تراجع في إجمالي الناتج المحلي العالمي أو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي العالمي، الذي يقترن غالبا بحدوث ركود عالمي. غير أنه من المتوقع حدوث انكماش لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على امتداد ربعي سنة متواصلين على الأقل (الذي يشير إليه بعض الخبراء الاقتصاديين بعبارة "الركود الفني") خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ في نحو ٤٣٪ من الاقتصادات التي تستخدم تنبؤات البيانات ربع السنوية (٣١ اقتصادا من مجموع ٧٢ اقتصادا). تمثل في مجملها أكثر من ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ١-١٤). وعلاوة على ذلك، تشير توقعات النمو العالمي على أساس مقارنة الربع الرابع من العام بمثيله في الأعوام الأخرى

هذه الاضطرابات في الصين لا تؤثر على الأوضاع الداخلية فحسب، بل تنتشر آثارها على المستوى الدولي أيضا، نظرا لأن انخفاض الطلب يعني صادرات أقل للموردين الأجانب. كما أن قصور الطاقة الإنتاجية في مجالي الإنتاج والترتيبات اللوجستية يؤخر إزالة عوائق سلاسل الإمدادات مما يؤدي إلى بقاء ضغوط الإمدادات العالمية مرتفعة — ومن ثم التضخم.

وتهدد موجات السلالات المتحورة من مرض فيروس كورونا التعافي الاقتصادي في كل أنحاء العالم أيضا. ويتسبب نقص اللقاحات في جعل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكثر عرضة لمخاطر المرض الساري ويزيد من مخاطر التعرض للإصابة بالسلالات المتحورة الجديدة. فلا تزال معدلات التلقيح في إفريقيا تمثل جزءا ضئيلا مقارنة بكل المناطق الأخرى، بنسبة قدرها ٢٦٪ تقريبا، مقابل ٦٦٪ تقريبا في المناطق الأخرى. ولم يتم نشر جرعات اللقاح المعززة في البلدان الإفريقية إلا لنسبة ٢٪ من السكان، بمتوسط مقدار الحجم أقل من المعدل في القارات الأخرى، حيث تراوح نشر جرعات اللقاح المعززة بين ثلث ونصف سكان تلك القارات. وهذا المعدل المنخفض من التلقيح ساهم جزئيا في تأخر نمو نصيب الفرد الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا عن اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة في ٢٠٢٢. وكانت الندوب الاقتصادية الناجمة عن الجائحة قد تسببت كذلك في تباطؤ تنمية رأس المال البشري نتيجة خسائر التعلم من جراء نقص التعليم المدرسي واكتساب المهارات على رأس العمل (راجع دراسة Barrett and others 2021).

التنبؤات: الناتج لا يزال منخفضا، لكن التضخم في سبيله لبلوغ ذروته

التطورات التي تناولناها بالشرح في القسم السابق، مع تحقق مخاطر التطورات السلبية، تعني أن النمو العالمي المتوقع أخذ في التراجع، وأن التوقعات حاليا، في ٢٠٢٣، تتراوح بين التوقعات الواردة في السيناريو الأساسي في عدد شهر يوليو من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وتوقعات السيناريوهات البديلة. فلا تزال أوجه عدم اليقين تتسبب في ضبابية تنبؤات النمو والتضخم على المستوى العالمي. وتستند تنبؤات السيناريو الأساسي التي نتناولها بالشرح في النقاش التالي إلى عدة افتراضات من المحتمل عدم تحققها، وهي: عدم حدوث تخفيضات حادة أخرى في تدفقات الغاز الطبيعي من روسيا إلى بقية بلدان أوروبا في ٢٠٢٢، بخلاف التخفيض الحالي بنسبة ٨٠٪ مقارنة بسنة سابقة؛ وبقاء التوقعات التضخمية على المدى الطويل مستقرة؛ وعدم تسبب تشديد السياسات النقدية المضاد للتضخم في حدوث ركود واسع النطاق (انكماش واسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر في العادة أكثر من بضعة شهور) وتعديلات مربكة في الأسواق المالية العالمية.

ولإثبات أجواء عدم اليقين المحيطة بتطور أوضاع الاقتصاد العالمي، يعرض هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تنبؤات السيناريو الأساسي في هذا القسم — وفي الأقسام التالية — على رسم مروجي يوضح توزيع الاحتماليات حول

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^١	الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١		توقعات		٢٠٢١		
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢			
٠,٩-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٠	٢,٧	٣,٢	٦,٠	الناتج العالمي
١,٣-	٠,٩-	٠,٣-	٠,١-	١,١	٢,٤	٥,٢	الاقتصادات المتقدمة
١,٣-	٢,١-	٠,٠	٠,٧-	١,٠	١,٦	٥,٧	الولايات المتحدة
١,٨-	٠,٣	٠,٧-	٠,٥	٠,٥	٣,١	٥,٢	منطقة اليورو
٣,٠-	٠,٦-	١,١-	٠,٣	٠,٣-	١,٥	٢,٦	ألمانيا
٠,٧-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢	٠,٧	٢,٥	٦,٨	فرنسا
١,٩-	٠,٩	٠,٩-	٠,٢	٠,٢-	٣,٢	٦,٧	إيطاليا
٢,١-	٠,٥-	٠,٨-	٠,٣	١,٢	٤,٣	٥,١	إسبانيا
٠,٧-	٠,٧-	٠,١-	٠,٠	١,٦	١,٧	١,٧	اليابان
٠,٩-	٠,١-	٠,٢-	٠,٤	٠,٣	٣,٦	٧,٤	المملكة المتحدة ^٢
١,٣-	٠,٦-	٠,٣-	٠,١-	١,٥	٣,٣	٤,٥	كندا
٠,٧-	٠,٣-	٠,٤-	٠,١-	٢,٣	٢,٨	٥,٣	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٠,٧-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	٣,٧	٣,٧	٦,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٧-	١,٠-	٠,١-	٠,٢-	٤,٩	٤,٤	٧,٢	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٧-	١,٢-	٠,٢-	٠,١-	٤,٤	٣,٢	٨,١	الصين
٠,٨-	١,٤-	٠,٠	٠,٦-	٦,١	٦,٨	٨,٧	الهند ^٣
١,٠-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٤,٩	٥,٣	٣,٤	آسيان-٥ ^٥
٠,٧-	٢,٩	٠,٣-	١,٤	٠,٦	٠,٠	٦,٨	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٠	٥,١	١,٢	٢,٦	٢,٣-	٣,٤-	٤,٧	روسيا
٠,٨-	١,٠	٠,٣-	٠,٥	١,٧	٣,٥	٦,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٤-	٢,٠	٠,١-	١,١	١,٠	٢,٨	٤,٦	البرازيل
١,٣-	٠,١	٠,٠	٠,٣-	١,٢	٢,١	٤,٨	المكسيك
٠,١-	٠,٤	٠,١	٠,٢	٣,٦	٥,٠	٤,٥	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٧	٧,٦	٣,٢	المملكة العربية السعودية
٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٣,٧	٣,٦	٤,٧	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٣,٠	٣,٢	٣,٦	نيجيريا
٠,٣-	٠,٢	٠,٣-	٠,٢-	١,١	٢,١	٤,٩	جنوب أفريقيا
							للتذكير
١,٠-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٠	٢,١	٢,٩	٥,٨	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
١,٨-	٠,٣	٠,٩-	٠,٤	٠,٧	٣,٢	٥,٤	الاتحاد الأوروبي
٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٣,٦	٥,٠	٤,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٧-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١	٣,٦	٣,٦	٦,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٠,٥-	٠,٢	٠,٣-	٠,٢-	٤,٩	٤,٨	٤,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
١,٩-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٢	٢,٥	٤,٣	١٠,١	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)
							الواردات
٢,٥-	٠,١-	٠,٨-	٠,٢-	٢,٠	٦,٠	٩,٥	الاقتصادات المتقدمة
١,٨-	١,٥-	٠,٣-	١,٣	٣,٠	٢,٤	١١,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
							الصادرات
٢,٢-	٠,٨-	١,٠-	٠,٣-	٢,٥	٤,٢	٨,٧	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧-	٠,٨-	٠,٤-	٠,١	٢,٩	٣,٣	١١,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
							أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٠,٤	١٣,٣-	٠,٦-	٩,٠-	١٢,٩-	٤١,٤	٦٥,٩	النفط ^٦
							غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية)
٣,٧-	٤,١-	٢,٧-	٢,٨-	٦,٢-	٧,٢	٢٦,٣	العالمية)
١,٧	١,٤	٠,٨	٠,٥	٦,٥	٨,٨	٤,٧	أسعار المستهلكين العالمية ^٧
١,٩	١,٥	١,١	٠,٦	٤,٤	٧,٢	٣,١	الاقتصادات المتقدمة ^٨
١,٦	١,٢	٠,٨	٠,٤	٨,١	٩,٩	٥,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٢٢ يوليو ٢٠٢٢ إلى ١٩ أغسطس ٢٠٢٢. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. مجملات البيانات ربع السنوية معدلة لاستبعاد التغيرات الموسمية.

^١ الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٢ راجع للمحظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالمملكة المتحدة في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

^٣ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٤ بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، ويستند إجمالي الناتج المحلي اعتباراً من عام ٢٠١١ وما بعده إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق مع اعتبار السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ سنة الأساس.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (تتمة)
(التغير: %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

من ربع عام رابع إلى آخر^١

الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^١	الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١		توقعات		٢٠٢١		
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٠	٢,٧	١,٧	٤,٥	الناتج العالمي
٠,٧-	١,٦-	٠,٢-	٠,٤-	١,٣	٠,٩	٤,٧	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧-	٢,٨-	٠,٤	١,٠-	١,٠	٠,٠	٥,٥	الولايات المتحدة
٠,٩-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٣	١,٤	١,٠	٤,٦	منطقة اليورو
٢,٠-	١,٨-	١,٠-	٠,١	٠,٥	٠,٦	١,٢	ألمانيا
٠,٦-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٠	٠,٩	٠,٤	٥,٠	فرنسا
١,٧-	٠,١	١,١-	٠,٠	٠,٥	٠,٦	٦,٦	إيطاليا
٢,٠-	١,٠-	٠,٣-	٠,٠	٢,٠	١,٣	٥,٥	إسبانيا
٠,١	١,٤-	٠,٣	٠,٣-	٠,٩	٢,١	٠,٥	اليابان
١,٣-	٠,١-	١,١-	٠,٩	٠,٢	١,٠	٦,٦	المملكة المتحدة ^٢
٠,٩-	١,٣-	٠,٤-	٠,٣-	١,٣	٢,٢	٣,٢	كندا
٠,٥-	١,٠-	٠,٥-	٠,٥-	٢,٣	١,٥	٤,٩	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
١,٠-	٠,٠	٠,٨-	٠,٤	٣,٩	٢,٥	٤,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١,٦-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٠	٤,٢	٤,٠	٣,٨	آسيا الصاعدة والنامية
٢,١-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٢	٢,٦	٤,٣	٣,٥	الصين
٢,٢-	٠,٦	٠,٤-	٠,٨-	٦,٨	٣,٣	٣,٩	الهند ^٣
٠,٧	١,٣-	٠,١-	٠,٤	٦,٠	٣,٨	٤,٧	آسيان-٥ ^٤
١,٢	٢,٠	٣,٢-	٣,٠	٤,٥	٤,٠-	٦,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٣-	٦,٥	٣,٨-	٦,٣	١,٠	٧,٦-	٤,٨	روسيا
٠,٣-	٠,٥	٠,١	٠,٣	٢,٢	٢,١	٤,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٢-	٢,١	٠,٨-	١,٤	٠,٧	٢,٩	١,٦	البرازيل
٠,٧-	٠,٩-	٠,٢	٠,٥-	١,٢	٢,٤	١,٢	المكسيك
...	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,١	٢,٤-	٠,٠	٢,٤-	٣,٧	٤,٥	٦,٧	المملكة العربية السعودية
...	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٣	٢,١	٢,٤	نيجيريا
٠,١-	٠,٢-	٠,٧-	٠,١-	١,٠	٢,١	١,٨	جنوب أفريقيا
...	للتذكيرة
٠,٨-	١,١-	٠,٤-	٠,١-	٢,١	١,٥	٤,٥	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
٠,٧-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٠	٢,٠	٠,٩	٥,٠	الاتحاد الأوروبي
...	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١,٠-	٠,٠	٠,٨-	٠,٤	٣,٩	٢,٤	٤,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
...	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٣,٣	١٢,٩-	٥,١	١٢,٩-	٨,٣-	١٥,٧	٧٧,٠	النفط ^٦
...	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٢,٢	٩,٧-	٠,٣	٦,٠-	٠,٣-	٠,٣-	١٦,٧	أسعار المستهلكين العالمية ^٧
٠,٨	٢,٤	٠,٦	١,٠	٤,٧	٩,٣	٥,٦	الاقتصادات المتقدمة ^٨
٠,٩	٢,٧	٠,٨	١,٢	٣,١	٧,٥	٤,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٩
٠,٨	٢,١	٠,٤	٠,٩	٦,١	١٠,٩	٦,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧

^٥ إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلند، فييت نام.

^٦ متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل ٦٩,٤٢ دولارا في ٢٠٢١؛ أما السعر المقترض، على أساس أسواق العقود المستقبلية، فهو ٩٨,١٩ دولارا في ٢٠٢٢ و ٨٥,٥٢ دولارا في ٢٠٢٣.

^٧ باستثناء فنزويلا. راجع الملاحظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملاحظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٨ معدلات التضخم لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، على التوالي، هي كالتالي: ٨,٣٪ و ٥,٧٪ في منطقة اليورو، و ٢,٠٪ و ١,٤٪ في اليابان، و ٨,١٪ و ٣,٥٪ في الولايات المتحدة.

^٩ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٥٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية.

لمخاطر التطورات الأساسية أن آفاقها الاقتصادية ستكون أكثر تباينا (الشكل البياني ١-١٥). وفي المجمل، فإن الآفاق تتجه نحو تزايد تباعد مسارات النمو بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

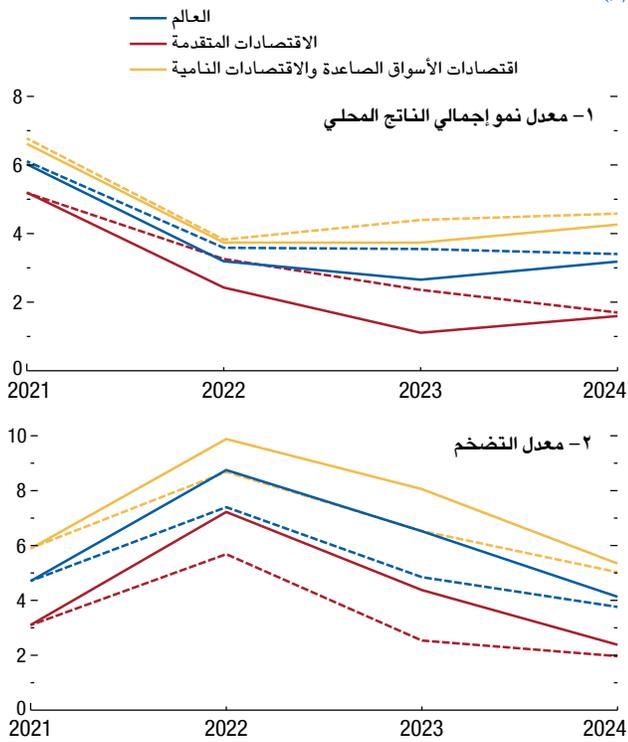
إلى ضعف ملحوظ، بحيث لا يتجاوز ١,٧ في ٢٠٢٢ و ٢,٧٪ في ٢٠٢٣ (الجدول ١-١). والتعديلات السالبة على التوقعات كانت أكبر بالنسبة للاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي تعني انكشافاتها المتباينة

الجدول ١-٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق (التغير %)

الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		توقعات		٢٠٢١		
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢			
١,٠-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٠	٢,١	٢,٩	٥,٨	الناتج العالمي
١,٢-	١,٠-	٠,٣-	٠,٢-	١,١	٢,٣	٥,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,٦-	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٣,٦	٣,٦	٦,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٧-	١,٠-	٠,١-	٠,١-	٤,٧	٤,٠	٧,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٦-	٣,٠	٠,١	١,٤	٠,٢	٠,٩	٦,٥	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٨-	٠,٩	٠,٣-	٠,٥	١,٦	٣,٣	٦,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٠	٣,٣	٤,٧	٤,٤	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٣,٦	٣,٥	٤,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
							للتذكير
١,٨-	٠,٣	٠,٩-	٠,٤	٠,٦	٣,١	٥,٣	الاتحاد الأوروبي
٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,١-	٣,٢	٤,٧	٤,٢	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٧-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١	٣,٥	٣,٥	٦,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٠,٥-	٠,١	٠,٣-	٠,٢-	٤,٨	٤,٧	٤,١	البلدان النامية منخفضة الدخل

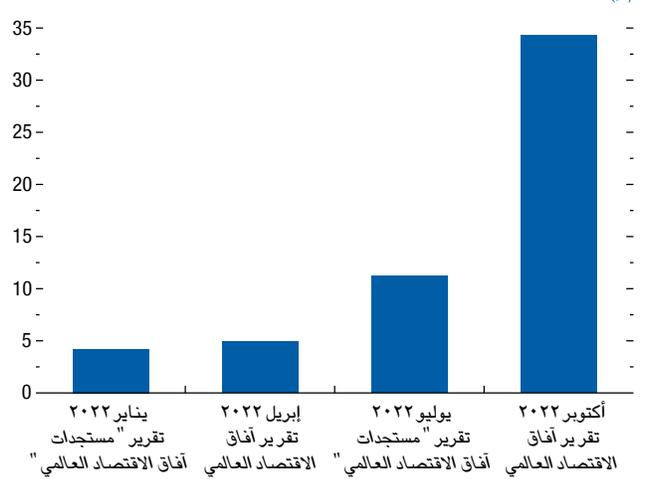
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب معدلات النمو الكلي كمتوسط مرجح، يستخدم فيه متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي عن السنوات الثلاث السابقة كوزن ترجيحي. الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الشكل البياني ١-١٥: تنبؤات النمو والتضخم على المستوى العالمي (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الخطوط المتصلة = عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والخطوط المنقطعة = عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الشكل البياني ١-١٤: بلدان في حالة انكماش كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ٢٠٢٣-٢٠٢٢ (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعرّف "الانكماش" بأنه نمو سالب متعاقب على أساس ربع سنة مقارنة بربع سنة سابق في ٢٠٢٢ أو ٢٠٢٣. توضح الأعمدة نسبة البلدان في إجمالي الناتج المحلي العالمي باستخدام إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية في عام ٢٠٢٢ كأوزان ترجيحية.

تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة من ٥,٢٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٢ و ١,١٪ في عام ٢٠٢٣. ومع تزايد تباطؤ النشاط الاقتصادي، تم تخفيض توقعات النمو مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (بنسبة قدرها ٠,١ نقطة مئوية في ٢٠٢٢ و ٠,٣ نقطة مئوية في ٢٠٢٣). وينصب تركيز توقعات تباطؤ النشاط الاقتصادي وتخفيضاتها على الولايات المتحدة والاقتصادات الأوروبية.

فمن المتوقع تراجع النمو في الولايات المتحدة من ٥,٧٪ في ٢٠٢١ إلى ١,٦٪ في ٢٠٢٢ و ١,٠٪ في ٢٠٢٣، مع عدم تحقيق نمو في ٢٠٢٢ على أساس مقارنة الربع الرابع من العام بمثيله في الأعوام الأخرى. وقد تم تخفيض توقعات النمو في ٢٠٢٢ بواقع ٠,٧ نقطة مئوية منذ شهر يوليو، مما يرجع لانكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير المتوقع في الربع الثاني. ولا يزال تراجع الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق مستمرا في تقليص طلب المستهلكين، ويشكل ارتفاع أسعار الفائدة عبئا ثقيلا على الإنفاق، ولا سيما الإنفاق على الاستثمار في المنشآت السكنية.

وفي منطقة اليورو، يلاحظ أن تباطؤ النمو الاقتصادي أقل حدة مقارنة بالولايات المتحدة في ٢٠٢٢، ولكن يتوقع أن يزداد عمقا في ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٣,١٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٥٪ في ٢٠٢٣. فقد أدخلنا تعديلا بالزيادة في التوقعات قدره ٠,٥ نقطة مئوية منذ شهر يوليو ٢٠٢٢ في ظل قوة الناتج التي تجاوزت التوقعات خلال الربع الثاني في معظم اقتصادات منطقة اليورو، وخفضنا التوقعات بواقع ٠,٧ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٣. غير أن هذا المتوسط في منطقة اليورو يحجب درجة كبيرة من عدم التجانس بين البلدان الأعضاء كل على حدة. ففي إيطاليا وإسبانيا، ساهم تعافي خدمات السياحة والإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من ٢٠٢٢ في بلوغ توقعات النمو ٣,٢٪ و ٤,٣٪، على التوالي، في ٢٠٢٢. غير أن النمو في كلا البلدين مهيباً للتباطؤ بشدة في ٢٠٢٣، مع توقعات تسجيل إيطاليا نموا سنويا سالباً. ومن المتوقع أن يكون النمو في ٢٠٢٢ منخفضا في فرنسا، بحيث يبلغ ٢,٥٪، وفي ألمانيا، بنسبة ١,٥٪، وأن يكون تباطؤ النشاط الاقتصادي في ٢٠٢٣ حادا على وجه الخصوص في ألمانيا، في ظل معدل نمو سنوي سالب. ويأتي ضعف النمو المتوقع في ٢٠٢٣ عبر أوروبا انعكاسا لآثار التداعيات من جراء الحرب في أوكرانيا، حيث تم تخفيض التوقعات بشدة على وجه الخصوص في الاقتصادات الأشد تعرضا لمخاطر تخفيضات إمدادات الغاز من روسيا، وتشديد الأوضاع المالية، في ظل إيقاف البنك المركزي الأوروبي مؤخرا عمليات شراء صافي الأصول ومواصلته العمل على تسريع زيادة سعر الفائدة الأساسي بواقع ٥٠ نقطة أساس في يوليو ٢٠٢٢ و ٧٥ نقطة أساس في سبتمبر ٢٠٢٢. وفي الوقت نفسه، ساهم عدد من العوامل في خفض سرعة التباطؤ الاقتصادي على المدى القريب مقارنة بالولايات المتحدة، بما في ذلك أسعار الفائدة الأساسية التي لا تزال في مستويات منخفضة، وفي عدد من الاقتصادات الأوروبية.

دعم النشاط الاقتصادي بالأموال المتاحة من خطة "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي".

وفي المملكة المتحدة كذلك، تشير التوقعات إلى تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي. فالتنبؤات تشير إلى بلوغ النمو نسبة قدرها ٣,٦٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٣٪ في ٢٠٢٣ حيث يتسبب التضخم المرتفع في الحد من القوة الشرائية كما يتأثر الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال نتيجة تداعيات تشديد السياسة النقدية. وقد تم إعداد هذا التنبؤ قبل الإعلان (في ٢٣ سبتمبر) عن الحزمة التنشيطية الكبيرة من المالية العامة حيث يشمل توسعا ماليا لا يبلغ المستوى الضخم المعلن. ومن المتوقع أن تؤدي الحزمة المالية التنشيطية إلى رفع النمو إلى حد ما في الأجل القريب مقارنة بالتنبؤ، لكنها ستؤدي إلى زيادة تعقيد جهود التصدي للتضخم.

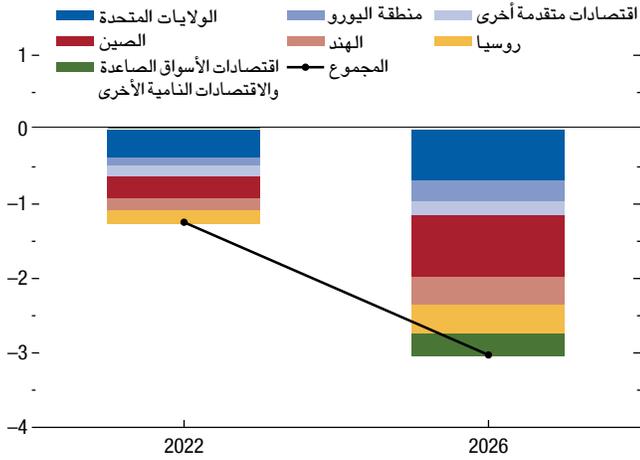
أما النمو في اليابان فمن المتوقع أن يكون أكثر استقرارا بنسبة قدرها ١,٧٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و بنسبة قدرها ١,٦٪ في ٢٠٢٣، حيث تم تخفيض التوقعات لعام ٢٠٢٣ منذ شهر يوليو بواقع ٠,١ نقطة مئوية. وترجع تعديلات التوقعات أساسا لعوامل خارجية، في ظل التحول السالب في معدلات التبادل التجاري (نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات) نتيجة ارتفاع أسعار واردات الطاقة بالإضافة إلى انخفاض الاستهلاك في ظل تجاوز سرعة تضخم الأسعار معدل نمو الأجور.

تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

من المتوقع تراجع النمو في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٢ وأن يظل في نفس المستوى في ٢٠٢٣، عكس التباطؤ الاقتصادي الذي يتزايد عمقا في الاقتصادات المتقدمة. وقد تم تعديل التنبؤات لعام ٢٠٢٢ بزيادة محدودة مقارنة بتنبؤات شهر يوليو، نتيجة الانكماش الأقل من المتوقع في أوروبا الصاعدة والنامية.

وفي آسيا الصاعدة والنامية، يتوقع تراجع النمو من ٧,٢٪ في ٢٠٢١ إلى ٤,٤٪ في ٢٠٢٢ ليرتفع بعد ذلك إلى ٤,٩٪ في ٢٠٢٣، بتخفيض في التوقعات قدره ٠,٢ نقطة مئوية و ٠,١ نقطة مئوية لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، على التوالي، مقارنة بتوقعات شهر يوليو. وتعكس هذه التعديلات تخفيض توقعات النمو في الصين إلى ٣,٢٪ في ٢٠٢٢ (وهو أقل معدل نمو في أكثر من أربعة عقود، باستثناء أزمة كوفيد-١٩ الأولية في ٢٠٢٠). فقد أدت حالات تفشي مرض فيروس كورونا والإغلاقات العامة في العديد من التجمعات السكانية، إلى جانب تفاقم أزمة الأسواق العقارية، إلى إعاقة النشاط الاقتصادي في الصين، بالرغم من توقعات ارتفاع النمو إلى ٤,٤٪ في ٢٠٢٣. وفي الهند، تشير الآفاق الاقتصادية إلى بلوغ النمو ٦,٨٪ في ٢٠٢٢ — بانخفاض قدره ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات شهر يوليو، مما يرجع إلى ضعف الناتج أكثر من المتوقع في الربع الثاني وزيادة التراجع في الطلب الخارجي

الشكل البياني ١-١٦: صدمات ٢٠٢٢: خسائر الناتج المزمعة (الانحراف بالنقاط المئوية عن تنبؤات النمو قبل الصدمات)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يبين الشكل البياني انحرافات معدلات النمو التراكمية منذ عام ٢٠٢١ مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي".

الندوب الاقتصادية في الأجل المتوسط

من المتوقع أن تكون الصدمات المعاكسة في عام ٢٠٢٢ ذات آثار طويلة الأمد على الناتج. فالانخفاض المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي في ٢٠٢٢ مقارنة بالتنبؤات التي تم وضعها في أوائل السنة (المنشورة في عدد يناير من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي") تبلغ ١,٣٪ (الشكل البياني ١-١٦). وعلى الرغم من أن الأرباح الاستثنائية والمكاسب المتحققة من الإصلاح ربما توفر الحماية لبعض البلدان (على سبيل المثال، الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فمن المتوقع أن تصل خسارة الناتج (النمو التراكمي) بحلول عام ٢٠٢٦ مقارنة بتنبؤات أوائل ٢٠٢٢ إلى ٣,٠٪. أي أكثر من ضعف التأثير المبدئي. وحوالي نصف انخفاض الناتج المتوقع في ٢٠٢٢ يرجع إلى انخفاض النمو في الصين ومنطقة اليورو وروسيا والولايات المتحدة، حيث ظلت هذه التوليفة محتفظة بثباتها إلى حد كبير على مدار الأفق الزمني للتنبؤات. وهناك عدة عوامل وراء خسائر الناتج طويلة الأمد والمتزايدة في مختلف الاقتصادات من جراء صدمات عام ٢٠٢٢، ومنها اقتران الصدمات المبدئية المتعلقة بجانب العرض بتشديد السياسة الاقتصادية الكلية. وبالنسبة للاقتصادات التي تأثرت مباشرة بالحرب في أوكرانيا، من المرجح أن يطول أمد الضرر الواقع على نشاطها الاقتصادي ليؤثر على معظم الصناعات (دراسة Novta and Pugacheva 2021, 2022). ويلاحظ أن الإلغاء التدريجي للدعم المالي المتعلق بجائحة كوفيد-١٩ وتشديد السياسات النقدية لمكافحة التضخم يتعارضان مع دعم السياسات التوسعية الذي اعتمدته اقتصادات كثيرة في عام ٢٠٢٠. وتأتي هذه الآثار المستمرة متسقة مع التباطؤ الاقتصادي الذي تسبب في نقص الاستثمار في المشروعات

— وأن يصل إلى ٦,١٪ في ٢٠٢٣، دون تغيير عن توقعات شهر يوليو. وبالنسبة لاقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)-٥، تم تخفيض توقعات النمو في ٢٠٢٣ لتعكس أساسا الأوضاع الخارجية الأقل إيجابية، في ظل تباطؤ النمو في كبرى البلدان الشريكة في التجارة مثل الصين وبلدان منطقة اليورو والولايات المتحدة؛ وتراجع القوة الشرائية لقطاع الأسر نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة؛ وفي معظم الحالات، زيادة سرعة تشديد السياسة النقدية بهدف إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف.

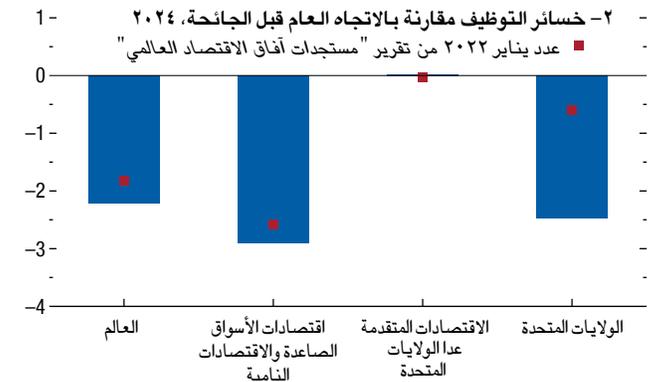
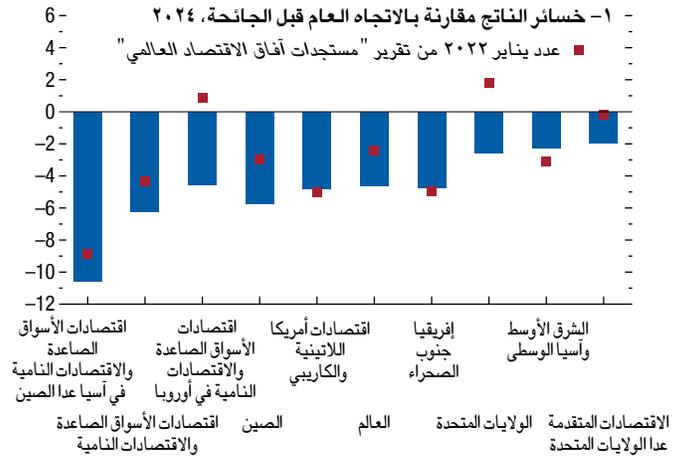
وفي أوروبا الصاعدة والنامية، تشير التوقعات إلى بلوغ النمو صفرًا في ٢٠٢٢ في ٠,٦٪ في ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ١,٤ نقطة مئوية في ٢٠٢٢ وتخفيض قدره ٠,٣ نقطة مئوية في ٢٠٢٣، مقارنة بتنبؤات شهر يوليو. ويرجع هذا الضعف الاقتصادي إلى توقعات نمو بنسبة سالبة قدرها -٣,٤٪ و-٢,٣٪ في روسيا في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وتنبؤات بانكماش بنسبة ٣٥,٠٪ في أوكرانيا، نتيجة الحرب الدائرة في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية الدولية الرامية إلى الضغط على روسيا لإنهاء الأعمال العدائية. غير أن انكماش الاقتصاد الروسي جاء أقل حدة مما كان متوقعا، انعكاسا لصلابة صادرات النفط الخام والطلب المحلي في ظل زيادة الدعم من سياسة المالية العامة والسياسة النقدية إلى جانب استعادة الثقة في النظام المالي.

وبالنسبة للنمو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي فإن التنبؤات تشير إلى بلوغه ٣,٥٪ في ٢٠٢٢ و١,٧٪ في ٢٠٢٣. وتأتي توقعات النمو لعام ٢٠٢٢ أعلى من توقعات شهر يوليو بنسبة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية، نظرا لأن النشاط الاقتصادي جاء أقوى من المتوقع في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ على خلفية أسعار السلع الأولية المواتية، وأوضاع التمويل الخارجي التي لا تزال مواتية، وعودة أنشطة القطاعات كثيفة المخالطة إلى طبيعتها. غير أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة في أواخر ٢٠٢٢ وفي ٢٠٢٣ مع ضعف النمو في البلدان الشريكة في التجارة، وتشديد الأوضاع المالية، وتراجع أسعار السلع الأولية.

وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يتوقع زيادة النمو إلى ٥,٠٪ في ٢٠٢٢، مما يرجع إلى حد كبير للآفاق المواتية لبلدان المنطقة المصدرة للنفط والتأثير المحدود عكس التوقعات للحرب في أوكرانيا على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي ٢٠٢٣، تشير التوقعات إلى تراجع النمو في المنطقة ليصل إلى ٣,٦٪ في ظل تراجع أسعار النفط وترسخ التأثيرات المعاكسة الناجمة عن تباطؤ النشاط العالمي والحرب الدائرة في أوكرانيا.

وفي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، تتسم آفاق النمو بضعف أكبر قليلا مقارنة بتوقعات شهر يوليو، حيث تنخفض من ٤,٧٪ في ٢٠٢١ إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٢ و٣,٧٪ في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، على التوالي، بتخفيض في التوقعات قدره ٠,٢ نقطة مئوية ٠,٣ نقطة مئوية، على التوالي. وتعكس هذه الآفاق الأضعف انخفاض النمو في البلدان الشريكة في التجارة، وتشديد الأوضاع المالية والنقدية، والتحول السالب في معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية.

الشكل البياني ١-١٧: ندوب اقتصادية من جراء الجائحة (الانحراف % عن الاتجاه العام قبل الجائحة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني الخسائر في الأجل المتوسط، وهي الفروق بين التنبؤات للمتغير المحدد (في عام ٢٠٢٤) مقارنة بتنبؤات عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وتتألف عينة البلدان في اللوحة الثانية من البلدان التي لديها توقعات توظيف قابلة للمقارنة في كلا الفترتين المبينتين. وتستبعد الصين والهند من مجملات بيانات التوظيف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نظرا للتغيرات في تعريفات التوظيف عبر مجموعات البيانات الحديثة.

الرأسمالية، والتدريب، والبحث والتطوير مما يعني حدوث ندوب في الإمكانيات الاقتصادية.^١

وتسبب صدمات ٢٠٢٢ حاليا في تفاقم الندوب الاقتصادية المتواصلة من جراء الجائحة (الشكل البياني ١-١٧)، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي مطلع عام ٢٠٢٢، كان تأثير الجائحة على إجمالي الناتج المحلي العالمي في الأجل المتوسط قد سبق توقعه بنحو -٢,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٤ (الفرق بين توقعات عدد يناير من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" وتوقعات يناير ٢٠٢٠ التي سبقت بداية الجائحة). وقد تحملت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خسائر الناتج

^١ للاطلاع على مناقشة حول مثل هذه الآثار المتأخرة على جانب العرض في الاقتصاد، راجع، على سبيل المثال، دراسات (2016) Yellen؛ و (2009، 2014) Ball؛ و (2015) Blanchard، Cerutti، and Summers؛ و (2017) Adler and others.

والتوظيف المتوقعة أكثر من سواها. فالاقتصادات المتقدمة لم تعانِ في المتوسط من الخسائر المتوقعة، وهو ما يرجع لقدرتها على تنفيذ حزم الدعم الكبيرة جدا من السياسات. ففي الولايات المتحدة، كانت التوقعات في يناير ٢٠٢٢ تشير إلى تجاوز إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠٢٤ ما قبل الجائحة بنسبة قدرها ١,٨٪. وفي المقابل، نجد أنه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع طبيعة سكانها الأصغر سنا، وزيادة الاضطراب الذي سببته الجائحة للعملية التعليمية، وضعف الحيز المتاح من السياسات، وازدياد احتياجات الاستثمار القائمة من قبل، كان من المتوقع أن يظل الناتج والتوظيف أقل من الاتجاهات العامة السابقة لسنوات طويلة (مع تحقيق متوسط خسائر بنسبة ٤,٣٪ في الناتج و٢,٦٪ في التوظيف في عام ٢٠٢٤). غير أن صدمات عام ٢٠٢٢ تكاد تكون ضاعفت خسائر الناتج العالمي المتوقعة لعام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٤,٦٪.

التضخم يبلغ الذروة

تشير التنبؤات إلى ارتفاع التضخم الكلي العالمي لمؤشر أسعار المستهلكين من ٤,٧٪ في ٢٠٢١ إلى ٨,٨٪ في ٢٠٢٢ — مما يعكس تعديلا بالزيادة قدره ٠,٥ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات شهر يوليو — ليتراجع بعد ذلك إلى ٦,٥٪ في ٢٠٢٣ و٤,١٪ في ٢٠٢٤. وتم تعديل التوقعات بزيادة محدودة بالنسبة لمعظم الاقتصادات منذ شهر يوليو وإن كانت أعلى كثيرا من التنبؤات في وقت سابق من ٢٠٢٢. وعلى أساس أربعة أرباع سنة، من المتوقع أن يبلغ التضخم الكلي العالمي ذروته بمعدل قدره ٩,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ ثم يتراجع إلى ٤,٧٪ بحلول الربع الرابع من ٢٠٢٣. ومن المتوقع تراجع معدل التضخم في ٢٠٢٣ في كافة الاقتصادات تقريبا التي تتوافر التنبؤات بشأنها لكنه سيكون أكثر وضوحا في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ١-١٨). والتراجع الأسرع في معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة — أي حدوث انخفاض أكثر حدة في ٢٠٢٣ لمستوى معين من التضخم في ٢٠٢٢ — يتفق مع فكرة أن هذه الاقتصادات تفيد أكثر من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من زيادة مصادقية أطرها النقدية وأن ذلك يساعدها على خفض التضخم.

ويلاحظ أن زيادة توقعات التضخم كبيرة بصفة خاصة في حالة الاقتصادات المتقدمة، التي يتوقع ارتفاع معدلات التضخم فيها من ٣,١٪ في ٢٠٢١ إلى ٧,٢٪ في ٢٠٢٢ ثم تتراجع إلى ٤,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٣ (بارتفاع قدره ٠,٦ نقطة مئوية و١,١ نقطة مئوية في ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، على التوالي، مقارنة بتنبؤات شهر يوليو). والزيادات الكبيرة في توقعات معدل التضخم الكلي في الاقتصادات الرئيسية مثل الولايات المتحدة (تعديل بزيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية بحيث يصل التضخم إلى ٨,١٪) ومنطقة اليورو (تعديل بزيادة قدرها ١,٠ نقطة مئوية بحيث يصل التضخم إلى ٨,٣٪) هي المحرك الدافع لزيادة التضخم في مجموعة البلدان.

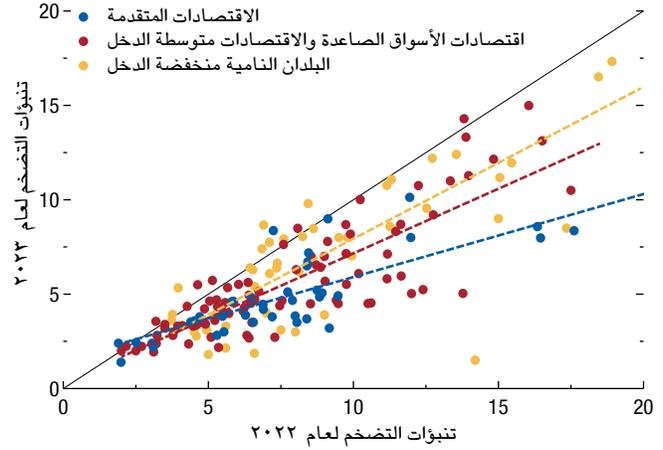
تباطؤ التجارة العالمية، مع توسع الأرصد

يتباطأ حالياً نمو التجارة العالمية بدرجة حادة، فمن المتوقع أن ينخفض من ١٠,١٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢ ثم ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣. ورغم أن هذا يمثل نمواً أعلى من المعدل المسجل في ٢٠١٩، عندما أدت الحواجز التجارية المتزايدة إلى تقييد التجارة العالمية، وأثناء أزمة جائحة كوفيد-١٩ في ٢٠٢٠، فإنه أقل كثيراً من المتوسط التاريخي (٤,٦٪ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ و٥,٤٪ في الفترة من ١٩٧٠-٢٠٢١). وهذا التباطؤ، الذي جاء أكبر مما كان متوقفاً لعام ٢٠٢٣ في عدد يوليو من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي بنسبة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية، يعكس أساساً التراجع في نمو الناتج العالمي. وشكلت قيود سلاسل الإمدادات عبئاً آخر على نمو التجارة العالمية، فعلى الرغم من التراجع في الشهور الأخيرة في مؤشر الضغط على سلاسل الإمدادات العالمية الذي أعده بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك — مما يرجع إلى حد كبير لانخفاض الفترات الزمنية لتسليم الإمدادات الصينية — فإنه لا يزال أعلى من مستواه العادي، مما يفيد باستمرار انقطاع سلاسل الإمدادات. ومع ذلك، فإن سلاسل الإمدادات تتسم بالتعقيد، وانقطاعات الإمدادات المشاهدة في حقبة الجائحة كانت نتاجاً لعوامل متعددة. وإذا استمرت العوامل الأخرى في التحسن حتى مع بقاء التحديات القائمة في الصين، فمن المحتمل أن يتواصل انحسار الضغوط على جانب العرض. ومن المرجح أن يكون ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي في ٢٠٢٢ — بنحو ١٣٪ بالقيمة الفعلية الاسمية اعتباراً من شهر سبتمبر مقارنة بمتوسط السعر في ٢٠٢١ — قد أدى إلى زيادة تباطؤ نمو التجارة العالمية، نظراً لدور الدولار المهيمن في دفع فواتير التجارة الخارجية والتميرير الضمني لهذا الارتفاع إلى أسعار المستهلكين والمنتجين خارج الولايات المتحدة (دراسة Gopinath and others 2020).

وبينما يتراجع نمو التجارة العالمية، توسعت أرصدة التجارة العالمية. فبعد انكماش خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٩، زادت أرصدة الحسابات الجارية العالمية — أي حاصل جمع فوائض وعجزات الحسابات الجارية لجميع الاقتصادات بالقيمة المطلقة — أثناء أزمة جائحة كوفيد-١٩ ومن المتوقع ارتفاعها أكثر في ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-١٩). وجاء توسع هذه الأرصدة انعكاساً لتأثير الجائحة. وفي ٢٠٢٢، جاء هذا التوسع أيضاً انعكاساً لزيادة أسعار السلع الأولية التي اقترنت بالحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى زيادة الأرصدة في البلدان المصدرة الصافية للنفط وخفضها في البلدان المستوردة الصافية (تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٢). والتوسع في أرصدة الحسابات الجارية العالمية ليس بالضرورة تطوراً سلبياً، وإن كانت الاختلالات العالمية المفرطة قد تؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية والتدابير الحمائية أو زيادة مخاطر التكررات المربكة في تدفقات العملة ورأس المال.

ومن المتوقع أن تظل مراكز الأرصد مرتفعة في البلدان الدائنة والمدينة في عام ٢٠٢٢، على الرغم من انخفاضها الطفيف، في المتوسط، مقارنة بمستويات ذروتها في ٢٠٢٠، لأن فروق التقييم عوضت هذا التوسع المتزامن في أرصدة الحسابات

الشكل البياني ١-١٨: التضخم سيتراجع على الأرجح السنة القادمة (٧)

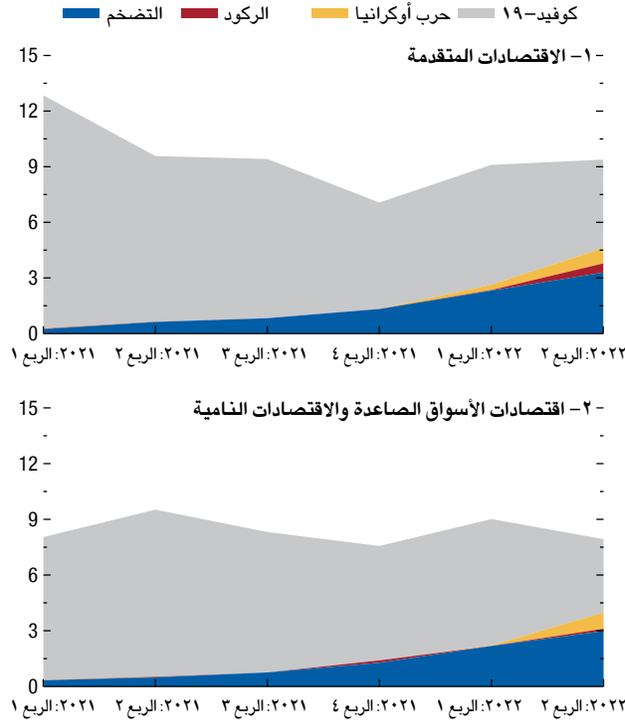


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني خط أفضل ملاءمة على زاوية ٤٥ درجة (متصلاً) وخطوط أفضل ملاءمة (متقطعة) لكل مجموعة من الاقتصادات بألوان مطابقة. ولا يعرض الشكل البياني أوضاع ١٦ بلداً يتجاوز فيها معدل التضخم ٢٠٪ في عام ٢٠٢٢. وهناك ١٤ بلداً من تلك البلدان يتوقع أن تصل مستويات التضخم فيها في ٢٠٢٢ إلى نفس المستويات المتوقعة في ٢٠٢٢ أو أقل.

أما تنبؤات عام ٢٠٢٤ فقد ظلت دون تغيير نسبياً — حيث لم تتجاوز الزيادة فيها ٠,١ نقطة مئوية — نتيجة الثقة في أن التضخم سيتراجع في ظل تشديد البنوك المركزية سياساتها النقدية وتراجع أسعار الطاقة. وفي الوقت نفسه، يلاحظ أن انخفاض التضخم المتوقع، كما أسلفنا، أكبر تناسباً في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى.

فعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يرتفع التضخم من ٥,٩٪ في ٢٠٢١ إلى ٩,٩٪ في ٢٠٢٢، ثم يتراجع إلى ٨,١٪ في ٢٠٢٣. ومن المتوقع ارتفاع الأسعار في الربع الرابع من ٢٠٢٣ بنسبة قدرها ٦,١٪ مقارنة بنفس الربع من عام ٢٠٢٢. ويلاحظ أن تعديلات التوقعات في هذه الاقتصادات (تعديل توقعات التضخم السنوي بزيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية و٠,٨ نقطة مئوية في ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، على التوالي، مقارنة بتنبؤات شهر يوليو) تظهر تبايناً أكبر بين مختلف الاقتصادات مقارنة بتعديلات التوقعات في الاقتصادات المتقدمة. وهناك في المتوسط زيادة متواضعة نسبياً في تنبؤات التضخم بالنسبة لاقتصادات آسيا الصاعدة والنامية (مما يرجع جزئياً لتباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين والزيادات المحدودة في أسعار الأغذية التي تشكل جزءاً كبيراً من الأغذية الرئيسية) وتخفيض متواضع في التوقعات بالنسبة لاقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. غير أن هناك تعديلات أكبر في تنبؤات التضخم بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (بزيادة قدرها ٢,٢ نقطة مئوية في ٢٠٢٣) ومنطقة أوروبا الصاعدة والنامية (بزيادة قدرها ٠,٩ نقطة مئوية) ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء (بزيادة قدرها ٢,٠ نقطة مئوية في ٢٠٢٣).

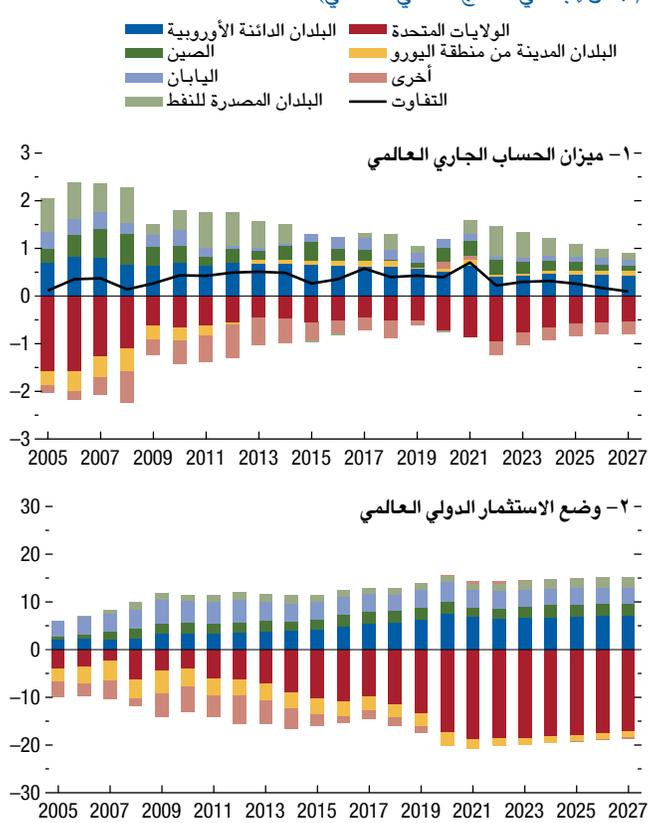
الشكل البياني ١-٢٠: مكالمات الشركات حول أهم المخاطر الاقتصادية الكلية (% تراكمياً)



المصادر: مؤسسة NL Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: كل مساحة في الشكل البياني تبين عدد الجمل في مكالمات أرباح الشركات التي تشير إلى المخاطرة ذات الصلة كنسبة مئوية من إجمالي عدد مرات الإشارة إلى المخاطرة.

مساعي العالم المضنية لاستيعاب آثار الغزو الروسي لأوكرانيا، وتباطؤ النشاط الاقتصادي في سياق تكثيف البنوك المركزية جهودها لكبح التضخم، والجائحة ممتدة الأثر. والمخاطر التي نتناول شرحها في هذا القسم، إذا ما تحققت، يحتمل أن تؤدي إلى إضعاف أكبر للنمو وإبقاء التضخم مرتفعاً لفترة أطول. وبعض هذه المخاطر تأتي على قمة اهتمامات أكبر الشركات في العالم وهي تخوض غمار بيئة مشوبة بأجواء كثيفة من عدم اليقين. وبينما تتزايد أهمية التضخم، فإن الشركات لا تزال ترى في جائحة كوفيد-١٩ الخطر المهيمن (الشكل البياني ١-٢٠). والزيادة المستمرة في عدد المرات التي يرد فيها ذكر كوفيد-١٩ في مكالمات أرباح الشركات ربما تعكس ما للجائحة من أثر ممتد على أسواق العمل وسلاسل الإمدادات. ومما يزيد من تعقيد الآفاق الاقتصادية أن كيفية تأثير هذه المخاطر على بعضها البعض ليست بالمسألة البسيطة على الإطلاق. فمن المحتمل أن تتفاعل فيما بينها لتعظيم بعض الآثار المعاكسة. ونتناول فيما يلي مناقشة أبرز المخاطر وأوجه عدم اليقين التي تحيط بالآفاق، ويلي ذلك تحليل قائم على نموذج يقدم تحديداً كمياً لميزان المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد (الإطار ١-٣).

الشكل البياني ١-١٩: وضع الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



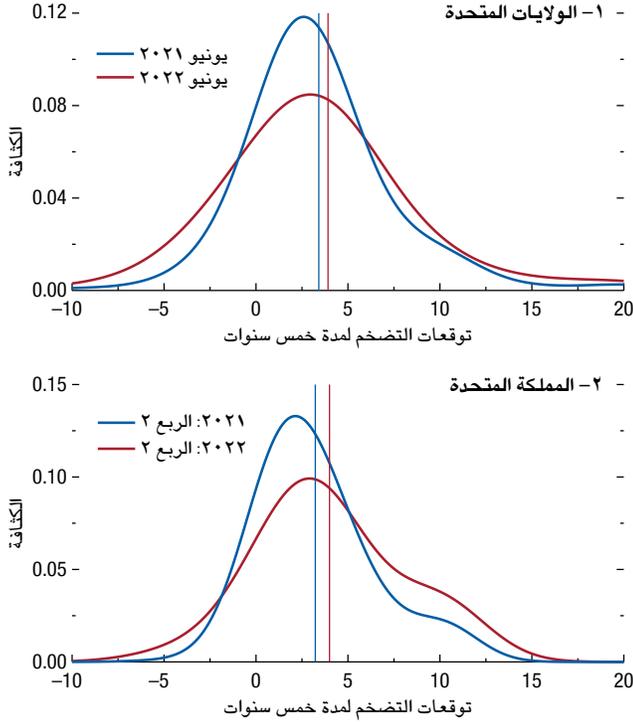
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البلدان الأوروبية الدائنة = النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، لكسمبرغ، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا؛ والبلدان المدينة من منطقة اليورو = قبرص، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، سلوفينيا، إسبانيا؛ البلدان المصدرة للنفط = الجزائر، أذربيجان، إيران، كازاخستان، الكويت، نيجيريا، عمان، قطر، روسيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا.

الجارية وتجاوزته. وتراجع أسعار الأصول في ٢٠٢٢ في الولايات المتحدة — الاقتصاد صاحب أكبر مركز مدين صاف في العالم (الأصول الخارجية ناقص الخصوم الخارجية) — يمكن أن يتسبب في خسائر التقييم لحائزي الأصول الأمريكية من الأجانب. غير أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي يمكن في الوقت نفسه أن يؤدي إلى مكاسب التقييم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي تحتفظ غالباً بمراكز مغطاة بالنقد الأجنبي، مع زيادة عبء ديون القطاع العام المقومة بالدولار.

المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد: مخاطر التطورات السلبية لا تزال مهيمنة

لا تزال المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد تميل نحو تحقق التطورات السلبية. وبوجه عام، نجد أن المخاطر مرتفعة في ظل

الشكل البياني ١-٢١: توقعات التضخم في الأجل الطويل (%: خمس سنوات قادمة)



المصادر: مسح "Inflation Attitudes Survey"، بنك إنجلترا؛ ومسوح "Surveys of Consumers" جامعة ميشيغان؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الخطوط الرأسية تشير إلى المتوسط الحسابي لكل توزيع.

فإن اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل قد تعاني أكثر في سبيل كبح التضخم. ومع ذلك، فإن تقليص التضخم بصفة دائمة، في جميع الحالات، سيعتمد بدرجة كبيرة على متابعة صناع السياسات النقدية وتجنب تكرار استراتيجية دورة الكبح والتحفيز المستخدمة في السبعينات من القرن الماضي.

• **مسارات السياسات المتباعدة وقوة الدولار**—تباعد المسارات في السياسات الاقتصادية قد يواصل مساهمته في اكتساب الدولار الأمريكي قوة أكبر، مما قد يخلق توترات عبر الحدود. فقد يستمر تباعد مسار تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إذا استمر التضخم لفترة أطول وانضحت صعوبة تنفيذ تشديد نقدي حاد في منطقة اليورو في ظل مخاطر التجزؤ الاقتصادي. وهناك بعد آخر لتباعد مسارات السياسات الاقتصادية الكلية بين الصين واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ففي الصين، تباطأ نمو الناتج في ظل موجات تفشي جائحة كوفيد-١٩ والاضطرابات في القطاع العقاري، وفي ظل قراءات التضخم المواتية نسبياً، قرر البنك المركزي خفض أسعار الفائدة على القروض في شهر أغسطس. وقد تظل أسعار الفائدة الأساسية في اليابان على انخفاضها في ظل انخفاض التضخم الجوهري الأساسي وضعف نمو الأجور. وفي شهر سبتمبر، تدخلت السلطات في

• **أخطاء السياسات: التساهل أو الإفراط في تشديد السياسات النقدية**—على البنوك المركزية الرئيسية أن تشق طريقها عبر مسار صعب. فأفاق النمو المتراجعة المقترنة بانخفاض معنويات المستهلكين والمستثمرين تمثل عقبة صعبة إلى حد ما في أسواق العمل التي لا تزال تتسم بنقص المعروض. والاقتصادات الكبرى تواجه كذلك قراءات اقتصادية مختلطة، مثل الإشارات المتضاربة في الناتج وأسواق العمل في الولايات المتحدة والنمو القوي المدعوم بالسياحة في أوروبا خلال فصل الصيف على الرغم من تأثير الحرب. ورغم موافمة السياسات مع البيانات الواردة، فمن المحتمل انفلات ركيزة التوقعات التضخمية إذا تراجع زخم مكافحة التضخم. وحتى الآن، لا تزال توقعات المستهلكين التضخمية في الاقتصادات الكبرى محتفظة بثباتها حول ركيزتها المستهدفة (دراسة Adrian, Erceg, and Natalucci 2022). غير أنه تجدر الإشارة إلى اتساع عدم الاتفاق بين الأسر بشأن توقعات التضخم على المدى الأطول، والذي بدأ في بعض الحالات يأخذ مساراً مختلفاً في ظل زيادة نسبة الأسر التي تتوقع ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم (الشكل البياني ١-٢١). وفي هذه الحالات تزداد مخاطر أخطاء السياسات — من حيث التساهل أو الإفراط في التشديد. فعدم تشديد السياسات بالقدر الكافي قد يؤدي إلى أخطاء فادحة، فهو يهدد بفسخ التضخم مما يدفع نحو موقف أكثر تحيزاً للتشديد في المستقبل بالنسبة لأسعار الفائدة وبتكلفة هائلة على الناتج والتوظيف. ومن جهة أخرى، يهدد الإفراط في التشديد بدخول العديد من الاقتصادات في فترات ركود مطولة. فالأفاق الاقتصادية تتوقع بالفعل دخول عدد متزايد من الاقتصادات في حالة الانكماش الاقتصادي في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (الشكل البياني ١-١٤). وعدم اليقين بشأن سعر الفائدة المحايد واحتمال تباعد مسارات السياسات النقدية عبر المحيط الأطلسي يزيد من صعوبة خوض هذا المسار الضيق. وعلاوة على ذلك، فإن تبعات الإفراط والتساهل في تشديد السياسات ليست بالضرورة متماثلة، إذ إن خطأ السياسة الذي يؤدي إلى التضخم المتزايد هو الأكثر خطورة بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أجواء عدم اليقين تحجب المستوى الطبيعي للبطالة: فقد تسببت الجائحة في حدوث تغيير كبير في ديناميكية أسواق العمل في كثير من الاقتصادات المتقدمة، حيث أصبحت معدلات التوظيف المنخفضة مقارنة بالاتجاهات العامة في فترة ما قبل الجائحة قائمة جنباً إلى جنب مع زيادة ضيق أسواق العمل. وفي ظل الآفاق المشؤبة بعدم اليقين، فمن المرجح أن تختبر الشهور المقبلة همة البنوك المركزية في القضاء على التضخم. وفي سياق هذه الحرب على التضخم، ربما تكون البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة قادرة على الاعتماد على هامش وقائي أكبر من المصادقية. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل في السنوات الأخيرة على مستوى استراتيجية السياسات والتواصل الجماهيري بشأنها، فلا تزال هناك فجوات بين هذه الاقتصادات والاقتصادات المتقدمة (دراسة Unsal, Papageorgiou, and Garbers 2022). وبالتالي،

تدفع الشركات إلى تمرير التكاليف المرتفعة إلى المستهلكين للمحافظة على هوامش أرباحها. ورغم ما لذلك من مخاطر منخفضة في ظاهرها، فإن الشركات تميل بصورة متزايدة إلى اعتبار التضخم خطراً هائلاً (الشكل البياني ١-٢٠). وعلى صعيد التطورات الإيجابية، نجد أن الزيادة الحالية في معدلات التضخم ترتبط جزئياً بتعافي الطلب الأقوى من المتوقع من صدمة الجائحة (الإطار ١-١). ومع استمرار ضيق أسواق العمل، هناك بعض الاقتصادات المتقدمة تبدو عند الطرف الأدنى من منحني العرض. وقد يعزز ذلك من سرعة تراجع التضخم، مع انخفاض تكاليف الناتج والتوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن استمرار تراجع أفاق النمو واقتراحه بجهود زيادة إنتاج النفط الخام من جانب أكبر البلدان المنتجة أن يخفف وطأة الضغوط التضخمية الناجمة عن أسعار الطاقة.

• حالة المديونية الحرجة في الأسواق الصاعدة المعرضة للمخاطر—

ساعدت الحرب في أوكرانيا على التعجيل من حدوث طفرة في فروق العائد على السندات السيادية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ١-٣). وتأتي هذه الطفرة وسط مستويات مديونية قياسية بسبب الجائحة. وإذا ظلت معدلات التضخم مرتفعة، فقد تؤدي زيادة تشديد السياسات في الاقتصادات المتقدمة إلى فرض ضغوط إضافية على تكاليف الاقتراض بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتتمتع بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة الأكبر بمراكز جيدة. ولكن إذا زادت فروق العائد على السندات السيادية أكثر من ذلك، أو حتى إذا ظلت عند مستوياتها الحالية لفترة مطولة، فقد تنشأ مخاطر تهدد قدرة العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة على إبقاء الدين في حدود مستدامة، لا سيما تلك الاقتصادات الأشد تضرراً بصدمة أسعار الطاقة والغذاء. ومع ارتفاع فاتورة الاستيراد، والضغوط على الموازنات العامة، وضيق الحيز المالي المتاح للتصرف في هذه الاقتصادات فإن فقدان القدرة على النفاذ إلى أسواق التمويل قصير الأجل ستكون عواقبه الاقتصادية والاجتماعية وخيمة. والفقراء بطبيعة الحال هم الأكثر تضرراً بصفة خاصة نظراً لأهمية الدعم من سياسة المالية العامة في وقايتهم من تأثير صدمة تضخم أسعار الغذاء. كذلك، فإن أي طفرة في تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج قد تتسبب في إعاقة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات الاحتياجات التمويلية الخارجية الكبيرة. ومن شأن اتساع أزمة المديونية في هذه الاقتصادات أن يلقي عبئاً ثقيلاً على النمو العالمي ويعجل بحدوث ركود عالمي. ولن يؤدي ازدياد قوة الدولار إلا إلى زيادة احتمالات الدخول في حالة المديونية الحرجة. فقد يؤدي تزايد ضعف العملات الوطنية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى تحفيز جوانب الضعف في الميزانيات العمومية في الاقتصادات ذات الخصوم الصافية الكبيرة المقومة بالدولار، مع ظهور مخاطر مباشرة تهدد الاستقرار المالي.

• وقف إمدادات الغاز إلى أوروبا—لا تزال الحرب في أوكرانيا

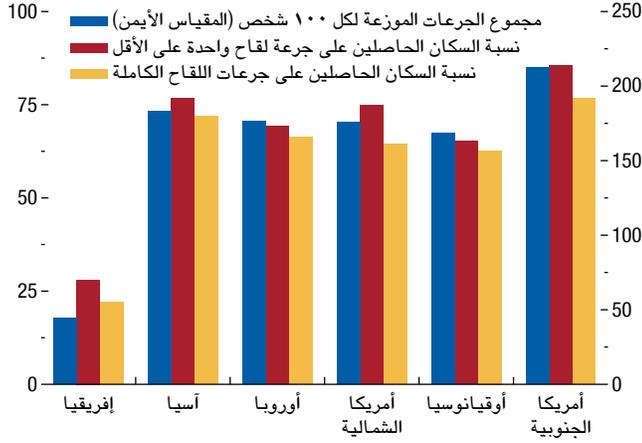
مستمرة في إرسال تداعيات الصدمات عبر أوروبا والأسواق العالمية. فقد انخفضت إمدادات الغاز من روسيا إلى أوروبا إلى

سوق الصرف لدعم الين في ضوء التراجع السريع في سعر صرف العملة واتساع التباعد في مسار السياسة النقدية مع الولايات المتحدة. وفي المملكة المتحدة، جاء الإعلان في شهر سبتمبر عن تخفيف كبير لأوضاع المالية العامة ممول بسندات الدين، شمل تخفيضات ضريبية وتدابير للتعامل مع أسعار الطاقة المرتفعة. مقترنا بارتفاع في عائدات سندات الخزينة البريطانية (عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي") وهبوط حاد في سعر الصرف انعكس مساره في وقت لاحق. وفي المجمل، من المحتمل أن يؤدي تباعد مسارات السياسات، وأي تداعيات للبحث عن الاستثمار المأمون حال نشوء توترات جغرافية-سياسية، إلى اكتساب الدولار الأمريكي قوة أكبر. ففي عام ٢٠٢٢، ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بنحو ١٥٪ مقابل اليورو، وأكثر من ١٠٪ مقابل الين الصيني، و٢٥٪ مقابل الين الياباني، و٢٠٪ مقابل الجنيه الاسترليني. وقد تؤدي تحركات أسعار العملات المصاحبة لهذا الارتفاع إلى زيادة التوترات عبر الحدود فيما يتعلق بالقدرة التنافسية؛ وتحفيز التضخم في العديد من الاقتصادات، نظراً لقوة الدولار المهيمنة في التسعير في معاملات التجارة الدولية؛ ودفع بعض البلدان إلى زيادة تشديد سياساتها للحيلولة دون الانخفاض المفرط في قيمة عملاتها وما له من آثار سلبية على النمو.

• القوى التضخمية مستمرة لفترة أطول—من المتوقع أن

تخف حدة التضخم في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، بينما تشير القوى التي ترسم ملامح أفاق الاقتصاد إلى تراجع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة على نحو أسرع مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ١-١٨). غير أن هناك عدة عوامل قد تؤدي إلى تأخير انخفاض معدلات التضخم. فمن شأن زيادة الصدمات في أسعار الطاقة والغذاء إلى بقاء التضخم الكلي مرتفعاً لفترة أطول. وتتسم أسعار الطاقة بحساسية خاصة، وسوف تظل كذلك، إزاء مسار الحرب في أوكرانيا وتأجج جذوة الصراعات الجغرافية-السياسية الأخرى. وقد تنتقل كذلك تداعيات استمرار أسعار الطاقة المرتفعة وانخفاض أسعار العملات المشار إليه أنفاً إلى التضخم الجوهري مما يستدعي الاستجابة بمزيد من التشديد للسياسات النقدية. وسيترتب على ذلك زيادة العبء الواقع على النمو نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض وانخفاض الدخل المتاح. وقد تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة إلى إضعاف إمدادات الغذاء العالمية، مما يضع ضغوطاً رافعة على أسعار الأغذية التي تشكل الجانب الأكبر من الأغذية الرئيسية للبلدان، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على أفقر البلدان في العالم. ومن شأن التضخم المرتفع لفترة أطول أن يزيد كذلك من مخاطر انفلات التضخم عن ركيزته أو استمرار دوامة الارتفاعات المتعاقبة في الأجور والأسعار عندما تكون التوقعات أكثر اعتماداً على النظرة الخلفية. وحتى الآن، تبدو هذه المخاطر قيد السيطرة، وهو ما يرجع جزئياً للتشديد النقدي الأكثر قوة (راجع الفصل ٢). وقد تختار الشركات التي تتمتع بنسب أعلى من الأرباح المضافة إلى التكلفة أن تستوعب الزيادة في تكلفة السلع الوسيطة (الإطار ١-٢)، ولكن استمرار الزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج لفترة مطولة قد

الشكل البياني ١-٢٢: إفريقيا الأقل تلقيحا ضد مرض كوفيد-١٩ (%، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصادر: قاعدة بيانات "Our World in Data"; وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أحدث بيانات متاحة في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢.

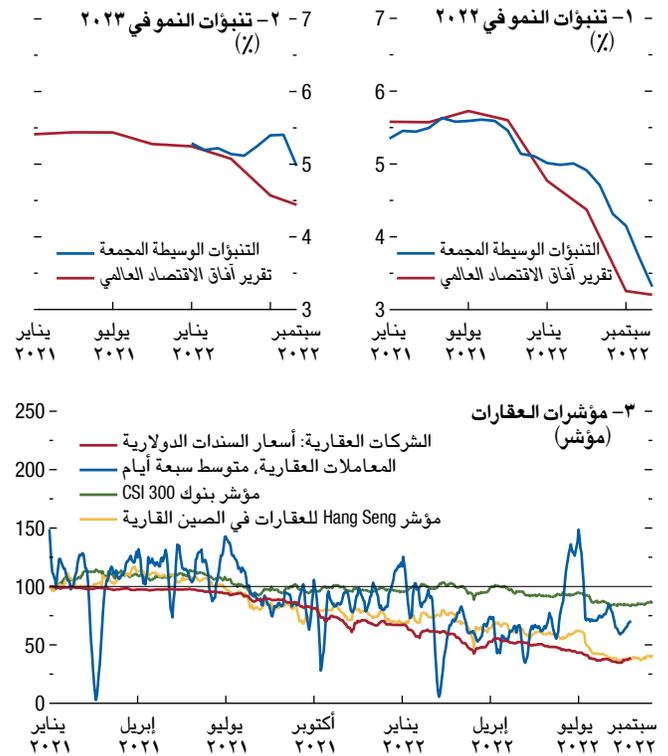
يمثل جدي القدرة في الوقت الراهن حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقا دوليا. ورغم أن احتمالية السيناريو الذي تنفشي فيه جائحة جديدة منخفضة للغاية، فإن العودة لحالات الإغلاق العام الصارمة يمكن أن تحد من الطلب على الخدمات كثيفة المخالطة مرة أخرى. ونظرا للقيود على ميزانيات الأسر، فإن معاوضة الآثار جزئيا من خلال تناوب البنود نحو الطلب على السلع تتسم بضعف احتمالياتها. ورغم ما قد يترتب على حالات تفشي الجائحة من تخفيض الضغوط التضخمية، فإنها قد تؤدي بدلا من ذلك إلى تعظيم اختناقات سلاسل الإمدادات، التي بدأت تنفج أخيرا. والتأثير المتبادل بين هاتين القوتين سوف يحدد ملامح المفاضلة بين التضخم والناتج التي تواجهها البنوك المركزية في الوقت الراهن. وعلى مدار السنوات القادمة، نجد أن مثل تلك المخاطر، حال تحققها، لن يترتب عليها سوى تعميق الندوب التي خلفها الجائحة على رأس المال البشري وتخفيض الإنتاجية.

• **تفاقم مشكلات القطاع العقاري في الصين**—أصيب النمو في الصين بضعف شديد منذ مطلع عام ٢٠٢٢ وخضع لتخفيض التوقعات منذ حالات الإغلاق العام في إبريل ٢٠٢٢ في شنغهاي وغيرها من المدن ونتيجة للتباطؤ المتوقع في التجارة العالمية (الشكل البياني ١-٢٣، اللوحتان الأولى والثانية). وتهيمن على الآفاق الاقتصادية مخاطر التطورات السلبية التي تهدد تعافي النمو في الصين، في ظل بؤادر تباطؤ اقتصادي كبير في القطاع العقاري، وهو أحد محركات النمو تاريخيا في اقتصاد الصين (الشكل البياني ١-٢٣، اللوحة ٣). ويحول تراجع المبيعات في القطاع العقاري دون نفاذ المطورين العقاريين إلى مصدر السيولة المطلوبة بشدة لاستكمال المشروعات الجارية، مما يفرض الضغوط على تدفقاتهم النقدية ويزيد من احتمالات حدوث المزيد من حالات التعثر في السداد. ومع الشعور

حوالي ٢٠٪ من مستواها في السنة الماضية، مقارنة بنسبة قدرها ٤٠٪ وقت نشر عدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي". وتنطوي أحدث التنبؤات على توقعات بتراجع حجم الإمدادات أكثر، إلى مستويات أقل كثيرا، بحلول منتصف عام ٢٠٢٤، تماشيا مع أهداف الاستقلال في مجال الطاقة التي اعتمدها الاقتصادات الأوروبية الرئيسية. وإذا قامت روسيا بوقف إمدادات الغاز بالكامل إلى أوروبا في ٢٠٢٢، فمن المرجح ازدياد أسعار الطاقة أكثر في الأجل القصير، مما يفرض مزيدا من الضغوط على قطاع الأسر، ومن المفترض أن تتسبب في بقاء التضخم الكلي مرتفعا في منطقة اليورولفترة أطول. وقد يتباين تأثير الصدمة—وفقا للدراسة التحليلية التي يركز عليها عدد يوليو ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (دراسة Flanagan and others 2022, Lan and others 2022)— عبر اقتصادات القارة حسب درجة اعتمادها على واردات الغاز الروسي وقدرتها على معالجة اختناقات البنية التحتية لتأمين شحنات الغاز البديلة. ومن الملاحظ أن أرجحية وحجم النقص المحتمل في الإمدادات حاليا أصغر مما سبق تقديره في شهر يوليو لأن ارتفاع تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال إلى جانب تقليص الطلب على الغاز ساهما في تراكم المخزونات بأسرع من المتوقع في بلدان الاتحاد الأوروبي خلال الشهور الأخيرة. أما بلدان أوروبا الوسطى والشرقية — لا سيما الجمهورية التشيكية وهنغاريا والجمهورية السلوفاكية — فمن المحتمل أن تعاني من انقطاعات في الإمدادات نظرا لاعتمادها على الغاز الروسي واحتمال صعوبة تأمين إمدادات الغاز البديلة. وفي ألمانيا، أكبر اقتصادات أوروبا، فمن شأن برودة الجو هذا الخريف بصفة خاصة أو عدم تقليص الطلب على الغاز بالقدر الكافي أن يؤدي إلى تقنين استهلاك الطاقة في فصل الشتاء، وما لذلك من آثار بالغة الشدة على الصناعة، وهو ما يفرض ضغطا كبيرا على آفاق النمو مع احتمال انتقال التداعيات السلبية عبر الحدود. ولا شك أن أسعار السلع الأولية قد تتراجع أيضا — لا سيما إذا تبين أن التباطؤ الاقتصادي أكثر حدة من المتوقع — مما سيخلف آثارا معاكسة على البلدان المصدرة.

• **عودة حالات الذعر الصحي العالمي**—على الرغم من أن السلالات المتحورة الجديدة من فيروس كورونا أقل فتكا بالأرواح مقارنة بالسلالات السابقة وتؤدي إلى معدلات احتجاز في المستشفيات أسهل كثيرا في التعامل معها، فإنها شديدة العدوى أيضا. ومن ثم، لا تزال جائحة كوفيد-١٩ تلقي بتبعات ثقيلة على القوة العاملة، مما يؤدي إلى فترات مطولة من الغياب عن العمل، وانخفاض الإنتاجية، وتراجع الناتج. ومع ذلك، فإن تطور سلالات فيروس كورونا الأكثر ضراوة وفتكا بالأرواح لا يزال مصدر خطر على الاقتصاد العالمي. فالمناطق التي تسجل أعلى مستويات التعرض للإصابة بعدوى السلالات المتحورة الجديدة والمناطق، مثل إفريقيا، التي لا تزال معدلات التلقيح فيها منخفضة هي المرجح أن تتحمل عبئا أكبر في حالة تفشي الجائحة مرة أخرى (الشكل البياني ١-٢٢). ومما يثير القلق بنفس القدر احتمالات وجود نوبات جديدة من الذعر الصحي العالمي. فعلى سبيل المثال،

الشكل البياني ١-٢٣: تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين



هذه التوترات باختلال التجارة الخارجية وتآكل ركائز أطر التعاون متعدد الأطراف الذي استغرق بناؤه عقوداً طويلة. وبينما تبشر صفقة حبوب البحر الأسود المعلنة مؤخراً بزيادة إمدادات السلع الأولية إلى الأسواق العالمية وتمثل خطوة إيجابية على صعيد الجهود الدبلوماسية الدولية، فإن مخاطر حدوث تجزؤ أكبر في الاقتصاد العالمي تمثل حقيقة واقعة وقد تؤثر سلباً على آفاق الاقتصاد، خاصة على الأجل المتوسط (ثلاث إلى خمس سنوات قادمة). ومن شأن التراجع عن هذه الصفقة أن يؤدي إلى أزمة في الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. وقد تؤدي زيادة التجزؤ في التعاون الدولي إلى خلق مخاطر كبيرة على التعاون في مجال سياسات التصدي لتغير المناخ. ومن شأن ازدياد التوترات أن يؤدي كذلك إلى تجزؤ العالم إلى كتلتات مختلفة ذات نفوذ جغرافي-سياسي، مع ما يصاحبه من آثار معاكسة على التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال.

• **الاتساق العالمي لتقييمات المخاطر في تنبؤات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"**— تم الحصول على نطاقات الثقة في تنبؤات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" للنمو العالمي السنوي باستخدام نموذج مجموعة العشرين المستمد من النظام المرن للنماذج العالمية الذي وضعه صندوق النقد الدولي. وبالنسبة لبعض المناطق، تنطوي تنبؤات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" على نطاقات ثقة غير متماثلة، تنحرف باتجاه انخفاض النمو أكثر من المتوقع في السيناريو الأساسي. ويعكس هذا الانحراف زيادة ترجيح مفاجآت النمو السالب في الماضي. ويمكن استخدام تقييم المخاطر الناتج عن ذلك، والموضح في صورة رسم مروجي، لحساب مستوى الاحتمالية لهبوط النشاط الاقتصادي العالمي. ويلاحظ أن الاحتمالية التقديرية لهبوط النمو العالمي لعام قادم إلى أقل من ٢٪ — وهي نتيجة لم تحدث إلا خمس مرات منذ عام ١٩٧٠ (في ١٩٧٣ و١٩٨١ و١٩٨٢ و٢٠٠٩ و٢٠٢٠) — تبلغ حالياً ٢٥٪ تقريباً، وهي أكثر من ضعف القيمة الاحتمالية العادية (الإطار ١-٣). أما احتمالية تسجيل معدلات نمو سالبة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٢٣ فتبلغ أكثر من ١٠٪. وقد تتحقق مثل هذه النتائج الضعيفة في النمو، حسيماً يرد شرحه في الإطار ١-٣، في حالة تحقق مزيج من الصدمات المعقولة، بما فيها تخفيضات غير متوقعة في المعروض النفطي العالمي، وازدياد ضعف القطاع العقاري في الصين، واستمرار اضطرابات أسواق العمل، وزيادة تشديد الأوضاع المالية العالمية.

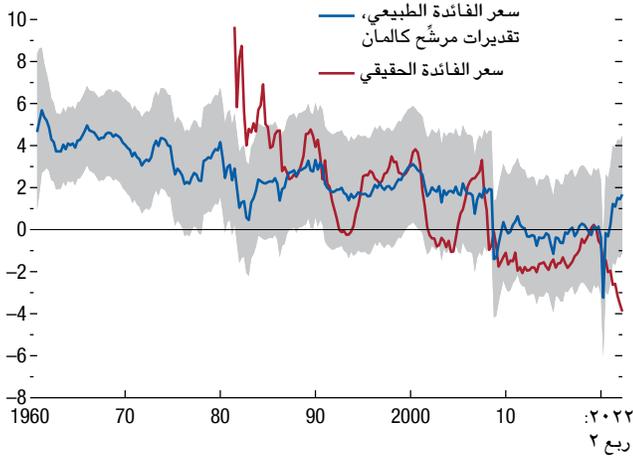
التحرك على صعيد السياسات: من التضخم إلى النمو

رغم أن الوضع الاقتصادي الحالي واحد من الأوضاع الأكثر صعوبة على مدى سنوات طويلة، فإن أوقات العسر لا ينبغي أن تستمر إلى الأبد. والاختيارات الحكيمة على مستوى السياسات يمكن أن تساعد في إرشاد الاقتصاد العالمي للخروج

بالقلق إزاء التأخر في تسليم الوحدات السكنية، يطالب آلاف المشترين بتعليق مدفوعات الرهن العقاري وهو ما قد يؤدي إلى إهمال المدينين ويتسبب في تفاقم مخاطر القروض المتعثرة للبنوك، بالإضافة إلى أزمة السيولة التي يتعرض لها المطورون. ومن الممكن أن يؤثر عدم اليقين الذي يكتنف القطاع العقاري كذلك على الاستهلاك وموارد الحكومات المحلية. ومن شأن تكثف دوائر التأثيرات المرتدة السلبية بين مبيعات المساكن وضغوط المطورين أن يهدد بحدوث تصحيحات طويلة الأمد في أسعار العقارات. وسوف يكون ذلك بمثابة صدمة قوية، نظراً لأن قطاع العقارات يمثل حوالي خمس إجمالي الناتج المحلي في الصين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمالات تحقيق خسائر في القطاع المصرفي قد يترتب عليها تداعيات مالية كلية أوسع نطاقاً تلقي عبئاً ثقيلًا على آفاق النمو في الصين في الأجل المتوسط.

• **تجزؤ الاقتصاد العالمي يعوق التعاون الدولي**— أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تصدع العلاقات بين روسيا وبلدان أخرى كثيرة. وتزايدت احتمالات نشوء توترات جغرافية-سياسية جديدة في شرق آسيا ومناطق أخرى في العالم. وتهدد مثل

الشكل البياني ١-٢٤: سعر الفائدة الطبيعي، الولايات المتحدة (٨)



المصادر: مسح Survey of Professional Forecasters، بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا؛ ودراسة (2017) Holston, Laubach, and Williams؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم حساب تقديرات مرشح كالمان من النموذج المعد في دراسة Holston, Laubach, and Williams (2017). النطاق المظلل يشير إلى فاصل الثقة بنسبة ٩٥٪. وتحسب أسعار الفائدة الحقيقية باستخدام تنبؤات التضخم في مسح Survey of Professional Forecasters.

اليقين الكبيرة بشأن سعر الفائدة الطبيعي في الأجلين المتوسط والطويل. وعلى أي حال، يجب على البنوك المركزية المثابرة في العمل لضمان تراجع التضخم على نحو دائم. وفي هذا السياق، فإن الإرشادات الاستشرافية النوعية حول الأهداف ودوال رد الفعل ستظل عالية القيمة. والاستجابة لضغوط إبطاء وتيرة التشديد النقدي لم تؤد إلا لإضعاف المصادقية، وإفساح المجال أمام زيادة التوقعات التضخمية، وضرورة اتخاذ إجراءات أقوى وأشد إيلاما على مستوى السياسات في وقت لاحق. وإذا قام صناع السياسات بعكس المسار فلن يؤدي ذلك إلا للمعاناة من آلام التشديد النقدي دون تحقيق أي مكاسب. وعلاوة على ذلك، فإن إبطاء وتيرة التشديد النقدي، في حالة بعض البلدان، قد يتسبب في تفاقم المخاطر المصاحبة لتباعد مسارات السياسات. وأخيرا، فإن الجهود على جانب العرض يمكن أن تدعم السياسة النقدية في الحد من التضخم. فالسياسات التي من شأنها منع نقص الإمدادات سوف تخفف الضغوط على التضخم في ظل تعافي الطلب وتتضمن تحديث البنية التحتية لوسائل النقل، والتأهب للجوائح، وإنشاء سلاسل إمداد أكثر موثوقية وصلابة. وفي المقابل، نجد أن صدمات العرض طويلة الأمد قد تستدعي كذلك التحرك على صعيد السياسات.

• **تدفقات رؤوس الأموال الدولية:** تشديد الأوضاع المالية والمخاوف من الركود العالمي يؤثران على تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وهو غالبا ما يقترن بعواقب سلبية على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد شهد الدولار الأمريكي طفرة في الآونة الأخيرة، إذ ارتفع بالقيمة الحقيقية إلى مستويات غير مسبوق منذ أوائل الألفينات (الشكل البياني ١-٢٥). وسوف تتسبب أسعار الفائدة الأمريكية وقوة الدولار الأمريكي في زيادة تكاليف التمويل على اقتصادات

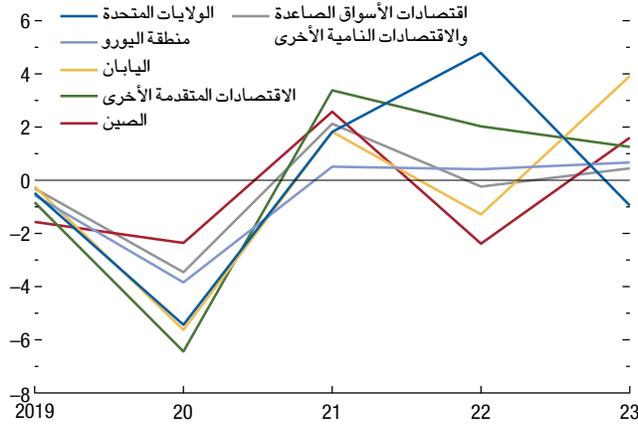
من مآزق التضخم إلى حقبة من النمو المستدام والاحتوائي للجميع. ومثل هذه السياسات لها آثار وتفاعلات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

السياسات ذات الأثر الفوري

مكافحة التضخم: يجب أن تتمثل الأولوية في التصدي للتضخم، واستبدال الميزانيات العمومية للبنوك المركزية، ورفع أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية أعلى من مستواها الطبيعي بالسرعة والمدة الكافيتين لإبقاء التضخم والتوقعات التضخمية قيد السيطرة. وينبغي كذلك أن تدعم سياسة المالية العامة السياسة النقدية في مساعي تخفيف الطلب في الاقتصادات التي تتسم بالطلب الكلي الزائد وفورة نشاط أسواق العمل. وفي غياب استقرار الأسعار فإن أي مكاسب تتحقق من النمو في المستقبل ستكون معرضة لمخاطر استنزافها بالكامل في حالة تجدد أزمة تكلفة المعيشة. ويتعين على البنوك المركزية العمل بحسم مع مراعاة الوضوح في التواصل الجماهيري بشأن الأهداف الموضوعية والخطوات التي سيتم اتباعها لتحقيق تلك الأهداف (عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). غير أن كبح جماح التضخم لن يكون بدون تكلفة: فسوف ترتفع معدلات البطالة وتترجع مستويات الأجور في ظل تشديد السياسة النقدية. والمسار الملائم لسياسات مكافحة التضخم سيختص بكل بلد على حدة ويعتمد بدرجة كبيرة على القضايا التالية:

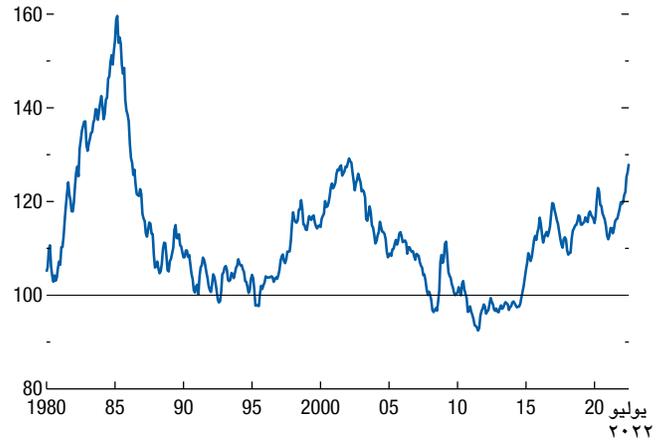
• **توقيت التكاليف والمنافع المرتبطة بتراجع معدلات التضخم** تأتي تكاليف الانكماش النقدي غالبا قبل المنافع. وكانت آخر عملية رئيسية أجرتها الولايات المتحدة لتحقيق التراجع في معدل التضخم قد بدأت في عام ١٩٨٠ ونتج عنها ركود فوري تقريبا. لكن التضخم استغرق حوالي ثلاث سنوات ليهبط إلى مستويات يمكن التعامل معها. وهناك المزيد من الأدلة المنهجية تشير إلى نفس الاستنتاجات. فالسياسة النقدية على ما يبدو تحقق أقصى تأثير على المتغيرات الحقيقية بعد حوالي سنة واحدة، ولكن تأثيرها على التضخم يتحقق بعد ما يقارب ثلاث إلى أربع سنوات (دراسة 2012 Coibion؛ ودراسة Cloyne and Hürtgen 2016). ولكن الفاصل الزمني بين التكاليف قريبة الأجل لسياسات تراجع معدلات التضخم ومنافعها على المدى الأطول يفرض تحديات على مستوى المصادقية أمام صناع السياسات النقدية، الذين قد يتوقع تلقيهم مطالبات بتخفيف التشديد النقدي في ظل فقدان الوظائف واستمرار التضخم. وإذا كان سعر الفائدة المتسق مع التضخم المستقر (المعروف غالبا بمصطلح "سعر الفائدة الطبيعي") أعلى مما كان متوقعا، فإن تكاليف تراجع معدل التضخم — والضغوط اللازمة لإبطاء وتيرة التشديد النقدي — ستكون أعلى في المقابل. وهناك بعض الأدلة بلا شك على حدوث هذا الأمر بالفعل في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة، فإن العلاقات التاريخية بين الناتج والتضخم لا تتسق مع الزيادة المشاهدة في التضخم وحده؛ وإنما يحتمل على ما يبدو أن يكون سعر الفائدة الطبيعي قد شهد زيادة طفيفة، مما أدى إلى تيسير موقف السياسة النقدية أكثر (الشكل البياني ١-٢٤)، رغم استمرار أوجه عدم

الشكل البياني ١-٢٦: التغير في الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية (بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: كل خط يشير إلى التغير في الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية كنسبة مئوية من سلاسل إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالفترة السابقة. تتألف مجموعة "الاقتصادات المتقدمة الأخرى" ومجموعة "اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى" من ١١ اقتصادا و١٥ اقتصادا، على التوالي.

الشكل البياني ١-٢٥: ارتفاع سعر صرف الدولار على نطاق واسع (مؤشر: ٢٠١٠ = ١٠٠)



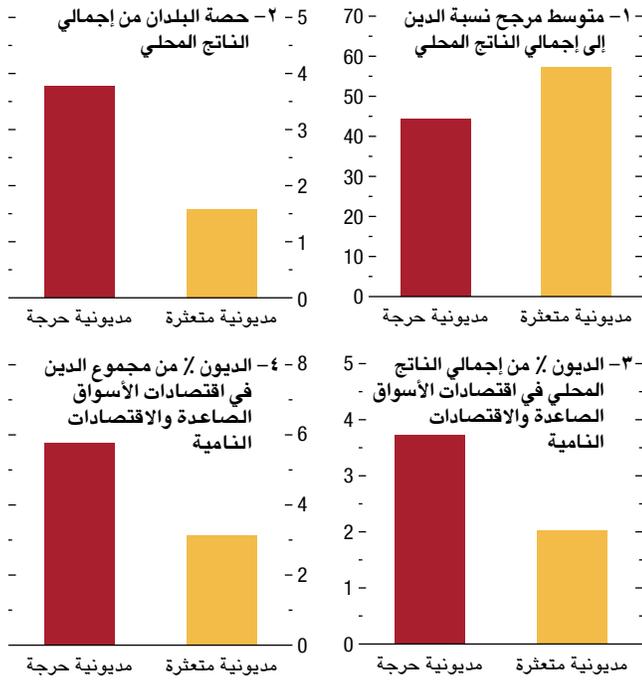
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي على أساس أسعار المستهلكين.

رأس المال. وقد يكون من الملائم اللجوء إلى التدخل في سوق الصرف والاستعانة بتدابير إدارة تدفقات رأس المال الوافدة في اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تعاني من ارتفاع مخاطر انفلات التوقعات التضخمية عن ركيزتها المستهدفة بسبب حالات الانخفاض الحادة في أسعار الصرف.

- **التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة:** في أعقاب التوسع العام في الإنفاق من المالية العامة أثناء الجائحة، من المتوقع تشديد الأوضاع في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ (الشكل البياني ١-٢٦). غير أنه من المتوقع، في عدد من البلدان، إرخاء سياسة المالية العامة، مما يحتمل أن يعزز الطلب الكلي وموازنة أثر السياسة النقدية المضاد للتضخم. وهذا لا يعني أن سياسة المالية العامة غير قادرة على التخفيف من حدة أثر الانتقال المضاد للتضخم على الفئات الضعيفة (وسوف نستعرض هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في القسم الفرعي التالي). ورغم أن سياسات إعادة توزيع الدخل التي تستهدف المستحقين قد تكون ملائمة، فينبغي تخفيض العجزات للمساعدة على التصدي للتضخم ومعالجة مواطن الانكشاف لمخاطر الديون. ومن شأن ضبط أوضاع المالية العامة كذلك أن يرسل إشارة قوية بأن صناع السياسات متوافقون في مساعيهم لمكافحة التضخم. وسيتعين على البلدان مواجهة اختيارات صعبة فيما يتعلق بمكونات هيكل الإنفاق، نظرا لحاجتها إلى الإبقاء على تشديد موقف المالية العامة. وعلى سبيل المثال، قد تتسبب أزمة تكلفة المعيشة في فرض ضغوط على الحكومات للموافقة على صفقات مدفوعات من القطاع العام تتجاوز مستويات التضخم. وبدون تقليص أوضاع المالية العامة في مجالات أخرى، وفي ظل ضيق المعروض، فإن زيادات الإنفاق الحكومي غير الممولة أو التخفيضات الضريبية لن تؤدي إلا لدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع وزيادة صعوبة مهام صناع السياسة النقدية.

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي تعاني بوجه عام بالفعل من ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وسترفع كذلك تكلفة السلع المستوردة المحررة فواتيرها بالدولار، مما سيؤدي إلى زيادة التضخم. وفي هذا السياق، فإن الاستجابة على صعيد السياسات التي يوصى بها إطار السياسات المتكامل الذي أعده صندوق النقد الدولي، على نحو احترازي وأثناء الصدمات، تتوقف على ظروف كل بلد على حدة. فبالنسبة للبلدان التي لديها أسواق نقد أجنبي عميقة ومستويات منخفضة من الديون بالنقد الأجنبي، سوف يكون من الملائم اعتمادها على سعر الفائدة الأساسي ومرونة سعر الصرف. ومن جهة أخرى، إذا كانت أسواق النقد الأجنبي ضحلة، فإن التحول في دورة القطاع المالي العالمية قد تكون مصحوبة "بنوبات اضطراب ناجمة سحب السياسات النقدية الاستثنائية" في ظل قيام المستثمرين في المحافظ الاستثمارية المقيدة ببيع أصولهم بالعملة المحلية. وفي مثل تلك الحالات، سيكون من الملائم التدخل في سوق الصرف أو إرخاء تدابير إدارة تدفقات رأس المال الوافدة، بدلا من تحويل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة بعيدا عن أوضاعهما الملائمة. وبالنسبة للبلدان ذات المستويات الكبيرة من الديون بالنقد الأجنبي، فإن التدفقات الخارجة قد تخلق مخاطر نظامية تهدد الاستقرار المالي بالإضافة إلى مخاطر بعيدة الاحتمال في نتائج النمو. وقد يكون من الملائم في ظروف معينة بالنسبة لمثل هذه البلدان استخدام تدابير وقائية على مستوى إدارة تدفقات رأس المال أو أدوات السلامة الاحترازية الكلية (أي تدابير تجمع بين إدارة تدفقات رأس المال و/أو تدابير السلامة الاحترازية الكلية) للحد من التباين في أسعار صرف عملاتها والتقليل من احتمالية وشدة تحول مسار التدفقات الرأسمالية. وفي أوضاع الأزمات أو تلك القريبة من وقوع الأزمات يمكن النظر في الاستعانة بتدابير إدارة تدفقات

الشكل البياني ١-٢٧: المديونية الحرجة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم تصنيف المجموعتين على أساس بيانات فروق العائد على السندات السيادية في ٩ سبتمبر ٢٠٢٢. مجموعة الاقتصادات في حالة المديونية الحرجة تشير إلى الاقتصادات ذات فروق العائد أعلى من ١٠٠٠ نقطة أساس، بينما تشير مجموعة الاقتصادات في حالة المديونية المتعثرة إلى الاقتصادات ذات فروق العائد التي تتراوح بين ٧٠٠ و١٠٠٠ نقطة أساس.

أثناء البلاد تؤثر على النشاط الاقتصادي، فالاضطرابات المؤقتة التي أصابت الخدمات اللوجيستية وسلاسل الإمدادات المحلية أثناء أكبر حالات الإغلاق العام، بجانب ما تلقى من عبء على الاستهلاك الشخصي، ألحقت الضرر بالمصنعين في أنحاء البلاد، مما زاد من الضغوط على سلاسل الإمدادات العالمية. وتؤكد حالات تفشي المرض المتكررة أهمية تمهيد الطريق للخروج الآمن من استراتيجية "صفر كوفيد" التي تنتهجها الصين، بما في ذلك عن طريق تعزيز حملة التطعيم الناجحة في البلاد، لا سيما لكبار السن الأقل حصولاً على اللقاحات.

السياسات ذات المردود في الأجل المتوسط

تحسين أطر تسوية الديون: بعض البلدان ستجد قطاعاتها المالية العامة واقعة تحت ضغوط هائلة، في ظل تزايد أسعار الفائدة، والتباطؤ الاقتصادي العالمي الوشيك، والتزايد المفرط في ديون حقة الجائحة. ورغم أن البلدان الأكثر انكشافاً لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الناتج العالمي والأصول المالية (الشكل البياني ١-٢٧)، فإن آثار انتقال التداعيات قد تكون هائلة — ولا سيما أثر العدوى، حيث يترتب على وقوع أزمة في بلد ما تجنب المستثمرين الاستثمار في أصول مماثلة في البلدان الأخرى.

حماية الفئات الضعيفة أثناء ضبط الأوضاع: مع مواصلة ارتفاع تكلفة المعيشة، سوف يتعين على صناع السياسات حماية أكثر فئات المجتمع ضعفاً من آثار ارتفاع الأسعار. فالأسر الأكثر فقراً تنفق غالباً نسبة أكبر مقارنة بسواها على الغذاء والتدفئة والوقود. وهي فئات المنتجات التي شهدت زيادات حادة في أسعارها على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، ليس بوسع الأسر تعديل أنماط استهلاكها بسهولة لكي تحد من إنفاقها على هذه المنتجات؛ فكل إنسان يحتاج للغذاء وللتدفئة، كما أن وسائل المواصلات (التي يتحدد سعرها غالباً حسب تكلفة الوقود) ضرورية غالباً للوصول إلى أماكن العمل. وفي البلدان التي لديها شبكات أمان اجتماعي متطورة، فإن التحويلات النقدية الموجهة للمعرضين بصفة خاصة لمخاطر ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء (كالأطفال وكبار السن) وأدوات الضبط المالي التلقائي القائمة بالفعل (مثل تأمينات البطالة) هي أفضل السبل للحد من الأثر على من هم أقل قدرة على تحمله. ومع ذلك، يُفترض أن تؤدي التدابير التي تحد من الآثار التضخمية إلى موازنة أي زيادة في النفقات الجديدة. أما البلدان التي تفتقر إلى شبكات الأمان المتطورة فينبغي لحكوماتها أن تنظر في توسيع نطاق أي برامج نشطة قائمة بالفعل. وبوجه عام، ينبغي تجنب وضع حدود قصوى عامة على الأسعار أو دعم أسعار الغذاء والطاقة، نظراً لأنها تزيد الطلب وتقلل حوافز العرض أو تلغيها. وقد ينتج عن ذلك تقنين الاستهلاك ونشوء اقتصاد خفي لا يخضع للسيطرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذه البرامج مكلفة غالباً وتتسم بطابع تنازلي، بحيث تحول الأموال العامة في صالح من يستهلكون أكثر من غيرهم بدلاً من أصحاب الاحتياجات الأكبر (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الرائد المالي).

درء مخاطر الجائحة: لا تزال جائحة كوفيد-١٩ تخلف آثاراً طويلة الأمد على الاقتصاد العالمي. ورغم أن كثيراً من سلالاتها المتحورة الجديدة أقل فتكاً بالأرواح مقارنة بسابقاتها، فلا تزال آثارها الاقتصادية جسيمة. وعلى الرغم من أن حالات الإغلاق العام الصارمة تزداد ندرتها، فإن المرض لا يزال مستمراً في إثارة الاضطرابات الاقتصادية، في ظل احتمال معاناة منشآت الأعمال للتكيف مع حالات الغياب عن العمل التي لا يمكن التنبؤ بها في حالة مرض العاملين أو أفراد أسرهم. ومع طول أمد تفشي الفيروس واستمرار تحوره، فإن ضمان عدالة الحصول على مجموعة شاملة من وسائل مكافحة المرض، تشمل اللقاحات واختبارات التشخيص والعلاجات، في شتى أنحاء العالم هو الاستراتيجية الأمثل ليس لحماية الأرواح فحسب، بل للحد أيضاً من أهم مصادر عدم اليقين التي تعوق التعافي الاقتصادي العالمي. وفيما يتعلق باللقاحات، ينبغي أن ينصب التركيز الأساسي على التلقيح الكامل للسكان الأكثر عرضة للمخاطر الطبية. وسوف يتعين كذلك توفير الاستثمارات الجارية في مجالات البحوث، وترصد المرض، والأنظمة الصحية من أجل الحفاظ على مجموعة كبيرة من الأدوات التي يتم تحديثها في ظل تحورات الفيروس.

والصين هي أكثر البلدان التي تعاني على الأرجح من آثار الجائحة، حيث لا تزال حالات الإغلاق العام المتقطعة في بعض

هذه التدابير ينبغي أن تكون ذات طابع مؤقت على نحو صارم، وتقترب بأهداف محددة بدقة. وعلى الحكومات ذات المديونية المرتفعة التحرك على نحو استباقي للحد من اعتمادها على الاقتراض بالنقد الأجنبي. ومن شأن سرعة وموثوقية النفاذ إلى سيولة الاحتياطيات بالعملات الأجنبية — بما في ذلك من خلال ترتيبات صندوق النقد الدولي الوقائية والمتعلقة بصرف الموارد — أن توفر للبلدان متنفساً لتنفيذ سياسات التصحيح على نحو منظم. وأخيراً، فإن الضغوط التنافسية في منطقة اليورو تجعل أدوات البنك المركزي الأوروبي جيدة التصميم، مثل "أداة حماية الانتقال"، ضرورية لضمان سلاسة انتقال آثار السياسة النقدية. وهذا سيساعد على تحسين انعكاس أسعار الفائدة الأساسية على الأوضاع الاقتصادية الكلية في مختلف أقطار منطقة اليورو. ومثل تلك الأداة يفترض أن تكون مكملة لأداة "المعاملات النقدية المباشرة" المشروطة الحالية وبرنامج الإقراض التابع لآلية الاستقرار الأوروبية. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن تؤدي إلى تشويه الأسواق إلى حد يجعل الأسعار غير معبرة عن مخاطر الأساسيات الاقتصادية.

الإصلاحات الهيكلية: من شأن السياسات التي توسع نطاق المعروض أن تعزز النشاط الاقتصادي مع تخفيض التضخم، ولكن بفواصل زمني إلى حد ما. ففي الاقتصادات المتقدمة، نجد أن مثل هذه السياسات تشمل سياسات توسيع نطاق القوة العاملة، مثل إعانات دعم رعاية الأطفال، والخصومات الضريبية على الدخل المكتسب، وإصلاح نظم الهجرة، وتحسين فرص الحصول على لقاحات وعلاجات مرض فيروس كورونا. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن تحسين مستوى التعليم ومناخ الأعمال والبنية التحتية الرقمية يمكن أيضاً أن يكون مفيداً.

السياسات ذات المزايا على المدى الأبعد

سياسات المناخ: تغير المناخ مستمر بسرعة، وليست درجات الحرارة المتطرفة سوى أحد الدلائل على ما يفرضه مثل هذا التغير من تحديات. وبدون اتخاذ إجراء عاجل، فإن تغير المناخ في نهاية المطاف سيترك آثاراً كارثية على الصحة العامة والنتائج الاقتصادية في شتى أنحاء العالم. فالأهداف العالمية الحالية ليست متوائمة مع أهداف درجات الحرارة العالمية. وتحقيق أهداف درجات الحرارة العالمية سيتطلب تخفيضات في الانبعاثات بنسبة قدرها ٢٥٪ على الأقل بنهاية العقد الحالي (الفصل الثالث). وأبرزت أزمة الطاقة الجارية كذلك مزايا أمن الطاقة التي يمكن أن تعود على البلدان من التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة الموثوقة بحيث تنتقل بانتظام من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة منخفضة الكربون. ولتسريع وتيرة هذا التحول، ينبغي أن تعمل الحكومات على وضع حد أدنى لسعر الكربون بالإضافة إلى تشجيع البدائل النظيفة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لمصادر الطاقة المتجددة والاستثمار في مشروعات البنية التحتية اللازمة لتمكينها مثل الشبكات الذكية. غير أنه في عالم يتسم بارتفاع الأسعار بالفعل، فإن التحول إلى مصادر الطاقة الجديدة قد يكون محفوفاً

وبينما يتمثل الحل الأفضل دائماً في ضبط أوضاع المالية العامة على نحو منظم ضمن استراتيجية مالية متوسطة الأجل تقوم على أساس جيد، تقودها أولويات السياسات على المستوى الداخلي، فمن المحتمل دخول المزيد من البلدان في حالة المديونية الحرجة. وفي مثل هذه الحالات، سيكون من الضروري اتباع السياسات العالمية التعاونية لوقف انتشار الأزمات مع أفضلية تنفيذها من خلال إنشاء الآليات أو تهيئة المؤسسات الملائمة مسبقاً. وصندوق النقد الدولي، بصفته إحدى هذه المؤسسات، يقف على أهبة الاستعداد لدعم البلدان التي تعاني من صعوبات مؤقتة في موازين مدفوعاتها وفقاً لسياسات الصندوق المعتمدة. ولكن ينبغي كذلك مواصلة تطوير مناهج تكميلية أخرى. وعلى وجه التحديد، يمكن تحسين الإطار المشترك لتسوية الديون الذي وضعته مجموعة العشرين للسماح بالتسوية السريعة والعادلة في حالات الدين الحرج، مما يمكن البلدان من الخروج من حالة العجز عن السداد دون التعرض لآلام اقتصادية ممتدة الأثر. وفي هذا الخصوص، فإن التقدم المحرز مؤخراً فيما يتعلق بزامبيا جيد بالترحيب، ولكن هناك المزيد مما يتعين عمله. فينبغي التوسع في نطاق التغطية ليشمل مجموعة أكبر من البلدان، كما يتعين على لجان الدائنين الاجتماع وصياغة الاتفاقيات على نحو أسرع وأكثر شفافية. فالمدىونية الحرجة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تمثل مشكلة متنامية. وهناك ضرورة حتمية لقيام مجموعة العشرين بإنشاء آلية لتسوية الديون تعمل بكفاءة في أقرب فرصة ممكنة.

التأهب لاحتمال زيادة تشديد الأوضاع المالية الدولية:

من المحتمل أن يؤدي تشديد السياسة النقدية كذلك إلى فرض ضغوط على المؤسسات المالية. والآن هو الوقت الأمثل للاستعداد لمواجهة تشديد الأوضاع المالية. فمع تباطؤ الاقتصاد، ترتفع أسعار الفائدة على الدين المتعثر وينخفض الدخل المتحقق من القروض الجديدة. ورغم أن أسعار الفائدة المرتفعة قد تعزز الدخل من الفائدة فمن المرجح أن يكون لها أثر سلبي ككل على كثير من المؤسسات. ومن ثم، سوف يتعين توخي اليقظة التامة في سياسة السلامة الاحترازية الكلية أكثر من أي وقت مضى، للوقاية من احتمالات فشل المؤسسات ذات الأهمية النظامية. باستخدام أدوات مختارة لمعالجة الجيوب التي تتركز فيها المخاطر المرتفعة (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وعلى وجه التحديد، فإن سوق الإسكان لا يزال مصدراً محتملاً للمخاطر المالية الكلية، وينبغي للسلطات تقدير آثار تصحيح أسعار المساكن على النظام المالي من خلال إجراء اختبارات صارمة للقدرة على تحمل الضغوط. وفي الصين، ينبغي أن تسمح السلطات بإعادة هيكلة ديون شركات البناء المتعثرة وتستعد لمعالجة تأثير سوق الإسكان على النظام المالي على نحو أوسع نطاقاً. وقد يؤدي تشديد الأوضاع المالية الدولية كذلك إلى فرض ضغوط على أسعار الصرف. وحسب ظروف كل بلد وطبيعة الصدمات، ينبغي أن يكون صناع السياسات مستعدين للتدخل عندما تكون أسعار الصرف المرنة وحدها غير قادرة على استيعاب الصدمات الخارجية. فعلى سبيل المثال، قد تستدعي الأزمات تدخل صناع السياسات في أسواق النقد الأجنبي أو وضع تدابير لإدارة تدفقات رأس المال. غير أن مثل

تنطوي على مجال واسع لتحسين توجيه المزايا إلى فئات المجتمع الضعيفة، مما سيؤدي إلى خفض تكلفة حزمة التدابير والإبقاء على حوافز توفير الطاقة.

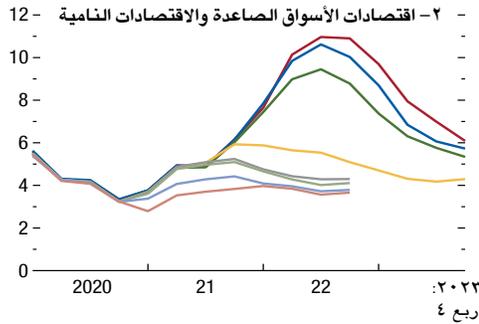
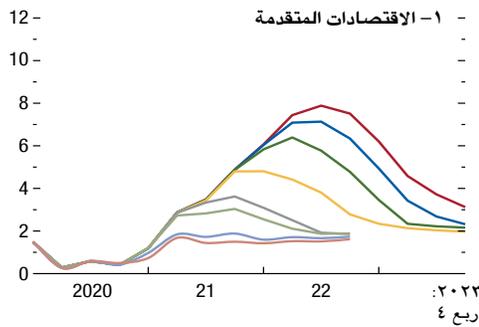
تعزيز التعاون متعدد الأطراف وتجنب التجزؤ الاقتصادي:
أدى الارتفاع الحاد في التضخم العالمي في الآونة الأخيرة إلى موجة مقابلة من الحمائية على المدى القصير، لا سيما فيما يتعلق بالغذاء. ورغم أن السياسات الحمائية قد تكون لها جاذبيتها على المدى القصير، فلن يكون هناك فائزون في نهاية المطاف من انتهاجها. فعندما تحظر البلدان صادراتها فإنها تحرم نفسها من الدخل الذي يسمح لها بشراء سلع أخرى قد تحتاجها من الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حظر الصادرات في بلد ما يحفز غالباً إجراءات حظر ثأرية من البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى تدهور أوضاع كافة الأطراف. ويسري المبدأ نفسه على المنتجات الطبية، التي خضعت إلى ممارسات تجارية تقييدية في أوقات مختلفة أثناء الجائحة. وينبغي للحكومات إلغاء القيود التجارية التي فرضت في الفترة التي سبقت الجائحة ومواصلة العمل على الوفاء بالتزاماتها إزاء إصلاح منظمة التجارة العالمية. ويشمل ذلك استعادة نظام لتسوية النزاعات بكامل طاقته وتعزيز القواعد التنظيمية في مجالات مثل إعانات الدعم الزراعي والصناعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون متعدد الأطراف ضروري لتحقيق التقدم في التكنولوجيا من أجل دعم جهود تخفيف آثار تغير المناخ وتعزيز التمويل الأخضر. ويتعين كذلك مساندة البلدان منخفضة الدخل من خلال التمويل بشروط ميسرة لتحفيز الإصلاحات المعززة للنمو ومساعدتها على تحقيق أهدافها المتعلقة بالعمل المناخي.

بالتحديات السياسية وتكتفه المخاطر على ما يبدو. ولكن السياسات التي تعمل على موازنة تكلفة هذا التحول، مثل نظام الرسوم والتخفيضات إلى جانب التعويضات الموجهة للمستحقين ممن لا يحققون المكاسب المتوقعة، يمكنها المساعدة في تخفيف وطأة التحول. ورغم أن التحول الأخضر قد ينطوي على مخاطر فهي ضئيلة مقارنة بمخاطر الإحجام عن المواجهة. وفي الواقع، تشير دراسة تحليلية جديدة من إعداد صندوق النقد الدولي، ويسلط الفصل الثالث الأضواء عليها، إلى أن تكلفة التحول إلى الكهرباء النظيفة ليست بالضرورة تضخمية بحيث يمكن تحقيق التحول دون التأثير على إجمالي الناتج المحلي إلا بقدر أقل من نسبة التباين السنوي في الأوقات العادية. ولن يؤدي التأجيل إلا لزيادة هذه التكاليف. ومن التطورات الجديدة بالترحيب في هذا الشأن صدور الموافقة على "قانون خفض التضخم" في الولايات المتحدة، الذي يتضمن استثماراً بقيمة ٣٦٩ مليار دولار في سياسات أمن الطاقة ومكافحة تغير المناخ. ويهدف القانون إلى خفض انبعاثات الكربون في الولايات المتحدة بنحو ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، معظمها من خلال الخصوم الضريبية وحوافز زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة. ومع ذلك، فإن عدم اشتغال القانون على نظام واسع النطاق لتسعير الكربون ونظام للرسوم والتخفيضات على المستوى القطاعي وعدم إلغاء أي دعم على الزراعة كثيفة استخدام الوقود الأحفوري وكثيفة الانبعاثات الكربونية يترك مجالاً واسعاً أمام إدخال المزيد من التحسينات. وبالمثل، فإن حزمة التدابير الكبيرة لدعم أسعار الطاقة التي أعلنتها حكومة المملكة المتحدة، التي تهدف إلى مساعدة كل الأسر ومنشآت الأعمال في التصدي لأسعار الطاقة المرتفعة،

الإطار ١-١: تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" الأخيرة

الشكل البياني ١-١-١: تنبؤات التضخم الكلي (٧)

تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠٢٢	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٢
تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢٢	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢٢
تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠٢١	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢١
تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢١	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢١



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحدد الخطوط تنبؤات التضخم المرجح بإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية خلال أربعة أرباع السنة اعتباراً من عدد يناير ٢٠٢١ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" إلى عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الروسي لأوكرانيا. وكانت أخطاء التنبؤات في ٢٠٢٢ أقل من ٢٠٢١ في الصين والولايات المتحدة فقط. فالصين تواجه تباطؤاً اقتصادياً يضع ضغطاً خافضاً على التضخم. وشهدت الولايات المتحدة تعديلاً كبيراً بالزيادة في تنبؤات التضخم في عدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، نظراً لأن الدلائل المبكرة على فورة النشاط الاقتصادي كانت واضحة من قراءات التضخم الجوهري المرتفعة منذ الربع الثاني من عام ٢٠٢١ وتزايد ضيق أسواق العمل^٢. وهناك أدلة أيضاً على أن تنبؤات استمرار التضخم ربما كانت أقل من الواقع.

^٢ راجع دراسة Ball, Leigh, and Mishra (تصدر قريباً) للاطلاع على مناقشة حول ضيق سوق العمل وأثره على التضخم في الولايات المتحدة بعد الجائحة. وراجع كذلك (دراسة Duval and others 2022) للاطلاع على أدلة في اقتصادات متقدمة مختارة.

تجاوزت معدلات التضخم بصفة متكررة التنبؤات التي وردت في تقارير آفاق الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ عبر مختلف المناطق الجغرافية-السياسية وبدرجة أعلى من المعتاد. وكانت أخطاء التنبؤات أكبر عموماً بالنسبة لعام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، وإن كانت الأخطاء المتعلقة بالتضخم الجوهري أقل وضوحاً في عام ٢٠٢٢. ومن الممكن تفسير أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري في ٢٠٢١ جزئياً بتعافي الطلب الذي جاء أكبر من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بينما يرجح أن تكون حزم التحفيز المالي المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ قد ساهمت بدور داعم لهذا الاتجاه في حالة الاقتصادات المتقدمة.

ظلت معدلات التضخم متجاوزة كل التوقعات منذ الربع الثاني من عام ٢٠٢١، مما أدى إلى زيادات متتالية في تنبؤات التضخم في تقارير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١-١-١) بالنسبة للتضخم الكلي والتضخم الجوهري على السواء في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على حد سواء. وتشير تنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى بلوغ التضخم ذروته في الاقتصادات المتقدمة في وقت لاحق عما كان متوقعاً في عدد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وتشير التوقعات حالياً إلى بلوغ التضخم الكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذروة أعلى، ولكن ليس في وقت لاحق، مقارنة بما كان متوقعاً من قبل.

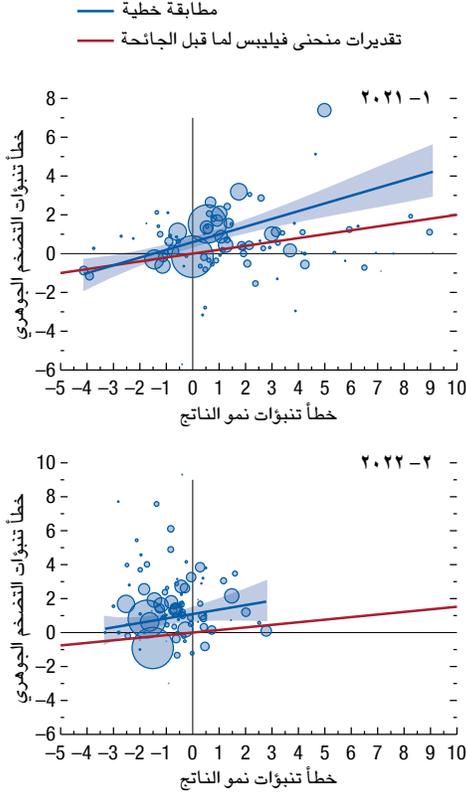
وبينما جاءت أخطاء تنبؤات التضخم في عام ٢٠٢٢ أكبر من الأخطاء في عام ٢٠٢١، كانت الزيادة في عام ٢٠٢٢ كبيرة بصفة خاصة بالنسبة لاقتصادات أوروبا (الشكل البياني ١-١-٢). فالأخطاء التي تحققت في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، بمتوسط قدره ١,٧ نقطة مئوية بالنسبة لأوروبا و٣,٢ نقطة مئوية عالمياً، جاءت على النقيض من متوسط قارب الصفر في العقد السابق لوقوع أزمة كوفيد-١٩. فالجزر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ كان أكبر في ٢٠٢١ مرتين ونصف المرة وفي ٢٠٢٢ خمس مرات مقارنة بالفترة من ٢٠١٠-٢٠١٩. ويرجع السبب في مفاجآت التضخم الكبيرة في ٢٠٢٢ في أوروبا والصاعدة للارتفاع الاستثنائي في معدلات التضخم المتحققة في دول البلطيق وغيرها من دول أوروبا الشرقية نتيجة للغزو

مؤلفا هذا الإطار هما كريستوفر كوخ وضياء نور الدين.

^١ خطأ التنبؤات في سنة معينة يشير إلى الفرق بين التحوّك الفعلي والتنبؤ الصادر في بداية السنة (عدد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي). ونظراً لأن التضخم الفعلي لم يتحقق بعد بالنسبة لعام ٢٠٢٢، فإن "خطأ التنبؤات" هنا يشير إلى تعديل التنبؤات بالنسبة للتضخم السنوي لعام ٢٠٢٢ في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مقارنة بعدد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وبالتالي فإن "خطأ التنبؤات" الموجب بالنسبة لبلد معين لعام ٢٠٢٢ يشير إلى توقع أن يكون التضخم في ٢٠٢٢ (كما في أكتوبر ٢٠٢٢) أعلى مما كان منتظراً في مطلع عام ٢٠٢٢.

الإطار ١-١ (تابع)

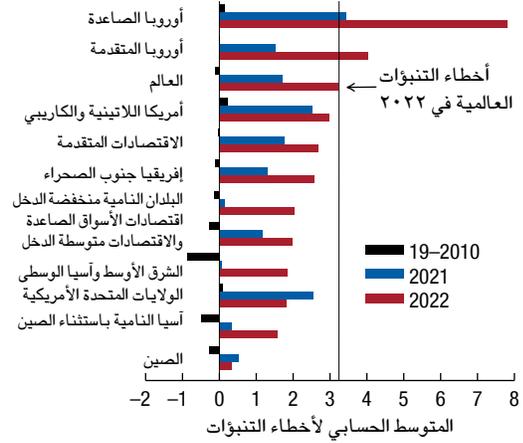
الشكل البياني ١-١-٣: أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري والناتج (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُستبعد مشاهدات القيم الشاذة إذا تجاوزت أخطاء التنبؤات المطلقة ١٠ نقاط مئوية. وتُستبعد روسيا وأوكرانيا من البيانات في ٢٠٢٢. والانحدار مرجح بأوزان إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية باستخدام الأوزان لعام ٢٠٢١ في اللوحة ١ وأوزان عام ٢٠٢٢ في اللوحة ٢. وحجم الفقاعة يشير إلى حجم الاقتصاد وفقاً لأوزان إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية.

هذا الإطار. ومن جهة أخرى، نجد أن أخطاء تنبؤات التضخم بالنسبة لعام ٢٠٢٢ تتركز بدرجة أكبر نسبياً في التضخم غير الجوهري، مما يشير لقوة دور صدمات عرض الطاقة والغذاء، التي ترجع إلى حد كبير للحرب الدائرة في أوكرانيا. هل يمكن تفسير أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري إلى حد ما بتعافي الطلب على نحو أقوى من المتوقع؟ يوضح مخطط التشتت لأخطاء التنبؤات ذات الصلة أن هناك ارتباطاً موجباً بين الناتج ومفاجآت التضخم الجوهري بالنسبة لعام ٢٠٢١ (الشكل البياني ١-١-٣، اللوحة ١). ويلاحظ أن الخط الأفضل مطابقة (المرجح بإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية) يتتبع مسار علاقة منحني فيليبس ذي الميل

الشكل البياني ١-١-٢: أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري السنوية في تقارير آفاق الاقتصاد العالمي مقارنة بتنبؤات أعداد يناير السابقة من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (%)

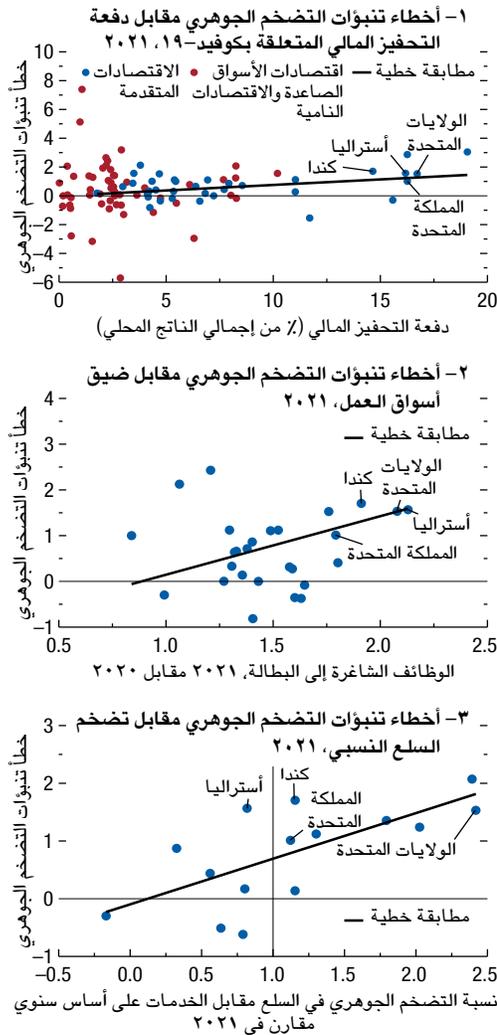


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتوسط الحسابي لأخطاء تنبؤات التضخم من عدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي بالنسبة للتضخم في ٢٠٢١ وعدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي بالنسبة للتضخم في ٢٠٢٢ مقارنة بالمتوسط الحسابي لأخطاء تنبؤات التضخم ذات الصلة في أعداد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. أخطاء التنبؤات ضمن مجموعة البلدان مرجحة بأوزان على أساس تعادل القوى الشرائية.

وفي المتوسط، نجد أن أي مفاجأة إضافية في التضخم في ٢٠٢١ بواقع نقطة مئوية واحدة تقترب بخطأ إضافي لاحق في التنبؤات قدره ٠,٢٢ نقطة مئوية في ٢٠٢٢. والعلاقة هنا ذات دلالة إحصائية (إحصائية $t=2,68$). ونظراً لأن خطأ التنبؤات لعام ٢٠٢١ كان معروفاً عند وضع تنبؤات عام ٢٠٢٢، فلا يفترض من حيث المبدأ ارتباطها بأخطاء التنبؤات اللاحقة. وكان التضخم الجوهري هو الدافع وراء أخطاء تنبؤات التضخم في ٢٠٢١، لكنه كان أقل تأثيراً بالنسبة لعام ٢٠٢٢. فقد شكلت أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري الجانب الأكبر من الأخطاء بالنسبة لعام ٢٠٢١، بنسبة قدرها ٥٣,٦٪ في الاقتصادات المتقدمة و٧١,٩٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. أما بالنسبة لعام ٢٠٢٢، فقد كانت مساهمة التضخم الجوهري أقل، بنسبة قدرها ٤٦,٥٪ في الاقتصادات المتقدمة و٤٧,٩٪ في الأسواق الصاعدة. ومن المرجح أن المساهمة الكبيرة لأخطاء تنبؤات التضخم الجوهري في ٢٠٢١ ترجع لاختلالات العرض والطلب واسعة النطاق نظراً لأن قوة تعافي الطلب من صدمة كوفيد-١٩ أضرت باضطرابات الإمدادات المزمدة، وهو موضوع نتناوله بالبحث لاحقاً في

الإطار ١-١ (تابع)

الشكل البياني ١-١-٤: التأثيرات على أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، تشير "دفعة التحفيز المالي" إلى حزم الدعم من المالية العامة المعلنه بخصوص جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠. والخط المتصل هو مطابقة خطية لانحدار مرجح للاقتصادات المتقدمة تستخدم فيها أوزان إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية لعام ٢٠٢١. وفي اللوحة ٢، تستخدم المطابقة الخطية الأوزان الترجيحية لإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية لعام ٢٠٢١. وفي اللوحة ٣، الانحدار مرجح بأوزان إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية لعام ٢٠٢١. وكل اللوحات الثلاث تستبعد مشاهدات القيم الشاذة إذا تجاوزت أخطاء التنبؤات المطلقة بالنسبة للتضخم الجوهري أو نمو الناتج ١٠ نقاط مئوية.

الأكبر مقارنة بميل تقديرات منحني فيليبس لما قبل الجائحة.^٣ وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي ربما كان عند الطرف الأدنى من منحني العرض الكلي في ٢٠٢١، نظرا لأن تعافي الطلب السريع اقترن بالانقطاع المستمر في الإمدادات. ويتضمن عدد يوليو ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وعدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي توثيقا لقوة تعافي الطلب. وقد أظهرت الاقتصادات المتقدمة دلائل ملحوظة على قوة التعافي في الناتج (في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات). وكانت ضغوط الإمدادات كذلك في أسوأ أوضاعها في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، وهو ما يتضح من الفترات الزمنية لتسليم الإمدادات في مؤثر مديري المشتريات. وبالنسبة لأخطاء تنبؤات التضخم لعام ٢٠٢٢، يلاحظ أن الخط الأفضل مطابقة أكثر استقامة وليس ذا دلالة إحصائية مقارنة بميل منحني فيليبس لما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-١-٣، اللوحة ٢).

ومن المرجح أن تكون الرابطة القوية بين أخطاء التنبؤ بالتضخم والناتج في ٢٠٢١ راجعة، إلى حد ما، لحزم التحفيز المالي المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ وأسواق العمل التي تعاني نقص المعروض، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. فمن المرجح أن تكون حزم التحفيز المالي الطموحة استجابة لصدمة الجائحة قد عززت تعافي الطلب في ٢٠٢١. وفي ظل بلوغ أسعار الفائدة الحد الأدنى الصفري في معظم الاقتصادات المتقدمة، لجأ صناع السياسات إلى سياسة المالية العامة لتخفيف آثار صدمة الجائحة وتلافي الندوب الاقتصادية على المدى الطويل. ويوضح الشكل البياني ١-١-٤ (اللوحة ١) مجموعة كبيرة من أحجام حزم التحفيز المالي المعلنه في ٢٠٢٠، استنادا إلى "قاعدة بيانات" الراصد المالي "المعنية بتدابير المالية العامة القطرية استجابة لجائحة كوفيد-١٩" (عدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات الراصد المالي). وهناك عدد كبير من الاقتصادات (مثل اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) أعربت عن التزامها بإنفاق أكثر من ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي كرد فعل لمواجهة الجائحة. غير أن مخطط التشتت الكلي لا يوضح ارتباطا موجبا قويا، مما يؤكد وجود عوامل أخرى نشطة أيضا، ومع ذلك فإن الاقتصادات المتقدمة تبين أن هناك علاقة قوية بين أخطاء تنبؤات التضخم وحزم التحفيز المالي. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، فإن أي دعم إضافي من المالية العامة بنسبة قدرها ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي يقترن بارتفاع معدل التضخم الجوهري أكثر من المتوقع بنسبة قدرها ٠,٨ نقطة مئوية (إحصائية $t=3,38$). وفي الوقت الحقيقي، يرجح أن يكون معدو التنبؤات قد قدروا تأثير حزم التحفيز المالي بأقل من حجمها الحقيقي في تلك الاقتصادات.

^٣ تستند تقديرات ما قبل الجائحة إلى مواصفات منحني فيليبس هجين خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٩. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

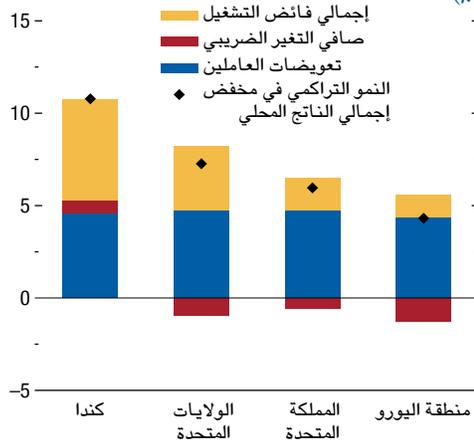
الإطار ١-١ (تتمة)

القطاعي من الخدمات إلى السلع. ويوضح نسبة تضخم السلع الأساسية إلى تضخم الخدمات في عام ٢٠٢١، التي بلغت حوالي ٢,٥ في الولايات المتحدة، مقابل أخطاء تنبؤات التضخم الجوهري في ٢٠٢١. ويشير الارتباط الموجب إلى دور اختلالات الطلب القطاعي في تحفيز اختلالات التضخم غير المتوقعة. وفي المجمل، يلاحظ أن الأنماط المتعلقة بدفعات التحفيز المالي، وضيق أسواق العمل، والتحويلات القطاعية تتسق مع فكرة أن سياسة المالية العامة ساندت ديناميكية الطلب في وقت كان فيه جانب العرض في الاقتصاد لا يزال ضعيفاً، وبالتالي ساهمت على نحو مؤثر في أخطاء تنبؤات التضخم.

ولم تكن انقطاعات الإمدادات ملحوظة فقط في سوق السلع وفي سلاسل الإمدادات العالمية المختنقة: وقد تسببت كذلك الجائحة وما تبعها من تعاف سريع في الطلب في تضيق أسواق العمل المحلية. ولإبراز طبيعة العلاقة بين أسواق العمل وأخطاء تنبؤات التضخم الجوهري، تم حساب نسبة الوظائف الشاغرة إلى البطالة في ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وتوضح هذه النسبة وجود علاقة موجبة مع أخطاء تنبؤات التضخم (الشكل البياني ١-١-٤، اللوحة ٢). ويعبر الانحدار عن أكثر من ٥٠٪ من تباينات الأخطاء. وأخيراً، فإن الشكل البياني ١-١-٤ (اللوحة الثالثة) يسلط الضوء على دور إعادة توزيع الطلب

الإطار ١-٢: القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد-١٩

الشكل البياني ١-٢-١: تفكيك عناصر نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي حسب مكونات الدخل (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الماسة السوداء تعبر عن النمو الكلي في مخفض إجمالي الناتج المحلي من الربع الرابع لعام ٢٠١٩ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢١. وكل عمود مكسود يحسب مساهمة عناصر الدخل ذات الصلة عن طريق ضرب حصة هذا العنصر في إجمالي الناتج المحلي في الربع الرابع من عام ٢٠١٩ في الفرق بين معدل النمو الاسمي لهذا العنصر ومعدل النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي.

وهذه الهوامش الربحية المضافة إلى التكلفة — التي تعرف بأنها نسبة السعر إلى التكلفة الحدية — هي مؤشرات شائعة للقوة السوقية. ويتبع التحليل عن كتب المنهجية المستخدمة في دراسة (De Loecker, Eeckhout, and Unger (2020) ودراسة (Díez, Leigh, and Tambunlertchai (2018). من الشكل البياني ١-٢-٢، وفقا لما سبقتنا مناقشته في دراسات سابقة (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ ودراسة (Akcigit and others (2021)، أن هوامش الربح المضافة إلى التكلفة زادت على نحو مطرد في مختلف الاقتصادات المتقدمة على مدار العقود السابقة، مما يوحي بدمج القوى السوقية للشركات في الأجل الطويل. غير أن نمو هوامش الربح المضافة إلى التكلفة، خلال فترة الجائحة، تباطأ أو توقف أو حتى تحول قليلا نحو الجانب السلبي في بعض البلدان. ويوضح الشكل البياني أيضا كيف أن تضخم

٢ من الافتراضات المهمة في هذا الأسلوب هو توافر إمدادات السلع الوسيطة والعمالة قصيرة الأجل غير المقيدة للشركات. ويتسم افتراض مرونة مدخلات الإنتاج بمعقوليته حتى في ظل بعض أوجه الجمود في سوق العمل ومع انقطاعات سلاسل الإمدادات في الآونة الأخيرة: فمقياس تكلفة السلع المبيعة المستخدم في عملية التقييم يشمل سلة متنوعة من العمالة والسلع الوسيطة، مما يؤدي إلى الحصول على توليفة مرنة من مدخلات الإنتاج. ٣ ينبغي توخي الحذر في تفسير هذه النتائج، وذلك لأنه في الوقت الذي تشكل فيه الشركات المدرجة في البورصة نسبة كبيرة من الناتج (وخاصة في الولايات المتحدة)، فإن الأدلة تشير إلى أن الشركات ذات الملكية الخاصة لها ديناميكية مختلفة فيما يتعلق بهوامش الأرباح المضافة إلى التكلفة (دراسة (Díez, Fan, and Villegas-Sánchez 2021).

هل القوة السوقية للشركات وراء موجة التضخم الحالية؟ مع الزيادة الحادة المشاهدة في نمو أسعار المستهلكين خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ في العديد من الاقتصادات المتقدمة، يحتل هذا السؤال موقع الصدارة في الجدل الدائر على صعيد السياسات والدوائر الأكاديمية. ومن التفسيرات المحتملة أن الشركات تستغل انخفاض المنافسة لوقاية أرباحها بتمرير تكاليف مدخلات الإنتاج والعمالة المتزايدة إلى قطاع الأسر من خلال الأسعار المرتفعة. غير أن هذا الإطار يعرض أدلة جديدة تشير إلى أن القوة السوقية لم تسهم بصورة كبيرة في التضخم في هذا المنعطف الراهن.

سجلت الأرباح انتعاشا في ٢٠٢١ بعد تلقي ضربة مؤلمة في ٢٠٢٠. وقد يكون جانب من التعافي ناتجا عن قيام الشركات برفع الأسعار. ومن خلال تفكيك عناصر نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي إلى عناصر نمو الدخل من عوامل الإنتاج يتضح أن إجمالي فائض التشغيل في القطاع الخاص، الذي يشمل الأرباح، ظل محركا لارتفاع أسعار الناتج في العديد من الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب تزايد تكلفة العمل للوحدات المنتجة (الشكل البياني ١-٢-١). ففي الولايات المتحدة، حيث ازداد مخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة قدرها ٧٪ بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١، ويمكن عزو ٤٠٪ تقريبا من هذه الزيادة إلى تزايد إجمالي فائض التشغيل، بينما يمثل تزايد تعويضات العاملين ٦٥٪. وفي المقابل، نجد أن ضرائب الإنتاج، وهي العنصر الأخير في تفكيك عناصر نمو إجمالي الناتج المحلي، ساهمت سلبا، مما يرجع إلى الدعم المقدم من المالية العامة أثناء أزمة كوفيد-١٩. وهناك اقتصادات متقدمة أخرى ظهرت فيها دلائل اتباع أنماط مماثلة.

ورغم أن القوة السوقية سجلت نموا مطردا على مدار العقود الماضية في العديد من الاقتصادات المتقدمة (دراسة (Díez, Leigh, and Tambunlertchai 2018)؛ والفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، فإن الارتفاع الأخير في الأرباح والأسعار لا يعني بالضرورة أن القوة السوقية زادت أكثر أثناء الجائحة. فهناك عدة قنوات أخرى ربما تحرك تزايد الأرباح، مثل ارتفاع الطلب أو حدوث تراجع (مؤقت) في النفقات الرأسمالية للشركات.

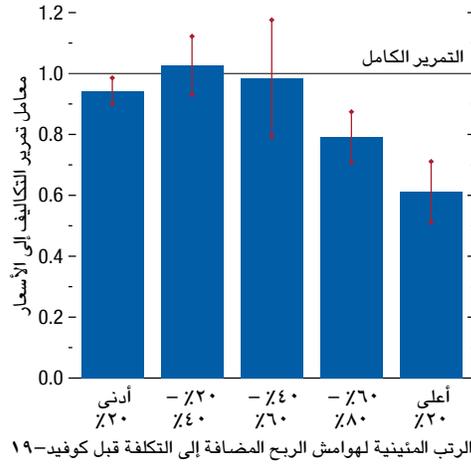
ولإلقاء الضوء على دور القوة السوقية أثناء موجة التضخمية في الآونة الأخيرة، يضع هذا الإطار تقديرات لهامش الربح المضاف إلى التكلفة في تسعة اقتصادات متقدمة (أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، إسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٢١ استنادا إلى بيانات قاعدة بيانات Worldscope عن الشركات غير المالية المتداولة أسهما في أسواق الأوراق المالية^١.

مؤلفو هذا الإطار هم فيديريكو ديز، ولونجي لي، وميرتو أويكونومو، وكارولوبيتزينيلي.

^١ يستبعد القطاع المالي لأن هوامش الربح المضافة إلى التكلفة المقدره من دالة إنتاج تقليدية قد لا تكون المقياس الأمثل للقوة السوقية للمؤسسات المالية (راجع دراسة (Akcigit and others 2021). وتلخص دراسة (Konczal and Lusiani (2022) إلى أن نمو هوامش الربح المضافة إلى التكلفة في القطاع المالي خلال ٢٠٢١ كانت أعلى كثيرا مقارنة بالصناعات الأخرى. وعكس البيانات المستمدة من قاعدة بيانات Worldscope، فإن بيانات الحسابات القومية، المستخدمة في الشكل البياني ١-٢-١، تشمل الاقتصاد بالكامل.

الإطار ٢-١ (تابع)

الشكل البياني ١-٢-٣: معامل تمير تكاليف الإنتاج إلى الأسعار (%)

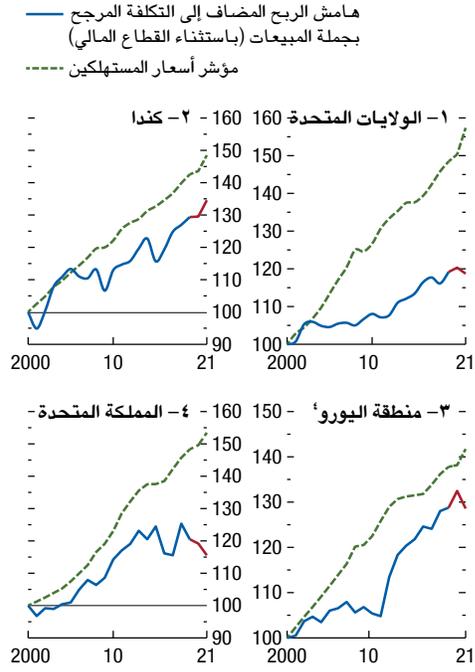


الرتب المئينية لهوامش الربح المضافة إلى التكلفة قبل كوفيد-١٩

المصادر: قاعدة بيانات Worldscope، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الأعمدة تمثل معاملات التمرير من "تكاليف السلع المباعة" لكل موظف إلى هوامش أرباح الشركات المضافة إلى التكلفة خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ بالنسبة إلى الشرائح الخمسية المختلفة في عينة توزيع هوامش الربح المضافة إلى التكلفة في فترة ما قبل كوفيد-١٩. وتحسب المعاملات من خلال نموذج انحدار على مستوى الشركات لنسبة التغيرات في هوامش الربح المضافة إلى التكلفة على نسبة التغيرات في تكاليف السلع المباعة لكل موظف. حيث يتفاعل متغير تكلفة السلع المباعة لكل موظف مع متغير نوعي للشرائح الخمسية لتوزيع هوامش الربح المضافة إلى التكلفة قبل الجائحة (باستخدام متوسط الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩). وهذا التفاعل يسمح لمعامل الانحدار بالتباين في كل شريحة خمسية من التوزيع. ثم يتم حساب معامل التمرير بقيمة ١ زائد معامل الانحدار للشريحة الخمسية ذات الصلة.

تزايد تكاليف الإنتاج (بسبب انقطاعات سلاسل الإمدادات، وأسعار السلع الأولية، وتكاليف العمالة) وأسعار المستهلكين. فمن ناحية، نجد أن الشركات ذات هوامش الربح الكبيرة، بفضل قوتها السوقية، قد تكون أكثر قدرة على تمرير زيادة التكاليف إلى المستهلكين من خلال زيادة الأسعار. ومن ناحية أخرى، نجد أن هوامش الربح المبدئية المرتفعة تعني أيضاً زيادة القدرة على استيعاب زيادات التكاليف دون تحمل خسائر (وهي مسألة يحتمل ارتباطها كذلك بالقوة السوقية في أسواق مدخلات الإنتاج). وتشير الأدلة إلى أن الآلية الثانية أعلاه كانت أكثر وضوحاً أثناء الجائحة، فقد تمكنت الشركات ذات هوامش الربح العالية المضافة إلى التكلفة في فترة ما قبل الجائحة من استيعاب تزايد التكاليف بدرجة أكبر مقارنة بالشركات ذات هوامش الربح المنخفضة المضافة إلى التكلفة. ويعرض

الشكل البياني ٢-٢-١: هوامش الربح المضافة إلى التكلفة المرجحة بجملة المبيعات ومؤشر أسعار المستهلكين في اقتصادات متقدمة مختارة (مؤشر، ٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصادر: الأجهزة الإحصائية الوطنية، وقاعدة بيانات Worldscope، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تم حساب هوامش الربح المضافة إلى التكلفة وفقاً لدراسة (Diez, Leigh, and Tambunlertchai (2018). الخطوط الزرقاء المتصلة تعبر عن هوامش الربح المضافة إلى التكلفة المرجحة بجملة المبيعات، بينما يمثل الجزء باللون الأحمر سنوات جائحة كوفيد-١٩. ولحساب المتوسط المرجح بجملة المبيعات، تم حذف بيانات القيم الأصلية لهوامش الربح المضافة إلى التكلفة وصافي جملة المبيعات على مستوى الشركة عند مستوى التوزيع الأقل من المئين الخامس والأعلى من المئين الخامس والتسعين لكل بلد وكل سنة. والخطوط الخضراء المتقطعة تمثل مؤشر أسعار المستهلكين. منطقة اليورو = فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا.

أسعار المستهلكين، الذي سجل نمواً معتدلاً في فترة ما قبل الجائحة، تسارعت وتيرته في الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢١. ورغم الارتباط الموجب تاريخياً بين نمو هوامش الربح المضافة إلى التكلفة وأسعار المستهلكين، بحيث ازداد على نحو مطرد — خاصة في قطاع الخدمات — فقد تباعد المسار بين الاثنين بدرجة ملحوظة خلال العامين الماضيين. وعلى الرغم من تباطؤ نمو هوامش الأرباح المضافة إلى التكلفة أثناء جائحة كوفيد-١٩، فإن مستوياتها المرتفعة بالفعل في بداية الجائحة ربما تكون قد أثرت في الصلة بين

الإطار ١-٢ (تتمة)

عبر الأسعار مع استيعاب نسبة ٤٠٪ المتبقية من خلال تخفيضات هوامش الربح المضافة إلى التكلفة. وفي المقابل، قامت الشركات في أدنى ٤٠٪ من التوزيع قبل الجائحة بنقل كل زيادات تكاليفها إلى الأسعار. وتتضح نتائج مماثلة في حالة اقتصادات متقدمة أخرى. وبوجه عام، تؤيد هذه النتيجة فرضية أن هوامش الربح المضافة إلى التكلفة ليست محركا رئيسيا للضغوط التضخمية في الوقت الراهن.

الشكل البياني ١-٢-٣ المعاملات التقديرية لتمرير زيادة التكاليف من نموذج انحدار على مستوى الشركات لنسبة التغيرات في هوامش الربح المضافة إلى التكلفة على نسبة التغيرات في تكاليف المتغير لكل موظف بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١ على مستوى الشركات الأمريكية. ويلاحظ أن الشركات ضمن أعلى ٢٠٪ في توزيع هوامش الربح المضاف إلى التكلفة قبل الجائحة نقلت ٦٠٪ من آثار زيادة تكاليفها

الإطار ١-٣: تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

تباينا كبيرا فيما بين البلدان المختلفة، على سبيل المثال أثناء التعافي من الأزمة المالية العالمية. ونتيجة لذلك، تتشكل ملامح توزيع المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق توزيع الصدمات الاقتصادية، وخصائص النموذج، والأوضاع المبدئية للتوقعات، بما في ذلك الحد السفلي الفعلي لأسعار الفائدة المستخدمة في السياسة النقدية (وهي أقل أهمية نسبيا في الآفاق الاقتصادية الحالية مقارنة بالسنوات السابقة).

يستند إنشاء النطاقات إلى فكرة مضمونها أنه على الرغم من أن التاريخ لا يعيد نفسه، فإنه متناغم، أي أن الصدمات المستقبلية قد تكون مشابهة إلى حد ما لصدمات الماضي. ويمكن إضافة المسارات التاريخية الموازية صراحة من خلال التقدير الشخصي للخبراء. فإن كانت هناك نوبة تاريخية تشترك في السمات مع الفترة الحالية، عندئذ يمكن استخدام الصدمات من تلك النوبة بتواتر أكبر عند إنشاء نطاقات الثقة. وفي حالة عدم استخدام أي تقديرات شخصية، فمن الممكن استخدام الصدمات التاريخية في العينة بشكل موحد.

ويوضح الشكل البياني ١-٣-١ توزيع النمو العالمي الناتج عن هذا المنهج، سواء كان مشتملا أو غير مشتمل على تقديرات شخصية، ومع افتراض أن توقعات السيناريو الأساسي للعدد الحالي من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" هي منوال التوزيع.^٢ وتمثل كل مساحة مظلة باللون الأزرق فترة زمنية بنسبة ٥ نقاط مئوية، ومن ثم يرصد النطاق بأكماله ٩٠٪ من التوزيع. وتوضح اللوحة ١ التوزيع عند استخدام الصدمات في العينة بشكل موحد؛ وتوضح اللوحة ٢ التوزيع عندما تعتبر أرجحية الصدمات من عام ١٩٨٢ أكثر من ١٠ مرات مقارنة بالصدمات من سنوات أخرى. وتبرز أهمية عام ١٩٨٢ لأنه العام الذي شهد فيه الاقتصاد العالمي تباطؤا في النشاط، انعكاسا للسياسات النقدية الانكماشية في الاقتصادات المتقدمة لمعالجة التضخم المرتفع، ولا سيما في الولايات المتحدة.^٣ لكن هناك حدودا للمسارات التاريخية الموازية، فعلى الرغم من أن البيئة التضخمية في الوقت الراهن تعيد إلى الأذهان البيئة السائدة في السبعينات أو أوائل الثمانينات من القرن الماضي، نجد أن صدمة جائحة كوفيد-١٩ ليس لها نظير، كما أن أطر السياسات في الوقت الراهن مختلفة تماما. ومع ذلك، فإن الاستناد إلى أحداث مثل نوبة عام ١٩٨٢ يمكن أن يساعد على إيضاح ميزان المخاطر التي تهدد الآفاق في الوقت الراهن.

هذا الإطار يعرض تقديرا كميا للمخاطر المتعلقة بتوقعات السيناريو الأساسي الراهنة في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" من خلال استعراض نطاقات الثقة وسيناريو للتطورات المعاكسة. وباستخدام المنهج الذي نتناوله بالشرح في القسم التالي لاشتقاق نطاقات الثقة، فإن مخاطر هبوط معدل النمو العالمي في السنة القادمة إلى أقل من ٢٪ — وهو نمو منخفض لم يحدث إلا خمس مرات منذ عام ١٩٧٠ — يحتمل أن تتحقق حسب التقديرات الحالية بنسبة ٢٥٪ تقريبا. ويوضح سيناريو التطورات المعاكسة كيف أن مزيجا من الصدمات المعقولة، تنشأ من مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي ويعظم أثرها التشديد الكبير في الأوضاع المالية العالمية، يمكن أن يدفع النمو العالمي للهبوط إلى مستوى يصل إلى ١٪.

نطاقات الثقة

وفي هذا المنهج، تم استخدام نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي، وتعرضه دراسة (Andrle and others, 2015)، لإعداد تقدير كمي لعدم اليقين المحيط بتنبؤات السيناريو الأساسي، وذلك بالاستناد إلى البيانات التاريخية والتقدير الشخصي الصريح عن احتمال تكرار النوبات التاريخية (أو أشكالها المتباينة).^١ وينبغي اعتبار هذا المنهج مكملا لإطار النمو المعرض للخطر الذي يقدمه تقرير الاستقرار المالي العالمي، والذي يربط التوزيع الاحتمالي لتوقعات النمو بالأوضاع المالية.

وتعد نطاقات الثقة حول التوقعات الرئيسية أداة معروفة للتعبير عن عدم اليقين المحيط بالتنبؤات، وتعكس غالبا الخصائص الإحصائية للبيانات وتقديرات الخبراء الشخصية. ومن مزايا استخدام نموذج هيكل عالمي مثل نموذج مجموعة العشرين في مثل هذه العملية أنه يسمح بتحليل أوضاع عدد كبير من البلدان المنفردة على نحو مشترك ومتسق ويغطي العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ويستخدم النموذج في البداية لتفسير البيانات التاريخية عبر البلدان بالنسبة للناتج، وفي بعض البلدان بالنسبة للتضخم، وكذلك بالنسبة لأسعار النفط ولوضع تقديرات للصدمات الاقتصادية الضمنية — لإعداد مجملات العرض والطلب والمعروض النفطي. وهناك ارتباط بين الصدمات الاقتصادية التي يتم تقديرها بهذه الطريقة عبر مختلف البلدان والفترات الزمنية، مما يساعد على معالجة أوجه القصور المحتملة في آليات انتشار عدم اليقين في النموذج. ومن شأن رسم صورة لكل الصدمات الاقتصادية العالمية وذات الخصوصية القطرية في سنة معينة أن يرصد على نحو مشترك الفترات الزمنية التي تتزامن فيها الصدمات، مثل عام ٢٠٢٠، والفترات التي تشهد

مؤلفو هذا الإطار هم ميشال أندرليه، وجاريد بيبي، وآلن ديزيولي، ورفائيل بورتيلو، وأنيثا رادزيكوسكي.

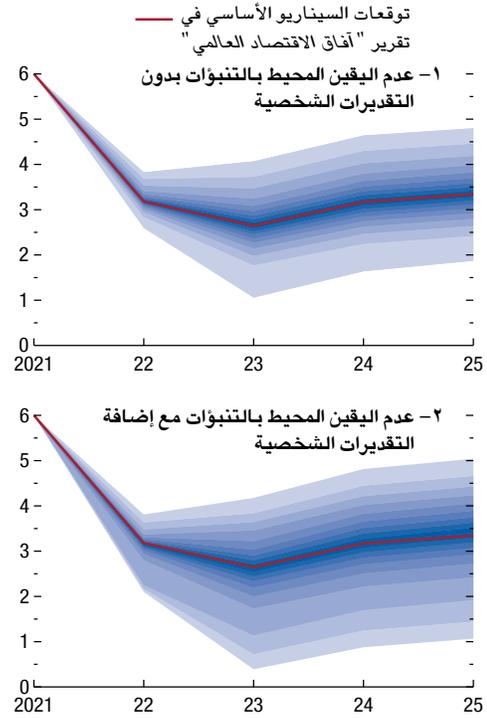
^١ تتناول دراسة "Andrle and Hunt 2020" شرح نسخة من هذا المنهج معدة في وقت سابق.

^٢ تم تقدير صدمات العرض والطلب وصدمات النفط باستخدام عينة تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بالكامل بدءا من عام ١٩٦٠؛ وقد تم تقدير صدمات الطلب لكل بلدان مجموعة العشرين، بينما تم تقدير صدمات العرض للولايات المتحدة فقط وسوف تنطوي جهودنا في المستقبل على توسيع نطاق التقديرات لتشمل صدمات العرض في كل بلدان مجموعة العشرين، مما سيسمح بتقدير أوسع نطاقا لعدم اليقين المحيط بتوقعات التضخم.

^٣ ورغم أن هناك نوبات أخرى خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تنطوي على أوجه تماثل مع الفترة الحالية، فإن عام ١٩٨٢ يبرز بصفة خاصة لما كان له من تأثير على النمو العالمي.

الإطار ١-٣ (تابع)

الشكل البياني ١-٣-١: توزيع تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: كل مساحة مظلة باللون الأزرق تمثل فترة زمنية بنسبة ٥ نقاط مئوية. الصدمات مستخدمة في العينة على نحو موحد في اللوحة ١، بينما تعتبر أرجحية الصدمات من عام ١٩٨٢ في اللوحة ٢ أكثر ١٠ مرات مقارنة بالصدمات في السنوات الأخرى.

وبدون التقديرات الشخصية، نجد أن نتائج النمو المنخفض جدا مرجحة إلى حد ما بالفعل لأن النمو العالمي منخفض على غير المعتاد في سياق السيناريو الأساسي (منوال التوزيع). غير أنه مع إضافة التقديرات الشخصية، فإن منحنى التوزيع يميل أكثر إلى الأسفل، مما يزيد احتمالية انخفاض النتائج إلى نمو عالمي بنسبة ٢٪ أو حتى ١٪.

سيناريو التطورات المعاكسة

ويستخدم نموذج مجموعة العشرين أيضا في التحديد الكمي لعدة مخاطر معينة تحيط بالآفاق الاقتصادية. فالصدمات تأتي من مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي، مما يؤكد مصادر عدم اليقين الكثيرة السائدة في الوقت الراهن. ومن شأن حدوث تشديد أكبر في الأوضاع المالية العالمية أن يعظم من تأثيرها المشترك. فإذا تحقق سيناريو

التطورات المعاكسة، سوف ينخفض مستوى النشاط العالمي بنسبة قدرها ١,٥ نقطة مئوية في ٢٠٢٣ وبنسبة قدرها ١,٦ نقطة مئوية في ٢٠٢٤، مقارنة بالسيناريو الأساسي الحالي. ويتألف سيناريو التطورات المعاكسة من الطبقات التالية:

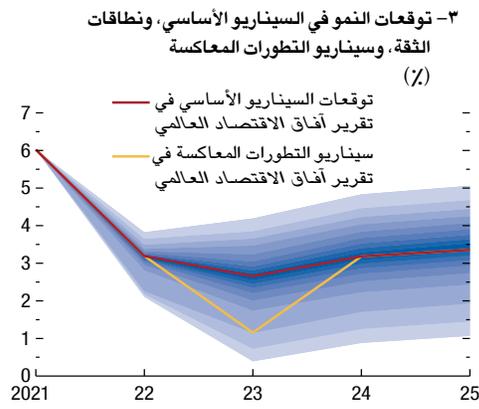
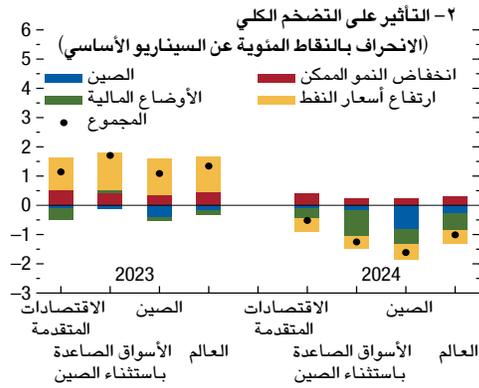
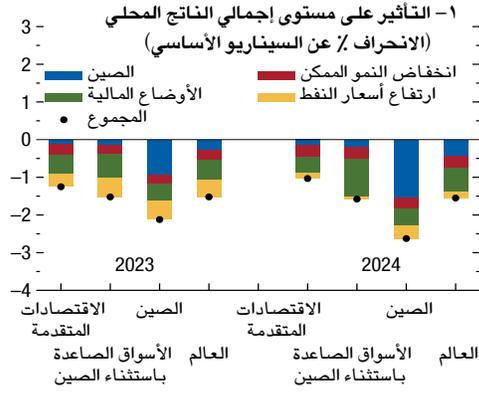
- **ارتفاع أسعار النفط:** ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٣٠٪ في المتوسط، في عام ٢٠٢٣، مقارنة بالسيناريو الأساسي الحالي نتيجة مزيج من (١) الجهود الجارية لخفض عائدات صادرات النفط الروسية و(٢) الممارسة الثأرية من جانب روسيا في هيئة تخفيض بنسبة ٢٥٪ في الصادرات النفطية الكلية. وتبدأ أسعار النفط في التراجع في ٢٠٢٤ لكنها تظل أعلى من السيناريو الأساسي بنسبة قدرها ١٥٪. ويتلاشى أثر الصدمة في ٢٠٢٥ في ظل اعتدال العرض والطلب على المستوى العالمي.

- **القطاع العقاري في الصين:** المشكلات السائدة في القطاع العقاري تؤدي إلى زيادة الانخفاض في الاستثمار العقاري على مدار العامين القادمين. فينخفض مستوى إجمالي الاستثمار الثابت بنسبة تصل إلى ٩٪ بحلول عام ٢٠٢٤، مقارنة بتوقعات السيناريو الأساسي.

- **انخفاض الناتج الممكن نتيجة الاضطرابات المستمرة في أسواق العمل:** أسواق العمل تظهر دلائل واضحة على فورة في النشاط الاقتصادي، لا سيما في العديد من الاقتصادات المتقدمة، رغم بقاء النشاط دون الاتجاهات العامة السائدة قبل جائحة كوفيد. وهناك اثنان من تطورات سوق العمل يساهمان في تفسير هذا الانفصال، وهما انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل والتحويلات في منحنى بيفيريدج التي تشير إلى تدني الكفاءة في التوفيق بين العمال والوظائف. وفي سيناريو التطورات المعاكسة، نجد هاتين السمتين أكثر استمرارا من المتوقع، مما يؤدي إلى انخفاض معدل التوظيف التوازني مقارنة بالسيناريو الأساسي وارتفاع معدل البطالة التوازنية. ونتيجة لذلك ينخفض الناتج الممكن الأساسي، مما يوحى بانخفاض الطاقة المعطلة وزيادة التضخم ويقتضي زيادة الاستجابة على مستوى السياسة النقدية أكثر من المتصور في الوقت الراهن. وتختلف هذه الطبقة من السيناريو باختلاف البلدان حسب كيفية أدائها في مؤشري العمالة المتعلقين بمستويات ما قبل كوفيد: حيث نجد أن انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل أكثر أهمية بالنسبة لبعض الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، بينما يلاحظ أن التحويلات في منحنى بيفيريدج أكثر وضوحا في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية (البيانات عن الوظائف الشاغرة محدودة بالنسبة لمعظم الأسواق الصاعدة).

الإطار ٣-١ (تابع)

الشكل البياني ١-٣-٢: تأثير سيناريو التطورات المعاكسة على إجمالي الناتج المحلي والتضخم



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: كل مساحة مظلة باللون الأزرق في اللوحة ٣ تمثل فترة زمنية بنسبة ٥ نقاط مئوية. وتعتبر أرجحية الصدمات من عام ١٩٨٢ أكثر من ١٠ مرات مقارنة بالصدمات في السنوات الأخرى.

٠,٣ نقطة مئوية نتيجة هذه الطبقة من سيناريو التطورات المعاكسة في عام ٢٠٢٣؛ ويمتد الأثر إلى عام ٢٠٢٤ وما بعده، تماشيًا مع طول أمد الأثر على النمو الممكن.

• زيادة تشديد الأوضاع المالية العالمية: يؤدي اجتماع الصدمات الثلاث الأولى إلى تشديد بالغ في الأوضاع المالية العالمية. فتتعرض عملات الأسواق الصاعدة إلى انخفاض كبير في أسعار صرفها مقابل الدولار الأمريكي: ١٠٪ في الأسواق الصاعدة خارج آسيا و٥٪ في الأسواق الصاعدة الآسيوية، بما فيها الصين، في المتوسط خلال ٢٠٢٣. وفي السياق نفسه، تشهد الأسواق الصاعدة (باستثناء الصين هذه المرة) ارتفاعًا في علاوات مخاطر السندات السيادية يبلغ في المتوسط ٢٠٠ نقطة أساس في ٢٠٢٣ وارتفاعًا إضافيًا في علاوات مخاطر أسهم الشركات بنحو ٨٠ نقطة أساس. وتشهد الاقتصادات المتقدمة زيادة في علاوات مخاطر أسهم الشركات بنحو ١٠٠ نقطة أساس كما أنها تتأثر سلبًا بالانخفاض البالغ في أسعار صرف عملات الأسواق الصاعدة.

وتفترض نماذج المحاكاة استجابة السياسة النقدية داخليا للتحركات على مستوى التضخم. بينما تستجيب سياسة المالية العامة من خلال أدوات الضبط التلقائي، ولكن لا يفترض تنفيذ أي تدابير إضافية على مستوى المالية العامة. ويعرض الشكل البياني ١-٣-٢ (اللوحتان ١ و ٢) آثار الطبقات الأربع للسيناريو على مستوى إجمالي الناتج المحلي والتضخم الكلي، على التوالي، لعامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤. ويتم عرض النتائج كنسبة مئوية للانحرافات عن السيناريو الأساسي وتُصنّف في مجموعات تشمل ثلاث مناطق (هي الاقتصادات المتقدمة، والأسواق الصاعدة باستثناء الصين، والصين) والعالم. ويتم عرض كل منطقة في كل سنة كعمود مستقل، بينما يتم عرض مساهمة كل صدمة على نحو مكس. ومثلما يتضح من الشكل البياني ١-٣-٢، فإن كلاً من هذه المخاطر له آثار سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي العالمي، وخاصة في عام ٢٠٢٣، مع اختلاف حجم هذه الآثار في المناطق المختلفة حسب نوع الصدمة.

• وتتأثر المناطق الثلاث بأسعار النفط المرتفعة التي تخفض مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي بحوالي ٠,٥ نقطة مئوية في ٢٠٢٣، مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويتضاءل أثر هذه الطبقة على مستوى الناتج العالمي في ٢٠٢٤ مع انحسار الصدمة.

• أما المشكلات المتعلقة بالقطاع العقاري في الصين فتخفض الناتج العالمي بحوالي ٠,٣ نقطة مئوية في ٢٠٢٣. وتتعاظم هذه الآثار بمرور الوقت مع استمرار تراجع الاستثمار في الصين مقارنة بالسيناريو الأساسي في ٢٠٢٤.

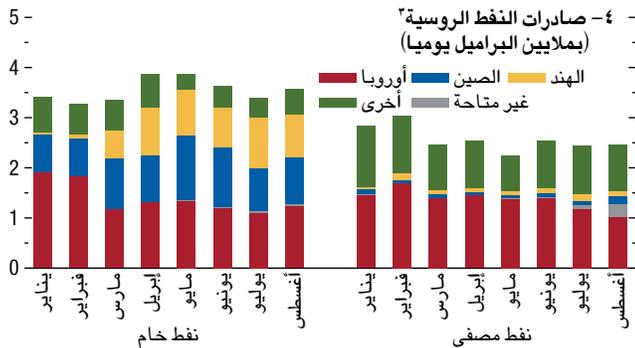
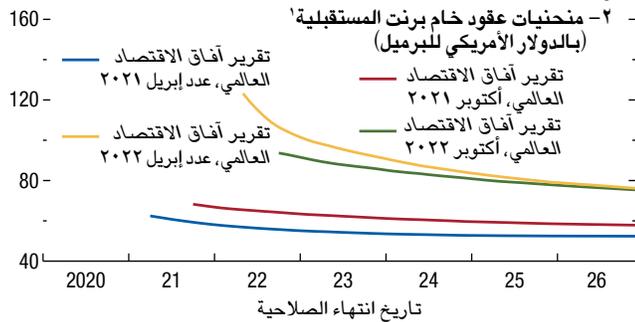
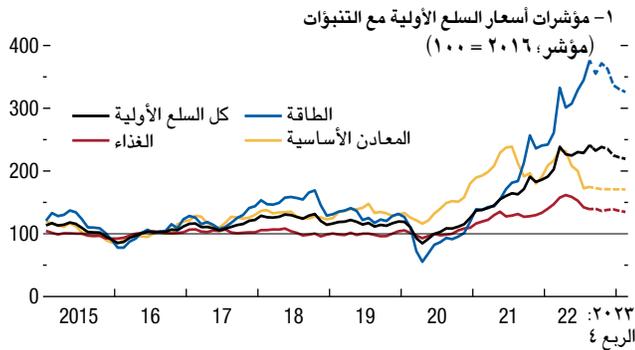
• وتتأثر الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة بالاضطرابات في أسواق العمل، وذلك من خلال تراجع الإمكانات وتشديد السياسة النقدية الضروري لخفض معدلات التضخم. وتتأثر كذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة باستثناء الصين بينما يتسم الأثر الواقع على الصين بمحدوديته ويعمل من خلال انتقال التداعيات الدولية. وينخفض الناتج العالمي بحوالي

الإطار ١-٣ (تتمة)

- وبالنسبة لتشديد الأوضاع المالية فإن تأثيرها السلبي أكبر على النشاط الاقتصادي العالمي (٥,٠ نقطة مئوية في ٢٠٢٣). ويتعاطم الأثر بمرور الوقت في ظل استجابة الاستثمار العالمي للصدمة. ومع أن الأثر يكون ملحوظا بدرجة أكبر في الأسواق الصاعدة فإن هناك احتمالات كبيرة بانتقال التداعيات إلى المناطق الأخرى.
 - ورغم استمرار تراكم التأثير الناجم عن الطبقات الثلاث بمرور الوقت، فإن النشاط العالمي لا يتدهور أكثر في ٢٠٢٤ مقارنة بالسيناريو الأساسي. فالتراجع المتصور في أسعار النفط في هذا السيناريو يوفر قدرا من تحييد الأثر، عن طريق تخفيض تأثير الطبقات الأخرى على القوة الشرائية العالمية. ونتيجة لذلك، بينما يظل مستوى النشاط الاقتصادي أقل كثيرا مقارنة بالسيناريو الأساسي، فإن النمو العالمي لا يتأثر في عام ٢٠٢٤.
 - وبالرغم من الآثار السلبية المماثلة على إجمالي الناتج المحلي، فإن الآثار الواقعة على التضخم تتباين حسب الصدمة (راجع الشكل البياني ١-٣-٢، اللوحة ٢).
 - وتساهم أسعار النفط المرتفعة بزيادة من ١,١-١,٣ نقطة مئوية في التضخم الكلي في مختلف المناطق في ٢٠٢٣. ثم تصبح مضادة للتضخم في ٢٠٢٤.
 - وتعد طبقة انخفاض الناتج الممكن في هذا السيناريو تضخمية أيضا. وتتركز الآثار في الاقتصادات المتقدمة إلى جانب اقتصادات الأسواق الصاعدة باستثناء الصين، وتتسم كذلك بطول أمدها إلى حد كبير.
 - أما تشديد الأوضاع المالية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين فلهما في المقابل طابع مضاد للتضخم.
 - وجمع كل طبقات هذا السيناريو، فإن التضخم العالمي يسجل ارتفاعا بنحو ١,٣ نقطة مئوية مقارنة بالسيناريو الأساسي في ٢٠٢٣ وانخفاضا بنسبة نقطة مئوية واحدة في ٢٠٢٤.
- ويطبق الشكل البياني ١-٣-٢ (اللوحة ٣) نتائج النمو العالمي في سيناريو التطورات المعاكسة على نطاقات الثقة التي تم عرضها سابقا (مع التقديرات الشخصية). ويتوقع سيناريو التطورات المعاكسة ضمنا تحقيق نمو عالمي بنسبة قدرها ١,١٪ في ٢٠٢٣، في المئين الخامس عشر من التوزيع.

تقرير خاص: تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء

الشكل البياني ١- ت خ-١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ونظام أسعار المنتجات الأولية، صندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة Kpler؛ وقاعدة بيانات Refinitiv Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ أسعار العقود المستقبلية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي افتراضات السيناريو الأساسي لكل تقرير وهي مستمدة من أسعار العقود المستقبلية. وتستند أسعار عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى سعر الإقفال في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢.
٢ مستمدة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢.
٣ بيانات مؤسسة Kpler لصادرات النقل البحري في ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢. "غير متاحة" في مفتاح الرسم البياني تعني تصدير النفط إلى جهة غير معلومة.

ارتفعت أسعار السلع الأولية بنسبة قدرها ١٩,١٪ بين شهري فبراير وأغسطس ٢٠٢٢. وجاء هذا الارتفاع مدفوعا بزيادة أسعار الطاقة — وخاصة الغاز الطبيعي، التي ارتفعت بنسبة ١٢٩,٢٪ — مع قيام روسيا بقطع إمدادات الغاز إلى أوروبا. وتراجعت أسعار المعادن الأساسية بنسبة ١٩,٣٪، وهبطت أسعار المعادن النفيسة بنسبة ٦,٠٪، بينما انخفضت أسعار السلع الأولية الزراعية بنسبة قدرها ٥,٤٪. وفي هذا التقرير الخاص نتناول تحليل التطورات في أسعار الغذاء بالتفصيل.

أسعار الطاقة تظل على ارتفاعها

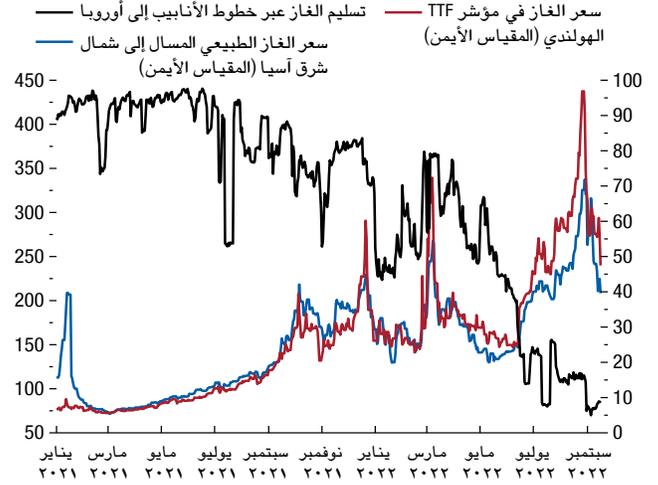
كانت أسعار النفط الخام — التي زادت بين شهري فبراير وأغسطس ٢٠٢٢ بنسبة قدرها ٢,٥٪ — قد سجلت طفرة وصل معها سعر البرميل إلى ١٢٠ دولارا في أوائل شهر مارس في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ١). وقد عكست هذه الأسعار المخاوف من انقطاعات الصادرات النفطية في فترة اتسمت بقيود موازين العرض والطلب بالإضافة إلى ضعف استجابة منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وغيرها من المنتجين في أعقاب حالات سابقة من تصفية الاستثمارات في قطاع الوقود الأحفوري (راجع عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

غير أن الإفراج عن كميات من احتياطات النفط الاستراتيجية من جانب البلدان الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة إلى جانب تباطؤ الطلب وسط حالات الإغلاق العام من جراء جائحة كوفيد-١٩ في الصين أديا إلى انخفاض أسعار النفط إلى ما دون ١٠٠ دولار للبرميل في شهر إبريل. ومع ذلك، فإن حالات الحظر المعلنة على واردات النفط الروسي وتوقعات فرض عقوبات اقتصادية أوسع نطاقا — بما في ذلك في مجال تأمين النقل البحري وتمويل الأنشطة التجارية — واقتران ذلك بانقطاعات الإنتاج في مناطق أخرى أدت إلى ارتفاع مفاجئ وصل بالأسعار إلى ١٢٠ دولارا في أوائل شهر يونيو. ومنذ ذلك الحين، أثرت أسعار الفائدة المتزايدة والمخاوف من الركود تأثيرا سلبيا على أسعار النفط حيث قامت الوكالة الدولية للطاقة بتخفيض توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في ٢٠٢٢ من ٣,٣ مليون برميل يوميا إلى مليوني برميل يوميا في شهر سبتمبر. ومع خفض الشركات الأوروبية والأمريكية عمليات شرائها للنفط الروسي، تم تحويل مسار النفط الروسي إلى الصين والهند بخضم على سعر خام برنت (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٤). وقد بلغت أسعار المنتجات المصفاة أعلى مستوياتها على مدار عدة سنوات في ظل قيام المصافي الأوروبية بإدخال التعديلات على مستلزمات الإنتاج وتعرضها لعجز الطاقة الإنتاجية.

وتشير توقعات أسواق العقود المستقبلية إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة قدرها ٤١,٤٪ في ٢٠٢٢، لتصل إلى متوسط قدره ٩٨,٢ دولار، لكنها ستخف في السنوات المقبلة، لتصل إلى ٧٦,٣ دولار في ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٢). وتبدو المخاطر المحيطة بآفاق أسعار عقود النفط المستقبلية متوازنة تقريبا في الأجلين القصير والمتوسط (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٣).

المساهمون في هذا التقرير الخاص هم كريستيان بوغمانز وأندريا بيسكاتوري (رئيس الفريق) وإيرفين بريفتي، بدعم من يوسف ناظر وقدم المساعدة البحثية كل من ريتشيل بريزيير ووينشوان دونغ وتيانتشو كي.

الشكل البياني ١- ت خ-٢: صادرات وأسعار الغاز الروسي (بملايين الأمتار المكعبة في اليوم؛ بالدولارات الأمريكية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصادر: مؤسسة Argus Media؛ والشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الغاز (ENTSOG)؛ وشركة تشغيل نظام نقل الغاز الأوكراني (GTSO)؛ وقاعدة بيانات Refinitiv Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آخر مشاهدة في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢. TTF = مؤشر Title Transfer Facility الهولندي.

العالمي ليبلغ صافي الانخفاض ١٩,٣٪ في الفترة من فبراير إلى أغسطس (الشكل البياني ١- ت خ-١، اللوحة ١). فانخفض سعر الألمونيوم بنسبة قدرها ٢٥,٠٪، وانخفض سعر النحاس بنسبة قدرها ١٩,٦٪، بينما انخفض سعر خام الحديد بنسبة قدرها ٢١,٩٪. وكانت الإغلاقات العامة الجديدة في الصين المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، والمشكلات المتعلقة بسلاسل الإمداد، فضلا عن تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان قد أدت إلى كبح كل من الطلب على المعادن والتوقعات بشأن الطلب المستقبلي. وكان مؤشر صندوق النقد الدولي لمعادن تحول نظام الطاقة الذي يشمل المعادن الحيوية للسيارات الكهربائية والطاقة المتجددة قد سجل هبوطا بنسبة ٢١,٠٪، وكانت أسعار المعادن النفيسة أفضل حالا، حيث انخفضت على مؤشر الصندوق بنسبة ٦,٠٪ فقط.

ومن المتوقع أن تنخفض أسعار المعادن الأساسية بنسبة قدرها ٥,٥٪، في المتوسط، في عام ٢٠٢٢، مقارنة بزيادة قدرها ٩,٩٪ في توقعات عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ثم تنخفض أكثر بنسبة تبلغ ١٢,٠٪ في عام ٢٠٢٣. ويتوقع تراجع أسعار المعادن الثمينة على نحو أكثر اعتدالا بنسبة قدرها ٠,٩٪ في ٢٠٢٢ وتراجع أكثر بنسبة قدرها ٠,٦٪ في ٢٠٢٣. غير أن المخاطر المحيطة بهذه الآفاق متوازنة مع عقد المستثمرين المقارنة بين احتمالات تخفيض مصاهر المعادن الأوروبية الإمدادات وسط تكاليف الطاقة المرتفعة والضعف المتواصل في الطلب العالمي.

أسعار المنتجات الزراعية تصحح مسارها بعد بلوغ الذروة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا

ارتفعت أسعار السلع الأولية الغذائية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا لكنها صححت مسارها لتعود إلى مستويات ما قبل الحرب في شهري يونيو ويوليو، لتوقف موجة صعودها التي استمرت لمدة عامين (راجع الأقسام التالية). وكان هذا التراجع مدفوعا بتحسين أوضاع الإمدادات والانتهاج التدريجي للحصار الذي فرضته روسيا على صادرات الحبوب الأوكرانية، بالإضافة إلى عوامل الركود العالمي. وباستشراف المستقبل، فإن مخاطر تجدد القيود على الصادرات (مثل حظر إندونيسيا في إبريل ٢٠٢٢ صادرات زيت النخيل)، وموجات الجفاف في جزء من الصين والولايات المتحدة، وانتقال الآثار من ارتفاع أسعار السماد — التي تعكس قلة المعروض من الأسمدة المنتجة في بيلاروس وروسيا — تجعل ميزان المخاطر يميل نحو تجاوز التوقعات.

محركات أسعار الغذاء العالمية وانتقالها إلى تضخم أسعار الغذاء

دخلت أسعار السلع الأولية الغذائية العالمية مرحلة توسعية في عام ٢٠٢٠، فزادت بنسبة قدرها ٥٤٪، من القاع إلى الذروة، مع ارتفاع أسعار الأغذية التي تشكل جانبا كبيرا من الأغذية الرئيسية بنسبة ١٠,٧٪ (الشكل البياني ١- ت خ-٣). ورغم أن تأثير تقلبات الدورة الاقتصادية على أسعار الغذاء ليس بالأمر الجديد، فإن موجة صعود الأسعار هذه المرة متميزة بالمقاييس التاريخية (الجدول ١- ت خ-١).

فاحتمالات تجاوز التوقعات نتيجة زيادة الاضطرابات في الإمدادات بسبب العقوبات الاقتصادية والحرب إلى جانب ارتفاع الطلب نتيجة التحول من الغاز إلى النفط توازن مخاطر التوقعات المعاكسة الناجمة عن تباطؤ الاقتصاد العالمي، واحتمال زيادة الإمدادات النفطية من إيران، وارتفاع معدل نمو الإنتاج النفطي أكثر من المتوقع في الولايات المتحدة. غير أن العقوبات والممارسات الثأرية المحتملة من روسيا كثفت أجواء عدم اليقين، وهو ما قد يجعل توقعات أسعار النفط عرضة لتعديلات كبيرة.

ولا تزال مخاوف نقص الإمدادات في أوروبا هي القوة المحركة لأسعار الغاز الطبيعي. فقد خفضت روسيا صادرات الغاز إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب بنسبة قدرها ٨٠٪ في سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق، متعذرة بمشكلات في صيانة خطوط الأنابيب أو رفض بعض البلدان الدفع مقابل الغاز بالروبل. وقد ارتفع مؤشر "Title Transfer Facility" الهولندي لعقود الغاز المستقبلية إلى أعلى المستويات القياسية بنسبة قدرها ١٥٩٪ في الفترة من فبراير إلى أغسطس ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١- ت خ-٢). وترتب على ذلك أن زادت البلدان الأوروبية من اعتمادها على إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية (راجع دراسة Albrizio and others 2022) والدخول في مناقشات حول وضع سقف للأسعار على الغاز الروسي. ومن المتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة حتى نهاية ٢٠٢٣. وقد ارتفعت أسعار الفحم بنسبة قدرها ٦١,٤٪ على مدار الفترة المرجعية ولا تزال مرتفعة بالمقاييس التاريخية، مما يرجع إلى التحول من الغاز إلى الفحم، والحظر الذي فرضته بلدان الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبعة على الواردات الروسية، واضطرابات الإنتاج.

تراجع أسعار المعادن من بعد موجة صعودها

سجل مؤشر أسعار المعادن الأساسية طفرة، على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا، وتراجع لاحقا في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي

الجدول ١-ت خ-١: مراحل الانتعاش في أسعار النفط ومحاصيل الحبوب والأغذية

الحددة	السعة	المدة	أحدث البيانات	النفط
%١٢,٩	%٣٢٢	٢٥	أحدث البيانات	النفط
%٥,٨	%١٦٥	٢٩	المتوسط	النفط
%٣,٣	%١٠٧	٣٢	أحدث البيانات	محاصيل الحبوب
%٢,٤	%٧٨	٣٢	المتوسط	محاصيل الحبوب
%٢,٣	%٥٤	٢٤	أحدث البيانات	الأغذية
%٢,١	%٤٥	٢٢	المتوسط	الأغذية

المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ونظام أسعار السلع الأولية، صندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم تحديد مراحل الانتعاش باستخدام الخوارزمية المعتمدة في دراسة (Harding and Pagan (2002). المدة بالشهور. درجة الحددة هي السعة مقسومة على المدة لكل دورة اقتصادية.

العوامل وراء تحركات أسعار الغذاء

تتحرك أسعار الغذاء والطاقة على نحو متزامن في أغلب الأحيان، مما يعظم آثارها على الاقتصاد الكلي. وقد ظلت أسعار النفط والغذاء في نفس المرحلة من الدورة الاقتصادية (انتعاش أو ركود) في حوالي ٦٦٪ من الوقت منذ عام ١٩٧٠؛ وهذا الاتساق يزداد إلى ٧٥٪ للفترة الواحدة منذ عام ٢٠٠٤. وهناك ثلاثة أسباب على الأقل وراء هذا التحرك المشترك: (١) يستخدم النفط مباشرة كوقود لمعدات المزارع ووسائل النقل، ويؤثر الغاز في الزراعة على نحو غير مباشر، لكونه مستلزم الإنتاج الرئيسي في الأسمدة والمبيدات ذات الأساس النيتروجيني؛ و(٢) النشاط الاقتصادي العالمي هو عامل طلب مشترك (وإن كان أكثر صلة بالطاقة)؛ و(٣) بعض المنتجات الزراعية تستخدم كوقود حيوي.

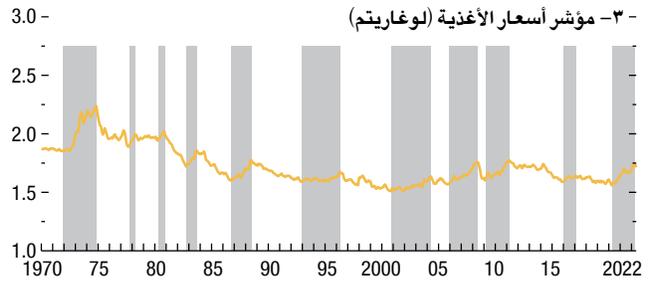
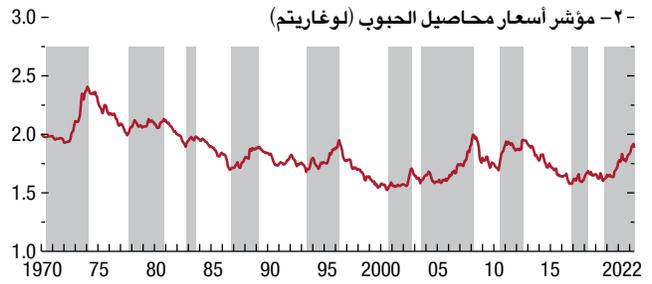
وفي أعقاب صدور أحكام الوقود الحيوي في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في أواسط العقد الأول من الألفينات، زاد الارتباط بين النفط ومحاصيل الحبوب وزيادة قوية (الشكل البياني ١ - ت خ - ٢). وانعكس هذا الأمر بصفة خاصة على الذرة التي حظيت بالأفضلية في سياسات الوقود الحيوي مقارنة بغيرها من محاصيل الحبوب. وزادت كذلك علاقة الارتباط بالنسبة للزيوت النباتية. غير أن علاقة الارتباط الأعلى لا تقتصر على السلع الأولية المستخدمة كوقود حيوي، مما يرجع جزئياً لاننتقال تداعيات الأسعار. وقد تكون من العوامل المساهمة أيضاً ازدياد أهمية دور الصدمات المشتركة وتغول القطاع المالي في أسواق السلع الأولية في أواسط العقد الأول من الألفينات. وأخيراً، فإن قيمة الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة الأمريكية يشكّلان كذلك عاملين مشتركين لتحريك أسعار السلع الأولية الغذائية (دراسة Gilbert 2010؛ ودراسة Baffes and Haniotis 2016).

الجدول ١-ت خ-٢: الارتباط بين أسعار النفط ومحاصيل الحبوب

محاصيل الحبوب	١٩٧٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥- يونيو ٢٠٢٢
محاصيل الحبوب	%٠,٩-	%١٧,٤
الذرة	%٢,٣-	%٢٣,١
الزيت النباتي	%٤,٦-	%٤٤,٥

المصادر: البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: علاقات ارتباط متحركة لمدة خمس سنوات للفروق اللوغاريتمية لأسعار النفط مقابل أسعار محاصيل الحبوب والذرة والزيت النباتي. كل الأسعار تم تخفيضها بمؤشر أسعار المستهلك الأمريكي.

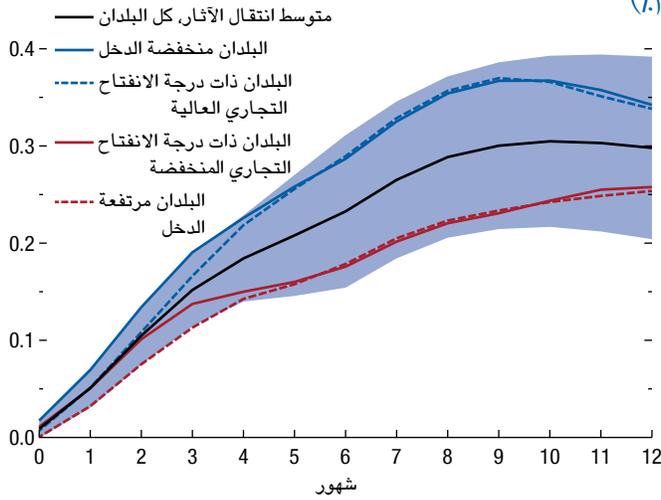
الشكل البياني ١- ت خ-٣: مؤشرات أسعار سلع أولية مختارة (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وقواعد سلاسل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجات الأولية، صندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المساحات المظللة تشير إلى فترات التوسع. كل سلاسل البيانات تم تخفيضها بمؤشر أسعار المستهلك الأمريكي. آخر مشاهدة في يونيو ٢٠٢٢.

فقد ساهمت طفرة الأسعار في التضخم المحلي، فزادت من الصعوبات أمام السياسة النقدية، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل، حيث يمثل الغذاء نصف الاستهلاك الكلي، كما زادت من المخاوف بشأن الأمن الغذائي والقلق الاجتماعي (دراسات Bellemare 2015؛ وBogmans, Pescatori, and Prifti 2021؛ وFAO and others, 2021). وعلاوة على ذلك، شهدت البلدان المستوردة للغذاء تدهور موازين مدفوعاتها وأرصدة مالياها العامة، وهو ما يحدث في المعتاد عند ازدياد الحماية الاجتماعية كرد فعل لارتفاع أسعار الغذاء (دراسة Ng and Aksoy 2008). وتبحث الأقسام التالية في الاتجاهات العامة في أسعار محاصيل الحبوب ومحركاتها، بحيث تقدم الأدلة على انتقال الآثار من أسعار الغذاء الدولية إلى تضخم أسعار الغذاء المحلية. ويركز التحليل على محاصيل الحبوب (أي القمح والذرة والأرز وعدد قليل من المحاصيل الأخرى) التي تشكل عنصراً مشتركاً في الأغذية الرئيسية ويتعدى توفير البديل لها؛ وتمثل هذه المحاصيل من الحبوب مجتمعة ثلثي إنتاج الغذاء العالمي.

الشكل البياني ١- ت خ-٥: استجابة مؤشر الغذاء في مؤشر أسعار المستهلكين لصدمة أسعار الغذاء الدولية (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ والبنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: استجابة مؤشر الغذاء المحلي في مؤشر أسعار المستهلكين لصدمة بمقدار نقطة مئوية واحدة في أسعار الغذاء الدولية. المساحات المظلمة هي نطاقات الثقة بنسبة ٩٠٪.

الحبوب بنسبة ٧٪ بعد ربع سنة واحد. ورغم أن الأثر طويل الأمد فإنه يفقد الدقة في تقديره على الأفق الزمني الأطول. وأخيراً، فإن صدمة السياسة النقدية الأمريكية بواقع ١٠٠ نقطة أساس تخفض أسعار محاصيل الحبوب بنحو ١٣٪ بفواصل زمني ربع سنة واحد.

تصاعد التضخم في أسعار الغذاء المحلية بعد ارتفاع أسعار الغذاء العالمية

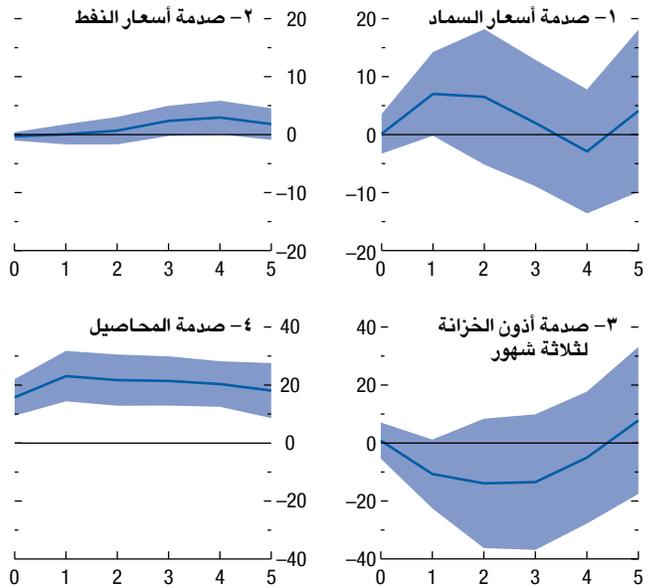
الضرائب وإعانات الدعم ومراقبة الأسعار وضعف اندماج الأسواق وتكاليف التوزيع المحلي هي عوامل تسهم غالباً في الحد من انتقال آثار التباين في أسعار الغذاء الدولية (أسعار المنتجين) عبر الحدود إلى أسعار التجزئة المحلية للغذاء (الشكل البياني ١- ت خ-٥). وفي واقع الأمر، رغم اتساع نطاق الزيادة الأخيرة في تضخم أسعار الغذاء المحلية، فإن التباين كبير عبر المناطق المختلفة، حيث تراوحت مستويات التضخم الأخيرة بين منخفضة بنسبة ٥,٣٪ في جنوب وشرق آسيا ومرتفعة بنسبة ١٢,٦٪ في آسيا الوسطى وأوروبا.

ومن ثم أصبح من الضروري الإلمام بما يلي: (١) ما هو توقيت وحجم انتقال الآثار من أسعار الغذاء الدولية إلى الأسعار المحلية؟ و(٢) هل تتسبب بعض خصائص البلدان، كمستوى الدخل ودرجة الانفتاح التجاري، في جعل البلدان أكثر عرضة لمثل هذا الانتقال؟

انتقال الآثار من أسعار الغذاء العالمية إلى تضخم أسعار الغذاء المحلية

تستخدم في هذا السياق بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وأساليب التوقعات المحلية لرصد تأثير أسعار السلع الأولية الغذائية (باستخدام مقاييس صدمات المحاصيل) على تضخم أسعار الغذاء المحلية. وتضمنت الدراسة عدة متغيرات ضابطة، مثل أسعار النفط (كمتغير بديل لتكاليف النقل البري)، و"مؤشر

الشكل البياني ١- ت خ-٤: استجابة أسعار محاصيل الحبوب للمحركات الرئيسية (% تراكمياً)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وسلاسل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجات الأولية، صندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أربع السنة على المحور السيني. وتوضح لوحات الشكل البياني الاستجابة للدفعات التراكمية في أسعار محاصيل الحبوب للصدمة التالية: اللوحة ١: صدمة أسعار السماد بنسبة ١٠٪؛ واللوحة ٢: صدمة أسعار النفط بنسبة ١٠٪؛ واللوحة ٣: صدمة أذون الخزانة لثلاثة شهور قدرها ١٠٠ نقطة أساس؛ واللوحة ٤: صدمة المحاصيل بانحراف معياري واحد. المساحات المظلمة هي فواصل الثقة بنسبة ٩٠٪.

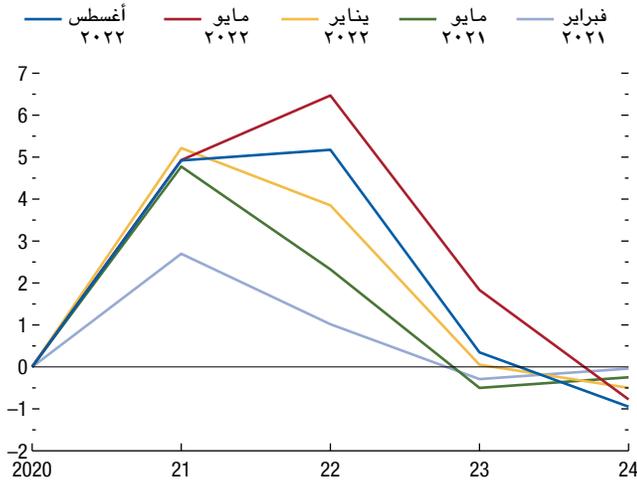
راجع المرفق ١- ت خ-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على شرح البيانات والمنهجية.

التحليل الاقتصادي القياسي

نتناول فيما يلي دراسة تفصيلية لأربعة محركات لأسعار محاصيل الحبوب، هي الصدمات التي تتعرض لها أسعار السماد والنفط، وإنتاج محاصيل الحبوب، وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وتشمل المتغيرات الضابطة نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي (راجع المرفق ١- ت خ-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل الفنية).

تهيمن صدمات العرض على التقلبات في أسعار محاصيل الحبوب. فمن شأن حدوث صدمة عالمية معتادة (سالبة) في المحاصيل أن تحفز زيادة في الأسعار بنسبة ١٦٪ في ربع السنة نفسه، مع بلوغ هذه الزيادة ذروة قدرها ٢٣٪ بعد ربع سنة واحد (الشكل البياني ١- ت خ-٤). أما أسعار الطاقة فهي أقل أثراً وخاصة تلك المتعلقة بالنفط، وتعمل بفواصل زمنية. فمن شأن صدمة المعروض النفطي السالبة التي ترفع أسعار النفط بنسبة قدرها ١٠٪ أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار محاصيل الحبوب بنحو ٢٪ بعد ثلاثة إلى أربعة أرباع السنة (مما يشير إلى الأثر المحدود لمنتجات الوقود الحيوي، نظراً لأن حصة النفط في تكلفة إنتاج محاصيل الحبوب تتباين من حوالي ١٠٪ إلى ١٥٪). وفي المقابل، نجد أن أسعار السماد لها آثار متأخرة لكنها مهمة. فالزيادة بنسبة ١٠٪ في أسعار السماد (نتيجة صدمة في إمدادات الغاز الطبيعي) لا تخلف أي آثار مباشرة لكنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار محاصيل

الشكل البياني ١- ت خ-٦: التنبؤ المشروط بتضخم أسعار الغذاء المحلية



المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P. وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: توقعات تضخم أسعار الغذاء المحلية استناداً إلى آخر تنبؤات أسعار السلع الأولية في تواريخ مختلفة.

ولا تزال أجواء عدم اليقين تحيط بمستويات تضخم أسعار الغذاء المحلية، نظراً لأن أسعار الغذاء العالمية قد تسجل ارتفاعاً مفاجئاً مرة أخرى في ظل ارتفاع عدم اليقين بشأن تأثير الحرب في أوكرانيا والأحداث المناخية والأثر المتأخر لارتفاع أسعار الأسمدة. وتشير التقديرات الحالية بالفعل إلى حدوث صدمة سلبية في الإنتاج العالمي لمحاصيل الحبوب مكافئة لانحراف معياري قدره ٠,٦ في معدل نمو محاصيل الحبوب في عام ٢٠٢٢ (دراسة "OECD-FAO, 2022") — مما يسهم في زيادة بنسبة ٢٣٪ في أسعار محاصيل الحبوب في العام الجاري فوق ارتفاع أسعار الفائدة على تضخم أسعار الغذاء. وأخيراً، نجد أن الفروق في توقيت وحجم انتقال أثر الأسعار تجعل البلدان منخفضة الدخل وذات الدرجات المرتفعة من الانفتاح التجاري في المنتجات الغذائية أكثر عرضة لمخاطر استئناف موجات الصعود في أسعار الغذاء العالمية. وتؤكد الأحداث الأخيرة أهمية أسواق الغذاء الدولية التي تعمل بكفاءة عالية والسياسات (الداخلية) الملائمة لمواجهة تقلبات الأسعار الحتمية، بما في ذلك المعونة الغذائية الموجهة للفئات الضعيفة من المستهلكين إلى جانب حوافز بناء المخزون الغذائي العالمي في الأجل المتوسط. فمن شأن التجارة الحرة في الأغذية زيادة التنوع الاستهلاكي، والتشجيع على تعميق الأسواق وزيادة استقرارها، وإنشاء حاجز تحوطي للوقاية من تقلبات الإنتاج المحلي. أما السياسات التي تشجع الاكتفاء الذاتي فتتسبب في إضعاف نظام التجارة العالمية في الأغذية وترفع التكاليف البيئية من خلال ممارسات تحويل الأراضي أو غيرها من الممارسات الزراعية المكثفة. وستظل التجارة الدولية لا غنى عنها، لا سيما للبلدان الصغيرة (بسبب علاقة الارتباط المكاني داخل البلد الواحد بالأنماط المناخية)، والبلدان ذات الكثافة السكانية العالية، والبلدان المعرضة بصفة خاصة لمخاطر تغير المناخ.

بورصة البلطيق للبضائع الجافة" (كمتغير بديل لتكاليف الشحن)، والتضخم الكلي لأسعار المستهلكين (لرصد العوامل النقدية)، وأسعار الصرف (بالعملة المحلية مقابل الدولار).

ففي أعقاب صدمة في أسعار الغذاء الدولية، يرتفع تضخم أسعار المستهلكين من المواد الغذائية ارتفاعاً خطياً ويصل إلى ذروته بعد ١٠ شهور، ثم يبدأ في التراجع لكنه يظل عند مستوى مرتفع. وفي المجمع، يرتفع تضخم أسعار المستهلكين من المواد الغذائية بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية استجابة لتغير قدره نقطة مئوية واحدة في أسعار الغذاء الدولية بعد حوالي ١٠-١٢ شهراً (الشكل البياني ١-ت خ-٥). ومن ثم فإن معدل انتقال الآثار، الذي يقتصر على حصة السلع الأولية الغذائية من التكلفة في أسعار المستهلكين من المنتجات الغذائية، يبلغ حوالي ٣٠٪ في بلد متوسط.

بعض البلدان أكثر عرضة لمخاطر صدمات أسعار الغذاء العالمية تزداد احتمالات انتقال الآثار في اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مما يرجع جزئياً لارتفاع حصة السلع الأولية الغذائية في التكلفة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتزداد كذلك في البلدان التي تتسم بدرجات أعلى من الانفتاح التجاري، نظراً لأن ازدياد فرص المراجعة عبر الحدود تزيد من مدى استجابة الأسعار المحلية لصددمات أسعار الغذاء العالمية. وتسري هذه الزيادة في الاستجابة على البلدان المستوردة الصافية للغذاء والبلدان المصدرة الصافية للغذاء على السواء ويمكن أن تفسر السبب وراء ميل البلدان المصدرة للغذاء لفرض قيود على تصدير المنتجات الغذائية عندما ترتفع أسعار السلع الأولية (دراسة Laborde Debucquet and Mamun 2022). ففي مقابل زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يتراجع انتقال الآثار بنسبة قدرها ٦ نقاط مئوية، لكنه يزداد بنسبة قدرها ٧ نقاط مئوية في حالة ازدياد الانفتاح التجاري بمقدار انحراف معياري واحد مقارنة بالمتوسط الحسابي العالمي (الشكل البياني ١-ت خ-٥). ومن ثم فإن الدرجات المرتفعة من الانفتاح التجاري يمكن أن تفسر المستويات المرتفعة نسبياً لمتوسط تضخم أسعار الغذاء في آسيا الوسطى مقارنة بالمستويات في جنوب وشرق آسيا.

النتائج المستخلصة والآفاق بشأن أسعار الغذاء

تشير التقديرات إلى أن أسعار الغذاء الدولية رفعت تضخم أسعار الغذاء بمقدار ٥ نقاط مئوية للبلد المتوسط في ٢٠٢١ ويتوقع أن تؤدي إلى زيادة أخرى قدرها ٦ نقاط مئوية في ٢٠٢٢ ونقطتان مئويتان في ٢٠٢٣ (الشكل البياني ١-ت خ-٦). فقد أدى اجتماع عوامل جانب العرض (نوبة ظاهرة النينيا المناخية ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والقيود التجارية على الأغذية) مع عوامل الطلب على محاصيل الحبوب بصفة خاصة (إعادة تكوين المخزون في الصين)، وأسعار الفائدة المنخفضة، ومؤخراً الحرب في أوكرانيا والحصار الروسي على صادرات القمح من أوكرانيا إلى خلق عاصفة مثالية في الأسواق العالمية للسلع الأولية الغذائية تسببت في بقاء الأسعار على مسارها الصعودي في الفترة من إبريل ٢٠٢٠ إلى مايو ٢٠٢٢.

جدول المرفق 1-1-1: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أوروبا
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
...	١,٧	١,٦	٣,٠	١٠,٩	١٥,٣	٤,٩	٠,٦	٢,١	٥,٩	أوروبا	
٦,٤	٦,١	٦,٩	١,٤	١,٣	٣,٣	٦,٢	٨,٤	٢,٦	٠,٥	٣,١	٥,٥	أوروبا المتقدمة	
٧,٠	٦,٨	٧,٧	١,٤	١,٠	٢,٥	٥,٧	٨,٣	٢,٦	٠,٥	٣,١	٥,٢	منطقة اليورو ^٥	
٣,٤	٢,٩	٣,٦	٥,٣	٤,٢	٧,٤	٧,٢	٨,٥	٣,٢	٠,٣-	١,٥	٢,٦	ألمانيا	
٧,٦	٧,٥	٧,٩	١,٥-	١,٣-	٠,٤	٤,٦	٥,٨	٢,١	٠,٧	٢,٥	٦,٨	فرنسا	
٩,٤	٨,٨	٩,٥	٠,٣-	٠,٢-	٢,٤	٥,٢	٨,٧	١,٩	٠,٢-	٣,٢	٦,٧	إيطاليا	
١٢,٣	١٢,٧	١٤,٨	٠,٣-	٠,٢-	٠,٩	٤,٩	٨,٨	٣,١	١,٢	٤,٣	٥,١	إسبانيا	
٣,٩	٣,٥	٤,٢	٧,٧	٧,٥	٩,٠	٨,٠	١٢,٠	٢,٨	٠,٨	٤,٥	٤,٩	هولندا	
٥,٦	٥,٤	٦,٣	٠,٩-	٢,٢-	٠,٤-	٤,٩	٩,٥	٣,٢	٠,٤	٢,٤	٦,٢	بلجيكا	
٤,٨	٤,٧	٦,٣	٩,٨	١٢,٢	١٤,٢	٦,٥	٨,٤	٢,٤	٤,٠	٩,٠	١٣,٦	أيرلندا	
٤,٦	٤,٥	٦,٢	٢,١-	٢,٦-	٠,٥-	٥,١	٧,٧	٢,٨	١,٠	٤,٧	٤,٦	النمسا	
٦,٥	٦,١	٦,٦	٠,٤-	١,١-	١,٢-	٤,٧	٧,٩	٠,٩	٠,٧	٦,٢	٤,٩	البرتغال	
١٢,٢	١٢,٦	١٥,٠	٦,٣-	٦,٧-	٦,٥-	٣,٢	٩,٢	٠,٦	١,٨	٥,٢	٨,٣	اليونان	
٧,٤	٧,٠	٧,٦	٠,٢-	٠,٨-	٠,٩	٣,٥	٦,٥	٢,١	٠,٥	٢,١	٣,٠	فنلندا	
٦,٢	٦,٢	٦,٨	٣,٩-	٣,٧-	٢,٠-	١٠,١	١١,٩	٢,٨	١,٥	١,٨	٣,٠	الجمهورية السلوفاكية	
٧,٠	٧,٣	٧,١	٢,١-	١,٦-	١,٤	٨,٤	١٢,٦	٤,٦	١,١	١,٨	٥,٠	ليتوانيا	
٤,٣	٤,٣	٤,٨	٠,٤	٠,١-	٣,٨	٥,١	٨,٩	١,٩	١,٧	٥,٧	٨,٢	سلوفينيا	
٥,٠	٥,٠	٥,٧	٤,٤	٤,٣	٤,٨	٣,٧	٨,٤	٣,٥	١,١	١,٦	٦,٩	لكسمبرغ	
٧,٢	٧,٤	٧,٦	٣,٠-	٣,٣-	٢,٩-	٨,٠	١٦,٥	٣,٢	١,٦	٢,٥	٤,٥	لاتفيا	
٦,٨	٦,٦	٦,٢	٠,١	٠,٢-	١,٦-	٩,٥	٢١,٠	٤,٥	١,٨	١,٠	٨,٠	إستونيا	
٦,٥	٦,٧	٧,٥	٧,٢-	٨,٥-	٧,٢-	٣,٨	٨,٠	٢,٢	٢,٥	٣,٥	٥,٦	قبرص	
٣,٣	٣,٢	٣,٥	٢,٢-	٣,١-	٤,٩-	٤,٦	٥,٩	٠,٧	٣,٣	٦,٢	١٠,٣	مالطا	
٤,٨	٣,٨	٤,٥	٤,٥-	٤,٨-	٢,٦-	٩,٠	٩,١	٢,٦	٠,٣	٣,٦	٧,٤	المملكة المتحدة ^٦	
٢,٤	٢,٢	٣,٠	٦,٤	٦,٢	٩,٤	٢,٤	٣,١	٠,٦	٠,٨	٢,٢	٤,٢	سويسرا	
٧,٤	٧,٦	٨,٨	٣,٥	٣,٨	٥,٤	٨,٤	٧,٢	٢,٧	٠,١-	٢,٦	٥,١	السويد	
٢,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٢-	٤,٣-	٠,٩-	٨,٦	١٦,٣	٣,٨	١,٥	١,٩	٣,٥	الجمهورية التشيكية	
٣,٨	٣,٩	٤,٤	١٤,٥	١٩,٤	١٥,٠	٣,٨	٤,٧	٣,٥	٢,٦	٣,٦	٣,٩	النرويج	
٥,٣	٥,٢	٥,١	٧,٤	٨,٢	٨,٨	٣,٨	٧,٢	١,٩	٠,٦	٢,٦	٤,٩	الدانمرك	
٤,٠	٤,٠	٦,٠	٠,٣-	٢,٠-	١,٦-	٦,٧	٨,٤	٤,٥	٢,٩	٥,١	٤,٤	أيسلندا	
١,٨	٢,٠	٢,٩	١٧,٣	١٦,٧	١٥,٩	٢,٨	٥,٣	١,٧	٢,٠	٦,٦	٨,٩	أندورا	
٥,٧	٥,٩	٦,١	٠,٨	١,٤	٤,٠	٤,٥	٦,٩	٢,١	٠,٨	٣,١	٥,٤	سان مارينو	
...	٢,٨	٢,٩	١,٧	١٩,٤	٢٧,٨	٩,٥	٠,٦	٠,٠	٦,٨	أوروبا الصاعدة والنامية ^٧	
٤,٣	٤,٠	٤,٨	١١,١	١٢,٢	٦,٩	٥,٠	١٣,٨	٦,٧	٢,٣-	٣,٤-	٤,٧	روسيا	
١٠,٥	١٠,٨	١٢,٠	٣,٩-	٥,٧-	١,٧-	٥١,٢	٧٣,١	١٩,٦	٣,٠	٥,٠	١١,٤	تركيا	
٣,٢	٢,٨	٣,٤	٣,٣-	٤,٠-	٠,٧-	١٤,٣	١٣,٨	٥,١	٠,٥	٣,٨	٥,٩	بولندا	
٥,٥	٥,٥	٥,٦	٨,٠-	٨,٤-	٧,٠-	١١,٠	١٣,٣	٥,٠	٣,١	٤,٨	٥,٩	رومانيا	
...	...	٩,٨	١,٦-	...	٢٠,٦	٩,٤	...	٣٥,٠-	٣,٤	أوكرانيا ^٧	
٣,٨	٣,٤	٤,١	٣,٠-	٦,٧-	٣,٢-	١٣,٣	١٣,٩	٥,١	١,٨	٥,٧	٧,١	هنغاريا	
٤,٣	٤,٥	٣,٩	١,١-	١,٥-	٢,٧	١٣,١	١٦,٥	٩,٥	٠,٢	٧,٠-	٢,٣	بيلاروس	
٤,٧	٥,١	٥,٣	١,٤-	٠,٩-	٠,٤-	٥,٢	١٢,٤	٢,٨	٣,٠	٣,٩	٤,٢	بلغاريا ^٥	
٩,٧	٩,٩	١٠,١	٧,٠-	٨,٤-	٤,٤-	٨,٣	١١,٥	٤,١	٢,٧	٣,٥	٧,٤	صربيا	
٦,٦	٦,٩	٨,١	٢,٠	٢,٢	٣,٤	٥,٥	٩,٨	٢,٦	٣,٥	٥,٩	١٠,٢	كرواتيا	

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وأخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

^٥ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ما عدا في حالة سلوفينيا.

^٦ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بكل من أوكرانيا والمملكة المتحدة في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٧ تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
...	١,٣	١,٤	٢,٢	٣,٤	٤,٠	٢,٠	٤,٣	٤,٠	٦,٥	آسيا
٢,٩	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٤,٩	٢,٦	٣,٦	١,٢	٢,٣	٢,٢	٣,٧	آسيا المتقدمة
٢,٤	٢,٦	٢,٨	٢,٢	١,٤	٢,٩	١,٤	٢,٠	٠,٢-	١,٦	١,٧	١,٧	اليابان
٣,٤	٣,٠	٣,٧	٣,٥	٣,٢	٤,٩	٣,٨	٥,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٦	٤,١	كوريا
٣,٦	٣,٦	٤,٠	١٢,٧	١٤,٨	١٤,٨	٢,٢	٣,١	٢,٠	٢,٨	٣,٣	٦,٦	مقاطعة تايوان الصينية
٣,٧	٣,٦	٥,١	٠,٧	٢,١	٣,١	٤,٨	٦,٥	٢,٨	١,٩	٣,٨	٤,٩	أستراليا
٢,١	٢,١	٢,٧	١٢,٥	١٢,٨	١٨,١	٣,٠	٥,٥	٢,٣	٢,٣	٣,٠	٧,٦	سنغافورة
٤,٠	٤,٥	٥,٢	٥,٩	٨,٦	١١,٣	٢,٤	١,٩	١,٦	٣,٩	٠,٨-	٦,٣	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٣,٩	٣,٤	٣,٨	٦,٠-	٧,٧-	٦,٠-	٣,٩	٦,٣	٣,٩	١,٩	٢,٣	٥,٦	نيوزيلندا
٢,٧	٣,٠	٣,٠	٢٢,٨	٢,٤-	١٣,٨	٢,٤	٢,٥	٠,٠	٥٦,٧	٢٢,٤-	١٨,٠	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
...	٠,٦	٠,٧	١,٠	٣,٦	٤,١	٢,٢	٤,٩	٤,٤	٧,٢	آسيا الصاعدة والنامية
٤,١	٤,٢	٤,٠	١,٥	١,٨	١,٨	٢,٢	٢,٢	٠,٩	٤,٤	٣,٢	٨,١	الصين
...	٢,٩-	٣,٥-	١,٢-	٥,١	٦,٩	٥,٥	٦,١	٦,٨	٨,٧	الهند ^٤
...	٠,٨	٠,٥	٠,٣-	٤,٤	٤,٧	١,٩	٤,٩	٥,٣	٣,٤	آسيان-٥
٥,٣	٥,٥	٦,٥	١,١	٢,٢	٠,٣	٥,٥	٤,٦	١,٦	٥,٠	٥,٣	٣,٧	إندونيسيا
١,٠	١,٠	١,٥	١,٩	٠,٥-	٢,٢-	٢,٨	٦,٣	١,٢	٣,٧	٢,٨	١,٥	تايلند
٢,٣	٢,٤	٢,٧	١,٠	٠,٣	٢,٠-	٣,٩	٣,٨	١,٨	٦,٣	٧,٠	٢,٦	فييت نام
٥,٤	٥,٧	٧,٨	٣,٣-	٤,٤-	١,٨-	٤,٣	٥,٣	٣,٩	٥,٠	٦,٥	٥,٧	الفلبين
٤,٣	٤,٥	٤,٧	٢,٢	١,٦	٣,٨	٢,٨	٣,٢	٢,٥	٤,٤	٥,٤	٣,١	ماليزيا
...	٣,٤-	٤,٤-	٢,٩-	١١,٤	١٢,٤	٥,١	٤,٤	٣,٧	٣,٠	بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى ^٥
...	٠,٧	٠,٨	١,١	٣,٣	٣,٧	٢,١	٤,٩	٤,٤	٧,٤	للتذكرة
...	٠,٧	٠,٨	١,١	٣,٣	٣,٧	٢,١	٤,٩	٤,٤	٧,٤	آسيا الصاعدة ^٦

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر. % من إجمالي الناتج المحلي.

^٢ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٣ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٤ بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وبنجي، وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-لبيستي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

^٥ آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان-٥ والصين والهند.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
...	٢,٨-	٣,٥-	٣,٢-	٣,٨	٧,٩	٤,٧	١,٠	١,٨	٥,٥	أمريكا الشمالية
٤,٦	٣,٧	٥,٤	٣,١-	٣,٩-	٣,٧-	٣,٥	٨,١	٤,٧	١,٠	١,٦	٥,٧	الولايات المتحدة
٣,٧	٣,٤	٤,١	١,٢-	١,٢-	٠,٤-	٦,٣	٨,٠	٥,٧	١,٢	٢,١	٤,٨	المكسيك
٥,٩	٥,٣	٧,٤	٠,٢-	٠,٥	٠,٠	٤,٢	٦,٩	٣,٤	١,٥	٣,٣	٤,٥	كندا
٧,٩	٦,٠	٧,٩	٣,٥	٤,٤	٢,٤	٠,٤	٤,٨	٢,٧	بورتو ريكو ^٤
...	١,٥-	١,٩-	٢,٠-	١٤,٣	١٧,٤	١٢,١	١,٦	٣,٦	٧,٣	أمريكا الجنوبية ^٥
٩,٥	٩,٨	١٣,٢	١,٦-	١,٥-	١,٧-	٤,٧	٩,٤	٨,٣	١,٠	٢,٨	٤,٦	البرازيل
٦,٩	٦,٩	٨,٧	٠,٦	٠,٣-	١,٤	٧٦,١	٧٢,٤	٤٨,٤	٢,٠	٤,٠	١٠,٤	الأرجنتين
١١,١	١١,٣	١٣,٨	٤,٤-	٥,١-	٥,٧-	٧,١	٩,٧	٣,٥	٢,٢	٧,٦	١٠,٧	كولومبيا
٨,٣	٧,٩	٨,٩	٤,٤-	٦,٧-	٦,٧-	٨,٧	١١,٦	٤,٥	١,٠-	٢,٠	١١,٧	شيلي
٧,٥	٧,٦	١٠,٩	٢,١-	٣,٠-	٢,٥-	٤,٤	٧,٥	٤,٠	٢,٦	٢,٧	١٣,٦	بيرو
٣,٨	٤,٠	٤,٢	٢,١	٢,٤	٢,٩	٢,٤	٣,٢	٠,١	٢,٧	٢,٩	٤,٢	إكوادور
...	٦,٠	٤,٠	٢,١-	١٩٥,٠	٢١٠,٠	١,٥٨٨,٥	٦,٥	٦,٠	٠,٥	فنزويلا
٤,٠	٤,٥	٧,٠	٢,١-	١,٤-	٢,٠	٣,٦	٣,٢	٠,٧	٣,٢	٣,٨	٦,١	بوليفيا
٦,٤	٧,٢	٧,٧	٠,١-	٣,٨-	٠,٨	٤,٥	٩,٥	٤,٨	٤,٣	٠,٢	٤,٢	باراغواي
٧,٩	٧,٩	٩,٤	١,٩-	١,٢-	١,٨-	٧,٨	٩,١	٧,٧	٣,٦	٥,٣	٤,٤	أوروغواي
...	٢,٥-	٣,٢-	١,٩-	٥,٤	٧,٤	٤,٥	٣,٦	٤,٧	١١,٠	أمريكا الوسطى ^٦
...	٤,٢	٤,٨	٣,٥-	٩,٦	١٢,٣	٨,٤	٧,٣	١٢,٤	٥,١	الكاريببي ^٧
...	١,٤-	١,٧-	١,٦-	١١,٤	١٤,١	٩,٨	١,٧	٣,٥	٦,٩	أمريكا اللاتينية والكاريببي ^٨
...	١٣,٢-	١٦,٧-	١٦,٩-	٣,٦	٥,٩	١,٦	٥,٤	٧,٢	٥,٢	الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ^٩

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر. وتستثنى فنزويلا من المجملات.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ بورتو ريكو هي إقليم تابع للولايات المتحدة ولكن يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

^٥ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٦ أمريكا الوسطى تشير إلى مجموعة بلدان "أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية" وشمل كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

^٧ تتألف منطقة الكاريبي من أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو.

^٨ تتألف منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي من المكسيك واقتصادات من منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٩ الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي يضم أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغويلا ومونتسيرات وهما ليسا من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢	رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
	توقعات			توقعات			توقعات					
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١			
...	٥,٢	٦,٥	٢,٣	١٣,١	١٣,٨	١٢,٩	٣,٦	٥,٠	٤,٥	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	٧,٧	٩,٥	٤,٢	١١,٤	١٢,٨	١١,٣	٣,٥	٤,٩	٤,٥	البلدان المصدرة للنقط ^٤
...	...	٦,٧	١٢,٣	١٦,٠	٥,٣	٢,٢	٢,٧	٣,١	٣,٧	٧,٦	٣,٢	المملكة العربية السعودية
٩,٦	٩,٤	٩,٢	١,٥	١,٦	٠,٧	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,١	٢,٠	٣,٠	٤,٧	إيران
...	١٢,٥	١٤,٧	١١,٤	٣,٦	٥,٢	٠,٢	٤,٢	٥,١	٣,٨	الإمارات العربية المتحدة
٤,٨	٤,٩	٤,٩	١,٨	٣,٠	٢,٩-	١١,٣	١٤,٠	٨,٠	٤,٤	٢,٥	٤,١	كازاخستان
...	٠,٦	٦,٢	٢,٨-	٨,٧	٩,٧	٧,٢	٢,٦	٤,٧	٣,٥	الجزائر
...	١٣,٠	١٦,٣	٧,٨	٤,٥	٦,٥	٦,٠	٤,٠	٩,٣	٧,٧	العراق
...	٢٢,١	٢١,٢	١٤,٧	٣,٣	٤,٥	٢,٣	٢,٤	٣,٤	١,٦	قطر
...	...	١,٣	٢٣,٠	٢٩,١	١٦,٣	٢,٤	٤,٣	٣,٤	٢,٦	٨,٧	١,٣	الكويت
٥,٨	٥,٩	٦,٠	٣١,٤	٣١,٧	١٥,٢	١٠,٨	١٢,٢	٦,٧	٢,٥	٣,٧	٥,٦	أذربيجان
...	٣,٦	٦,٢	٦,١-	١,٩	٣,١	١,٥	٤,١	٤,٤	٣,٠	عمان
...	٢,٥	٢,٥	٠,٦	١٠,٥	١٧,٥	١٥,٠	٢,٣	١,٢	٤,٦	تركمانستان
...	٤,٢-	٤,٨-	٣,٩-	١٥,٧	١٥,٢	١٥,٥	٣,٧	٥,١	٤,٦	البلدان المستوردة للنقط ^{٦,٥}
٧,٣	٧,٣	٧,٣	٣,٤-	٣,٦-	٤,٤-	١٢,٠	٨,٥	٤,٥	٤,٤	٦,٦	٣,٣	مصر
٦,٤	٦,٢	٦,٣	٢,٥-	٤,٦-	٠,٨-	١٩,٩	١٢,١	٨,٩	٣,٥	٦,٠	٥,٧	باكستان ^٧
١٠,٧	١١,١	١١,٩	٤,١-	٤,٣-	٢,٣-	٤,١	٦,٢	١,٤	٣,١	٠,٨	٧,٩	المغرب
٩,٥	١٠,٠	٩,٥	٤,٢-	٣,٣-	٧,٠-	١٠,٨	١١,٢	١٠,٨	٤,٧	٥,٢	٧,٤	أوزبكستان
٣٠,٦	٣٠,٦	٢٨,٣	٧,٥-	٦,٤-	٧,٤-	٧٦,٩	١٥٤,٩	٣٥٩,١	٢,٦	٠,٣-	٠,٥	السودان
...	...	١٦,٢	٨,٠-	٩,١-	٦,١-	٨,٥	٨,١	٥,٧	١,٦	٢,٢	٣,٣	تونس
...	...	٢٤,٤	٤,٨-	٦,٧-	٨,٨-	٣,٠	٣,٨	١,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٢	الأردن
١٩,٥	١٨,٧	٢٠,٦	٦,٨-	٧,٢-	١٠,١-	٦,٠	١١,٦	٩,٦	٤,٠	٩,٠	١٠,٤	جورجيا
١٥,١	١٥,٢	١٥,٣	٥,١-	٥,٥-	٣,٧-	٧,٠	٨,٥	٧,٢	٣,٥	٧,٠	٥,٧	أرمينيا
...	٠,٠	٣,٨	٨,٤	٨,١	٨,٣	٩,٠	٤,٠	٥,٥	٩,٢	طاجيكستان
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٦-	١٢,٥-	٨,٧-	١٢,٤	١٣,٥	١١,٩	٣,٢	٣,٨	٣,٧	جمهورية قيرغيزستان
٢٥,٠	٢٥,٧	٢٦,٤	٨,٩-	١٠,٧-	٨,٢-	٣,٤	٤,٩	١,٢	٣,٥	٤,٠	٧,١	الضفة الغربية وغزة
...	٩,١-	١١,٦-	٩,٤-	٧,٨	٧,١	٣,٨	٤,٨	٤,٠	٢,٤	موريتانيا
...	للمذكرة
...	٣,٨	٤,٨	١,٠-	١٠,٥	١٢,٩	٩,٢	٤,٠	٣,٨	٥,٦	القوقاز وآسيا الوسطى
...	٥,٣	٦,٦	٢,٦	١٣,٤	١٣,٩	١٣,٤	٣,٦	٥,١	٤,٣	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ^٧
...	٥,٩	٧,٤	٢,٩	١٢,٤	١٤,٢	١٤,٢	٣,٦	٥,٠	٤,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٨	٣,٩	٥,٠	٣,٧	٢,٥	٤,٢	٣,٦	٤,٥	١,٥	٣,٠	٦,١	٨,٦	إسرائيل ^٨
...	٠,٢	١,٦	١,١-	٦,٨	٨,٠	٤,٧	٤,٤	٠,٩	٧,٨	بلدان المغرب العربي ^٩
...	٤,٢-	٤,٥-	٥,٤-	١٢,١	١١,٦	٨,٣	٤,٢	٥,٩	٢,٧	بلدان المشرق العربي ^{١٠}

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحويلات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف ٦" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل البحرين وليبيا واليمن.

^٥ تشمل جيبوتي ولبنان والصومال. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بلبنان في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٦ تستبعد أفغانستان وسوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعهما السياسية. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية لكل منهما في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٧ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بباكستان في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٨ تعرض بيانات إسرائيل، رغم أنها ليست عضوا في هذه المجموعة، لأسباب جغرافية لكنها غير مدرجة في المجموعات الإقليمية.

^٩ يتألف المغرب العربي من الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

^{١٠} يتألف المشرق العربي من مصر والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة. وتُستبعد سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
...	٢,٥-	١,٧-	١,١-	١١,٩	١٤,٤	١١,١	٣,٧	٣,٦	٤,٧	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٠,٥	٢,٣	١,٠	١٥,٥	١٨,٢	١٧,٠	٣,٠	٣,٢	٢,٩	البلدان المصدرة للنقط ^٤
...	٠,٦-	٠,٢-	٠,٤-	١٧,٣	١٨,٩	١٧,٠	٣,٠	٣,٢	٣,٦	نيجيريا
...	٥,٤	١١,٣	١١,٢	١١,٨	٢١,٧	٢٥,٨	٣,٤	٢,٩	٠,٨	أنغولا
...	٢,٩-	١,٤-	٥,٧-	٣,٢	٣,٥	١,١	٣,٧	٢,٧	١,٥	غابون
...	٢,٤-	٠,٨	٤,٥-	٣,١	٤,٩	٠,٨-	٣,٤	٣,٣	١,١-	تشاد
...	٢,١-	١,٦-	٣,٤-	٥,٧	٥,١	٠,١-	٣,١-	٥,٨	٣,٢-	غينيا الاستوائية
...	٢,٥-	١,٥-	٠,٥	٦,٨	٩,٢	٥,٦	٢,٨	٣,١	٥,٣	البلدان متوسطة الدخل ^٥
٣٥,٦	٣٤,٦	٣٤,٣	١,٠-	١,٢	٣,٧	٥,١	٦,٧	٤,٦	١,١	٢,١	٤,٩	جنوب إفريقيا
...	٤,٤-	٥,٢-	٣,٢-	٢٠,٩	٢٧,٢	١٠,٠	٢,٨	٣,٦	٥,٤	غانا
...	٥,٠-	٥,٢-	٣,٨-	٤,٠	٥,٥	٤,٢	٦,٥	٥,٥	٧,٠	كوت ديفوار
...	٢,٨-	٢,٣-	٤,٠-	٢,٨	٤,٦	٢,٣	٤,٦	٣,٨	٣,٦	كاميرون
...	٣,٧-	١,٨-	٧,٦	٩,٥	١٢,٥	٢٢,٠	٤,٠	٢,٩	٤,٦	زامبيا
...	٩,٥-	١٣,٠-	١٣,٢-	٣,١	٧,٥	٢,٢	٨,١	٤,٧	٦,١	السنغال
...	٦,٢-	٦,٤-	٥,٠-	١٣,٧	١٦,٤	١١,٢	٥,٣	٤,٥	٥,٩	البلدان منخفضة الدخل ^٦
...	٤,٤-	٤,٣-	٣,٢-	٢٨,٦	٣٣,٦	٢٦,٨	٥,٣	٣,٨	٦,٣	إثيوبيا
...	٥,٦-	٥,٩-	٥,٢-	٦,٦	٧,٤	٦,١	٥,١	٥,٣	٧,٥	كينيا
...	٣,٩-	٤,٤-	٣,٣-	٥,٣	٤,٠	٣,٧	٥,٢	٤,٥	٤,٩	تنزانيا
...	١٠,٢-	٨,٠-	٨,٣-	٦,٤	٦,٤	٢,٢	٥,٩	٤,٤	٦,٧	أوغندا
...	٠,٠	٠,٠	٠,٩-	٩,٨	٨,٤	٩,٠	٦,٧	٦,١	٦,٢	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	٣,٤-	٣,٥-	٠,٢	١,٥	١٤,٢	٣,٩	٤,٨	٣,٦	٦,٩	بوركينافاسو
...	٧,١-	٧,٩-	١٠,٠-	٣,٠	٨,٠	٣,٨	٥,٣	٢,٥	٣,١	مالي

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل جمهورية الكونغو و جنوب السودان.

^٥ تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل.

^٦ تشمل بنن وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وساو تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
(التغير السنوي %، بسعر الدولار الدولي الثابت في ٢٠١٧ على أساس تعادل القوى الشرائية)

توقعات		متوسط									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١,٦	٢,٤	٥,٤	٤,١-	١,٧	٢,٤	٢,٥	١,٩	٢,١	٢,١	٢,٥	العالم
٠,٩	٢,٢	٥,١	٤,٩-	١,٣	١,٨	٢,٠	١,٣	١,٧	١,٥	١,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧	١,٤	٥,٤	٤,٢-	١,٨	٢,٤	١,٦	٠,٩	٢,٠	١,٦	٠,٩	الولايات المتحدة
٠,٣	٢,٩	٥,٢	٦,٥-	١,٣	١,٦	٢,٤	١,٦	١,٧	١,٢	٠,٥	منطقة اليورو ^١
٠,٤-	١,٤	٢,٦	٣,٨-	٠,٨	٠,٧	٢,٣	١,٤	٠,٦	١,٨	١,٤	ألمانيا
٠,٤	٢,٢	٦,٥	٨,٢-	١,٥	١,٥	٢,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٦	فرنسا
٠,١-	٣,٢	٧,٤	٨,٨-	٠,٧	١,١	١,٨	١,٥	٠,٩	٠,١-	٠,٩-	إيطاليا
٠,٨	٣,٩	٥,٠	١١,٣-	١,٣	١,٩	٢,٨	٢,٩	٣,٩	١,٧	٠,٤-	إسبانيا
٢,١	٢,٠	١,٩	٤,٣-	٠,١-	٠,٨	١,٨	٠,٨	١,٧	٠,٥	٠,٧	اليابان
٠,١-	٣,٢	٧,٠	٩,٧-	١,١	١,٠	١,٥	١,٤	١,٨	٢,٢	٠,٥	المملكة المتحدة ^٢
٠,٠	١,٩	٣,٩	٦,٤-	٠,٤	١,٤	١,٨	٠,٠	٠,١-	١,٨	٠,٩	كندا
١,٨	٢,٤	٥,٤	٢,٣-	١,٢	٢,١	٢,٥	١,٨	١,٥	٢,٢	٢,٦	اقتصادات متقدمة أخرى ^٣
٢,٦	٢,٧	٥,٩	٣,٢-	٢,٣	٣,٣	٣,٣	٢,٩	٢,٨	٣,٢	٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤,٣	٣,٧	٦,٥	١,٥-	٤,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٨	٧,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٤,٥	٣,٢	٨,٠	٢,١	٥,٦	٦,٣	٦,٤	٦,٢	٦,٥	٦,٧	٩,٧	الصين
٥,١	٥,٨	٧,٦	٧,٥-	٢,٧	٥,٤	٥,٧	٧,١	٦,٨	٦,٢	٦,٢	الهند ^٤
٣,٩	٤,٣	٢,٥	٤,٥-	٣,٧	٤,٣	٤,٣	٣,٩	٣,٧	٣,٤	٤,٠	آسيان-٥ ^٥
٠,٣	٧,٣	٦,٨	١,٦-	٢,٣	٣,٣	٣,٩	١,٦	٠,٥	١,٥	٤,١	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٢-	٣,٣-	٥,٢	٢,٣-	٢,٢	٢,٩	١,٨	٠,٠	٢,٢-	١,١-	٤,٢	روسيا
٠,٩	٢,٦	٦,٠	٨,٢-	١,١-	٠,٢	٠,٣	١,٩-	٠,٨-	٠,١	٢,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٤	٢,٢	٤,٢	٤,٦-	٠,٤	١,٠	٠,٥	٤,١-	٤,٤-	٠,٤-	٣,٠	البرازيل
٠,٣	١,٢	٣,٨	٨,٩-	١,٢-	١,١	١,٠	١,٥	٢,١	١,٦	٠,٨	المكسيك
١,٨	٣,٠	٦,٠	٤,٧-	٠,٣-	٠,٥	٠,٠	٢,٠	٠,٧	١,١	٢,٣	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١,٦	٥,٥	١,٩	٦,٣-	٢,٠-	٠,١	٣,٣-	٠,٦-	١,٧	٢,٥	١,٣	المملكة العربية السعودية
١,١	١,٠	٢,٠	٤,٣-	٠,٥	٠,٧	٠,٢	١,٢-	٠,٥	٢,٣	٢,٧	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٥	٠,٦	١,١	٤,٣-	٠,٤-	٠,٧-	١,٨-	٤,٢-	٠,٠	٣,٥	٤,٥	نيجيريا
٠,٤-	٠,٦	٤,٠	٧,٧-	١,١-	٠,٠	٠,٣-	٠,٨-	٠,٢-	٠,١-	١,٩	جنوب إفريقيا
٠,٥	٣,٠	٥,٤	٥,٨-	١,٨	٢,٠	٢,٨	١,٩	٢,١	١,٥	٠,٩	للتذكيرة
١,٨	٣,٠	٢,٤	٥,١-	٠,٩-	٠,٠	٠,٧-	٢,٣	٠,٥	٠,٧	١,٨	الاتحاد الأوروبي
٢,٩	٣,١	٦,١	٣,٢-	٢,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٢	٣,٠	٣,٣	٥,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢,٦	٢,٥	٢,٥	١,٢-	٢,٦	٢,٧	٢,٥	١,٥	٢,٣	٣,٨	٣,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
											البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ البيانات محسوبة كحاصل جمع بيانات البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

^٢ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٣ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٤ تتألف بلدان آسيان-٥ من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.

المراجع

- Bellemare, Marc F. 2015. "Rising Food Prices, Food Price Volatility, and Social Unrest." *American Journal of Agricultural Economics* 97 (1): 1–21. <https://doi.org/10.1093/ajae/aau038>.
- Blanchard, Olivier, Eugenio Cerutti, and Lawrence Summers. 2015. "Inflation and Activity—Two Explorations and Their Monetary Policy Implications." NBER Working Paper 21726, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Bogmans, Christian, Andrea Pescatori, and Ervin Prifti. 2021. "Income versus Prices: How Does the Business Cycle Affect Food (In-)Security?" IMF Working Paper 21/238, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bukeviciute, Lina, Adriaan Diex, and Fabienne Ilzkovitz. 2009. "The Functioning of the Food Supply Chain and Its Effect on Food Prices in the European Union." Occasional Papers 47, Office for Infrastructures and Logistics of the European Communities, European Commission, Brussels.
- Cloyne, James, and Patrick Hürtgen. 2016. "The Macroeconomic Effects of Monetary Policy: A New Measure for the United Kingdom." *American Economic Journal: Macroeconomics* 8 (4): 75–102.
- Coibion, Olivier. 2012. "Are the Effects of Monetary Policy Shocks Big or Small?" *American Economic Journal: Macroeconomics* 4 (2): 1–32.
- De Loecker, Jan, Jan Eeckhout, and Gabriel Unger. 2020. "The Rise of Market Power and the Macroeconomic Implications." *Quarterly Journal of Economics* 135 (2): 561–644.
- Di Bella, Gabriel, Mark Flanagan, Karim Foda, Svitlana Maslova, Alex Pienkowski, Martin Stuermer, and Frederik Toscani. 2022. "Natural Gas in Europe: The Potential Impact of Disruptions to Supply." IMF Working Paper 22/145, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Díez, Federico J., Daniel Leigh, and Suchanan Tambunlertchai. 2018. "Global Market Power and Its Macroeconomic Implications." IMF Working Paper 18/137, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Díez, Federico J., Jiayue Fan, and Carolina Villegas-Sánchez. 2021. "Global Declining Competition?" *Journal of International Economics* 132: 103492.
- Dimova, Ralitz. 2015. "The Welfare Impact of Rising Food Prices." *IZA World of Labor* 2015: 135.
- Duval, Romain, Yi Ji, Longji Li, Myrto Oikonomou, Carlo Pizzinelli, Ipei Shibata, Alessandra Sozzi, and Marina M. Tavares. 2022. "Labor Market Tightness in Advanced Economies." IMF Staff Discussion Note 2022/01, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Etienne, Xiaoli L., Scott H. Irwin, and Philip Garcia. 2014. "Bubbles in Food Commodity Markets: Four Decades of Evidence." *Journal of International Money and Finance* 42: 129–55. <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2013.08.008>.
- Food and Agriculture Organization (FAO), International Fund for Agricultural Development (IFAD), United Nations Children's Fund (UNICEF), World Food Programme (WFP), Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kılıç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Adrian, Tobias, Christopher Erceg, and Fabio Natalucci. 2022. "Soaring Inflation Puts Central Banks on a Difficult Journey." *IMF Blog*, August 1, 2022.
- Akcigit, Ufuk, Wenjie Chen, Federico J. Díez, Romain Duval, Philipp Engler, Jiayue Fan, Chiara Maggi, and others. 2021. "Rising Corporate Market Power: Emerging Policy Issues." IMF Staff Discussion Note 21/01, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Albrizio, Silvia, John Bluedorn, Christoffer Koch, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2022. "Market Size and Supply Disruptions: Sharing the Pain from a Potential Russian Gas Shut-Off to the European Union." IMF Working Paper 22/143, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Andrle, Michal, Patrick Blagrove, Pedro Espallat, Keiko Honjo, Benjamin Hunt, Mika Kortelainen, René Lalonde, and others. 2015. "The Flexible System of Global Models—FSGM." IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Andrle, Michael, and Benjamin Hunt. 2020. "Model-Based Globally-Consistent Risk Assessment." IMF Working Paper 20/064, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Baffes, John, and Tassos Hanriotis. 2016. "What Explains Agricultural Price Movements?" *Journal of Agricultural Economics* 67 (3): 706–21.
- Ball, Laurence. 2009. "Hysteresis in Unemployment: Old and New Evidence." NBER Working Paper 14818, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ball, Laurence. 2014. "Long-Term Damage from the Great Recession in OECD Countries." NBER Working Paper No. 20185, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ball, Laurence M., Daniel Leigh, and Prachi Mishra. Forthcoming. "Understanding U.S. Inflation during the COVID-19 Era." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Barrett, Philip, Sonali Das, Giacomo Magistretti, Evgenia Pugacheva, and Philippe Wingender. 2021. "After-Effects of the COVID-19 Pandemic: Prospects for Medium-Term Economic Damage." IMF Working Paper 21/203, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Baumeister, Christiane, and Lutz Kilian. 2014. "Do Oil Price Increases Cause Higher Food Prices?" *Economic Policy* 29 (80): 691–747.
- Belke, Ansgar, Ingo G. Bordon, and Ulrich Volz. 2013. "Effects of Global Liquidity on Commodity and Food Prices." *World Development* 44: 31–43.

- Holston, Kathryn, Thomas Laubach, and John C. Williams. 2017. "Measuring the Natural Rate of Interest: International Trends and Determinants." *Journal of International Economics* 108 (Supp. 1): S59–75. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2017.01.004>.
- Konczal, Mike, and Niko Lusiani. 2022. "Prices, Profits, and Power: An Analysis of 2021 Firm-Level Markups." Brief, Roosevelt Institute, New York. <https://rooseveltinstitute.org/publications/prices-profits-and-power>.
- Laborde Debuquet, David, and Abdullah Mamun. 2022. "Documentation for Food and Fertilizers Export Restriction Tracker: Tracking Export Policy Responses Affecting Global Food Markets during Crisis." Food and Fertilizer Trade Policy Tracker Working Paper 2, International Food Policy Research Institute, Washington, DC.
- Ng, Francis, and M. Ataman Aksoy. 2008. "Food Price Increases and Net Food Importing Countries: Lessons from the Recent Past." *Agricultural Economics* 39 (S1): 443–52.
- Novta, Natalija, and Evgenia Pugacheva. 2021. "The Macroeconomic Costs of Conflict." *Journal of Macroeconomics* 68: 103286.
- Novta, Natalija, and Evgenia Pugacheva. 2022. "Macroeconomic Costs of Conflict: Impact on GDP and Refugee Flows." *VoxEU*, July 29, 2022. <https://cepr.org/voxeu/columns/macro-economic-costs-conflict-impact-gdp-and-refugee-flows>.
- Osborn, T. J., Jones, P. D., Lister, D. H., Morice, C. P., Simpson, I. R., Winn, J. P., et al. (2021). Land surface air temperature variations across the globe updated to 2019: the CRUTEM5 dataset. *Journal of Geophysical Research: Atmospheres*, 126, e2019JD032352. <https://doi.org/10.1029/2019JD032352>.
- Unsal, D. Filiz, Chris Papageorgiou, and Hendre Garbers. 2022. "Monetary Policy Frameworks: An Index and New Evidence." IMF Working Paper 22/22, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Yellen, Janet L. 2016. "Macroeconomic Research after the Crisis." Speech delivered at the 60th Annual Federal Reserve Bank of Boston Economic Conference, "The Elusive 'Great' Recovery: Causes and Implications for Future Business Cycle Dynamics." Boston, October 14.
- and World Health Organization (WHO). 2021. "The State of Food Security and Nutrition in the World 2021: Transforming Food Systems for Food Security, Improved Nutrition and Affordable Healthy Diets for All." Rome, FAO.
- Ferrucci, Gianluigi, Rebeca Jiménez-Rodríguez, and Luca Onorante. 2012. "Food Price Pass-Through in the Euro Area: Non-Linearities and the Role of the Common Agricultural Policy." *International Journal of Central Banking* 8 (1): 179–217.
- Flanagan, Mark, Alfred Kammer, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. "How a Russian Natural Gas Cutoff Could Weigh on Europe's Economies." *IMFBlogs*, July 19, 2022. <https://blogs.imf.org/2022/07/19/how-a-russian-natural-gas-cutoff-could-weigh-on-europes-economies>.
- Furceri, Davide, Prakash Loungani, John Simon, and Susan M. Wachter. 2016. "Global Food Prices and Domestic Inflation: Some Cross-Country Evidence." *Oxford Economic Papers* 68 (3): 665–87. <https://doi.org/10.1093/oepp/gpw016>.
- Gilbert, Christopher L. 2010. "How to Understand High Food Prices." *Journal of Agricultural Economics* 61 (2): 398–425. <https://doi.org/10.1111/j.1477-9552.2010.00248.x>.
- Giordani, Paolo E., Nadia Rocha, and Michele Ruta. 2016. "Food Prices and the Multiplier Effect of Trade Policy." *Journal of International Economics* 101: 102–22. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2016.04.001>.
- Gnutzmann, Hinnerk, and Piotr Spiewanowski. 2016. "Fertilizer Fuels Food Prices: Identification through the Oil-Gas Spread." Unpublished, Leibniz Universität Hannover and Polish Academy of Sciences. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2808381>.
- Gopinath, Gita, Emine Boz, Camila Casas, Federico J. Diez, Pierre-Olivier Gourinchas, and Mikkel Plagborg-Møller. 2020. "Dominant Currency Paradigm." *American Economic Review* 110 (3): 677–719.
- Harding, Don, and Adrian Pagan. 2002. "Dissecting the Cycle: A Methodological Investigation." *Journal of Monetary Economics* 49 (2): 365–81.
- Harris, Donald J. 1970. "Income, Prices, and the Balance of Payments in Underdeveloped Economies: A Short-Run Model." *Oxford Economic Papers* 22 (2): 156–72. <https://www.jstor.org/stable/2662255>.

ديناميكيات الأجور عقب كوفيد-١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار

مقدمة

في ظل تسارع خطى التعافي عقب صدمة كوفيد-١٩ الحادة، بدأ التضخم خلال عام ٢٠٢١ في الوصول إلى مستويات لم يشهدها العالم على مدى ما يقرب من ٤٠ عاما في العديد من الاقتصادات^١. وقد دعمت مجموعة كبيرة من العوامل الارتفاع الحاد في الأسعار، منها انقطاعات سلسلة الإمداد من جراء الجائحة، وصدمة أسعار السلع الأولية، وتوسع السياسة النقدية والدعم المتاح من المالية العامة، وارتفاع الطلب الاستهلاكي المكبوح، والتغيرات في أفضليات المستهلكين بشأن السلع مقارنة بالخدمات (الشكل البياني ٢-١، اللوحان ١ و٣).

وفي الوقت نفسه، أدى التعافي الاقتصادي إلى تجدد الطلب على العمالة في العديد من القطاعات. وكان عرض العمالة بطيئا في الاستجابة، حيث تردد بعض العمال في المشاركة مجددا؛ بسبب استمرار المخاوف الصحية والصعوبات في تأمين الرعاية للأطفال والأسرة، هذا إلى جانب عوامل أخرى^٢. وقد أدى هذا الاختلال بين العرض والطلب إلى زيادة ضيق أسواق العمل وارتفاع ضغوط الأجور، حيث ارتفع متوسط الأجور الاسمية (للعامل) وانخفض معدل البطالة اعتبارا من النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ عبر مجموعات الاقتصادات (الشكل البياني ٢-١، اللوحان ٢ و٥ للاقتصادات المتقدمة، واللوحان ٤ و٧ للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية)^٣.

وبوجه عام، أدى نمو الأجور الاسمية إلى عودة مستوى المتوسط في عام ٢٠٢١ إلى اتجاه ما قبل الجائحة، رغم ما كان من تباينات بين الاقتصادات. والأهم من ذلك أن نمو الأجور الاسمية في عام ٢٠٢١ لم يواكب تضخم الأسعار

سجل التضخم ارتفاعا ملحوظا في العديد من الاقتصادات خلال عام ٢٠٢١، وهو ما يعزى إلى مجموعة من المحركات على جانبي العرض والطلب خلال مرحلة التعافي من صدمة كوفيد-١٩. ورغم أن نمو الأجور الاسمية ظل -بوجه عام- دون مستوى التضخم حتى الآن، فقد حذر بعض المراقبين من إمكانية دخول الأسعار والأجور في عملية دفع متبادل، حيث تتصاعد الأجور وتتضخم الأسعار في دوامة أجور وأسعار مستمرة. ويكشف هذا الفصل عن أحداث من الماضي القريب، ويسلط الضوء على الآفاق المستقبلية باستخدام مزيج من التحليل التجريبي والتحليل القائم على نموذج. فالحالات التاريخية التي مرت بها الاقتصادات المتقدمة والتي تتشابه ديناميكياتها من حيث الأجور والأسعار وسوق العمل مع مثلتها في الظروف الراهنة -خاصة الاقتصادات التي شهدت ثباتا أو تراجعاً في مستويات الأجور الحقيقية (الأجور الاسمية انخفضت بفعل أسعار المستهلكين) - لم تتبعها غالبا زيادات متعاقبة في الأجور والأسعار. واستنادا إلى عدد من النماذج، يشير التحليل إلى أن الصدمات المختلفة قد عززت من تطورات الأجور والأسعار خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، إذ أسهمت صدمات الطاقة الإنتاجية إسهاما أساسيا في ارتفاع الأجور، في حين أسهم الادخار الخاص والطلب المكبوح إسهاما أساسيا في ارتفاع الأسعار. وتشير التحليلات التجريبية إلى أنه بالرغم من أن أوضاع سوق العمل ما زالت هي العوامل ذات الصلة بنمو الأجور، فإن أهمية توقعات التضخم قد ازدادت في الآونة الأخيرة. ويشير تحليل استشرافي إلى الدور البالغ الأهمية لعملية التوقعات في تشكيل الآفاق، ويبين كيف يمكن أن يؤدي تشديد السياسة النقدية في البداية، بما في ذلك الإعلام بها بصورة واضحة، إلى خفض مخاطر انفلات التضخم عن حدوده المستهدفة. ونظرا لأن الصدمات التضخمية تنشأ من خارج سوق العمل، وانخفاض الأجور الحقيقية يساعد على إبطاء التضخم، والسياسة النقدية يجري تشديدها بشكل أقوى، فإن فرص ظهور دوامات أجور وأسعار مستمرة تبدو محدودة.

مؤلفو هذا الفصل هم سيلفيا ألبريزيو، وخورخي ألفارين، وألكسندر بالدوينو سولاكي، وجون بلودورن (رئيس الفريق)، وألان ديزيولي، ونيلز-جاكوب هانسن، وفيليب وينغندر؛ بدعم من يويو هوانغ، وإفجينيا بوغاتشيفا. وقد أفاد هذا الفصل من التعليقات التي أبداها جايسون فورمان والمشاركون في حلقات النقاش الداخلية، والمراجعون.

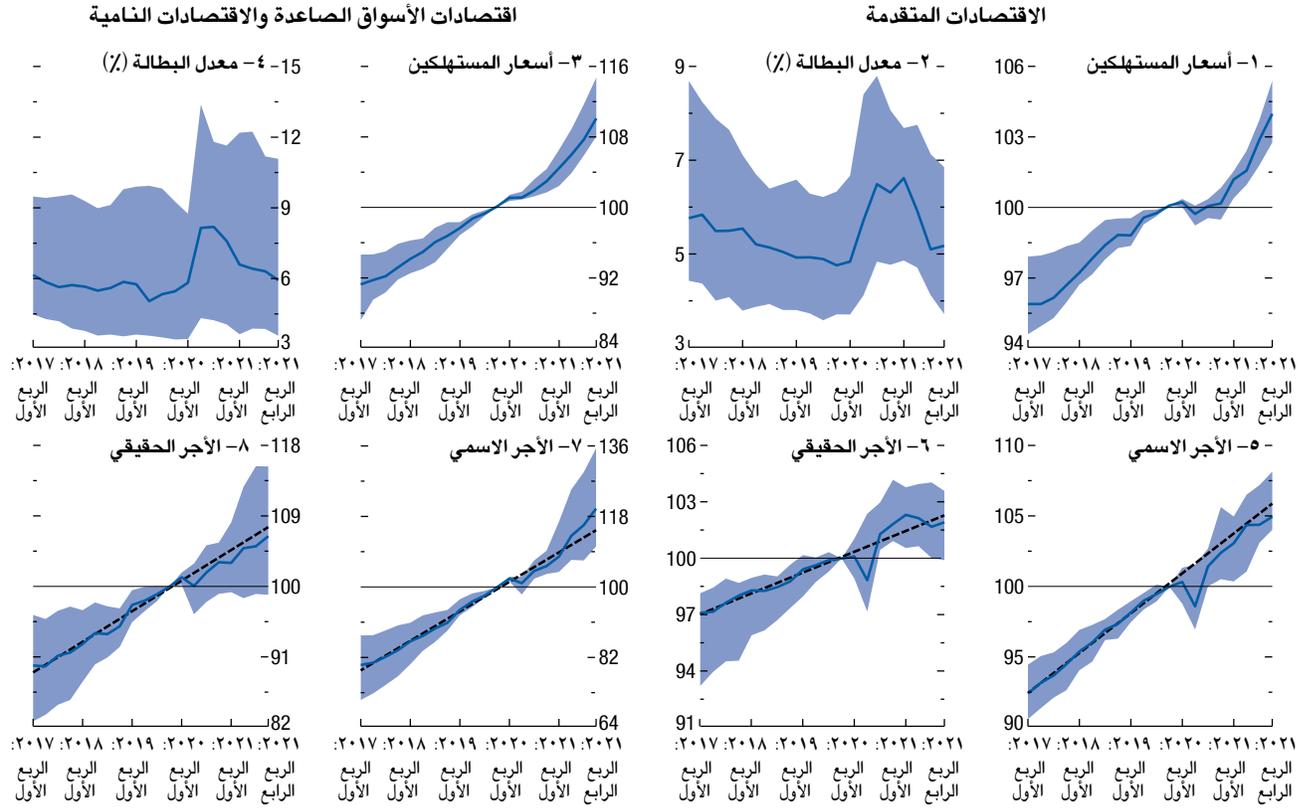
^١ يُحدّد تضخم الأسعار فيما يتصل بمؤشر أسعار المستهلكين في كل أجزاء هذا التقرير، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

^٢ راجع دراسة Bluehorn and others (2021) للاطلاع على مناقشة توضح كيف أدت صدمة كوفيد-١٩ إلى حالة من "الركود النسائي" (she-cession)، وهو ما يعكس جزئيا الأثر غير المتناسب لهذه العوامل على توظيف النساء. راجع أيضا: منظمة العمل الدولية (٢٠٢٢): للاطلاع على أحدث تقييم لتأثيرات الصدمة على التوظيف والمشاركة والفوارق بين نتائج الرجال والنساء.

^٣ لتحقيق أوسع تغطية ممكنة للجنة في التحليل التجريبي، يتم تحديد الأجور (الاسمية أو الحقيقية) على أساس العامل المستخدم في كل أجزاء هذا التقرير، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وبالنسبة للجنة الأصغر يتضمن الفصل بعض النقاش الذي يلقي الضوء على مدى اختلاف معدلات الأجور بالساعة.

الشكل البياني ٢-١: ديناميكيات الأجور والأسعار والبطالة في الآونة الأخيرة (المؤشر، ٢٠١٩: الربع الرابع = ١٠٠، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

شهد تضخم أسعار المستهلكين تسارعا ملحوظا منذ الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وبينما عاد الأجر الاسمي إلى الاتجاه الذي كان عليه قبل الجائحة إلى حد كبير، انخفضت الأجور الحقيقية إلى ما دون الاتجاه الذي كانت عليه قبل الجائحة، واستمرت معدلات البطالة في التراجع أثناء تعافي الاقتصاد من صدمة كوفيد-١٩.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تمثل الخطوط الزرقاء الوسيط عبر الاقتصادات، وتشير الخطوط المتقطعة إلى الاتجاه قبل كوفيد-١٩، وتمثل المناطق المظللة النطاق الربعي عبر الاقتصادات. ويتم احتساب الأجور (الاسمية والحقيقية) على أساس العامل. راجع المرفق ١-٢ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل حول تغطية العينة.

وعلى المستوى القطاعي، غالباً ما كانت الأجور الاسمية في قطاعي الصناعة والخدمات متقاربة مع اتجاهاتها العامة قبل الجائحة عبر مجموعات الاقتصادات (راجع المرفق ٢-٢ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل الخاصة بالمنظور القطاعي). ففي الاقتصادات المتقدمة، تطابقت الأجور الحقيقية بشكل كبير عبر القطاعات مع اتجاهاتها قبل الجائحة، وذلك قبل أن تتدهور خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١ في ظل ارتفاع التضخم، في حين ظلت إلى حد كبير دون اتجاهها قبل الجائحة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ووفقاً لصورة الأجور حسب القطاع، فقد بدا أن التحولات القطاعية فيما يتعلق بالتوظيف حتى الآن لم تسهم إلا بقدر ضئيل في التغييرات الكلية للأجور بالنسبة للاقتصاد المتوسط، فالتغيرات العامة في الأجور عبر القطاعات نفسها تحتل نصيب الأسد من متوسط التغيير الكلي في الأجور.

ويشير بعض المراقبين إلى أن ديناميكيات الأجور والأسعار في الآونة الأخيرة يمكن أن تتغير، بحيث تدفع توقعات التضخم

بشكل كامل،^٤ وهذا يعني أن مسار الأجور الحقيقية (الأجور الاسمية انخفضت بفعل أسعار المستهلكين) كان ثابتاً أو متراجعا إلى حد ما (الشكل البياني ٢-١، اللوحتان ٦ و٨). وعلى خلفية مستوى تضخم الأسعار المرتفع أو الأخذ في الارتفاع، فقد استمرت أنماط الأجور الاسمية والحقيقية هذه حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بالنسبة للاقتصادات التي تتوفر بيانات عنها.

^٤ اكتسى التمييز بين أجر العامل والأجر بالساعة أهمية خلال المرحلة الحادة من الجائحة، حيث تم تعديل ساعات العمل بشكل كبير للعديد من العمال (خاصة في الاقتصادات المتقدمة). ويوضح الشكل البياني ٢-١ في الملحق ديناميكيات الأجور بالساعة، والتي ارتفعت خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ في المتوسط عبر مجموعات الاقتصادات، غير أنها سرعان ما عادت إلى اتجاهها. وكما هو الحال مع أنماط أجر العامل، لم يواكب الأجر بالساعة مستوى تضخم الأسعار بحلول نهاية عام ٢٠٢١.

فإن حالات التضخم التاريخية المشابهة في الاقتصادات المتقدمة - التي شهدت ثباتاً أو تراجعاً في مستويات الأجور الحقيقية - لم تتبعها غالباً زيادات متعاقبة في الأجور والأسعار. وفي الحقيقة، غالباً ما تراجع التضخم في أعقاب ذلك، في حين عادت الأجور الاسمية للارتفاع تدريجياً.

- التغيرات في توقعات التضخم وتباطؤ سوق العمل تسهم في تفسير ديناميكيات الأجور خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١ بشكل جيد نسبياً، ففي أعقاب صدمة كوفيد-١٩ مباشرة لم يُفسر نمو الأجور عبر الاقتصادات تفسيراً جيداً من خلال علاقته التجريبية السابقة بالتوقعات والبطالة. وبرغم ذلك، وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، فقد كان نمو الأجور متوافقاً بشكل كبير مع زيادة توقعات التضخم وضيق أسواق العمل الذي لوحظ على مستوى مجموعات الاقتصادات في المتوسط. وانعكاساً للطبيعة الاستثنائية لصدمة الجائحة، فقد دعم مزيج معقد من صدمات العرض والطلب سلوك الأجور والأسعار خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويشير تحليل تم إجراؤه باستخدام نموذج هيكلية غني متعدد القطاعات والاقتصادات إلى وجود اختلافات في الصدمات التي نشأت عنها التغيرات التاريخية في الأجور والأسعار. فعلى مدار العامين الماضيين منذ بداية الجائحة، تأثرت الأجور بشكل أساسي بالطاقة الإنتاجية وصدمة عرض العمالة (من جراء التباعد الاجتماعي وفرض إجراءات الإغلاق العام)، في حين تأثرت الأسعار بشكل أكبر بالادخار الخاص وحدوث انفراجة في الطلب المكبوح. وستتوقف طبيعة التطورات في تضخم الأجور والأسعار على كيفية وتوقيت زوال هذه الصدمات العميقة (أو على زوالها من عدمه).
- عندما تكون التوقعات بشأن الأجور والأسعار ذات نظرة خلفية أبعد، ينبغي أن تكون إجراءات السياسة النقدية أكثر تركيزاً في البداية للحد من مخاطر انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة. وباستخدام نموذج وُضِعَ حديثاً للتوقعات وتحديد الأجور والأسعار، يشير تحليل السيناريو إلى أن الانخفاض الملحوظ في الأجور الحقيقية ظل عبئاً حتى الآن، وهو ما خفف من ضغوط الأسعار، وساعد بالتالي على الحد من تطور ديناميكية دوامة الأجور والأسعار. وبرغم ذلك، فكلما كانت التوقعات (التكيفية) ذات نظرة خلفية أبعد، كبرت فرص احتمالية انفلات التضخم إلى مستوى أعلى من المستهدف. وينبغي أن تعتمد استجابة السياسة النقدية في هذه البيئة التضخمية على طبيعة توقعات الأجور والأسعار؛ فكلما كانت ذات نظرة خلفية أبعد، وجب أن يكون التشديد أسرع وأقوى لتجنب انفلات التضخم عن حدوده المستهدفة ومنع حدوث تراجع كبير في الأجور الحقيقية.

ويتعين الإشارة مقدماً إلى بعض المحاذير المهمة بشأن التحليل المقدم هنا، أولاً: أن التحليل التجريبي مقيد بتوافر البيانات عبر الاقتصادات وبمرور الوقت، وبالتالي فإن

المتزايدة وضيق أسواق العمل بالعمال إلى الإصرار على المطالبة بزيادة الأجور لمواكبة التضخم الحاصل في الآونة الأخيرة أو تجاوزه. وتُعرف "دوامة الأجور والأسعار" هذه هنا بأنها حالة تشمل عدة أرباع تتسم بتسارع الأجور والأسعار (أي ترتفع فيها معدلات تضخم الأجور والأسعار بشكل متزامن).^٥

ويهدف هذا الفصل إلى تكوين فهم أعمق للظروف الراهنة وأفاق تضخم الأجور والأسعار. وتحقيقاً لهذا الغرض، تتضمن الأسئلة الهامة التي تم طرحها ما يلي:

- كيف تقارن ديناميكيات الأجور والتوظيف والأسعار خلال مرحلة التعافي من صدمة كوفيد-١٩ بديناميكيات ما قبل الجائحة؟ وهل تحولت الحالات التاريخية المطابقة لأنماط ٢٠٢١ في الأجور والتوظيف والأسعار في الاقتصادات المتقدمة لاحقاً إلى دوامات أجور وأسعار؟
- إلى أي مدى تفسر توقعات التضخم وظروف سوق العمل نمو الأجور الاسمية في الآونة الأخيرة داخل الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؟ وما المحركات الأساسية الأعمق للأجور والأسعار والتوظيف خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١؟
- هل يمكن أن تؤدي ضغوط الأجور والأسعار في أعقاب كوفيد-١٩ إلى ارتفاع الأجور والأسعار واستمراره؟ وهل استمرت طويلاً ضغوط الأجور والأسعار الناجمة عن صدمات تضخمية في الماضي بسبب تزايد ضغوط العرض العالمية؟ تاريخياً، هل كان التشديد النقدي فعالاً في الحد من ضغوط الأجور والأسعار؟ وبالتطلع إلى المستقبل، كيف يمكن أن تؤثر التغيرات في تكوين التوقعات الخاصة بالأجور والأسعار على الآفاق؟ وكيف ينبغي أن يضعها صانعو السياسات في الاعتبار؟

واستناداً إلى التحليل التجريبي والتحليل القائم على نموذج، جاءت النتائج الرئيسية للفصل على النحو التالي:

- ازداد مستوى تضخم الأجور والأسعار بشكل عام خلال عام ٢٠٢١، في حين أن الأجور الحقيقية عادة ما كانت ثابتة أو متراجعة عبر الاقتصادات في المتوسط. وعلى المستوى القطاعي، عادة ما تقاربت الأجور الاسمية في قطاعي الصناعة والخدمات مع اتجاهاتها العامة قبل الجائحة عبر مجموعات الاقتصادات. وبناءً على ذلك، يبدو أن التحولات القطاعية فيما يتعلق بالتوظيف تفسر القليل من التغيرات الكلية في الأجور حتى نهاية عام ٢٠٢١.
- وفي المتوسط، فإن الحالات التاريخية المشابهة للظروف التي تشهدها الاقتصادات المتقدمة حالياً لم يعقبها دوامات أجور وأسعار. وبرغم ما تمثله صدمة كوفيد-١٩ من حالة استثنائية واختلاف الظروف الحالية عن التجربة الأخيرة،

^٥ راجع دراسة Boissay and others (2022) للاطلاع على تعريف مماثل ونقاش حول الجدل بشأن احتمالية ظهور دوامات أجور وأسعار في الاقتصادات المتقدمة. ويتضمن القسم المقدم تحت عنوان "الحالات التاريخية المشابهة للحالة الراهنة" في هذا الفصل المزيد من النقاش بشأن هذا المفهوم.

وقد أدى التزامن الراهن لارتفاع التضخم ونمو الأجور الاسمية إلى مخاوف بشأن احتمالية نشوء دوامة أجور وأسعار، تتسارع فيها الأجور والأسعار لفترة طويلة.^٧ ويتناول هذا القسم بالفحص ما إن كانت دوامات الأجور والأسعار قد حدثت في حالات مشابهة في الماضي.

الحالات المشابهة في الماضي لم تترسخ فيها دوامات الأجور والأسعار

لم يعقب الحالات المشابهة في الماضي دوامة أجور وأسعار ظل فيها التضخم ونمو الأجور الاسمية يرتفعان على مدار فترة طويلة (الشكل البياني ٢-٢، اللوحتان ١ و٣). وغالبا ما ازداد نمو الأجور الاسمية إلى حد ما عقب هذه الحالات، غير أن التضخم انخفض في المتوسط، وقد أدى الاثنان معا إلى زيادة الأجور الحقيقية (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٤). واستقر معدل البطالة بوجه عام عقب هذه الحالات (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٢).

ورغم أن متوسط المسار اللاحق لا ينم عن بواعث قلق تُذكر، فإن الحالات السابقة اتسمت بالتباين على مدار التاريخ، ومن الأمثلة البارزة ما حدث في الولايات المتحدة خلال الربع الثاني من عام ١٩٧٩، حين اتخذ التضخم مسارا تصاعديا حادا مباشرة عقب حالة مماثلة، وظل يرتفع بوتيرة سريعة لأربعة أرباع عام قبل أن يبدأ في الانخفاض. كما ارتفع معدل البطالة بشكل أكبر مما كان عليه خلال الحالات المحددة الأخرى، وتعود هذه التغيرات بشكل أساسي إلى التشديد النقدي القوي الذي بدأ في الوقت الذي كان فيه التضخم في ذروته، وهو ما يسمى انخفاض التضخم في عهد فولكر. وظل نمو الأجور الاسمية - الذي لم يُظهر أية دلائل على استمرار مساره التصاعدي - ثابتا نسبيا خلال هذه الفترة مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية في مرحلة مبكرة، غير أنه عندما تراجع التضخم، انخفض مستوى تدهور الأجور الحقيقية.

وقد لوحظت استجابة مماثلة على صعيد السياسات في العديد من الحالات الأخرى كذلك. وفي الحقيقة فقد أعقب معظم الحالات الماضية تشديدا للسياسة النقدية وهو الأمر الذي ساعد في المحافظة على احتواء التضخم.^٨ وهكذا فإن الأدلة المستقاة من الحالات التاريخية المشابهة تشير إلى أن استجابة السياسة النقدية الملائمة يمكن أن تحتوي مخاطر

التغطية الدقيقة للعيّنة تختلف باختلاف الممارسات. ثانيا: رغم أن الأساليب التجريبية المستخدمة هي أساليب معيارية، فإنه ينبغي تفسير نتائجها على أنها ترابطية وليست سببية. ثالثا: يلخص التحليل التجريبي ودراسة الحالات التاريخية بشكل أساسي أنماط البيانات في الماضي، والتي قد لا تمثل الظروف الراهنة تمثيلا كاملا. وعلاوة على ذلك، فإذا كانت صدمة كوفيد-١٩ قد أحدثت فجوة هيكلية كبيرة في سلوك الاقتصاد (مثل تحول حاد في تكوين التوقعات أو عمليات تحديد الأجور)، فإن التحليلات التاريخية قد لا تكون مفيدة فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية. ويوفر تحليل التوقعات القائم على نموذج بعض التأمين ضد الفجوات الهيكلية، إذ إنه يتيح إمكانية وجود شكل محدود من التحولات في النظام خلال فحصه للتعلم التكيّفي.

ويبدأ هذا الفصل بتحديد وفحص الحالات التاريخية، التي تتشابه أنماطها من حيث الأجور والأسعار والتوظيف مع مثيلتها في الظروف الراهنة، وإلقاء الضوء على كيفية تطور هذه الحالات لاحقا. ويستمر الفصل عبر دراسة مدى إمكانية تفسير ديناميكيات الأجور في الآونة الأخيرة من خلال التغيرات في توقعات التضخم، وتباطؤ سوق العمل، وتكوين الصدمات التي تثير هذه التطورات. وفي القسم قبل الأخير، يلقي الفصل الضوء على كيفية التي تؤثر بها الصدمات التضخمية والتشديد النقدي على ديناميكيات الأجور (الاسمية والحقيقية على حد سواء). ويتناول القسم الأخير كيفية التي يمكن أن تتفاعل من خلالها عمليات تكوين التوقعات الخاصة بالأجور والأسعار مع الصدمة، واستجابات السياسات النقدية للتأثير على المسار المستقبلي للاقتصاد.

الحالات التاريخية المشابهة للحالة الراهنة

كما هو موضح في المقدمة، فقد اتسم الوضع الاقتصادي الكلي في العديد من الاقتصادات خلال عام ٢٠٢١ بارتفاع مستوى التضخم ونمو الأجور الاسمية نموا إيجابيا وتراجع الأجور الحقيقية وانخفاض معدل البطالة. وبرغم أن هذه الظروف تُعد استثنائية، فإنها ليست غير مسبوقة. وتكشف عينة من الاقتصادات المتقدمة تغطي الأربعين عاما الماضية (وبالنسبة للبعض تغطي الستين عاما الماضية) النقاب عن ٢٢ حالة أخرى تنطوي على ظروف مشابهة.^٦

^٦ تم تحديد الحالات التي يبلغ عددها ٢٢ حالة ضمن عينة تشمل ٣٠ اقتصادا متقدما، تتوافر بشأنها بيانات عن التضخم والأجور والأسعار والبطالة بمعدل ربع سنوي منذ عام ١٩٦٠ على أقرب تقدير. وبالنسبة لمعظم الاقتصادات المشمولة في العينة، تبدأ البيانات ربع السنوية على أساس منتظم من ثمانينات القرن الماضي فقط، ومعايير الاختيار هي أن ثلاثة على الأقل من الأرباع الأربعة السابقة كان فيها (١) ارتفاع في مستوى التضخم، (٢) نمو إيجابي للأجور الاسمية، (٣) انخفاض في الأجور الحقيقية، (٤) تراجع أو ثبات معدل البطالة. وإذا انطبقت المعايير على عدة أرباع خلال ثلاث سنوات، فيتم اختيار الحالة الأولى التي انطبقت عليها المعايير فقط. راجع المرفق ٢-٣ عبر شبكة الإنترنت ودراسة Alvarez and others (قيد الإصدار) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ونقاش حول هذه الحالات.

^٧ بحثت الدراسات السابقة المعنية بدوامات الأجور والأسعار في مجموعة كبيرة من التعريفات، تمتد من التأثيرات المرتدة البسيطة بين الأجور (باعتبارها من تكاليف الإنتاج) والأسعار، مروراً بالتسارع المتزامن للأجور والأسعار، وصولاً إلى وضع يتجاوز فيه تضخم الأجور تضخم الأسعار بشكل مستمر. وكما أشير إليه في المقدمة، فإن هذا الفصل يُعرّف دوامة الأجور والأسعار بأنها حالة تشمل عدة أرباع تتسم بتسارع الأجور والأسعار (أي ترتفع فيها معدلات تضخم الأجور والأسعار بشكل متزامن).

^٨ من بين الحالات التي يبلغ عددها ٢٢ حالة مبيّنة في الشكل البياني ٢-٢، أعقب ١٢ حالة منها تشديدا للسياسة النقدية (الجدول ٢-٣ في المرفق).

لم يتبع التسارع المستمر للأجور والأسعار الديناميكيات الأولية.^٩ وعقب هذه الحالات، غالبا ما استقر التضخم ونمو الأجور الاسمية في المتوسط خلال الأرباع اللاحقة، وذلك دون أن يتغير نمو الأجور الحقيقية إلى حد كبير (الشكل البياني ٢-٣، الخطوط الزرقاء). وفي الوقت ذاته غالبا ما انخفض معدل البطالة انخفاضا طفيفا.

ورغم ذلك، ففي بعض الأمثلة النادرة أعقب هذه الحالات نتائج أكثر حدة. فعلى سبيل المثال، خلال حالة الولايات المتحدة التي بدأت في الربع الثالث من عام ١٩٧٣، ارتفع تضخم الأسعار لخمس أرباع أخرى -نتيجة أول حظر نفطي تفرضه منظمة البلدان المصدرة للنفط في السبعينات من القرن الماضي- قبل أن يبدأ في التراجع عام ١٩٧٥ (الشكل البياني ٢-٣، الخطوط الحمراء). ومن ناحية أخرى، لم تحدث زيادة في نمو الأجور الاسمية وهو ما أدى إلى تراجع نمو الأجور الحقيقية. ومن الأمثلة الأخرى ذات الصلة ما شهدته بلجيكا خلال عام ١٩٧٣، حيث ارتفع نمو الأجور وتضخم الأسعار ارتفاعا ملحوظا قبل أن ينخفضا (راجع المرفق ٢-٣ عبر شبكة الإنترنت). وفي تلك الحالة كان نمو الأجور مرتفعا وتجاوز تضخم الأسعار لبعض الوقت، وهو ما يعود جزئيا إلى ربط الأجور بالمؤشرات على نطاق واسع.^{١٠}

وبالعودة إلى الوراء أكثر من ذلك، نجد مثلا بارزا آخر حدث خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ في الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. فعلى مدار هذه السنوات رفعت الضوابط السعرية من جراء الحرب وحدثت انفراجة في الطلب المكبوح. وبعد خروج الاقتصاد من زمن الحرب ارتفع تضخم الأسعار ونمو الأجور الاسمية خلال عام ١٩٤٦، حيث وصل كلاهما بحلول الربع الأول من عام ١٩٤٧ إلى حوالي ٢٠٪ على أساس سنوي.^{١١} ولاحقا، وبرغم ذلك، بدأ التضخم ونمو الأجور في التراجع تدريجيا، غير أنهما ظلّا مرتفعين لحوالي عام. وخلال النصف الثاني من عام ١٩٤٨ وأوائل عام ١٩٤٩ سجل التضخم انخفاضا حادا نتيجة إعادة تصحيح أوضاع

^٩ تُحدّد حالة دوامة الأجور والأسعار إذا: (١) تسارعت الأجور (ازداد نمو الأجور)، (٢) تسارعت الأسعار (ازداد تضخم الأسعار) لثلاثة أرباع على الأقل من الأرباع الأربعة السابقة. ويلاحظ أن هذه المعايير أقل تقييدا من تلك المستخدمة لتحديد الحالات التاريخية المشابهة للظروف الراهنة.

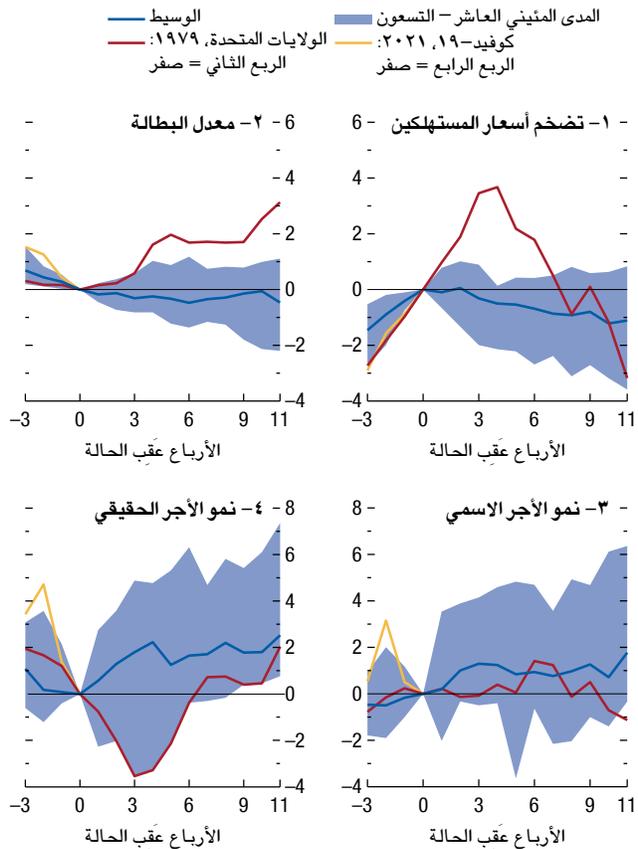
^{١٠} راجع أيضا دراسة (Battistini and others (2022) و (Baba and Lee (2022) للاطلاع على مزيد من النقاش، وتحليل للتأثيرات التاريخية لأسعار النفط وصدمة الطاقة على تضخم الأسعار والأجور، وعلاقة التأثيرات بالخصائص الهيكلية للاقتصاد.

^{١١} تقاس الأجور بمتوسط الدخل في الساعة في قطاع الصناعات التحويلية، حيث لا يتوفّر مقياس للأجور على مستوى الاقتصاد لتلك الفترة الزمنية البعيدة.

الشكل البياني ٢-٢: التغيرات في الأجور والأسعار والبطالة عقب حالات مشابهة في الماضي

(الفروق بالنقاط المتوية مقارنة بالربع الأول من العالم الذي استوفيت فيه المعايير)

عقب حالات وقعت في الماضي وكانت أوضاعها الاقتصادية الكلية مشابهة للأوضاع الراهنة، عادة ما تراجع تضخم أسعار المستهلكين في حين ازداد نمو الأجور الاسمية والحقيقية.



المصادر: منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني التطورات التي أعقبت حالات شهدت فيها ثلاثة أرباع على الأقل من الأربعة أرباع السابقة: (١) تسارعا في الأسعار/زيادة تضخم الأسعار، (٢) نمو إيجابيا للأجور الاسمية، (٣) تراجع أو استقرار الأجور الحقيقية، (٤) انخفاض أو ثبات معدل البطالة. وقد تم تحديد ٢٢ حالة من هذا النوع ضمن عينة تضم ٣٠ اقتصادا متقدما أقدمها يعود إلى عام ١٩٦٠. وتمثل حالة كوفيد-١٩ متوسط الاقتصادات في العينة للفترة التي تبدأ في ٢٠٢١: الربع الرابع، راجع المرفق ٢-٣ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

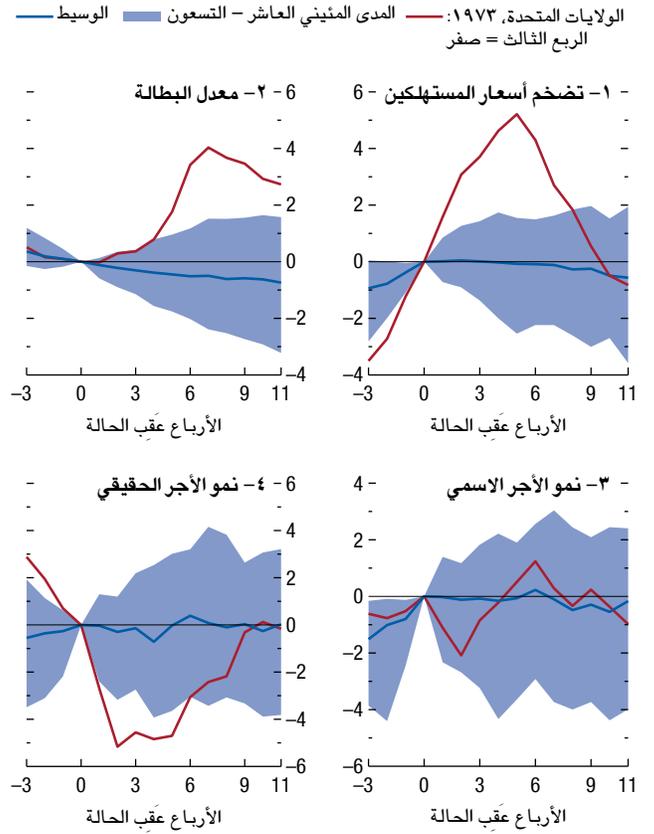
حدث دوامة أجور وأسعار لاحقا وسط الظروف الراهنة إلى مستويات منخفضة للغاية.

حالات دوامات الأجور والأسعار لم تستمر عادة لفترة طويلة

بالانتقال إلى حالات دوامات الأجور والأسعار في الماضي (بصرف النظر عن سلوك الأجور الحقيقية أو البطالة)، فعادة

الشكل البياني ٢-٣: التغييرات في الأجور والأسعار والبطالة عقب حالات في الماضي تسارعت فيها الأسعار والأجور (الفروق بالنقاط المنوية مقارنة بالربع الأول من العام الذي استوفيت فيه المعايير).

عادة ما أعقب الحالات التي تسارعت فيها الأجور والأسعار في الماضي فترة استقر فيها نمو الأجور والتضخم.



المصادر: منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يوضح الشكل البياني التطورات التي أعقبت حالات شهدت فيها ثلاثة أرباع على الأقل من الأرباع الأربعة السابقة: (١) تسارعا في الأسعار/زيادة تضخم الأسعار، (٢) تسارع الأجور الاسمية/زيادة نمو الأجور الاسمية. وقد تم تحديد ٧٩ حالة من هذا النوع ضمن عينة تضم ٣٠ اقتصادا مقدما أقدمها يعود إلى عام ١٩٦٠. وتشير النقاط إلى المئين العاشر - التسعين من النتائج في الحالات المحددة. راجع المرفق ٢-٣ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

سلاسل الإمداد وتراجع مستوى الطلب المكبوح (في ظل ركود طفيف خلال عام ١٩٤٩).^{١٢}

وبشكل عام، فإن الشواهد التاريخية تشير إلى أن الحالات التي اتسمت بتسارع الأسعار والأجور لحوالي عام لم تستمر

^{١٢} راجع المرفق ٢-٣ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذه الحالة. وتصف أيضا دراسة Rouse, Zhang, and Tedeschi (2021) هذه الحالة وحالات أخرى تضخمية في الماضي داخل الولايات المتحدة، لها بعض السمات المشابهة لسمات التعافي في الوقت الحاضر من الجائحة. وتوفر دراسة Caplan (1956) نقاشا وثيقا زمنيا ومعمقا للوضع في أواخر الأربعينات من القرن الماضي.

عموما، إذ غالبا ما يستقر نمو الأجور الاسمية وتضخم الأسعار في المتوسط. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا يعني أن التضخم ونمو الأجور ظلّا مرتفعين لعدة أرباع في المتوسط بعد هذه الحالات الماضية.^{١٣}

محركات الأجور خلال صدمة كوفيد-١٩ ومرحلة التعافي

يتناول هذا القسم بالدراسة محركات الأجور والأسعار والتوظيف في سياق الجائحة ومرحلة التعافي اللاحقة، ويبدأ بالبحث في ديناميكيات الأجور في الآونة الأخيرة بشكل تجريبي من خلال مناظير منحني فيليبس للأجور الذي يربط ما بين نمو الأجور وبين توقعات التضخم وتباطؤ سوق العمل. ويحاول هذا القسم بعد ذلك إجراء المزيد من التحليل لتغيرات الأجور والأسعار على مدار السنتين الماضيتين، وذلك باستخدام نموذج هيكلي غني لتحديد المزيج المعقد من صدمات العرض والطلب الأساسية، التي تسهم في زيادة الأجور والأسعار.

تحليل تجريبي لديناميكيات في الآونة الأخيرة باستخدام منحني فيليبس للأجور

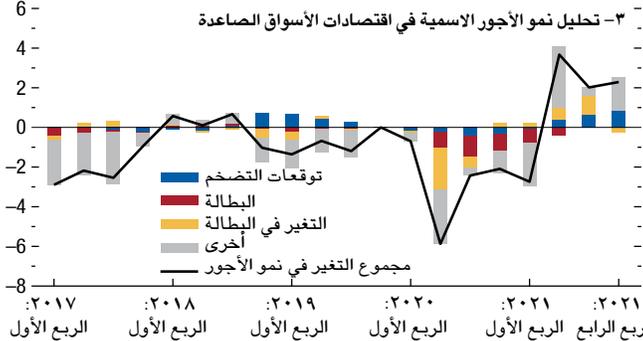
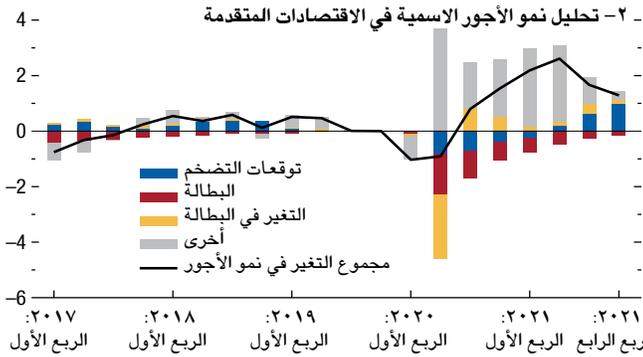
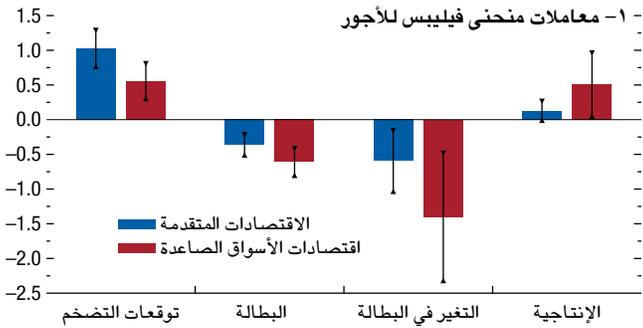
رغم أن صدمة كوفيد-١٩ ومرحلة التعافي تتسمان بالعديد من الخصائص غير العادية، فإن السؤال المتكرر هو ما إذا كانت العلاقات الاقتصادية السابقة ما زالت قادرة على تفسير الديناميكيات في الآونة الأخيرة. فيما يتعلق بالأجور، فهذا يعني دراسة ما إذا كانت التقديرات التجريبية باستخدام منحني فيليبس لأجور العمال - الذي يربط بين نمو الأجور وبين مقاييس توقعات التضخم وتباطؤ سوق العمل ونمو الإنتاجية - ترصد بشكل جيد التباين في تطورات الأجور.^{١٤} ويبدأ الفصل باستخدام هذا الإطار لدراسة عملية تحديد الأجور قبل كوفيد-١٩،

^{١٣} تتوقف أهمية هذه النتيجة بصورة أساسية على تغطية العينة. وكما في الشكل البياني ٢-٢، تبدأ التغطية الزمنية ربع السنوية للمتغيرات الهامة فقط في الثمانينات من القرن الماضي أو ما بعد ذلك لمعظم الاقتصادات. وللتحقق من ثبات النتائج، تم تكرار التمرين باستخدام مفهوم أضيق للأجور (الأرباح بالساعة لقطاع الصناعة التحويلية فقط) بما يسمح بالتغطية الزمنية لأوائل السبعينات من القرن الماضي لمزيد من الاقتصادات. ولم ينقض هذا النتائج العامة الموضحة في الشكل البياني ٢-٣، وذلك برغم تحديد بعض نتائج إضافية شديدة التباين. راجع المرفق ٢-٣ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على معلومات إضافية.

^{١٤} تستند المواصفات المستخدمة إلى الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهي مستوحاة من دراسة Galí (2011) حول التأسيس الدقيق لمنحني فيليبس للأجور باعتباره نتيجة لعملية تحديد الأجور. وتسمح المواصفات الأساسية - التي تستخدم معدل البطالة وتغييرها كمقياسين لتباطؤ سوق العمل - بتغطية أوسع نطاقا للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في العينة. وفي ظل ديناميكيات التضخم في الآونة الأخيرة، فإن العلاقة بين نمو الأجور وتوقعات التضخم هي محور التركيز الرئيسي لدراسة هذا الفصل. ويتضمن المرفق ٢-٤ عبر شبكة الإنترنت تفاصيل حول المواصفات الأساسية.

الشكل البياني ٢-٤: نظرة على نمو الأجور الاسمية من خلال مناظير منحني فيليبس للأجور (نقاط مئوية)

لم تتبّع ديناميكيات الأجور أثناء كوفيد-١٩ علاقة منحني فيليبس للأجور على نحو وثيق، غير أن نمو الأجور الاسمية في الأونة الأخيرة يتسق مع زيادة توقعات التضخم وضيق أسواق العمل.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحة ١ التأثيرات المقدرة (المعاملات) الناتجة عن ارتفاعات بواقع نقطة مئوية واحدة في المتغيرات المشار إليها عن اندحار منحني فيليبس للأجور. وتضم العينة التي تغطي ٢٠٠٠: الربع الأول - ٢٠١٩: الربع الرابع ٣١ اقتصادا متقدما و١٥ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتشير الخطوط إلى فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. راجع المرفق ٢-١ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول العينة والتقدير. وفيما يتعلق باللوحتين ٢ و٣ توضح الأعمدة مساهمات كل مكون مقارنة بالمساهمات التي لوحظت في ٢٠١٩: الربع الرابع. وتحتسب المساهمات باستخدام المعاملات المجمعة لمنحني فيليبس للأجور لمجموعة الاقتصادات المشار إليها. ويصور الخط المتوسط الملاحظ لمجموع نمو الأجور الاسمية للعامل مقارنة بما كان عليه في ٢٠١٩: الربع الرابع. وتستخدم فقط الاقتصادات ذات البيانات المتاحة بشكل مستمر اعتبارا من ٢٠١٧: الربع الأول إلى ٢٠٢١: الربع الرابع للمساهمات، وتُصع باستخدام أوزان تعادل القوة الشرائية لإجمالي الناتج المحلي. وتحتوي فئة "أخرى" على مساهمات التأثيرات الثابتة لنمو الإنتاجية، والقيم المتبقية، والوقت.

ثم يستخدم الإطار لتحليل التغيرات في نمو الأجور منذ الجائحة عبر مجموعات الاقتصادات، للتحقق من مدى جودة أدائه.

نمو الأجور غالبا ما يرتفع مع توقعات التضخم وينخفض مع تباطؤ سوق العمل

وفقا لدراسات تجريبية ونظرية سابقة، يشير التحليل إلى أن الزيادة في توقعات التضخم^{١٥} ونمو الإنتاجية ترتبط بزيادة نمو الأجور الاسمية، في حين ترتبط زيادة تباطؤ سوق العمل (الذي يُرصد من خلال معدل البطالة وتغيّره) بتباطؤ نمو الأجور (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ١). وتعتبر هذه العلاقات ذات دلالة إحصائية في مجموعات الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتتسق العلاقة الموجبة بتوقعات التضخم -محور تركيز الحقبة الحالية- مع البيئة الاستشرافية التي تتحدد فيها الأجور، حيث يطلب العمال زيادة أجورهم في ظل التوقعات بارتفاع الأسعار^{١٦} وتؤدي ضغوط الأجور الاسمية إلى تفاقم الضغوط الناتجة عن زيادة العائد الحقيقي على العمل -مقيسا بنمو الإنتاجية- وتستمر حتى وإن تم استبعاد أثر التضخم المتأخر. ويبدو أن نمو الأجور شديد الحساسية تجاه توقعات التضخم في الاقتصادات المتقدمة، فزيادة نقطة مئوية واحدة في توقعات التضخم ترتبط بزيادة تُقارب نقطة مئوية واحدة في نمو الأجور (مقارنة بما يصل إلى ٠,٦ نقطة مئوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة). غير أن هذه العلاقة ضعفت في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وقلتما انخفض التضخم واستقر بشكل ملحوظ^{١٧}.

وتتسق العلاقة السلبية بالبطالة مع ارتفاع (أو اتساع) التباطؤ في سوق العمل والذي يحدُّ من ضغوط الأجور مع سعي العمال للحصول على وظائف وقبول أجور متدنية. وتعد العلاقة الأخيرة ثابتة إزاء استخدام مقاييس أخرى لتباطؤ سوق العمل، مثل فجوات البطالة والتي تتيح لمعدلات البطالة الطبيعية ونسب البطالة إلى الوظائف الشاغرة التغير

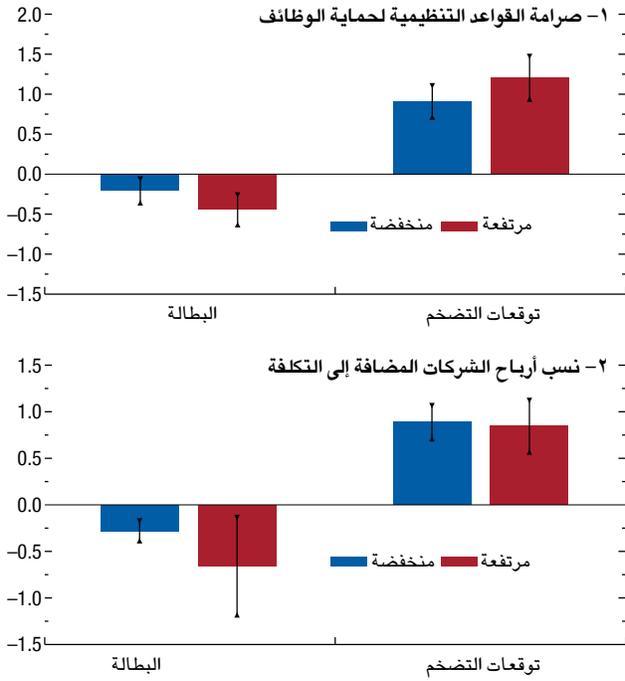
^{١٥} يركز هذا القسم على توقعات التضخم لعام قادم. راجع المرفق ٢-١ عبر شبكة الإنترنت؛ للاطلاع على تفاصيل حول المقياس المستخدم.

^{١٦} يرد في المرفق ٢-٤ عبر شبكة الإنترنت عمليات تحقُّق إضافية من ثبات النتائج، بما في ذلك التضخم المتأخر بوصفه متغيرا منحدرا.

^{١٧} راجع المرفق ٢-٤ عبر شبكة الإنترنت؛ للاطلاع على نقاش حول الكيفية التي انخفضت بها المعاملات في الاقتصادات المتقدمة. قد يعكس جزءٌ من هذا الثبات الملحوظ في منحني فيليبس للأجور تحسنا في مصداقية السياسة النقدية، كما نوقش في دراسة (Hazzell and others (2022) حول منحني فيليبس للأسعار.

الشكل البياني ٢-٥: دور الخصائص الهيكلية في ديناميكيات الأجور (نقاط مئوية)

يمكن أن تحدد السمات التنظيمية والهيكلية الكيفية التي تؤثر بها البطالة وتوقعات التضخم على الأجور الاسمية.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني متوسط التأثيرات الهامشية للبطالة وتوقعات التضخم على نمو الأجور الاسمية رهنا بمستوى الخاصية الهيكلية. وتشير الصفة مرتفعة (متدنية) إلى متوسط قيمة كل مؤشر هيكلية إذا كان أعلى (أقل) من الوسيط عبر الاقتصادات. وتشير "صرامة القواعد التنظيمية لحماية الوظائف" إلى مؤشر مركب لصرامة القواعد التنظيمية ذات الصلة بالفصل الفردي للعمال الذين يعملون بعقود عمل عادية. مؤشر نسب أرباح الشركات المضافة إلى التكلفة (مقياس القوة السوقية للشركات في أسواق المنتجات) هو المتوسط المرجح بالمبيعات لنسب أرباح الشركات المضافة إلى التكلفة على مستوى القطاعات. راجع المرفق ٢-٤ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

النقابات ودرجة التفاوض المركزي.^{٢٠} ورغم أن التمييز بين العوامل الهيكلية المحددة التي تسبب الاختلافات في تحديد الأسعار يشكل تحدياً تجريبياً، فإن هذه النتائج وغيرها من نتائج الدراسات تشير إلى أن الخصائص التنظيمية والمؤسسية والهيكلية تؤثر على استجابة الأجور للتغيرات في توقعات التضخم والتباطؤ.

^{٢٠} تحليل أيضاً دراسة Battistini and others (2022) تأثيرات صدمات الطاقة، وتقران التداعيات خلال سبعينات القرن الماضي بمثلتها في الوقت الحاضر، باستخدام عمليات محاكاة نموذج تمت معايرتها حسب السمات الاقتصادية ذات الصلة، وهي تثبت وجود قدر محدود فقط من التداعيات في الظروف الراهنة، وذلك على عكس ما لوحظ في سبعينات القرن الماضي. ويعكس هذا الاختلاف على الأرجح التغيرات في الهيكل الاقتصادي، لا سيما في عمليات التفاوض في سوق العمل وتحديد الأجور. راجع أيضاً دراسة Boissay and others (2022) للاطلاع على المزيد من النقاش.

مع الوقت.^{١٨} وتشير التقديرات بالنقاط إلى أن الأجور في الأسواق الصاعدة يمكن أن تكون أكثر حساسية من تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة إزاء التغيرات في سوق العمل وأوضاع الإنتاجية، رغم أن التباين في التجارب الماضية يُعد كبيراً.

ويمكن أن يُعزى جزء من التباين في التجارب إلى وجود فروق بين الاقتصادات، وفروق مع مرور الوقت في العوامل الهيكلية التي يمكن أن تؤثر على عمليات تحديد الأجور. وفي الاقتصادات التي تطبق تدابير أكثر صرامة لحماية الوظائف، يبدو أن نمو الأجور في المتوسط أكثر حساسية تجاه التغيرات في تباطؤ سوق العمل (البطالة) وتوقعات التضخم (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ١). وسيتسق هذا مع أسعار العمالة (الأجور) التي تتكيف بشكل أسرع مع الظروف المتغيرة عند وجود قيود على كميات العمالة (تسريح العمال أو تعيينهم). وفي الاقتصادات التي تتمتع فيها الشركات بقوة سوقية أكبر في أسواق المنتجات - التي تقاس بمتوسط الهامش الإضافي على السعر - تبدو الأجور أكثر استجابة بقدر ضئيل للتغيرات في معدل البطالة (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢). وتتسق هذه النتيجة مع الدلائل المستقاة من الدراسات التي تشير إلى أنه كلما ارتفع هامش ربح الشركات، ازدادت احتمالية استخدام الشركات لهذا الهامش في استيعاب التغيرات في التكاليف والمحافظة على حصصها السوقية.^{١٩}

وفي سياق متصل، فباستخدام سلاسل زمنية مقطعية طويلة لأوروبا للمساعدة في تحديد تأثيرات التغيرات الهيكلية داخل الاقتصاد، خلصت دراسة Baba and Lee (2022) إلى أن انتقال تأثير صدمات التضخم (المرصودة من خلال تغيرات أسعار النفط) إلى الأجور يمكن أن يزداد إذا ارتفع مستوى كثافة

^{١٨} جرى مؤخراً الكثير من النقاش حول الكيفية التي يمكن من خلالها لمقاييس التباطؤ البديلة - مثل فجوات معدل البطالة (معدل البطالة ناقص المعدل الطبيعي للبطالة) ونسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد الوظائف الشاغرة في الاقتصاد - أن تحقق أداء أفضل. فخلال عمليات التحقق من ثبات النتائج لعينة أكبر، لا يُحدث استخدام فجوة البطالة أية اختلافات ملحوظة في العلاقات التي نوقشت. ولدراسة نسبة البطالة إلى الوظائف الشاغرة، أجريت أيضاً عملية تحقق إضافية من ثبات النتائج باستخدام الولايات المتحدة (التي تتوافر عنها بيانات لفترة طويلة بما فيه الكفاية)، حيث جاءت النتائج متماثلة على نطاق واسع، وبرغم ذلك فقد أبدت نسبة البطالة إلى الوظائف الشاغرة أداءً أفضل في تفسير نمو الأجور خلال الآونة الأخيرة. ويتماثل ذلك مع الأدلة من دراسة Ball, Leigh, and Mishra (2022) (قيد الإصدار)، والتي تجد أن منحني فيليبس للأسعار الذي يستخدم نسبة البطالة إلى الوظائف الشاغرة يفسر التضخم منذ صدمة كوفيد-١٩ بشكل أفضل في الولايات المتحدة مقارنة بالمقاييس البديلة، وذلك دون الإخلال بقوته التفسيرية قبل الجائحة. راجع المرفق ٢-٤ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

^{١٩} راجع الإطار ٢-١ للاطلاع على بعض النقاش حول هذه الآلية، والإطار ٢-١ للاطلاع على نقاش بشأن العلاقة ما بين القوة السوقية والتضخم.

تغيرات الأجور كانت غير عادية بشكل كبير خلال المرحلة الحادة للجائحة، غير أنها تبدو في الآونة الأخيرة متسقة اتساقا كبيرا مع تطورات توقعات التضخم والتباطؤ

تتوقف أيضا طريقة استجابة الأجور للظروف المتغيرة في أسواق العمل وللتضخم على مصادر الصدمات وميكانيكيتهما. فقد أدت الطبيعة غير المسبوقة لصدمة كوفيد-١٩ والتأثيرات القطاعية المتفاوتة بشكل عام إلى عدم تغير متوسط الأجور بما يتسق مع العلاقات التي تنبأ بها منحني فيليبس للأجور. ويكشف تحليل متوسط نمو الأجور في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة باستخدام منحني فيليبس للأجور عن العديد من الخصائص اللافتة للنظر (الشكل البياني ٢-٤، اللوحتان ٢ و٣).

أولا: فقد كانت الصدمة الحادة والتعافي فريدين من نوعهما، حيث اتسما بتقلبات مفاجئة انحرفت عن تلك التي بينتها توقعات التضخم وتغيرات البطالة وفقا لمنحني فيليبس للأجور المقدر^{٢١} ولا يعود سوى جزء فقط من هذه الانحرافات إلى التغيرات في ساعات العمل حيث تكيف أصحاب العمل والموظفون من خلال هامش كثافة العمل^{٢٢} والأهم من ذلك أن الانحرافات كانت مختلفة كما ونوعا عن تلك التي لوحظت في السنوات التي سبقت الجائحة وخلال الأزمة المالية العالمية^{٢٣}، واختلفت أيضا عبر الاقتصادات. ففي بداية الجائحة، كان انخفاض نمو الأجور أقل مما تم التنبؤ به من خلال التغيرات في التضخم والبطالة داخل الاقتصادات المتقدمة (لا سيما في الولايات المتحدة)، في حين كان العكس صحيحا في الأسواق الصاعدة^{٢٤}.

ثانيا: ففي الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء، كان تعافي نمو الأجور منذ ذروة الأزمة متسقا إلى حد كبير مع الانخفاض الملحوظ في البطالة وزيادة توقعات التضخم. وفي الواقع، وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، لم يبد أن نمو الأجور في الاقتصادات المتقدمة كان أعلى بشكل غير طبيعي من ذلك الذي تم التنبؤ به من خلال انخفاض البطالة وزيادة توقعات التضخم وحدهما، بالإضافة إلى تقلص مساهمة القيمة المتبقية والمكونات الأخرى في

^{٢١} يمكن للزيادة الكبيرة في عمليات التسريح المؤقت، التي لوحظت في بعض الاقتصادات وتركزت بشكل خاص بين العمال ذوي الأجور المنخفضة، أن تفسر جزئيا هذه التقلبات في نمو الأجور (دراسة Duval and others, 2022). ويُستشهد بهذا السبب أيضا لبعض السلوك الغريب لمنحني فيليبس للأسعار في الولايات المتحدة (دراسة Ball and others, 2021).

^{٢٢} راجع الملحق ٢-٤ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على تحليل يشمل ساعات العمل باستخدام عينة محدودة بشكل أكبر من الاقتصادات.

^{٢٣} راجع الملحق ٢-٤ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على تحليل مماثل على امتداد فترة الأزمة المالية العالمية.

^{٢٤} التحولات في تكوين العمال خلال هذه الفترة، خاصة في الولايات المتحدة - حيث أدت زيادة خسائر الوظائف بين العمال ذوي الأجور المنخفضة إلى رفع متوسط الأجور في بداية الجائحة - يمكن أن تفسر الاختلافات بشكل جزئي.

الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي المتوسط يبدو أن زيادة توقعات التضخم تعود إلى المزيد من التغيرات الأخيرة في نمو الأجور^{٢٥} ويقدم الفصل الأول دليلا على كيفية تطور متوسط توقعات التضخم وتوزيعها في عام ٢٠٢٢ في اقتصادات مختارة.

الإسهامات النسبية لصدمة العرض والطلب في الأجور والأسعار

من المرجح أن تعكس التغيرات الكبيرة غير المفصلة، التي لوحظت في نمو الأجور خلال صدمة كوفيد-١٩ وفترة التعافي، الطبيعة غير المسبوقة والمعقدة للصدمة، وتعكس كذلك الاستجابات الكبيرة للسياسات. وللمساعدة في تحليل تقسيم منحني فيليبس للأجور خلال المرحلة الحرجة للجائحة يُستخدم هذا القسم نموذج توازن عام يتسم بالغمى وتعدد الاقتصادات والقطاعات، ويتضمن أشكال الجمود في الأجور الاسمية والقيود على الائتمان. واستنادا إلى دراستين حديثتين (Baqee and Farhi (2022a, 2022b) وGourinchas and others (2021)، يُبسر النموذج دراسةً الكيفية التي تنتشر بها صدمات العرض والطلب المختلفة وتُسهَم في تغيُّرات الأجور والأسعار والتوظيف.

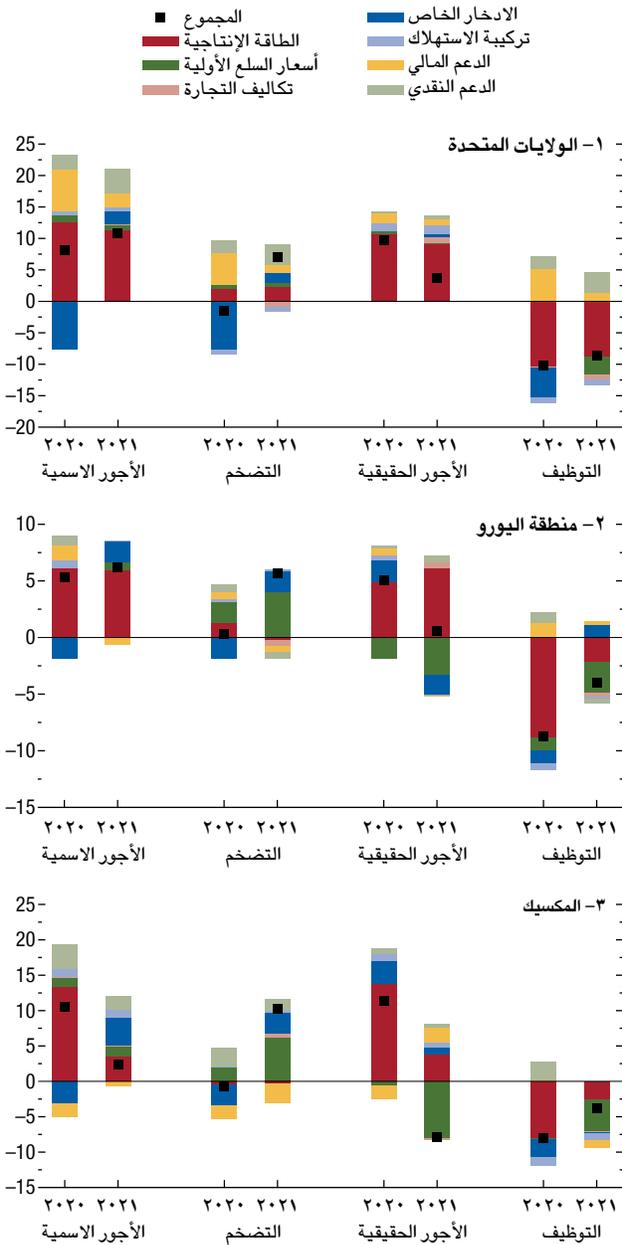
وإجمالا، فقد تمت دراسة سبعة أنواع من الصدمات وُصفت جميعا بأنها هامة لفهم صدمات كوفيد-١٩ وتأثيراتها. وعلى جانب العرض، يتضمن النموذج ثلاثة أنواع من الصدمات:

- صدمات الطاقة الإنتاجية (أو عرض العمالة) التي نشأت عن إجراءات الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي، وكان لها أثر كبير بشكل خاص على عرض العمالة: وقد تمت معايرة هذه الصدمات وفقا للتغيرات في عدد ساعات العمل بحسب القطاع مع مرور الوقت.
- صدمات تكاليف التجارة الدولية التي تقاس بتكاليف الشحن حسب المنتج فيما يتعلق بواردات الولايات المتحدة: شهدت تكاليف الشحن والتأمين زيادات ملحوظة اعتبارا من عام ٢٠٢٠.
- تغيرات أسعار السلع فيما يتعلق بالطاقة والغذاء: ارتفعت أسعار الطاقة والأغذية بنسبة تبلغ ٨٥٪ و ٢٠٪ على أساس سنوي مقارن، على الترتيب، خلال عام ٢٠٢١.

^{٢٥} تبدو أهمية ضيق أسواق العمل -فيما يتعلق بارتفاع نمو الأجور خلال الفترة الأخيرة- أكبر عند دراسة مؤشرات نسبة البطالة إلى الوظائف الشاغرة، خاصة في حالة الولايات المتحدة، حيث تشير هذه المؤشرات إلى أن الأسواق ازدادت ضيقا عما كانت عليه قبل الجائحة. فقد تحركت المقاييس البديلة لتباطؤ سوق العمل بشكل متزامن على نحو وثيق خلال الجائحة، غير أن درجة الضيق بالنسبة للربع الرابع من عام ٢٠١٩ تتباين بالنسبة لبعض الاقتصادات (بما في ذلك الولايات المتحدة) وفقا للمقياس المستخدم. راجع المرفق ٢-٤ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

الشكل البياني ٢-٦: محركات تغيرات الأجور والأسعار والتوظيف خلال جائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها (التغير التراكمي % مقارنة بالاتجاه قبل كوفيد-١٩)

كانت انخفاضات الطاقة الإنتاجية وتغيرات سلوك الادخار للأسر المعيشية هي العوامل المساهمة الرئيسية في التغيرات التي طرأت على الأجور والأسعار خلال الجائحة.



- يتضمن التحليل أيضا أربعة أنواع من صدمات الطلب: التغيرات الطارئة على سلوك الادخار الخاص: تجرى معايرة هذه الصدمات من خلال تعديل معدل الخصم للأسر المعيشية لتتبع معدلات الادخار بمرور الوقت.
- التغيرات الطارئة على تركيبة الاستهلاك: أدت الجائحة إلى إعادة توزيع الاستهلاك بشكل كبير من الخدمات إلى السلع في ظل توافرها وتفضيلها. وتُستخلص صدمات أدواق المستهلكين باستخدام التغيرات في حصص الإنفاق على السلع والخدمات بمختلف أنواعها على مدار فترة زمنية.
- الدعم من سياسة المالية العامة، الذي كان كبيرا في العديد من الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠٢٠، وتتأتى هذه الصدمة من التغيرات في الاستهلاك الحكومي والتغيرات في الإنفاق على تأمينات البطالة.
- الدعم من السياسة النقدية، والذي كان أيضا واسع النطاق: تُستمد هذه الصدمة من خلال معايرة سعر الفائدة المحلي بأسعار الفائدة الملحوظة على أدوات السياسة النقدية للبنوك المركزية.

ونعرض تحليلا تاريخيا للتغيرات الاقتصادية الرئيسية -متضمنة الأجور والأسعار- في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمكسيك (اقتصاد سوق صاعدة) لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (الشكل البياني ٢-٦).^{٢٦}

ارتبطت تغيرات الأجور منذ عام ٢٠١٩ ارتباطا كبيرا بصدمات جانب العرض الناجمة عن الجائحة، في حين أسهمت صدمات جانب الطلب بشكل كبير في تغيرات الأسعار

ورغم أن جميع الصدمات تسهم في التباين الذي يشهده الاقتصاد، فإن النتائج أظهرت وجود عاملين رئيسيين، أولا: كان انخفاض الطاقة الإنتاجية (الأعمدة الحمراء الداكنة في الشكل البياني ٢-٦) هو المساهم الرئيسي في تغيرات الأجور الاسمية خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. ثانيا: كانت التغيرات في سلوك الادخار الذي تنتهجه الأسر المعيشية (الأعمدة الزرقاء الداكنة) أحد أهم المحركات لتغيرات الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير هذه النتائج إلى أن المسارات المستقبلية لهذه المتغيرات قد تعتمد بشكل كبير على ما إذا كانت هذه الصدمات ستزول وكيفية زوالها، وعلى ما إذا ظهرت صدمات جديدة.

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُحدد الأجور الاسمية والحقيقية بالساعة فيما يتعلق بالنتائج المعروضة في هذا الشكل البياني. وتحسب التأثيرات المقدرة باستخدام نموذج توازن عام متعدد القطاعات والاقتصادات قائم على دراسة (Baqaee and Farhi (2020). راجع المرفق ٢-٥ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل. لا تلقي تأثيرات فردية الصدمات بالضرورة عبئا إضافيا على التأثير الكلي عند اجتماعها نتيجة للتفاعلات في التوازن العام، وتقوم التأثيرات الكلية على نموذج وتنسق بشكل كبير مع النتائج.

^{٢٦} لا تلقي تأثيرات فردية الصدمات بالضرورة عبئا إضافيا على التأثير الكلي عند اجتماعها نتيجة للتفاعلات في التوازن العام. ومن المهم أيضا ملاحظة أن التأثيرات الكلية القائمة على نموذج حسب المتغير متسقة بشكل كبير، ولكنها لا تتساوى تماما مع النتائج الفعلية. وقد تم اختيار الاقتصادات التي خضعت للدراسة استنادا إلى مجموعة من العوامل تشمل الحجم الاقتصادي وتوافر البيانات اللازمة لمعايرة النموذج (وهو ما يمثل عقبة أمام العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) وتنوع استجابات دعم السياسات.

بعام ٢٠٢٠، وهو ما خفّف من بعض الضغوط الراقعة السابقة على الأسعار.^{٢٨} وقد أدى مزيج الأجور الاسمية وتغيرات الأسعار إلى انخفاض الأجور الحقيقية بوجه عام خلال العام الماضي، لا سيما في المكسيك.

وقد كان المساهم الرئيسي الآخر في الأجور والأسعار في عام ٢٠٢١ هو الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية (الأعمدة ذات اللون الأخضر الداكن). وقد شغرت منطقة اليورو والمكسيك بتأثيرات صدمات الطاقة والغذاء على الأسعار على مستوى الاقتصاد على نحو أقوى كثيرا من الولايات المتحدة، غير أن ارتفاع أسعار السلع الأولية كان عبئا على التوظيف بوجه عام. وارتفعت أسعار السلع الأولية بشكل أكبر في عام ٢٠٢٢ (لا سيما مع صدمة الغزو الروسي لأوكرانيا) ولا تزال مستمرة في زيادة معدلات التضخم. وستعتمد آفاق الأجور والأسعار جزئيا على مدة استمرار هذه الصدمات وغيرها من الصدمات.

انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة: التوقعات واستجابات السياسة

وبعبارة عن احتمالية حدوث صدمات تضخمية إضافية وأكثر استمرارية في العرض والطلب، ستعتمد أيضا مخاطر انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة أو ظهور دوامة أجور وأسعار على كيفية تكوين الشركات والعمال لتوقعاتهم إزاء الأجور والأسعار. ويخوض هذا القسم في هذه المسألة، ويبدأ بإجراء دراسة تجريبية للاستجابات الديناميكية للأجور والأسعار والتوقعات بشأنها وصولا إلى الصدمة التضخمية (الناجمة عن ضغوط العرض العالمية) وتشديد السياسة النقدية.

وبناءً على الرؤى المستمدة من التمرين التجريبي، يوضح القسم بعد ذلك مدى اعتماد التأثيرات الديناميكية للصدمة التضخمية وفعالية استجابات السياسة النقدية اعتمادا كبيرا على كيفية تكوين التوقعات حول الأجور والأسعار. وأخذاً بخُط السياسة النقدية الحالية في الاعتبار، ينظر القسم في اثنين من السيناريوهات الاستشرافية في ظل افتراضات مختلفة حول تكوين التوقعات الخاصة بالأجور والأسعار. وتشير النتائج إلى أن التوقعات ذات المنظر الخلفي الأبعد ستطلب استجابات أقوى من جانب السياسة النقدية من أجل تقليل مخاطر انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة، غير أنها تشير أيضا إلى أن مخاطر دوامة الأجور والأسعار ستكون منخفضة.

^{٢٨} كان للدعم من المالية العامة على الأرجح آثار تضخمية أخرى غير مباشرة من خلال تأثيره على الادخار الخاص وعرض العمالة نتيجة تحويلات الدخل، غير أنه يصعب إجراء تحديد كمي لهذه القنوات بدقة في نموذج Baqaee and Farhi (2020) المستخدم في هذا التقرير. راجع المرفق ٢-٥ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل. راجع دراسة Ramey (2016) للاطلاع على ملخص للدراسات التجريبية الهامة حول التأثيرات الديناميكية للدعم المقدم من المالية العامة.

وفي عام ٢٠٢٠، كان المحدد الرئيسي للأجور والتوظيف في جميع الاقتصادات الثلاثة هو الانخفاض في الطاقة الإنتاجية الذي حدث في وقت مبكر من الجائحة (الأعمدة الحمراء الداكنة). وأدت إجراءات الإغلاق العام وزيادة التباعد الاجتماعي والناجمتان عن الجائحة إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية وتراجع عرض العمالة. وقد أسفر هذا الانخفاض عن تراجع معدلات التوظيف وزيادة الأجر بالساعة.

وتمثل المحرك الرئيسي الثاني في عام ٢٠٢٠، خاصة بالنسبة للأسعار، في ارتفاع مستوى الادخار الخاص (الأعمدة الزرقاء الداكنة) - وهي قوة انكماشية للطلب الكلي - بسبب عدم إحصى من أوجه عدم اليقين المحيطة بالجائحة والعواقب المترتبة عليها. وقد نتج عن صدمة الطلب السلبي المشار إليها التأثير المضاد للتضخم المعتاد على الأجور الاسمية وأسعار المستهلكين، لا سيما في الولايات المتحدة. وأخيرا، أدت استجابات سياسة المالية العامة والسياسة النقدية الموسعة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلى الحد من الأضرار المبكرة التي لحقت بالتوظيف من جراء الجائحة وساعدت في دعم الأجور الاسمية.^{٢٧} وعلى النقيض من ذلك، تقلص الدعم المقدم من سياسة المالية العامة في المكسيك في عام ٢٠٢٠، وهو ما أدى إلى انخفاض الأجور والأسعار إلى حد ما (الأعمدة الصفراء). وقد كان توسع السياسة النقدية في المكسيك فعّالا في دعم التوظيف، إلى جانب رفع الأجور الاسمية والأسعار (الأعمدة ذات اللون الأخضر الفاتح). وفيما يتعلق بالاقتصادات الثلاثة جميعا، فقد أدت الزيادة الحادة في الأجور الاسمية مع الاستجابات الضعيفة للأسعار إلى زيادات كبيرة في الأجور الحقيقية.

وفي عام ٢٠٢١، كان المحرك الرئيسي بشكل عام هو انتعاش الطلب الكلي الذي يزيد عن الطاقة الإنتاجية - اختلال التوازن بين العرض والطلب. ويظهر هذا بوضوح من خلال التأثير الإيجابي على أسعار المستهلكين مع بدء سحب المدخرات الخاصة - وهو انعكاس للتأثير السلبي لارتفاع المدخرات في عام ٢٠٢٠. وتعافت الطاقة الإنتاجية إلى حد ما خلال العام الماضي، لا سيما في منطقة اليورو والمكسيك، غير أن هذا التعافي لم يكن كافيا لتعزيز التوظيف بشكل كامل، حيث كان التأثير التراكمي لا يزال سلبيا. كما أدى استمرار التيسير النقدي في الولايات المتحدة إلى رفع الأجور والأسعار بشكل أكبر. وفيما يتعلق بمنطقة اليورو والمكسيك، فقد تراجعت الآثار التضخمية للدعم النقدي. وتراجع الدعم المقدم من خلال سياسات المالية العامة عبر الاقتصادات في عام ٢٠٢١ مقارنة

^{٢٧} يُلاحظ أن هناك جوانب مهمة لتصميم وتكوين سياسات الدعم المالي لم يُنظر إليها النموذج. راجع الفصل ٣ في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الرائد المالي، للاطلاع على نقاش حول الكيفية التي يمكن من خلالها أن يسهم المزيج المناسب من التدابير التي تدعم الحفاظ على الوظائف، وغيرها من التدابير، في زيادة فعالية الدعم المقدم من سياسة المالية العامة.

الصدمة التضخمية والتشديد النقدي

يُقدَّر التحليل التجريبي الآثار الديناميكية للصدمة التضخمية والتشديد النقدي على الأجور والأسعار باستخدام التوقعات المحلية. وتقاس الصدمات التضخمية من خلال مؤشر ضغوط سلسلة الإمداد العالمية التابع لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، والذي يرصد حالة ضغوط سلسلة الإمداد الدولية وانقطاعاتها (والتي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالظروف الحالية).^{٢٩} ويمكن النظر إلى المؤشر على أنه يعكس التباين في جانب العرض، حيث استبعدت عوامل الطلب من بيانات التصنيع وتكاليف النقل المستخدمة في تركيبه. وأخيراً، ولحصر التباينات في مستويات تعرُّض الاقتصادات لتطورات سلسلة الإمداد العالمية، يتفاعل المؤشر مع الانفتاح التجاري من جانب الاقتصاد.^{٣٠}

وفيما يتعلق بارتفاع ضغوط سلسلة الإمداد العالمي بمقدار انحراف معياري واحد، تتجاوز الاستجابة للتضخم الاستجابة للنمو الاسمي للأجور (الشكل البياني ٢-٧، اللوحتان ١ و٦). ويزداد التضخم المتحقَّق والمتوقَّع على الأجل القصير باستمرار، ويستغرق ثلاث سنوات (متجاوزاً الأفق الزمني الموضح) قبل أن يعود إلى متوسطاته طويلة الأجل. وبالتوازي مع ذلك يزداد نمو الأجور الاسمية بمعدل طفيف على المدى القريب جداً، ثم يتدهور بعد أن تخيم على النشاط آثار الركود الناتجة عن الصدمة. وتؤدي هذه الديناميكيات مجتمعة إلى انخفاض نمو الأجور الحقيقية (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٥). لكن الأهم من ذلك أنه لا توجد إشارات على أن هذه الصدمات التضخمية تؤدي إلى حدوث دوامة أجور وأسعار.^{٣١}

^{٢٩} سَتبَعَد عينة التقدير الولايات المتحدة، وتتضمن مجموعة من الاقتصادات المتقدمة الصغيرة المفتوحة في منطقة اليورو للمساعدة في تجنب المخاوف السلبية المتعلقة بالسببية والتزامن والتي قد تنشأ مع إدراج اقتصادات كبرى، والتي يمكن أن يكون لها آثار مباشرة كبيرة على الاقتصاد العالمي (في ظل الصدمة التضخمية المشمولة بالدراسة). علاوة على ذلك تشير الأدلة الحديثة إلى أن التغيرات في المؤشر كان لها تأثير ملموس على التضخم في أسعار المنتجين وأسعار السلع الاستهلاكية في منطقة اليورو (Akinci and others 2022). وتضم العينة ١٦ اقتصاداً: النمسا وبلجيكا وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولافتيا وليتوانيا وهولندا والبرتغال وجمهورية سلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا. وتجنياً للالتباس مع العدد الكبير من الصدمات التي تحدث نتيجة لجانحة كوفيد-١٩، تنتهي عينة التقدير في الربع الأخير من عام ٢٠١٩. راجع دراسة Benigno and others (2022a, 2022b) للاطلاع على التفاصيل الخاصة بتركيب المؤشر.

^{٣٠} يُعرَّف الانفتاح التجاري هنا بأنه مجموع واردات وصادرات اقتصاد ما كحصّة من إجمالي الناتج المحلي. ولمعالجة المخاوف المتعلقة بالتزامن، يُستخدم التقدير القيمة المتأخرة لمؤشر الضغوط على سلسلة الإمداد. راجع المرفق ٢-٦ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول المواصفة التجريبية ومجموعة الضوابط المدرجة.

^{٣١} خلف الكواليس، ترتفع أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات الحكومية ومعدلات البطالة استجابة لمثل هذه الصدمة. وقد تعكس هذه الزيادات آثار التشديد النقدي الداخلي استجابة لصدمة العرض المعاكسة. راجع المرفق ٢-٦ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول الاستجابات الديناميكية لأسعار الفائدة طويلة الأجل ومعدلات البطالة، إلى جانب نقاش أكثر تفصيلاً حول المواصفة والنتائج.

وفي المقابل، يؤدي تشديد السياسة النقدية إلى انخفاض التضخم، مع حدوث تأثيرات ركود مماثلة على نمو الأجور الاسمية. وبغرض تقدير آثار تشديد السياسة النقدية، يُستخدم التحليل سلسلة الصدمات النقدية المحددة للبنك المركزي الأوروبي من دراسة Jarociński and Karadi (2020).^{٣٢} ويعتبر تأثير التشديد النقدي ذي الانحراف المعياري الواحد على التضخم المتحقَّق والمتوقَّع أقصر من الناحية الزمنية من تأثير صدمة سلسلة الإمداد التضخمية (الشكل البياني ٢-٧، اللوحتان ٣ و٤). وفي الوقت نفسه يتراجع نمو الأجور الاسمية والحقيقية، وهو ما يساعد على تخفيف أي ضغوط تضخمية (الشكل البياني ٢-٧، اللوحتان ٧ و٨)، في حين يرتفع معدل البطالة إلى جانب الزيادات في المعدلات طويلة الأجل للدين الحكومي.^{٣٣}

وتشير هذه الأدلة التجريبية إلى أن الصدمات التضخمية المرتبطة بسلسلة الإمداد غالباً ما يكون لها تأثيرات مؤقتة على التضخم ونمو الأجور، ولا تؤدي إلى دوامة أجور وأسعار. ومع ذلك يبدو أن ضغوط سلسلة الإمداد لها تأثير مطوّل على التضخم المتوقَّع أكثر من تشديد السياسة النقدية. وقد تشير الاختلافات في التأثيرات الديناميكية إلى أن صانعي السياسة النقدية يجب أن يستجيبوا بقوة لمثل هذه الصدمات، لا سيما في السياقات المماثلة للظروف الحالية التي يكون فيها التضخم مرتفعاً وأخذاً في التزايد، ويكون نمو الأجور حساساً للتوقعات التضخمية (على النحو الموضح سابقاً).

وإذا أصبحت توقعات التضخم أقل ثباتاً حول الركيزة المستهدفة للسياسة النقدية، فقد تتغير التأثيرات على الأجور والأسعار، مما يزيد من خطر الوقوع في دوامة مستمرة تتعاقب فيها ارتفاعات الأجور والأسعار. وعندما تصبح توقعات التضخم أكثر ثباتاً حول الركيزة المستهدفة، فإنها تكون أقل حساسية نسبياً للصدمة التضخمية الناتجة عن زيادة ضغوط سلسلة الإمداد العالمية، وهو ما يقلل ضمنياً من مخاطر انفلات التضخم عن الحدود المستهدفة (الشكل البياني ٢-٨، الخط الأحمر مقارنة بالخط الأزرق).^{٣٤}

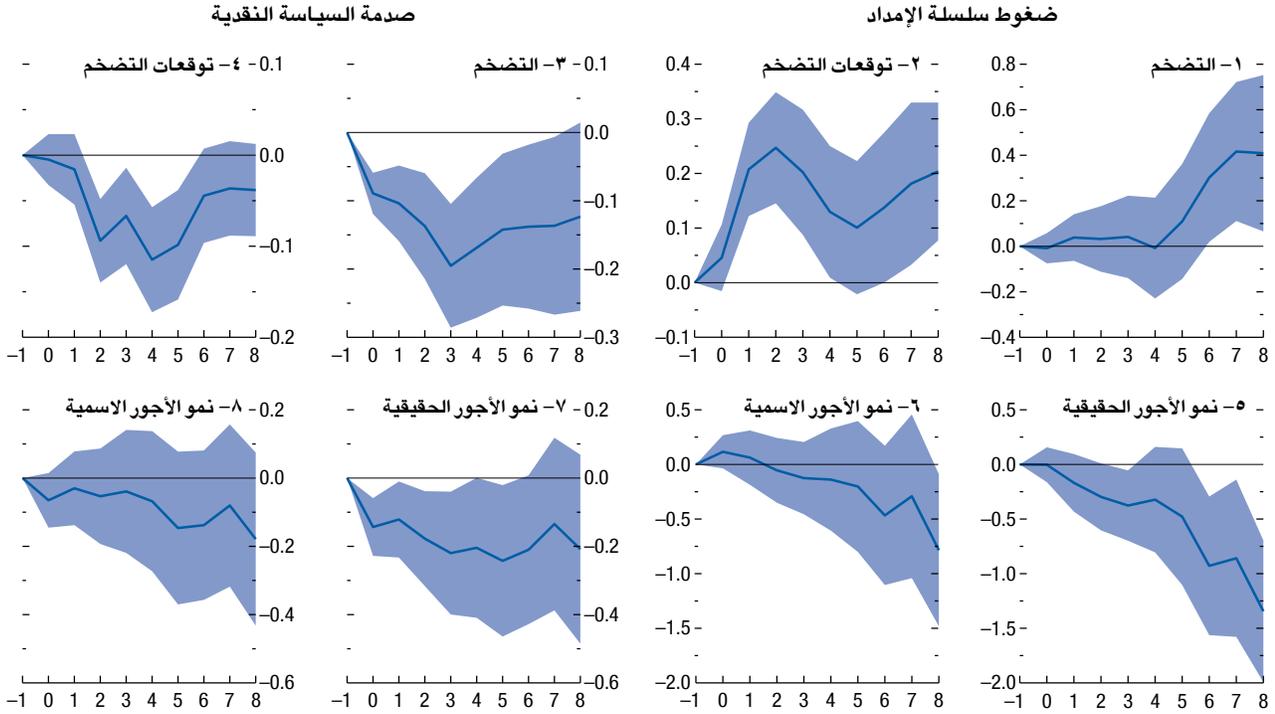
^{٣٢} راجع المرفق ٢-٦ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على وصف تفصيلي للتحليل. ويلاحظ أن تأثيرات صدمات السياسة النقدية يمكن اعتبارها تقديرات للحد الأدنى؛ نظراً لأن الحد الأدنى الفعال يمكن أن يقلل من التباين في بعض معدلات المبادلة لليلة واحدة المربوطة بمؤشر والمستخدم في تركيب الصدمة.

^{٣٣} راجع المرفق ٢-٦ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

^{٣٤} يتفاعل مؤشر الضغوط على سلسلة الإمداد العالمية مع متغير صوري يساوي واحداً إذا كانت قوة تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة للاقتصاد المتأخر، المقيسة بمؤشر Bems and others' (2021)، أعلى من وسيط الاقتصاد والوقت للمؤشر. راجع المرفق ٢-٦ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل حول تركيب المؤشر. وتتسق هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة Carriere-Swallow and others (2022)، والتي توصلت إلى أن الزيادات في مؤشر Baltic Dry Index تؤدي إلى تأثيرات تضخمية أكبر بين الاقتصادات ذات الأطر الضعيفة على صعيد السياسة النقدية. ولتثبيت التوقعات حول الركيزة المستهدفة بشكل أفضل، أكدت الدراسات الحديثة على الدور الذي أسهمت به الاستراتيجيات الإعلامية للبنوك المركزية وتوجهاتها، بالإضافة إلى المزيد من الإجراءات التقليدية على صعيد السياسات، مثل تغييرات أسعار الفائدة (دراسة Coibion, Gorodnichenko, and Weber 2022).

الشكل البياني ٢-٧: الآثار التراكمية لضغوط سلسلة الإمداد والتشديد النقدي على الأجور والأسعار (بالنقاط المئوية: الاستجابة الديناميكية)

غالبًا ما تؤدي زيادة ضغوط سلسلة الإمداد إلى زيادة التضخم وتراجع نمو الأجور، إضافة إلى المزيد من التأثيرات المستمرة على توقعات التضخم. ويسهم التشديد النقدي بدور فعال في خفض التضخم وتوقعات التضخم، غير أن الإجراءات اللازمة لموازنة الصدمات التضخمية الناجمة عن ضغوط سلسلة الإمداد يمكن أن تكون كبيرة.



المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ومؤسسة Haver Analytics، ودراسة Jarociński and Karadi (2020)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تظهر الخطوط الاستجابات المقدرة للمتغير المشار إليه للصدمة المشار إليها، حيث تمثل المنطقة المظللة فترة ثقة بنسبة ٩٠٪. وتُظهر المحاور الأفقية الوقت بأربع العام، حيث (٤ = صفر) تمثل الربع الذي وقع فيه التأثير الأولي للصدمة. وتشمل عينة التقدير اقتصادات منطقة اليورو خلال الفترة من عام ١٩٩٩: الربع الرابع إلى عام ٢٠١٩: الربع الرابع. وتمثل اللوحات ١ و ٢ و ٥ و ٦ الاستجابات لصدمة ضغوط سلسلة الإمداد، والتي تُعرف بأنها زيادة بمقدار انحراف معياري واحد على مؤشر ضغوط سلسلة الإمداد العالمية التابع لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ولمراعاة درجات الانكشاف المختلفة للاقتصادات، يُرجح المؤشر حسب الانفتاح التجاري للاقتصاد. وتمثل اللوحات ٣ و ٤ و ٧ و ٨ الاستجابات لصدمة السياسة النقدية ذات الانحراف المعياري الواحد، وذلك على النحو المحدد في دراسة Jarociński and Karadi (2020). وتمثل "توقعات التضخم" التضخم المتوقع خلال الاثني عشر شهرا القادمة. راجع المرفق ٢-١ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل حول العينة والمرفق ٢-٦ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول التقدير.

ويقدّر التحليل نموذجَ توازن عشوائياً ديناميكياً معيارياً صغيراً مشروطاً بعمليات مختلفة لتكوين التوقعات، وبالتالي يعزل دور هذه العمليات في تشكيل استجابة الاقتصاد للصدمة وإجراءات السياسة. ويتضمن النموذج منحنيات فيليبس للأسعار والأجور (التي تربط بين تضخم الأسعار والأجور على التوالي، وبين التوقعات والفجوة بين الأجور الحقيقية والإنتاجية وتباطؤ الاقتصاد)، ومنحنى مدخرات الاستثمار (الذي يربط الإنتاج بسعر الفائدة الاسمي وتوقعات التضخم)، ودالة رد فعل السياسة النقدية.^{٣٥}

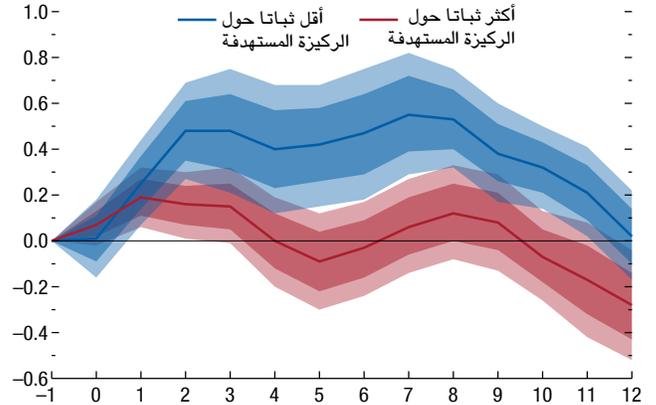
^{٣٥} راجع المرفق ٢-٧ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول النموذج وهيكله. وراجع أيضاً دراسة Alvarez and Dizioli (قيد الإصدار).

دور التوقعات واستجابات السياسة النقدية في تضخم الأجور والأسعار

تناقش البنوك المركزية في كثير من الأحيان أهمية مراقبة توقعات الأسعار لتقييم الموقف الصحيح للسياسة النقدية، وذلك بهدف ضمان عدم انحراف التوقعات عن مستهدفات البنك المركزي. ومع تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة عالمية، ووصول التضخم إلى مستويات لم نشهدها على مدى عقود في العديد من الاقتصادات، فهناك مخاوف بشأن تجاوز الاتجاهات التي كانت سائدة في الماضي القريب في ظل التغيير الحاد للتوقعات. ويركز هذا القسم الفرعي على كيفية تأثير الاختلافات في عملية تكوين التوقعات على ديناميكيات الاقتصاد، مع التركيز بشكل خاص على سلوك الأجور الاسمية والأسعار.

الشكل البياني ٢-٨: الآثار التراكمية لضغوط سلسلة الإمداد على توقعات التضخم (بالنقاط مئوية: الاستجابة الديناميكية)

تستجيب توقعات التضخم الأكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة بشكل أقل لضغوط سلسلة الإمداد



المصادر: دراسة Bems and Others (2021)، وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ومؤسسة Haver Analytics، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُظهر الخطوط الاستجابات للدفعات المقدرة لتوقعات التضخم (قبل ١٢ شهرا) لارتفاع بمقدار انحراف معياري واحد على مؤشر ضغوط سلسلة الإمداد العالمية التابع لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (مرجحا بالانفتاح التجاري للاقتصاد). رهنا بقوة ثبات توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة (على النحو المحدد في دراسة Bems and others [2021] على مدى خمس سنوات مقبلة). ويمثل الخط الأحمر (الأزرق) الاستجابة للاقتصادات التي يكون فيها ثبات توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة أعلى (أقل) من وسط الاقتصاد. وتمثل المناطق المظلمة الفاتحة فترة ثقة بنسبة ٩٠٪؛ أما المناطق المظلمة الداكنة فهي تمثل فترة ثقة بنسبة ٦٨٪. ويُظهر المحور الأفقي الوقت في صورة ربع سنوية، بحيث تمثل المعادلة ($t = 0$) الربع الذي وقع فيه التأثير الأولي للصدمة. وتتضمن عينة التقدير اقتصادات منطقة اليورو خلال الفترة من عام ١٩٩٩: الربع الرابع إلى عام ٢٠١٩: الربع الرابع. راجع المرفق ٢-١ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل حول العينة والمرفق ٢-٦ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول التقدير.

ومع التسليم بأوجه عدم اليقين المحيطة بالتوقعات في المرحلة الحالية، يُنظر بعين الاعتبار إلى ثلاثة أنواع من عمليات تكوين التوقعات:

١- التوقعات المنطقية: عملية قياسية في كثير من النماذج الاقتصادية في ظل القدرة على تتبع التوقعات المنطقية، حيث تدرك الشركات والأسر المعيشية الهيكل الكامل للاقتصاد، بما في ذلك توزيع الصدمات المحتملة. وهذا يعني أن الشركات والأسر المعيشية تضع تنبؤات دقيقة في المتوسط حول النتائج المستقبلية، بحيث تكون توقعاتها بشأن المستقبل صحيحة في حالة عدم وجود المزيد من الصدمات.

٢- التوقعات التكيفية تماما: على الجانب الآخر، فلدى الشركات والأسر المعيشية توقعات تكيفية تماما، وهو ما يعني أنها تنظر إلى قيمة متغير في الماضي القريب فقط، وتفترض أنه سيظل محافظا على هذه القيمة في المستقبل. ولذلك تتوقع الشركات والأسر المعيشية أن تكون المتغيرات المستقبلية مساوية تماما لتحقيقها مؤخرا.

٣- التعلم التكيفي: عملية تقع بين التوقعات المنطقية والتوقعات التكيفية تماما، وتفترض هذه العملية أن الشركات والأسر المعيشية تكوّن التوقعات باستخدام نماذج إحصائية صغيرة للمتغيرات الرئيسية مثل الأجور والأسعار، وتعمل على تحديث هذه التوقعات بانتظام مع توفر بيانات جديدة والتعلم من أخطائها وتعديل عملية تكوين توقعاتها.^{٣٦}

تشكّل كيفية تكوين توقعات الأجور والأسعار أهمية كبرى كلما ابتعد التضخم وتوقعات التضخم عن المستهدف

بتقييم النموذج الخاص بالولايات المتحدة، وهو سيناريو لا توجد فيه صدمات جديدة للتضخم، وتحدّد في إطاره أسعار الفائدة خارجيا وفق المخطط النقدي للاحتياطي الفيدرالي اعتبارا من يونيو ٢٠٢٢، يبدو الهبوط الهادئ ممكنا إذا كانت التوقعات للأجور والأسعار منطقية (الشكل البياني ٢-٩، الخطوط المتقطعة).^{٣٧} وفي هذه الحالة، يُفترض انحسار الصدمة التضخمية الحالية على نحو سلس خلال فترة الاثني عشر رُبعًا اللاحقة، وهو ما يسمح لفجوة الإنتاج بالتقارب بسلاسة نحو الصفر وانخفاض التضخم الأساسي إلى هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ ٢٪.

وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت توقعات الأجور والأسعار تكيفية تماما، يتسارع تضخم الأجور والأسعار في الأجل القريب، نظرا لأن الشركات والأسر تتوقع أن تكون الأجور والأسعار متطابقة مع مستواها في الواقع القريب والذي كان أعلى من المعتاد (الشكل البياني ٢-٩، الخطوط الحمراء). علاوة على ذلك لا يزال الاقتصاد يواجه صدمات كبيرة في تضخم التكاليف تؤدي إلى تفاقم ضغوط الأسعار، وهي تُوازن إلى حد كبير الآثار المضادة للتضخم على الأجل القريب الناجمة عن انخفاض الأجور الحقيقية (إذ إن نمو الأجور لا يواكب تماما تضخم الأسعار). ومع انحسار الصدمات وزيادة سلبية فجوة الأجور الحقيقية، ينخفض تضخم الأسعار بسرعة بعد خمسة أرباع. ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض التضخم وعدم وجود صدمات مستقبلية أخرى مفترضة، يظل تضخم الأسعار أعلى بواقع ١,٥ نقطة مئوية عن المستهدف حتى بعد اثني عشر رُبعًا. ولخفض التضخم بسرعة أكبر في ظل هذا النوع من تكوين التوقعات، سيتعيّن تشديد السياسة النقدية بشكل أكبر مما هو متوقّع حاليا.

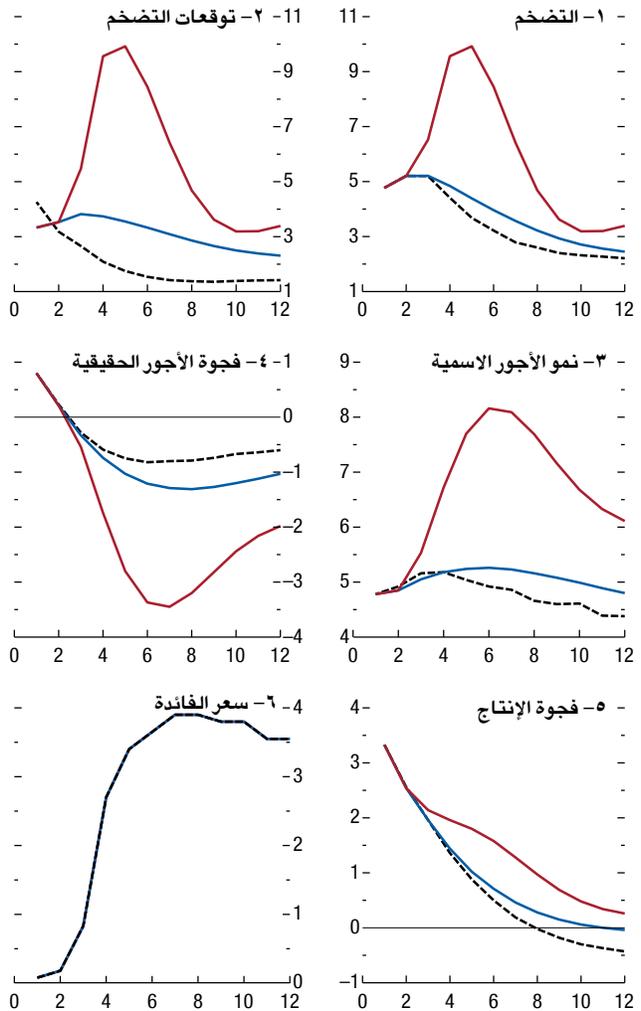
^{٣٦} راجع المرفق ٢-٧ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من النقاش حول عمليات تكوين التوقعات البديلة، بما في ذلك الأشكال الوظيفية المحددة المفترضة لعملية التعلم التكيفي.

^{٣٧} لا تتغير النتائج بطريقة ملموسة إذا كانت السياسة النقدية تتبّع بدلا من ذلك الدالة المقدرة لرد فعل السياسة النقدية، وهو ما يشير إلى درجة عالية من الاتساق بين دالة رد الفعل والسياسة المعلنة. راجع المرفق ٢-٧ عبر شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٢-٩: سيناريوهات على الأجل القريب ذات مسار محدد لأسعار الفائدة في ظل توقعات مختلفة (%)

مع ظهور صدمات لتضخم التكاليف تنشأ من خارج سوق العمل، فإن ديناميكيات الأجور الحقيقية تساعد على استقرار التضخم حتى عندما تكون توقعات الأجور والأسعار ذات منظور خلقي (توقعات تكيفية). وإذا كانت استجابة إجراءات السياسة غير كافية، فمن الممكن أن ينفلت التضخم وتوقعات التضخم عن الركيزة المستهدفة كلما كانت التوقعات أكثر تكيفا مع الماضي.

سيناريو التعلم التكيفي الأساسي
التوقعات التكيفية تماما
التوقعات المنطقية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الاستجابات السيناريوهات التي تمت معايرتها لتتوافق مع خصائص الولايات المتحدة، بافتراض أن الصدمات التضخمية حسب الوضع في أوائل عام ٢٠٢٢ تنحصر وفقاً للتقديرات الصادرة بناءً على تجربة سابقة. والتضخم يمثل التضخم الأساسي. وتظهر المحاور الأفقية الوقت بأربعاء العام منذ ٢٠٢١- الربع الرابع. راجع المرفق ٢-٧ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هيكل وتقدير نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي الصغير الأساسي.

وفي إطار عملية التعلم التكيفي، وهي العملية الأقرب إلى الواقع من بين عمليات تكوين التوقعات الثلاث، حيث تشير التقديرات إلى اتساقها مع البيانات الحديثة حول ديناميكيات الأجور والأسعار، تقع مسارات التضخم ونمو الأجور وفجوة الإنتاج بين التوقعات المنطقية والتوقعات التكيفية تماما (الشكل البياني ٢-٩، الخطوط الزرقاء). وهناك قصور ذاتي أكبر نوعاً ما عما هو الحال في التوقعات المنطقية، غير أنه لا يقترب بأي شكل من المستوى الذي شوهد في الحالة التكيفية تماما.^{٣٨} ومع ذلك، ومع إغلاق فجوة الإنتاج إلى حد كبير، لا يزال التضخم أعلى بنصف نقطة مئوية تقريبا من المستهدف بعد اثني عشر رُبعاً.

وتُظهر نتائج محاكاة النموذج المقدر لحالة البرازيل - اقتصاد سوق صاعدة- أنماطاً واسعة عبر عمليات تكوين التوقعات الثلاثة مشابهة للأنماط الخاصة بالولايات المتحدة (راجع المرفق ٢-٧ عبر شبكة الإنترنت)، ومع ذلك، فإنها تُظهر حساسية أكبر للصدمات التضخمية ومخاطر أعلى للانفلات عن الركيزة المستهدفة بشكل عام. وقد تستلزم الحساسية الأكبر رد فعل أقوى من البنك المركزي لتثبيت التوقعات.

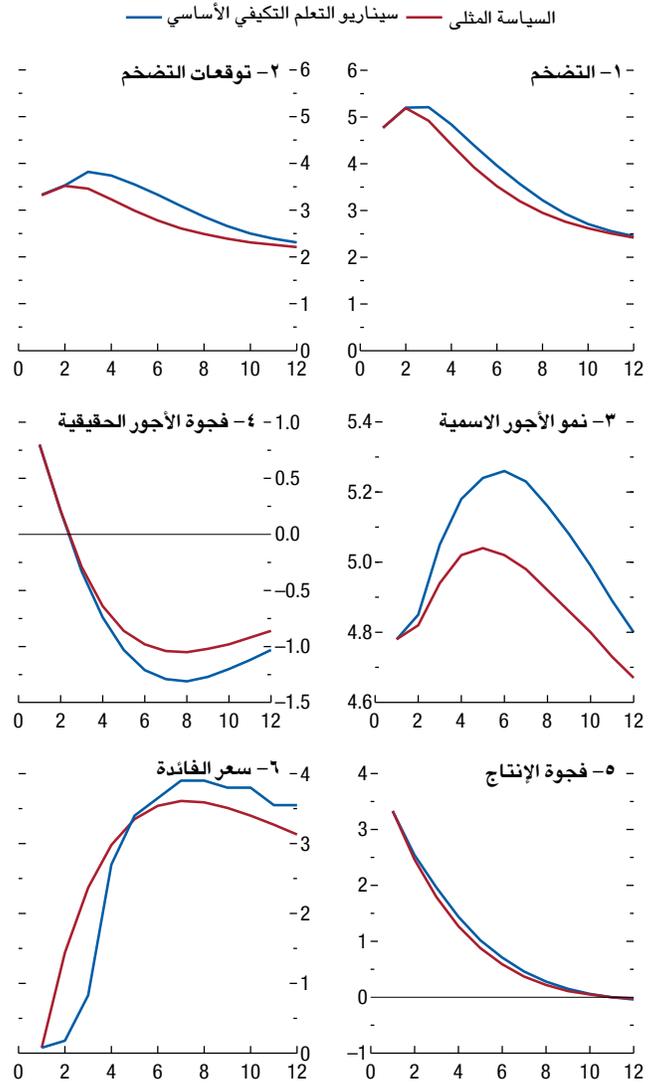
وفي جميع الأحوال، تُشكل ديناميكية الأجور الحقيقية أهمية كبيرة في تطور تضخم الأجور والأسعار نظراً لقدرتها على التأثير على ضغوط الأسعار. ولأغراض التبسيط، تُعتبر الأجور هي المحدد الوحيد للتكاليف الهامشية في النموذج المستخدم هنا. ولهذا السبب يمكن أن يوضح النموذج أيضاً مدى احتمالية ترسخ ديناميكية دوامة الأجور والأسعار. وهذا النموذج لا يتيح فحسب تقييم احتمالية الوقوع في دوامات الأجور والأسعار في السيناريوهات التي تمت محاكاتها، بل يوضح أيضاً أن الأجور يمكن أن تكون ركيزة مهمة للتضخم عندما يتعرض اقتصاد ما لصدمات نتيجة تضخم التكاليف. فعندما تحدث صدمات نتيجة تضخم التكاليف، تعمل فجوة الأجور الحقيقية السالبة التي تشهدا الحقبة الحالية على تثبيت التضخم، حتى في حالة التوقعات التكيفية تماما.^{٣٩} وعندما تتراجع التكاليف الحقيقية للعمالة، فإنها تساعد على خفض التضخم. علاوة على ذلك، فكلما زادت معدلات التضخم، زادت سلبية فجوة الأجور الحقيقية وزادت قوة آلية التثبيت. وباستخدام منهجية مختلفة، وبالتركيز على الولايات المتحدة، يدرس الإطار ٢-١ بشكل تجريبي الآثار المترتبة من الأجور إلى

^{٣٨} تم تقدير النموذج على مدار فترة كان فيها إطار السياسة النقدية يتمتع بمصداقية عالية، ومن ثم تبدأ عملية التعلم التكيفي بالتركيز على مستهدف التضخم، وذلك على غرار تثبيت التوقعات حول الركيزة المستهدفة الذي يحدث مع التوقعات المنطقية. وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى تحول كبير جداً في كيفية تكوين التوقعات لدفع سيناريو التعلم التكيفي للاقترب من حالة التكيف التام. ويُعتبر القصور الذاتي الاقتصادي الكبير الذي لوحظ في حالة التعلم التكيفي بمثابة دالة على قصور ذاتي كبير في التوقعات.

^{٣٩} تعني فجوة الأجور الحقيقية السلبية أن الأجر الحقيقي (نسبة الأجور إلى مستوى الأسعار) لم يواكب إنتاجية العمالة.

الشكل البياني ٢-١٠: سيناريو السياسة الأمثل في إطار توقعات التعلم التكيفي (٧)

يُعد تشديد السياسة النقدية في البداية الحل الأمثل للحد من زيادة توقعات التضخم، وهو ما يساعد على تحقيق المستهدف بشكل أسرع وأكثر سلاسة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الاستجابات السيناريوهات التي تمت معايرتها لتتوافق مع خصائص الولايات المتحدة، بافتراض أن الصدمات التضخمية حسب الوضع في أوائل عام ٢٠٢٢ تنحسر وفقاً للتقديرات الصادرة بناءً على تجربة سابقة. والتضخم يمثل التضخم الأساسي. وتظهر المحاور الأفقية الوقت بأرباع العام منذ ٢٠٢١- الربع الرابع. ويتم تحديد السياسة المثلى باستخدام دالة موضوعية ترجح بشكل متساو انحرافات الإنتاج والتضخم عن المحتمل والمستهدف، على التوالي، مع إعطاء بعض الأهمية أيضاً لتمهيد تقلب أسعار الفائدة الأساسية. راجع المرفق ٢-٧ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هيكل وتقدير نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي الصغير الأساسي.

الأسعار حسب القطاع، ويخلص إلى وجود انتقال محدود فقط للتأثير من صدمات تكلفة الأجور إلى الأسعار.

وكما أشير سابقاً، فعادة ما تتطلب التوقعات ذات المنظور الخلفي الأبعد تشديداً نقدياً أسرع وأقوى استجابة للصدمة التضخمية. ولكن ما مدى السرعة؟ في حالة الولايات المتحدة، وفي ظل وجود فجوة إنتاج إيجابية وصدمات مستمرة لتضخم التكاليف، فإنه في حالة تكوين التوقعات عبر التعلم التكيفي سيقرر البنك المركزي الذي يصغر من دالة الرفاهية المعيارية في البداية تشديداً أكبر في السياسة والبدء في التيسير في وقت أبكر من المسار الذي يتضمنه المخطط النقطي للاحتياطي الفيدرالي حسب الوضع في يونيو ٢٠٢٢ (الشكل البياني ٢-١٠).^{٤٠} ومع ذلك، سيستغرق انخفاض التضخم عدة أرباع رغم تراكم مكاسب التضخم بمرور الوقت. وتؤثر السياسة النقدية على ديناميكيات التضخم من خلال ثلاث قنوات: (١) يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض فجوة الإنتاج والأجور الحقيقية من خلال منحنيات فيليبس للأجور والأسعار. (٢) في ضوء التكيف الجزئي للتوقعات، يسهم تراجع مستويات تحقق التضخم في خفض التضخم المتوقع. (٣) من خلال إدراك الأخطاء الموجودة في تنبؤاتها، تتعلم الشركات والأسر المعيشية بمرور الوقت، وتولي أهمية أقل للنتائج السابقة عندما يتعلق الأمر بتوقعاتها.

الاستنتاجات

شهد العديد من الاقتصادات ارتفاعاً كبيراً في تضخم الأسعار منذ عام ٢٠٢١، حيث تضرب صدمات العرض السلبية الاقتصاد العالمي وتبدو أسواق العمل ضيقة في أعقاب صدمة جائحة كوفيد-١٩ الحادة. وأثار ارتفاع التضخم هذا مخاوف بين بعض المراقبين مفادها أن الأسعار والأجور يمكن أن تدخل في عملية دفع متبادل وتشهد تسارعاً، مما يحدث دوامة من الأجور والأسعار. وباستخدام مزيج التحليلات التجريبية والقائمة على نموذج، تناول هذا الفصل التطورات الأخيرة في محاولة لإلقاء الضوء على آفاق الأجور وفرص ظهور دوامة من الأجور والأسعار.

وبرغم ارتفاع مستوى تضخم الأجور والأسعار بشكل عام خلال عام ٢٠٢١، فإن الأجور الحقيقية غالباً ما كانت ثابتة أو متراجعة عبر الاقتصادات في المتوسط. ويُعد هذا جانباً مهماً من الظروف الحالية، إذ يمكن أن يحد انخفاض الأجور الحقيقية من التضخم عن طريق خفض التكاليف الحقيقية التي تتحملها الشركات. ويشير تحليل الحالات التاريخية

^{٤٠} يعتمد تحديد استجابة السياسة النقدية المثلى على الافتراضين التاليين:

(١) يقلل البنك المركزي من دالة الرفاهية التي ترجح بشكل متساو انحرافات الإنتاج والتضخم (دالة الخسارة التربيعية). (٢) يدرك البنك المركزي عملية تكوين التوقعات وتكون لديه المعلومات الكاملة عن صدمات تضخم التكاليف في المستقبل. راجع المرفق ٢-٧ عبر شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول التمرين.

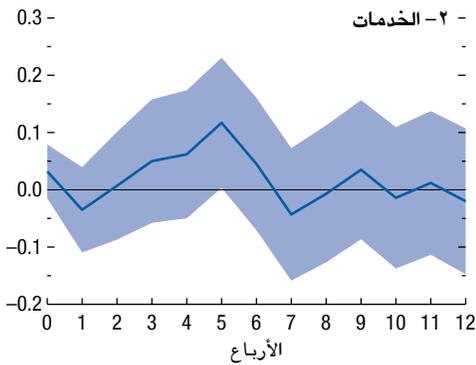
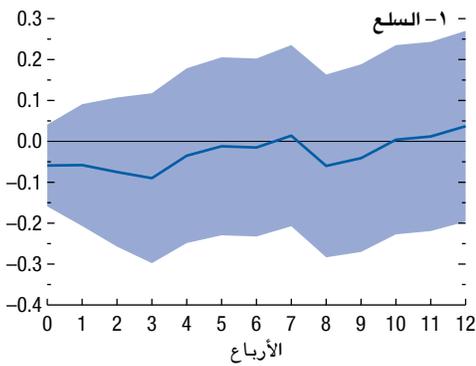
التضخم وتباطؤ سوق العمل في المتوسط، وهو ما قد يشير إلى تحول تدريجي نحو ديناميكيات اقتصادية طبيعية بصورة أكبر. وبالطبع يتوقف هذا التحول بدرجة كبيرة على مدى استمرار الصدمات السابقة في الزوال وظهور صدمات جديدة. وأخيرا، يشير هذا التحليل إلى الدور الحاسم الذي تسهم به عملية تكوين التوقعات في تشكيل آفاق الأجور والأسعار. فعندما تكون التوقعات بشأن الأجور والأسعار ذات نظرة خلفية أبعدها، ينبغي أن تكون إجراءات السياسة النقدية أكثر تركيزا في البداية للحد من مخاطر انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة. ومع تشديد السياسة النقدية بصورة أكبر ومساعدة انخفاض الأجور الحقيقية في الحد من الضغوط على الأسعار، فوفقا لتحليل السيناريوهات يتم احتواء خطر حدوث دوامة مستمرة للأجور والأسعار في الحالة الحالية في المتوسط، وذلك بافتراض عدم وجود صدمات تضخمية أو تغيرات هيكلية مستمرة أخرى في عمليات تحديد الأجور والأسعار (مثل انتقال التأثير بشكل أكثر حدة من الأجور إلى الأسعار أو العكس).

التي تتشابه في سماتها مع سمات الوقت الحاضر إلى أن هذه الحالات لم يتبعها غالبا دوامة من الأجور والأسعار. فواقع الأمر أن التضخم غالبا ما كان ينخفض تدريجيا بعد ذلك في المتوسط، وترتفع الأجور الاسمية تدريجيا على مدى عدة أرباع. ومع ذلك، ظل التضخم مرتفعا لفترة من الوقت في بعض الحالات.

ولم تُفسر ديناميكيات الأجور خلال عام ٢٠٢٠ وحتى أوائل عام ٢٠٢١ تفسيراً جيدا من خلال توقعات التضخم وتباطؤ سوق العمل، وهو ما يعكس على الأرجح المجموعة غير العادية للغاية من الصدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. ويشير التحليل القائم على نموذج للأجور والأسعار خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى وجود صدمات أساسية متباينة، حيث كانت الأجور مدفوعة بشكل أساسي بصدمات الطاقة الإنتاجية وعرض العملة، في حين كان الادخار الخاص مهما لتغيرات الأسعار. ومع ذلك، وفي النصف الثاني من عام ٢٠٢١، يبدو أن نمو الأجور فُسر جيدا بشكل نسبي من خلال توقعات

الإطار ٢-١: انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة

الشكل البياني ٢-١-١: انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار (%)



المصادر: مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تظهر الخطوط الانتقال الديناميكي للتأثير من تغير مقداره نقطة مئوية واحدة في النمو الحالي للأجور (حيث $t = 0$ صفر مقياسا بتغير الأجور في أربعة أرباع) إلى التضخم (المقياس بتغير الأسعار القطاعية المشار إليها في أربعة أرباع). وتظهر المناطق المظللة فترة ثقة بنسبة ٩٠٪.

المتزامن في قطاع الخدمات يرتفع بنسبة تصل إلى ٢٠٪ (وهو أمر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة بنسبة ٩٩٪) عندما يبلغ نمو الأجور أو يتجاوز المئين الخامس والسبعين (أي ٣,٩٪)، في حين يكون انتقال التأثير صفرا تقريبا في الفترات التي ينخفض فيها نمو الأجور. وإضافة إلى ما سبق يشير المقطع العرضي من البيانات القطاعية إلى أن التقدير النقطي لانتقال التأثير من الأجور إلى أسعار الخدمات قد تزايد منذ الربع الأول من عام ٢٠٢١، غير أنه ليس ذا دلالة إحصائية.

تقدم الدراسات التجريبية أدلة محدودة على انتقال التأثير من الأجور إلى أسعار المستهلكين. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي ضعفت الصلة بين تكلفة العمالة وتضخم الأسعار خلال العقود الثلاثة الماضية.^١ وفي غضون ذلك، لم يحقق التحليل على مستوى أكثر تفصيلا قدرا كبيرا من الإجماع على انتقال تأثير تكاليف العمالة إلى أسعار التجزئة.^٢

وباستخدام نهج تقديري جديد، يخلص هذا الإطار إلى أن زيادة نمو الأجور الاسمية في الآونة الأخيرة لم تسهم إلا بقدر ضئيل في تضخم أسعار المستهلكين، وكان ذلك في الغالب من خلال تأثيراتها على أسعار خدمات معينة. ويدرس التحليل انتقال تأثير تكاليف العمالة إلى أسعار المستهلكين (التي تقاس بنفقات الاستهلاك الشخصي أو مؤشر الأسعار) عبر البحث في البيانات القطاعية المفصلة. ويتمثل التحدي التجريبي الرئيسي في أن أسعار المستهلكين التي تعكس المنتج النهائي لعمليات الإنتاج المتعددة، يتعدى مطابقتها بسهولة مع تكاليف مدخلات العمالة المسجلة على مستوى الصناعة. وللتغلب على مشكلة القياس هذه تستخدم مصفوفات المدخلات والمخرجات لإنشاء التكاليف التراكمية لمدخلات العمالة (التي يتم تتبعها من خلال سلسلة إمداد السلع الوسيطة والخدمات) لعدد يبلغ ٧٣ مكونا فرعيا لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي. وباستخدام طريقة التوقعات المحلية الواردة في دراسة (Heise, Karahan and Şahin (2020)، ومع استبعاد التأثيرات الثابتة لنمو الإنتاجية القطاعية والوقت والصناعة، تُظهر استجابة الأسعار لتغيرات الأجور انتقال تأثير نحو ١٠٪ إلى الخدمات بعد خمسة أرباع، غير أنه لا يوجد انتقال للتأثير إلى أسعار السلع قابل للقياس (الشكل البياني ٢-١-٢). وقد يكون عدم وجود انتقال للتأثير في السلع، مقارنة بانتقال التأثير في الخدمات، ناتجا عن استيعاب الشركات لمزيد من تغيرات تكلفة العمالة بفضل ازدياد القوة السوقية وتغلغل الواردات. ويبدو أن انتقال التأثير المُقدر لم يتغير بشكل جوهري من منتصف العقد الأول من الألفية وحتى تفشي الجائحة.

وهناك بعض الأدلة الأولية على أن انتقال التأثير من الأجور إلى أسعار الخدمات يكون أقوى خلال الفترات أو في القطاعات التي تزداد فيها تكاليف العمالة بشكل أسرع. وتشير بيانات ما قبل عام ٢٠٢٠ إلى أن انتقال التأثير

مؤلفا هذا الإطار هما مويلا تشين ولي لين.

^١ راجع دراسة (Bobeica, Ciccarelli, and Vansteenkiste (2021) للاطلاع على الأدلة الخاصة بذلك.

^٢ للاطلاع على المزيد من المعلومات الأساسية حول النقاش، راجع دراستي (Rissman (1995) و(Heise, Karahan, and Şahin (2021) وغيرهما من الدراسات.

- Bobeica, Elena, Matteo Ciccarelli, and Isabel Vansteenkiste. 2021. "The Changing Link between Labor Cost and Price Inflation in the United States." Working Paper Series 2583, European Central Bank, Frankfurt, Germany.
- Boissay, Frederic, Fiorella De Fiore, Deniz Igan, Albert Pierres-Tejada, and Daniel Rees. 2022. "Are Major Advanced Economies on the Verge of a Wage-Price Spiral?" BIS Bulletin 53, Bank for International Settlements, Basel.
- Caplan, Benjamin. 1956. "A Case Study: The 1948–1949 Recession." In *Policies to Combat Depression*, edited by Universities-National Bureau Committee for Economic Research, 27–58. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Carrière-Swallow, Yan, Pragyant Deb, Davide Furceri, Daniel Jiménez, and Jonathan D. Ostry. 2022. "Shipping Costs and Inflation." IMF Working Paper 22/61, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Coibion, Olivier, Yuriy Gorodnichenko, and Michael Weber. 2022. "Monetary Policy Communications and Their Effects on Household Inflation Expectations." *Journal of Political Economy* 130 (6): 1537–84.
- Duval, Romain, Yi Ji, Longji Li, Myrto Oikonomou, Carlo Pizzinelli, Ipei Shibata, Alessandra Sozzi, and Marina M. Tavares. 2022. "Labor Market Tightness in Advanced Economies." IMF Staff Discussion Note 2022/001, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Galí, Jordi. 2011. "The Return of the Wage Phillips Curve." *Journal of the European Economic Association* 9 (3): 436–61.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, Şebnem Kalemli-Özcan, Veronika Penciakova, and Nick Sander. 2021. "Fiscal Policy in the Age of COVID: Does It 'Get in All of the Cracks?'" NBER Working Paper 29293, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Hazell, Jonathon, Juan Herreño, Emi Nakamura, and Jón Steinsson. 2022. "The Slope of the Phillips Curve: Evidence from U.S. States." *The Quarterly Journal of Economics*, 137 (3): 1299–344.
- Heise, Sebastian, Fatih Karahan, and Aysegül Şahin. 2020. "The Missing Inflation Puzzle: The Role of the Wage-Price Pass-Through." *Journal of Money, Credit and Banking* 54 (Suppl. 1): 7–51.
- International Labour Organization (ILO). 2022. *World Employment and Social Outlook: Trends 2022*. Geneva, Switzerland: ILO Publications.
- Jarociński, Marek, and Peter Karadi. 2020. "Deconstructing Monetary Policy Surprises—The Role of Information Shocks." *American Economic Journal: Macroeconomics* 12 (2): 1–43.
- Ramey, Valerie A. 2016. "Macroeconomic Shocks and Their Propagation." In *Handbook of Macroeconomics*, vol. 2A, edited by John B. Taylor and Harald Uhlig, 71–162. Amsterdam: Elsevier.
- Rissman, Ellen R. 1995. "Sectoral Wage Growth and Inflation." *Economic Perspectives* 19 (4): 16–28.
- Rouse, Cecilia, Jeffrey Zhang, and Ernie Tedeschi. 2021. "Historical Parallels to Today's Inflationary Episode." Blog post, United States White House, July 6, 2021.
- Akinci, Ozge, Gianluca Benigno, Ruth Cesar Heymann, Julian di Giovanni, Jan J. J. Groen, Lawrence Lin, and Adam I. Noble. 2022. "The Global Supply Side of Inflationary Pressures." *Liberty Street Economics* (blog), January 28, 2022.
- Alvarez, Jorge, John Bluedorn, Niels-Jakob Hansen, Youyou Huang, Evgenia Pugacheva, and Alexandre Sollaci. Forthcoming. "Wage-Price Spirals: What Is the Historical Evidence?" IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alvarez, Jorge, and Allan Dizioli. Forthcoming. "How Costly Will Reining in Inflation Be? It Depends on How Rational We Are." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Baba, Chikako, and Jaewoo Lee. 2022. "Second-Round Effects of Oil Price Shocks—Implications for Europe's Inflation Outlook." IMF Working Paper 22/173, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ball, Laurence M., Daniel Leigh, and Prachi Mishra. Forthcoming. "Understanding U.S. Inflation during the COVID-19 Era." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ball, Laurence M., Daniel Leigh, Prachi Mishra, and Antonio Spilimbergo. 2021. "Measuring U.S. Core Inflation: The Stress Test of COVID-19." NBER Working Paper 29609, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Baqae, David, and Emmanuel Farhi. 2022. "Networks, Barriers, and Trade." NBER Working Paper 26108, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Baqae, David, and Emmanuel Farhi. 2020. "Supply and Demand in Disaggregated Keynesian Economies with an Application to the COVID-19 Crisis." *American Economic Review* 112 (5): 1397–436.
- Battistini, Niccolò, Helen Grapow, Elke Hahn, and Michel Soudan. 2022. "Wage Share Dynamics and Second-Round Effects on Inflation after Energy Price Surges in the 1970s and Today." *ECB Economic Bulletin* 5.
- Bems, Rudolfs, Francesca Caselli, Francesco Grigoli, and Bertrand Gruss. 2021. "Expectations' Anchoring and Inflation Persistence." *Journal of International Economics* 132: 103516.
- Benigno, Gianluca, Julian di Giovanni, Jan J. J. Groen, and Adam I. Noble. 2022a. "The GSCPI: A New Barometer of Global Supply Chain Pressures." *Liberty Street Economics* (blog), January 4, 2022.
- Benigno, Gianluca, Julian di Giovanni, Jan J. J. Groen, and Adam I. Noble. 2022b. "Global Supply Chain Pressure Index: March 2022 Update." *Liberty Street Economics* (blog), March 3, 2022.
- Bluedorn, John, Francesca Caselli, Niels-Jakob Hansen, Ipei Shibata, and Marina M. Tavares. 2021. "Gender and Employment in the COVID-19 Recession: Evidence on 'She-cessions.'" IMF Working Paper 21/95, International Monetary Fund, Washington, DC.

التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلّص من الكربون

مجتمع يعيش في ظل الحياد الكربوني إلى ما سيتعين الآن أن يكون تحولاً أشد حدة. ويتطلب الأمر ضرورة التحرك الفوري والطموح حتى تتاح فرصة للنضال من أجل الوصول إلى هدف اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ وهو خفض الاحتراق العالمي (مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية) إلى أقل كثيراً من درجتين مئويتين ويفضل إلى ١,٥ درجة مئوية، وتحقيق صافي الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. ويتعين خفض الانبعاثات العالمية عن مستوياتها الحالية بنسبة ٢٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يتطلب زيادة مستمرة وكبيرة في الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وقواعد تنظيمية بشأن الانبعاثات، واستثماراً كبيراً في التكنولوجيات منخفضة الكربون.^١ ولا تستطيع الاقتصادات المتقدمة تحقيق التخفيض المطلوب بمفردها؛ فالبلدان المسؤولة عن إصدار أكبر قدر من الانبعاثات في الأسواق الصاعدة يتعين عليها أيضاً تسريع وتيرة أنشطتها المتعلقة بتخفيض الانبعاثات (Parry, Black, and Roaf 2021).

وكانت المخاوف بشأن التكاليف الاقتصادية الحقيقية لتحول نظام الطاقة من المحددات الرئيسية للتأجيل منذ عقود على صعيد السياسات. ففي حين يُنظر إلى التكاليف غالباً على أنها واضحة وأنية، يُنظر إلى المنافع على أنها بعيدة وغير مؤكدة، رغم الأدلة الدامغة على أن أي تكاليف في الأجل القصير تتضاءل أمام المنافع على المدى الطويل (فيما يتعلق بالنتائج، والاستقرار المالي، والصحة) التي يحققها وقف تغير المناخ (عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٢٢). ويبدو أن التردد في تنفيذ السياسات اللازمة لتخفيف آثار تغير المناخ قد ازداد مؤخراً على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم (دراسة Moraw- iecki 2022) وزيادة المخاوف بشأن أمن الطاقة (راجع الفصل الأول). وقد أثّرت مخاوف في بعض الدوائر من أن مكافحة تغير المناخ يمكن أن تتسبب في صدمة تضخم عالمية (Morison 2021)، مما يؤدي إلى تفاقم في المفاضلات التي تواجهها البنوك المركزية حالياً بين الناتج والتضخم وزيادة المخاطر على استقرار الأسعار على المدى المتوسط (Schnabel 2022). لكن هل هذه المخاوف مبررة؟

^١ راجع دراسة Black and others (2022)، ودراسة Chateau, Jaumotte, and Schwerhoff (2022a) للاطلاع على تحليل تكافؤ أثر كل من القواعد التنظيمية بشأن الانبعاثات وضرائب الكربون. ولاحظ أنه رغم أن حوافز الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء ومصادر الطاقة المتجددة هي جزء مهم من أي حزمة مناخية، فمن الأفضل استكمالها بضررائب الكربون أو قواعد تنظيمية ذات أثر مكافئ تساعد في خفض الطلب على الوقود الأحفوري وتحقيق تحول أسرع.

عقود من التأجيل أحالت ما كان يمكن أن يكون تحولاً سلساً نحو مجتمع يعيش في ظل الحياد الكربوني إلى ما يرجح أن يصبح تحولاً أشد صعوبة. فبإنهاء هذا العقد، يتعين أن يكون الاقتصاد العالمي قد خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٥٪ عن مستوى عام ٢٠٢٢ حتى تتاح له فرصة للنضال من أجل الوصول إلى الأهداف التي تحددها في باريس عام ٢٠١٥ وتجنب اضطرابات مناخية كارثية. ونظراً لأن التحول المطلوب في نظام الطاقة لتحقيق ذلك يجب أن يكون سريعاً، فمن المحتم أن ينطوي على بعض التكاليف في السنوات القليلة المقبلة. ورغم عدم توافر يذكر في الآراء بشأن التبعات الاقتصادية الكلية قصيرة المدى لسياسات تغير المناخ، فإن الرسالة الأساسية لهذا الفصل هي أنه إذا تم تنفيذ التدابير الصحيحة على الفور وإرساؤها تدريجياً على مدار السنوات الثماني القادمة، فإن التكاليف ستظل في حدود يمكن التعامل معها وتتضاءل أمام تكاليف لا حصر لها على المدى الطويل نتيجة الإحجام عن اتخاذ أي إجراءات. وتشير الافتراضات المختلفة بشأن السرعة التي يمكن أن يتحول بها توليد الكهرباء نحو تكنولوجيات منخفضة الكربون إلى أن هذه التكاليف تتراوح بين ٠,١٥ نقطة مئوية و ٠,٢٥ نقطة مئوية من نمو إجمالي الناتج المحلي وإلى أن التضخم يتراوح بين ٠,١ نقطة مئوية و ٠,٤ نقطة مئوية إضافية سنوياً مقارنة بالسيناريو الأساسي، إذا ما تم افتراض سياسات محايدة الأثر على الميزانية. ولتجنب زيادة هذه التكاليف، من المهم أن تحظى السياسات المناخية والنقدية بالمصادقية. فلن تؤدي السياسات المتأرجحة بين الاستمرار والتوقف والمزيد من التأجيل على أساس أن «الوقت لم يحن بعد» إلا إلى تفاقم الخسائر.

مقدمة

يشير توافق الآراء العلمية الذي لخصته مؤخرًا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC 2022) إلى ضرورة الإسراع بإجراء تغييرات واسعة النطاق في السياسات للحد من الاضطرابات المناخية الكارثية. فقد أدت عقود من التأجيل إلى جعل التحول الذي كان يمكن أن يكون بطيئاً نحو

مؤلفو هذا الفصل هم مهدي بن عطية الأندلسي، وبنجامين كارتو (القائد المشارك للفريق)، وكريستوفر إيفانز، وفلورنس جوموت، وديريك موير، وجون-مارك ناتال (القائد المشارك للفريق)، وأوغسطس بانتون، وسايمون فويتس، وقدم الدعم كل من كارلوس موراليس، وسينثيا نياكيري، ويايوان كي. وهم يتوجهون بالشكر إلى جان بيسان-فيري على ما أبداه من تعليقات مفيدة على مسودة سابقة.

الطاقة (GMMET) للاسترشاد به في النقاش الحالي حول السياسات. ويستبعد الفصل طواعية القضايا المتعلقة بتكاليف ومنافع سياسات المناخ على المدى الطويل — المغطاة إلى حد كبير في دراسات أخرى^٢ — ويركز على التكاليف الاقتصادية الكلية على المدى القريب التي يتحملها الوكلاء خلال نطاق زمني محدود. وينصب التركيز أيضا على سياسات المناخ محايدة الأثر على الميزانية^٣، وتتيح هذه الاستراتيجية إمكانية الفصل الواضح بين الآثار الفردية لسياسة المناخ وسياسة المالية العامة على إجمالي الناتج المحلي والتضخم. وعلاوة على ذلك، في السياق الحالي للدين العام المرتفع والتضخم المرتفع وأسعار الفائدة المتزايدة، يمكن تقديم مبررات قوية لتجنب المزيد من تحفيز الطلب الممول بالديون (الفصل الأول).

ويهدف هذا الفصل إلى توضيح أثر سياسات المناخ الممكنة التي توازن بين الحاجة إلى الحد من خسائر الناتج والآثار التضخمية لارتفاع الضرائب، مع ضمان ألا تتحمل الأسر منخفضة الدخل نسبة أكبر من أي تكاليف تنطوي عليها عملية التحول.^٤

ونظرا لأن المفاضلات الناتجة عن ذلك بين الناتج والتضخم يمكن أن تختلف إلى حد كبير تبعا لتصميم تلك السياسات ومصادقتها، لا سيما تفاعلها مع سياسات المالية العامة والسياسات النقدية ووتيرة تنقية إنتاج الكهرباء من الكربون، فإن تركيز هذا الفصل ينصب بقدر كبير على صلاية السياسات. ومن شأن إلقاء الضوء على مجموعة النتائج التي يمكن أن ينطوي عليها التحول المطلوب على مدار السنوات الثماني القادمة أن يساعد صناع السياسات على تقييم الخيارات البديلة وتصميم السياسات على نحو أنسب لوضع كل بلد.

ولا يوجد توافق يُذكر في الآراء بشأن التبعات الاقتصادية الكلية المتوقعة على المدى القريب لسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ، مثل الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وعلى أهم المستويات الأساسية، فإن فرض ضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يعادل تسعير مورد — الحق في التلوث — كان يتم الحصول عليه مجانا. ويؤدي استدخال هذا المؤثر الخارجي السلبي إلى زيادة تكلفة الوقود الأحفوري، أي حدوث صدمة عرض معاكسة، والتي تحمل ظاهريا العديد من أوجه التشابه مع صدمات أسعار النفط المعتادة (Pisani-Ferry 2021). لكن هناك اختلافات مهمة بين اقتصاديات سياسة المناخ وصددمات أسعار الوقود الأحفوري. أولا، تؤدي الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى انخفاض الأسعار (بعد خصم الضرائب) بالنسبة للبلدان المنتجة للوقود الأحفوري، وهي عائق مهم أمام الاستثمار في هذا النوع من مصادر الطاقة. ثانيا، رغم أن صدمات أسعار الوقود الأحفوري تنطوي على تحويل الإيرادات إلى البلدان المصدرة لهذا الوقود، فإن الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تولد إيرادات للمالية العامة يمكن تخصيصها بعدة طرق مختلفة للتخفيف جزئيا من تأثيرها السلبي على الاستهلاك والإنتاج، ولتعويض الأسر منخفضة الدخل، التي تؤثر زيادة أسعار الطاقة على معظمها. ويمكن أن يكون لهذه الإيرادات آثار شديدة التباين على الاقتصاد تبعا لكيفية استخدامها. ثالثا، رغم أن صدمات أسعار الوقود الأحفوري عادة ما تكون صدمات عرض معاكسة مؤقتة ومفاجئة، فإن الغرض من الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أن تكون دائمة ويُفترض أن تُطبَّق تدريجيا (الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وستدرك الشركات والأسر التي تتطلع إلى المستقبل أن الناتج والدخل في المستقبل سيكونان أقل دائما مقارنة بالتوقعات السابقة وسترغب في تقليص الاستثمار والاستهلاك؛ وسيعتمد التوازن بين آثار العرض والطلب والأثر الصافي على الناتج اعتمادا كبيرا على السياسات الأخرى التي تتبعها الحكومات. رابعا، طفرات أسعار الوقود الأحفوري التي لا تغير الأسعار النسبية وفقا لمحتوى الكربون في الوقود (مثل الطفرات التي لا تؤدي إلى زيادة أسعار الفحم بنسبة أكبر من زيادة أسعار البنزين) لا توفر حوافز لخفض الانبعاثات بنفس القدر مثل ضريبة الكربون، ولا سيما حين يُتوقع أن تكون الطفرات مؤقتة. كذلك، هناك أجواء كثيفة من عدم اليقين تحيط بالوتيرة التي يمكن أن يتحول بها توليد الكهرباء نحو تكنولوجيات منخفضة الكربون. وكما يوضح هذا الفصل، يكون لذلك انعكاسات مهمة على التكاليف الاقتصادية الكلية لتحول نظام الطاقة.

ويستخدم هذا الفصل النموذج الجديد الذي أنشأه الصندوق وهو النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر

^٢ راجع دراسة (Acemoglu and others (2012)، والفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، للاطلاع على مناقشة شاملة.
^٣ يتناقض افتراض حياد الأثر على الميزانية مع الافتراض الوارد في الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي يبحث تأثير الاستثمار العام الممول بالعجز على الاستثمار في البنية التحتية الخضراء. وفي سياق هبوط النشاط الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩، كان التحفيز المالي هو السياسة الصحيحة؛ وأدى مزيج السياسات المقترح — ضريبة الكربون والاستثمار العام — إلى عجز مالي وزيادة مؤقتة في إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢-٦ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). لكن في السياق الحالي للتضخم المرتفع وأسعار الفائدة المتزايدة، ينبغي لسياسة المالية العامة أن تتجنب تقويض جهود السياسة النقدية لكبح التضخم وزيادة تراكم الدين العام.
^٤ استكمالا للتحليل الوارد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي — حيث تم تحليل أثر الاستثمار العام المباشر في التكنولوجيا والبنية التحتية منخفضة الكربون — يبحث هذا الفصل في أثر تقديم دعم فعال من حيث التكلفة للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، ويتيح خيار إعداد النماذج هذا استهداف القطاعات التي تستخدم بالفعل تكنولوجيات منخفضة الانبعاثات، أي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة، وإنتاج الطاقة النووية والكهرومائية، والنقل الكهربائي، ويعتبر الاختلاف بين الاستثمار العام والدعم قضية دلالية إلى حد ما، حيث إن هذه القطاعات مملوكة كليا أو جزئيا للقطاع العام في العديد من البلدان.

معها، فمن المتوقع أن تزداد بنحو الضعف وستعتمد بشكل أساسي على تصميم السياسات. وإدراكا لعدم اليقين هذا، تشير التقديرات الواردة في هذا الفصل إلى أن النمو العالمي يمكن أن ينخفض بمقدار ٠,١٥ نقطة مئوية إلى ٠,٢٥ نقطة مئوية سنويا، وأن التضخم يمكن أن يرتفع بمقدار ٠,١ نقطة مئوية إلى ٠,٤ نقطة مئوية. وفي الصين وأوروبا والولايات المتحدة، من المتوقع أن تنخفض التكاليف الواقعة على نمو إجمالي الناتج المحلي وأن تتراوح بين ٠,٥ نقطة مئوية و٠,٢٠ نقطة مئوية سنويا.

• لتصميم السياسات تأثير كبير على الأثر النهائي لسياسة المناخ على الناتج والتضخم وتوزيع الدخل. ويُفترض أن يتم تمويل جميع حزم السياسات عن طريق الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فقط. فاستخدام إيرادات الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لخفض الضرائب على دخل العمالة يحد من التشوهات ويؤدي إلى ارتفاع نسبي في عرض العمالة، وارتفاع الأجور بعد خصم الضرائب، وارتفاع الاستهلاك والاستثمار والناتج. كذلك تؤدي إعادة تدوير جزء من إيرادات الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل دعم الاستثمار في التكنولوجيات منخفضة الكربون (مصادر الطاقة المتجددة، والطاقة النووية والكهرومائية، والمركبات الكهربائية) إلى تسهيل عملية التحول. ويمكن تحقيق مستوى إزالة الكربون نفسه من خلال خفض الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بفضل الاستثمار في تكنولوجيا الهيدروجين. وبالتالي يقل الأثر على التضخم، مما يحد من المفاضلات المحتملة للسياسة النقدية. ويساعد تحويل الإيرادات الضريبية إلى الأسر منخفضة الدخل على زيادة قبول سياسات المناخ، ولكنه يأتي على حساب نمو الناتج.

• للسياسات المناخية أثر محدود على الناتج والتضخم، وبالتالي لا تشكل تحديا كبيرا للبنوك المركزية. فتنفيذ هذه السياسات بالتدريج وعلى أساس من المصادقية يوفر للوكلاء الدافع والوقت الكافي للتحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات. وتتطلب الضغوط التضخمية المعتدلة الناجمة عن ذلك بعض التصحيحات على مستوى السياسة النقدية لضمان بقاء التوقعات التضخمية على ثباتها، ولكن بتكاليف بسيطة على إجمالي الناتج المحلي. وقد يكون هناك مجال للتيسير على المدى القريب لتسهيل عملية التحول. وفي هذا الصدد، تتناقض سياسات المناخ بشكل كبير مع صدمات العرض، حيث تشكل الزيادة المفاجئة في أسعار الطاقة تحديا أنبيا للسلطات النقدية. فالسياسات المناخية الأقل مصادقية تتطلب تصحيحات أكثر حدة في المستقبل، وينشأ عنها المزيد من الضغوط التضخمية والمزيد من التحديات للسلطات النقدية. ولن ترتفع التكاليف إلا مع تآكل مصادقية السياسة النقدية، حيث تتطلب الضغوط التضخمية استجابة إضافية على مستوى السياسات.

• لن يؤدي المزيد من التأجيل إلا إلى زيادة أي تكاليف مرتبطة بتحول نظام الطاقة. فالمخاوف بشأن التضخم وأمن الطاقة قد دفعت البعض إلى اقتراح تأجيل إزالة

وبشكل أكثر تحديدا، يتناول هذا الفصل الأسئلة التالية:

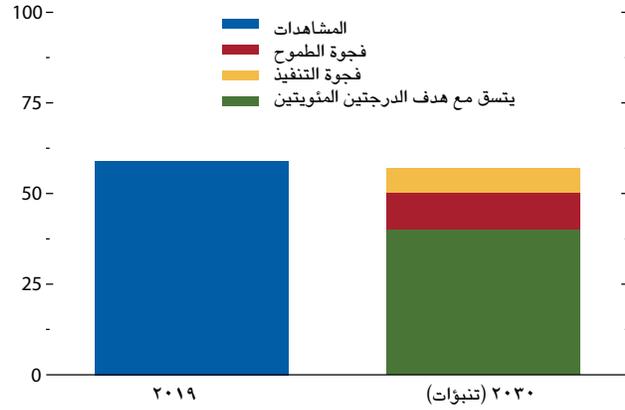
- تكاليف تحول نظام الطاقة والتكاليف الاقتصادية الكلية: ما السرعة التي يمكن أن تتحول بها البلدان نحو مصادر الطاقة المتجددة؟ وما هي التكاليف، إن وجدت، التي ستتحملها الأسر والشركات؟
- مصادقية سياسات المناخ وتصميمها: كيف تعمل حزم السياسات البديلة من حيث أثارها على التوظيف والاستثمار والاستهلاك ونمو الناتج والتضخم وتوزيع الدخل؟ وماذا يعني عدم مصادقية السياسات؟
- التحديات التي تواجه السياسة النقدية: ما مدى صعوبة المفاضلة بين الناتج والتضخم التي تنشأ عن ارتفاع الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؟ وما احتمال صعوبتها إذا فقدت البنوك المركزية مصادقيتها أو لم تكن تحظى بها في الأصل؟
- التكلفة الاقتصادية الكلية للتأجيل: هل تأجيل سياسات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري خيار مفضل في ضوء بيئة التضخم الحالية؟ وهل يمكن أن يؤدي البدء في تنفيذ هذه السياسات في وقت لاحق وبشكل أسرع إلى تحقيق نفس التخفيضات في الانبعاثات؟ وما حجم التكاليف من حيث خسارة الناتج والتضخم؟

ويمكن تلخيص الإجابات عن هذه الأسئلة على النحو التالي:

- سينطوي تحول نظام الطاقة على بعض التكاليف، لكن الأرجح أن تظل في حدود يمكن التعامل معها ما لم تتأخر البلدان. فالسرعة التي يُفترض أن تتمكن بها البلدان من الإحجام عن استخدام الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء تقوم بدور أساسي في تفسير التكاليف الاقتصادية الكلية على المدى القريب المرتبطة بتحول نظام الطاقة. وكلما زادت صعوبة إنتاج الكهرباء النظيفة، زادت تكلفة التحول، حيث ستكون هناك حاجة إلى زيادة الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أو تشديد القيود التنظيمية) لإحداث الانخفاض اللازم في استخدام السلع والخدمات كثيفة الاستخدام للكربون في بقية الاقتصاد. وستكون التكاليف متغيرة أيضا عبر المناطق، حيث تشهد الكتلة (في النموذج المستخدم في هذا الفصل) التي تمثل بقية العالم (غالبيتها من البلدان المصدرة للوقود الأحفوري والاقتصادات كثيفة الاستخدام للكربون) أكبر تكاليف للتحول (راجع المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تحليل للتكاليف في حالة تصور سياسات بديلة لهذه البلدان). وحتى يعكس هذا الفصل حالة عدم اليقين المحيطة بتحول نظام الطاقة، فإنه يتناول عمليتي معايرة بديلتين لمرونة الإحلال بين مصادر الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري في توليد الكهرباء. وفي الحالة الأكثر تشاؤما، ستكون أي زيادة أكثر حدة في الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (حوالي ضعف الضرائب في الحالة المرجعية) ضرورية للوصول إلى هدف إزالة الكربون نفسه. ورغم أن التكاليف الاقتصادية الكلية لتحول نظام الطاقة — التي تُقاس على أساس خسارة الناتج وارتفاع التضخم — لا تزال في حدود يمكن التعامل

الشكل البياني ٣-١: الانبعاثات العالمية التاريخية والمتوقعة (غيغاطن في السنة)

مجموع الانبعاثات المتوقعة في ٢٠٣٠ أعلى من الانبعاثات التي تتسق مع هدف الدرجتين المؤتيتين.



المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ملحوظة: فرط الانبعاثات المتوقعة في ٢٠٣٠ متجاوزة المقدار الذي يتسق مع الدرجتين المؤتيتين للاحتراز يتألف من فجوة الطموح (مقدار تجاوز الانبعاثات المتعهد بها للمقدار الذي يتسق مع هدف الدرجتين المؤتيتين) وفجوة التنفيذ (الانبعاثات التي تتعهد البلدان بتجنبها لكن التنبؤات تشير إلى زيادتها في ظل السياسات الحالية).

المنال في معظم البلدان (تقرير UNEP و UNEP-CCC 2021، وتقرير IPCC 2022، ودراسة Black and others 2021). وحسب توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في ظل السياسات المعمول بها حالياً، سوف تكون الانبعاثات في ٢٠٣٠ أعلى بنسبة ٤٢٪ مما هو مطلوب لتحقيق هدف اتفاقية باريس (الشكل البياني ٣-١). ولا يقتصر الأمر على عدم كفاية طموح تعهدات السياسات المقطوعة بالفعل ("فجوة الطموح" في الشكل البياني)، لكن يُتوقع كذلك عدم الوفاء بها في ظل السياسات الحالية ("فجوة التنفيذ"). وبينما تتسم تعهدات الاقتصادات المتقدمة بأنها أكثر طموحاً من تعهدات البلدان في المجموعة الاقتصادية الأخرى، فلن يتسنى تحقيق أهداف المناخ إلا ببذل جهد عالمي (الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»).

تعزيز مصداقية سياسة المناخ دعماً لفعاليتها

يتسم تاريخ سياسة المناخ بالافتقار إلى الطموح وقصور التنفيذ، مما يتيح مضاهاتها بغيرها من مجالات السياسات العامة. فعلى سبيل المثال، تبين دراسة Kydland and Prescott (1977) كيف أن قلق مسؤولي البنوك المركزية بشأن التضخم وكذلك البطالة قصيرة الأجل يشكلان سياسات نقدية غير متسقة من حيث توقيتها تفضي إلى ارتفاع التضخم وعدم توفير أي فرص عمل جديدة. وبالمثل، فإن الحكومات تعلن اعتماد سياسات لخفض الكربون بينما لديها من الحوافز ما يدعوهها لسحبها في محاولة للوصول إلى الحد الأقصى من

الكربون إلى أن يتم التغلب على الضغوط التضخمية الحالية. لكن هذا لن يؤدي إلا إلى زيادة تكاليف عملية التحول. ويوضح التحليل الوارد في هذا الفصل أن المزيد من التأجيل سيتطلب زيادة الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمعدل أكبر وأسرع مقارنة بالسيناريو المتدرج، مع تحمل تكاليف أكبر بكثير (تكون الدفعة التضخمية الناتجة أقوى بنحو ثلاث مرات، وسيطلب منعها التضخمية بحوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى أربع سنوات).

ويبدأ هذا الفصل بمسح عام يؤكد على الحاجة الملحة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٣٠ على الأقل اتساقاً مع هدف خفض الاحتراز العالمي في نهاية القرن إلى أقل كثيراً من درجتين مؤتيتين. ثم يقدم مجموعة من الأدوات التحليلية من خلال توضيح أثر زيادة الضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بصورة تدريجية على النمو والتضخم. ويتناول القسم التالي أهمية المصادقية والتكامل بين السياسة المناخية والسياسة النقدية لنجاح عملية التحول. ويعرض القسم الأخير تقديراً كمياً للتكاليف الاقتصادية الكلية الناتجة عن المزيد من التأجيل ويؤكد على أن وقت التحرك قد حان الآن.

تخليص الاقتصاد من الكربون: حان الآن وقت المصادقية

الوضع الراهن

نصت اتفاقية باريس على هدف ١.٩٣ بلداً بخفض الاحتراز العالمي مع نهاية هذا القرن إلى أقل كثيراً من درجتين مؤتيتين، بل يُفضّل خفضه إلى أقل من درجة ونصف درجة مئوية. وحتى الآن، لم تف البلدان مجتمعة بتعهداتها، وجعلت زيادة الانبعاثات دون توقف بعد عقد الاتفاقية من تحقيق هدف الدرجة ونصف الدرجة المئوية أمراً بالغ الصعوبة. ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة أكثر من ذلك، كما أنه من المفهوم أن العواقب المعاكسة ستكون لا خطية، وكل زيادة في الاحتراز تثير مخاطر تقاطع "النقاط الحرجة" التي ستدفع نظام المناخ العالمي نحو تغيرات مفاجئة لا رجعة فيها (دراسة Lenton and others 2019).

ويتطلب الحد من الاحتراز العالمي ليكون أقل من درجتين مؤتيتين أن تتراجع الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ عن مستوياتها الحالية بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعني تعجيلاً غير مسبوق لوتيرة جهود تخفيف الآثار، لكنه ذو أهمية بالغة للحد من حجم الضرر الذي يلحق بنظام المناخ على كوكب الأرض. ولسوء الحظ، لا يزال تغيير النظام في ظل سياسة المناخ بعيد

° بعض نقاط التحول تزيد الاحتراز العالمي ذاته؛ على سبيل المثال، غاز الاحتباس الحراري الذي يصدر من ذوبان التربة الصقيعية أو تلاشي الصفائح الجليدية، التي تساعد على عكس حرارة الشمس.

مع تحقيق أهداف اتفاقية باريس، مما يحد من محتوى المعلومات التجريبية في هذه الدراسات التي تجيب عن الأسئلة قيد البحث.

وأدرجت الدراسات هذه الضغوط منذ فترة طويلة، واستخدمت العديد من النماذج العالمية للتوازن العام على نطاق واسع في تحليل تأثير سياسات تخفيض آثار غاز الاحتباس الحراري على الانبعاثات والنشاط الاقتصادي على المدى الطويل. ومع هذا، صُمم عدد قليل للغاية منها لتتضمن بشكل متزامن قدرًا كافيًا من التفصيل في القطاعات الرئيسية (توليد الطاقة والنقل)، وتوقعات متسقة مع النماذج، وعلاقات لا خطية تعكس ارتفاع التكلفة الحدية لعملية إزالة الكربون، وأوجه الجمود الاسمي والحقيقي اللازمة لتحليل العواقب قريبة المدى للتغيرات الكبيرة في السياسات على التضخم والناتج (راجع الإطار ٣-١ للاطلاع على استعراض للدراسات التجريبية وعملية تحقق غير مباشر من الخصائص الكمية للنموذج الاقتصادي الكلي العالمي لتحول نظام الطاقة بناءً على مجموعة من عمليات محاكاة واسعة النطاق في النماذج لتأثير الارتفاع التدريجي في سعر الكربون في الولايات المتحدة).

ويعتمد هذا الفصل على النموذج الاقتصادي الكلي العالمي لتحول نظام الطاقة الجديد، الذي يشترك في مجموعة من خصائصه الرئيسية مع النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الذي يعتمد عليه صندوق النقد الدولي. وعلى غرار النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل، فإن النموذج الاقتصادي الكلي العالمي لتحول نظام الطاقة هو نموذج توازن عام ديناميكي لا خطي متعدد البلدان ويقوم على الاقتصاد الجزئي يُستخدم لمحاكاة التحول من حالة أولية إلى حالة ثبات نهائية. وتتسم نظرة الأسر والشركات بأنها استشرافية فهي تختار الاستهلاك وعرض العمالة وحياسة الأصول والاستثمار على النحو الأمثل، أخذاً بعين الاعتبار أفضلياتها وأعمارها المتوقعة. وتسمح الاحتكاكات الاسمية والحقيقية فضلاً عن وضع نماذج صريحة للتوقعات بتحليل التقلبات الدورية وسياسات الحكومات ذات الصلة لتحقيق الاستقرار. وتتيح تهيئة النموذج الاقتصادي الكلي العالمي لتحول نظام الطاقة تغطية أربع مناطق: الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة وكتلة تمثل بقية العالم.

والغرض من النموذج الاقتصادي الكلي العالمي لتحول نظام الطاقة هو تحليل التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى ومتوسط المدى لكبح انبعاثات غاز الاحتباس الحراري. ويتطلب هذا التحليل وصفاً تفصيلياً للأنشطة التي تولد هذه الانبعاثات وتفاعلها مع بقية الاقتصاد. وتتضمن هذه الأنشطة التنقيب عن الوقود الأحفوري وتجارته، وتوليد الكهرباء باستخدام وسائل تكنولوجية متنوعة (رصد الانقطاع في المصادر المتجددة، ويناقشه الإطار ٣-٣ بمزيد من التفصيل). والنقل باستخدام مركبات تُدار بالكهرباء والسيارات التقليدية (مع أخذ أثر الانتشار الشبكي بين المركبات التي تُدار بالكهرباء ومحطات شحنها في الحسبان). واستخدام الطاقة في إنتاج السلع وفي التدفئة المنزلية، وكذلك

الناتج أو توفير فرص عمل أو ضمان تحقيق مصالح معينة (دراسة 2018 Brulle) أثناء فترة إدارتها.

وبينما تستند القرارات بشأن الاستثمار والبحث والتطوير إلى آفاق زمنية للتخطيط على المدى الطويل، فمن الضروري (للتأثير على السلوكيات) أن يُنظر إلى تدابير سياسة المناخ الجديدة والتعهدات باعتماد سياسات تخفيض الكربون مستقبلاً (مثل الزيادات في الضرائب على غاز الاحتباس الحراري واللوائح التنظيمية والدعم) باعتبارها ذات مصداقية ولا رجعة فيها (راجع الدراسة بعنوان "Credibility: A Key for a Successful Transition"). وكما هو حال السياسة النقدية، فإن مصداقية سياسة المناخ — ومن ثم فعاليتها — سوف تتعزز إذا (١) كان هناك التزام قائم على قواعد محدودة بوضوح بدلاً من الاعتماد على التقدير الاستثنائي المحض لكيفية تحقيق أهداف خفض انبعاثات الكربون مستقبلاً، و(٢) توافرت الشفافية في الأدوات وتحليل السياسات لتحقيق هذه الأهداف، و(٣) طُبِّقت الأهداف بشكل مستقل، بمعزل عن العملية السياسية (دراسة 2017 Nemet and others). وفي الوضع الأمثل، سينطوي المعيار الثالث على ترتيب مؤسسي شبيه بمهام البنوك المركزية في السعي لتحقيق استقرار الأسعار، بوصفه هدفاً أساسياً لها، إلى جانب استقلالية عملياتها، التي يمنحها القانون. ومع هذا، يظل هذا المقياس مرتفعاً، حتى في البلدان التي تعتمد أكثر السياسات تقدماً في تخفيف آثار تغير المناخ (مثل الدانمرك والسويد). وللتغلب على غياب الاستقلالية المؤسسية، أخذ بعض البلدان في اعتباره صراحة قيود الاقتصاد السياسي عند تصميم سياسات المناخ. فعلى سبيل المثال، نظراً لأن العبء الأكبر من تأثير ضرائب غاز الاحتباس الحراري سيقع على الفقراء في كثير من البلدان، فمن المهم استقطاع جزء من إيرادات هذه الضرائب وتحويلها إلى الفقراء لزيادة الدعم الذي تقدمه سياسة ضريبة غاز الاحتباس الحراري؛ فقبولها على نطاق واسع يعزز المصداقية بشكل كبير. وبالتالي، فالتصميم العملي للسياسات قد يتطلب التخلي عن بعض الكفاءة (التي عادة ما تحقق بخفض الضرائب التي تسبب تشوهات) مقابل العدالة والسماح بقدر من إعادة التوزيع (الإطار ٣-٢).

سياسات المناخ التي تمكن من تنفيذ اتفاقية باريس

إطار المفاهيم

لا تبين التجارب الماضية في تنفيذ سياسات تخفيف آثار غاز الاحتباس الحراري سوى بعض من الآثار الاقتصادية الكلية لهذه السياسات في الأجل القريب. وتشير معظم الدراسات التجريبية إلى عدم وجود آثار تُذكر في الأجل القريب من سياسات تخفيف الآثار على الناتج والتضخم (دراسة 2020 Metcalf and Stock، ودراسة 2021 Konradt and Weder di Mauro). ولكن السياسات التي تحلها هذه الدراسات أصغر بكثير من حيث حجمها ونطاقها مقارنة بالسياسات التي سيلزم انتهاجها للوصول إلى مسار يتسق

الأنشطة التي تنبعث منها غازات الاحتباس الحراري من غير الوقود الأحفوري، مثل الزراعة. ويعرض كل من المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت ودراسة Carton and others (2022) هذه الأنشطة، وهي جديدة مقارنة بالنموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل.

حقائق مستترة: عمليات محاكاة تحليلية باستخدام النموذج الاقتصادي الكلي العالمي لتحويل نظام الطاقة

تمهيدا لما سيلبي، يركز هذا القسم على عمليات المحاكاة التحليلية التي تسمح بفصل تأثير أوجه المرونة الرئيسية وبالمقارنة بين الخطط المختلفة لإعادة توظيف إيرادات ضريبة غاز الاحتباس الحراري. وفي كل العمليات التدريجية التي يجريها هذا القسم، ترتفع ضرائب غاز الاحتباس الحراري تدريجيا وعلى مستوى العالم على مدار الثماني سنوات القادمة، بحيث تخفض كل منطقة انبعاثاتها من غاز الاحتباس الحراري بنحو ٢٥٪. وتختار كل منطقة مستوى مختلفا لسعر غاز الاحتباس الحراري لديها، نظرا لاختلاف درجات كثافة الانبعاثات التي تصدرها من توليد الكهرباء وصناعاتها الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، تعتمد صناعة الصلب الصينية بكثافة على الفحم، وتملك منطقة اليورو بالفعل حصة كبيرة من تكنولوجيا مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء لديها، وتسجل الولايات المتحدة أعلى مستويات استخدام المستهلكين للكهرباء والوقود الأحفوري لأغراض التدفئة والنقل.^٦

وأحد أبرز المحاذير في عمليات المحاكاة التي يتضمنها هذا الفصل ما تنطوي عليه ضمنا من مقارنة بين سيناريوهات السياسات والسيناريو الأساسي الذي ينطوي على عدم وقوع كوارث وعدم اتخاذ إجراءات وهو غير ممكن في ظل الأوضاع البيئية. والنكوص عن اتخاذ أي إجراء لتخفيف الآثار حتى ٢٠٣٠ يعني تهديدا بلا رجعة لمستقبل نظام المناخ الذي يُتَوَقَّع أن تكون تكاليفه طويلة المدى باهظة، حتى وإن كان من الصعب قياس حجمها (الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة (Keen and others 2021) وتقدم عمليات محاكاة تأخر سياسات تخفيف الآثار الواردة في الأقسام الفرعية التالية معالجة لهذه النقطة من خلال المقارنة بين إجراء التخفيف اليوم وبديله: الإجراء العاجل المتأخر.

تحول نظام الطاقة: ما مدى سرعته؟

تتوقف الوتيرة التي يمكن أن يتحول بها اقتصاد ما بعيدا عن الوقود الأحفوري بشكل كبير على وتيرة إحجام توليد الكهرباء عن الاعتماد عليها كمصدر للوقود، وعن الفحم بصفة خاصة. وهناك شكلان رئيسيان من أشكال المرونة

^٦ لفهم تفاصيل الفروق في معايرة النموذج التي تؤثر على النتائج في الأربع مناطق، رجاء مراجعة القسم بعنوان "Calibrating the Energy Sector" في المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت، و"Decarbonization in Different Regions: A Primer" في المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت.

في تنفيذ هذه العملية باستخدام النموذج الاقتصادي الكلي العالمي لتحويل نظام الطاقة: مرونة الوقود الأحفوري — ولا سيما الفحم — لمصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء ومرونة إحلال الكهرباء لمصادر الوقود الأحفوري الأخرى في إنتاج السلع والخدمات. ويحيط بقيمة المرونة الأولى قدر هائل من عدم اليقين. فمن ناحية، ربما كان هناك ما يمنع التحويل السريع إلى توليد الكهرباء القائم على مصادر الطاقة المتجددة كأن تكون هناك موعات هيكلية وتكنولوجية وجغرافية سياسية (مثل عدم كفاية الطاقة الاحتياطية وتكامل الشبكة لتغطية مصادر الطاقة المتجددة المتقطعة، وانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي المتعلق بتخزين الكهرباء، واختناقات إمدادات المعادن لأغراض مصادر الطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء، والقيود التجارية، وقضايا سلاسل الإمداد). ومن ناحية أخرى، أدى التقدم التكنولوجي السريع إلى تحسن هائل في الكفاءة وهبوط أسعار مصادر الطاقة المتجددة، بينما آفاق تكنولوجيا طاقة التخزين مواتية (الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).^٧

وفي ظل عملية المعايرة باستخدام المقياس المرجعي، تبلغ الزيادة في حصة المصادر المتجددة في توليد الطاقة ٢٠ نقطة مئوية بحلول عام ٢٠٣٠. وتتسق هذه الزيادة بشكل كبير مع تجارب ألمانيا وكاليفورنيا لكنها أسرع مما حققته البلدان أو المناطق الأكبر حتى الآن.^٨ وتفترض عملية معايرة بديلة أن مقدار السرعة الممكنة لإزالة الكربون من توليد الكهرباء سيبلغ النصف تقريبا في ظل نفس السياسات، انعكاسا لتجربة الصين والولايات المتحدة على مدار العقد الماضي (ويأتي الاتحاد الأوروبي في الوسط، حيث تزداد حصة مصادر الطاقة المتجددة فيه بنحو ١٥ نقطة مئوية). وفي ظل هذه المعايرة، يتعين أن يتحمل قطاع النشاط والمستهلكون عبئا أكبر في إزالة الكربون المطلوبة، وسيلازم زيادة ضرائب غاز الاحتباس الحراري على نحو أكثر حدة (مرتان بنفس القدر) للوصول إلى هدف خفض الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي ظل عملية المعايرة البديلة، تتراجع مرونة الإحلال المتعلقة باستخدام الوقود الأحفوري (تنخفض إلى الربع في توليد الكهرباء، وإلى النصف في قطاع الصناعة التحويلية؛ راجع الجدول ٣-١ في المرفق). ويقارن الشكل البياني ٣-٢ بين نتائج عمليتي المعايرة ويعرض مجموعة الآثار الاقتصادية الكلية الممكنة من تحول نظام الطاقة في حالتين مختلفتين. فتفترض الحالة الأولى رد الإيرادات الضريبية بالكامل للأسر في شكل تحويل دفعة واحدة (يُسمى "تحويل" في الشكل البياني)، ويعزل ذلك تأثير سياسة المناخ عن سياسة المالية العامة، نظرا لأن سياسة المالية العامة

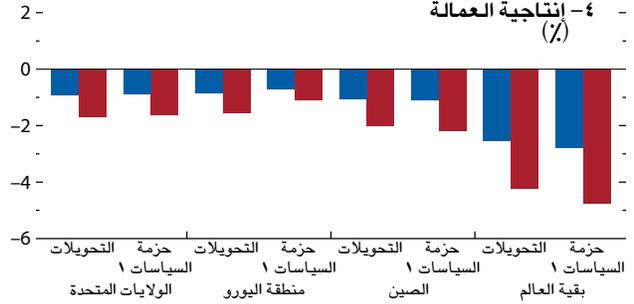
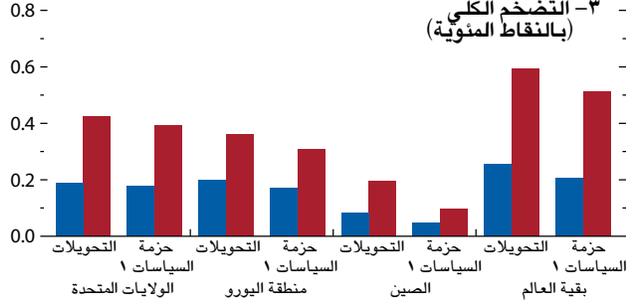
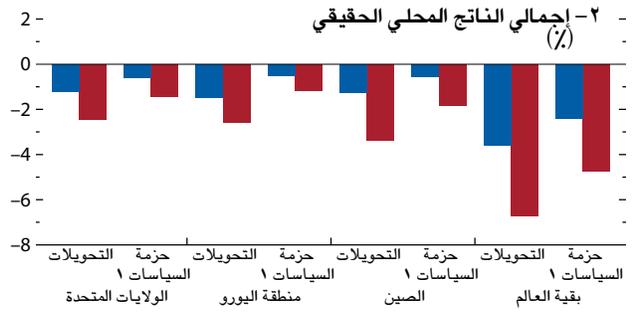
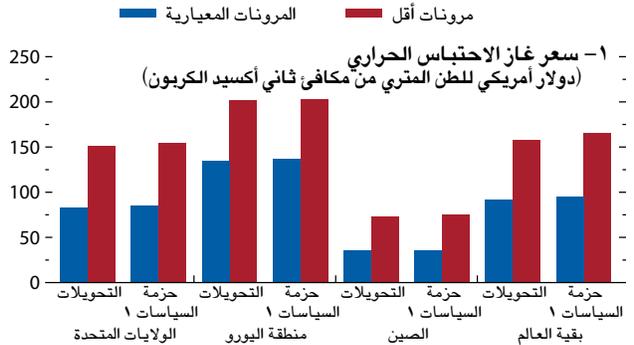
^٧ راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على وصف كامل لقطاع توليد الطاقة في نموذج الاقتصاد الكلي العالمي لتحويل نظام الطاقة، وكذلك أهم المرونة التي تدفع وتيرة تحول نظم الطاقة وأهميتها للاستثمار ورأس المال مرتفع ومنخفض الكربون.

^٨ التحسينات التي شهدتها التكنولوجيات المتجددة وتراجع الأسعار منذ أن نشرت ألمانيا وكاليفورنيا هذه التكنولوجيات تشير إلى إمكانية تصور تعجيل وتيرة التخلص من الكربون اليوم في بلدان معينة.

الشكل البياني ٣-٢: تأثير ضريبة غاز الاحتباس الحراري على الاقتصاد الكلي في ٢٠٣٠ في ظل عمليات المعايير المختلفة للمرونة

(انحراف عن السيناريو الأساسي)

انخفاض المرونة يقتضي رفع أسعار غاز الاحتباس الحراري للوصول إلى نفس مستوى خفض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ وتحقيق أكبر الآثار الاقتصادية الكلية.



المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحويل في مصادر الطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: حزمة السياسات ١: تخفيض ضريبة العمل بمقدار الثلثين وتحويل الثلث إلى الأسر؛ التحويلات = إعادة توزيع إيرادات ضريبة غاز الاحتباس الحراري كتحويلات إلى الأسر.

التي تستخدم التحويلات لمرة واحدة لا تسبب تشوهات وتتمس بأنها محايدة الأثر على الميزانية. ويرد وصف الحالة الثانية لاحقاً في هذا القسم وتفترض إعادة توزيع جزء من الإيرادات الضريبية من خلال تخفيض الضريبة على دخل العمالة (حزمة السياسات ١ في الشكل البياني). وفي ظل المعايير البديلة، فإن حزمة السياسات ١ تخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح بين ١٪ و ٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة^٩. وتبلغ هذه التكاليف تقريباً ضعف مستوياتها في ظل معايير المقياس المرجعي لكنها تظل في حدود يمكن تحملها، وتتراوح المعاييرتان في حدود ٠,١٥-٠,٢٥ نقطة مئوية من النمو السنوي^{١٠}. وتراجع في ظل المخاطر الكبيرة التي تهدد الأرواح والأرزاق في أنحاء العالم (تقرير IPCC 2022) وتكاليف الناتج الطائلة طويلة المدى المقترنة باحتمال أن تفضي السياسات المعتادة إلى اضطرابات مناخية كارثية (راجع الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على تقديرات للأضرار المتجنبة).

خيارات بديلة لإعادة توزيع إيرادات ضريبة غاز الاحتباس الحراري

تؤدي ضريبة غاز الاحتباس الحراري إلى رفع سعر الطاقة، وتخضع بالتالي للمقارنة بصدمة أسعار النفط (دراسة Pisani-Ferry 2021). ويبدو أن هناك وجه تشابه بينهما لكنه قد يكون مضللاً. ويمكن إعادة توزيع إيرادات ضريبة غاز الاحتباس الحراري على المستوى المحلي لتخفيف بعض أعباء الضريبة الجديدة على المنتج أو المستهلك أو كليهما^{١١}. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تقع صدمات أسعار النفط فجأة وعلى غير توقع وبصورة مؤقتة بينما في عمليات المحاكاة هنا، ترتفع ضرائب غاز الاحتباس الحراري تدريجياً بدءاً من ٢٠٢٢ فصاعداً. وهناك إطار مرجعي أفضل يتمثل في الكتابات عن صدمات الإنتاجية (راجع، على سبيل المثال، دراسة Galí 2015). وفي عمليات المحاكاة الواردة في هذا الفصل، تقضي ضريبة غاز الاحتباس الحراري إلى انخفاض دائم في الإنتاجية مستقبلاً. وتتوقع الوحدات الاستشرافية في عمليات المحاكاة هبوط الأرباح والدخل مستقبلاً نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة المستقبلية المتوقعة وستخفض الاستثمار والاستهلاك بناءً

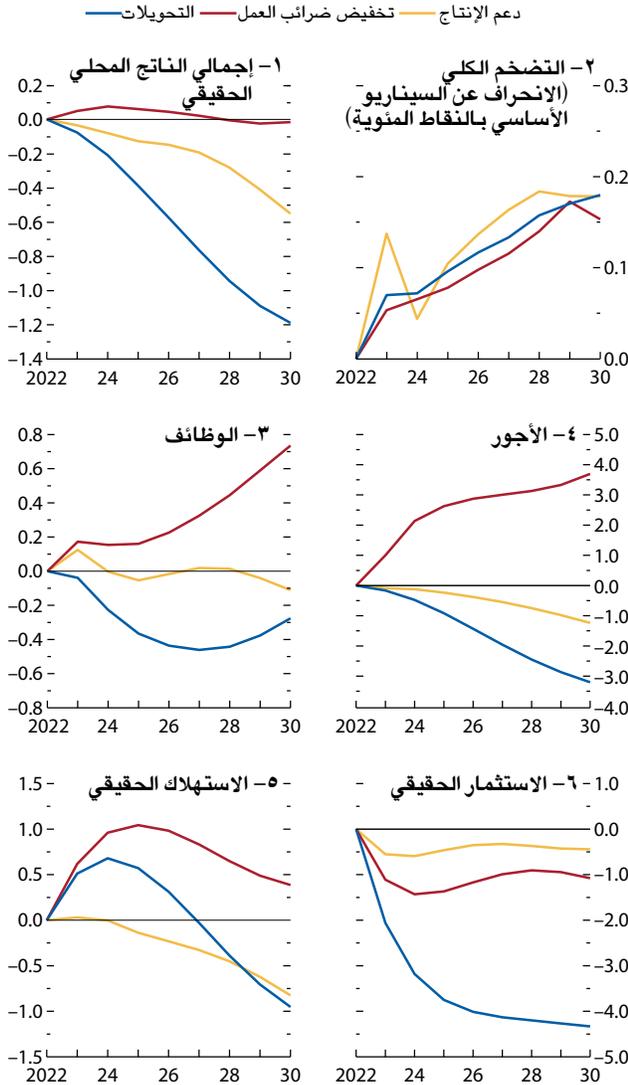
^٩ لأغراض التوضيح، ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي تساوي حوالي ٣٢٠ مليار دولار وتقابل الجزء الخاص بالمناخ المنصوص عليه في «قانون خفض التضخم» الذي أصدرته الولايات المتحدة مؤخراً؛ وتوزع التكاليف على ثماني سنوات، أو ٤٠ مليار دولار في السنة.

^{١٠} منطقة بقية العالم تتضمن اقتصادات مختلفة، ولا يمكن بالتالي استخلاص نتائج تتعلق بكل بلد على حدة. وتضم المنطقة غالبية البلدان المنتجة للوقود الأحفوري وتتمس بمستوى مرتفع من كثافة الطاقة — وبصفة خاصة ارتفاع كثافة النفط. ويقع التأثير الأكبر على إجمالي الناتج المحلي من البلدان المنتجة للوقود الأحفوري التي تتأثر بصفة خاصة أثناء التحول نظراً لهبوط الطلب على الوقود الأحفوري والاستثمار فيه (لمزيد من النقاش، راجع الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والقسم بعنوان "Decarbonization in Different Regions: A Premier" في المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت).

^{١١} في تشبيه العرض والطلب، تمثل صدمة أسعار النفط تحولاً في منحني العرض، بينما ضريبة غاز الاحتباس الحراري تحول على امتداد منحني العرض.

الشكل البياني ٣-٣: تأثير خيارات إعادة التوظيف المختلفة على الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة (الانحراف % عن السيناريو الأساسي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الخيارات المختلفة لإعادة توظيف الإيرادات تشكل تأثير مسار معين لسعر غاز الاحتباس الحراري على الاقتصاد الأمريكي.



المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحويل في مصادر الطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: النتائج مبنية على المرونات القياسية.

التوظيف الثلاث. بينما يؤدي كل من التحويلات لمرة واحدة وتخفيضات ضريبة العمل إلى زيادة الاستهلاك بتحويل مزيد من الدخل إلى الأسر، فتخفيض ضرائب العمل وحده، بالحد من مثيرات العمل، هو الذي له تأثير إيجابي على التوظيف والناتج. وتعوض التحويلات الأسر منخفضة الدخل عن ارتفاع أسعار الطاقة وتخفف بالتالي الآثار التنافسية لضريبة غاز الاحتباس الحراري. ويعود تأثير دعم الإنتاج

على ذلك^{١٢} وعلى المدى القصير إلى المتوسط، بينما لا تزال الضريبة منخفضة، يهيمن انخفاض الطلب الكلي على ارتفاع أسعار الطاقة، بينما البنوك المركزية التي تركز على تحقيق استقرار التضخم الكلي سترغب في استيعاب الصدمة (راجع المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت والفصل ٢ في تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٢ للاطلاع على مناقشة حول التأثير على سعر الفائدة الحقيقي)^{١٣}.

وتولد ضرائب غاز الاحتباس الحراري إيرادات المالية العامة التي يمكن استخدامها في (١) المساعدة على تعجيل التحول من خلال منح الحوافز والدعم والاستثمارات العامة، أو (٢) تخفيف تأثير الضرائب على ناتج الشركات ودخل الأسر، أو (٣) تعويض الأسر منخفضة الدخل من خلال التحويلات الموجهة. وتشكل هذه الخيارات جزءاً من سياسة المالية العامة، وسوف تختار البلدان من بينها ما يتماشى مع تفضيلاتها واعتبارات الاقتصاد السياسي^{١٤}. وفيما يلي توضيح لانعكاسات هذه الخيارات على النتائج الاقتصادية الكلية. ويقارن الشكل البياني ٣-٣ بين ثلاث استراتيجيات مختلفة لإعادة توظيف إيرادات ضريبة غاز الاحتباس الحراري في الاقتصاد من خلال (١) تخفيض ضرائب دخل العمل التشويهي^{١٥}، أو (٢) دعم الإنتاج حسب القطاع لموازنة تأثير الضريبة ومنح حوافز للتحويل إلى طاقة أقل كثافة في استهلاك الكربون (ما يشبه نظام الرسوم والتخفيضات)، أو (٣) ببساطة رد الإيرادات الضريبية إلى الأسر.

وللضريبة تأثير مشابه للغاية على التضخم عبر الاستراتيجيات المختلفة، انعكاساً لمصادقية البنك المركزي المفترضة، أي أنه سيتحرك في مواجهة التضخم لإبقاء التوقعات التضخمية قائمة على ركيزة ثابتة. وزيادة ضريبة غاز الاحتباس الحراري ترفع السعر النسبي للوقود الأحفوري، كما ترفع مستوى الأسعار ككل نظراً لعدم تحرك الأسعار الأخرى في الاقتصاد بسرعة. وفي غياب نظم الربط بمؤشرات، يقتصر تأثيرها على ذلك التأثير المباشر للضريبة على أسعار الطاقة. ومع هذا، فهناك اختلاف كبير بين الآثار على سوق العمل والناتج واستخدام الناتج في ظل استراتيجيات إعادة

^{١٢} سوف يهبط الاستثمار في رأس المال كثيف الكربون مع تكيف الشركات مع رصيد رأس المال الذي سيصبح قديماً في وقت قريب. وسوف يزداد الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ورأس المال المرتبط بها لكنه لن يكفي لتعويض الهبوط في رأس المال كثيف الكربون (راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت). ويرتفع سعر الطاقة بوجه عام. وإذا كانت التحويلات لمرة واحدة كبيرة، يزداد الاستهلاك على المدى القصير، لكن تأثيره يكون قصير الأجل. وفي الأجل المتوسط إلى الطويل، يتراجع الاستهلاك كذلك نتيجة لتأثير الضريبة على الدخل الدائم للأسر.

^{١٣} يلاحظ أن المادة التالية لا تحاول اشتقاق «سياسة مثلى (بمعنى تحقيق الحد الأقصى من الرفاهية)». والهدف هو التوضيح والإرشاد، وليس وضع معيار، حيث تترك مسألة اختيار السياسة حسب ما تفضلها سلطات كل بلد، نظراً لاختلاف الأوضاع والأفضليات في كل بلد على حدة. وللإطلاع على مناقشات تتناول السياسة المثلى في مواجهة صدمة في أسعار النفط، يرجى الرجوع إلى دراسات (2007) Blanchard and Gali, and (2007) Castillo, Montoro, and Tuesta, و (2010) Nakov and Pescatori, و (2012) Natal.

^{١٤} إعادة توظيف الإيرادات الضريبية من خلال تحويلات لمرة واحدة محايدة الأثر على الموازنة وغير تشويهي، مما يمنع أي خلط بين آثار المناخ وسياسة المالية العامة.

^{١٥} مرونة عرض العمل ٠,١٥، في منتصف نطاق التقديرات المتاحة.

بالنفع على الاستثمار، وإن كان ذلك على حساب الاستهلاك، لأنه يمنع التحويلات إلى الأسر وتخفيض ضرائبها.

حزم سياسات مناخية مجدية ومتوازنة حتى تظل أهداف باريس قريبة المنال

ينظر هذا القسم الفرعي في مجموعة من حزم السياسات المناخية المجدية التي تم تصميمها للوصول بالانبعاثات إلى مستوياتها المستهدفة في اتفاقية باريس بحلول عام ٢٠٣٠، مع تحقيق التوازن بين تعظيم مستويات التوظيف، ونمو الناتج، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتعويض الأسر منخفضة الدخل. وتختلف هذه الحزم الثلاث فيما بينها من حيث الأهداف، وإن كانت تسعى جميعها إلى الوصول إلى حلول متوازنة لإحداث التحول المرجو في قطاع الطاقة بتكلفة منخفضة نسبياً على مستويات الناتج والتضخم. وتسمح جميع هذه الحزم بإعادة توزيع الدخل إلى حد ما من خلال التحويلات، ولكنها تختلف فيما بينها من حيث أدوات السياسات واستراتيجيات إعادة تدوير الضرائب المستخدمة (راجع الإطار ٣-١). فالحزمة الأولى من السياسات تستخدم ثلاثي إيرادات ضريبة غاز الاحتباس الحراري لخفض ضريبة دخل العمل، وبالتالي فهي تركز على الحاجة إلى خفض انبعاثات الكربون دون فرض ضغوط مفرطة على مستويات الاستهلاك. ويلزم تطبيق ضريبة أعلى نسبياً على انبعاثات غاز الاحتباس الحراري للتشجيع على إعادة توزيع عمليات الإنتاج على القطاعات ذات الكثافة الكربونية الأقل، وبالتالي يتراجع الاستثمار بدرجة أكبر مقارنة بالحزم الأخرى. وتركز حزمة السياسات الثالثة على دعم الشركات خلال مرحلة التحول. وسيكون التحول سلساً نسبياً بالتالي بالنسبة للاستثمار الذي يسجل تراجعاً أقل كثيراً مقارنة بحزمة السياسات الأولى. ونظراً لأن الإيرادات الضريبية ترد للشركات بالكامل، تتحمل الأسر عبء التباطؤ الناتج عن الضرائب، وتراجع نسبة الاستهلاك إلى الاستثمار. ويمكن النظر إلى حزمة السياسات الثانية باعتبارها مزيجاً من الحزمتين الأولى والثالثة، حيث تتضمن تدابير مكملة لمساعدة الأسر خلال فترة التحول، مع توفير إعانات الدعم

للقطاعات منخفضة الانبعاثات (الطاقة المتجددة، ومحطات الطاقة النووية والمائية، وشراء السيارات الكهربائية). وتتيح هذه الإعانات دعماً أكبر للاستثمار مقارنة بحزمة السياسات الأولى. غير أن استخدام الإيرادات في تمويل إعانات الدعم يأتي على حساب الاستهلاك، حيث يحد من الاعتمادات المتاحة لتخفيض الضرائب وصرف التحويلات. علاوة على ذلك، نظراً لأن الحزمة الثانية تتضمن حوافز استثمارية، يمكن تحقيق الخفض اللازم في حجم الانبعاثات مقابل ضريبة أقل على غازات الاحتباس الحراري وبالتالي معدل تضخم أقل أيضاً (راجع المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل، بما في ذلك البعد الخارجي). ويتضح من هذا السيناريو أن الاستراتيجيات المعتمدة على توفير دعم كبير للتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات تفرض خطراً أقل على التضخم.

وتعكس الفروق عبر البلدان والمناطق في الأساس اختلاف القيم المبدئية من حيث استخدام الطاقة، ونصيب الوقود الأحفوري في سلة الاستهلاك، والزيادة اللازمة في الضرائب على انبعاثات غاز الاحتباس الحراري لخفض الكربون بنسبة ٢٥٪ حسب المستهدف (الشكل البياني ٣-٤). وتعد توقعات التضخم في الصين مثلاً جيداً. ففي الصين، يستحوذ استهلاك الأسر المباشر للطاقة على نصيب أقل من مؤشر أسعار المستهلك، وبالتالي لا يكون لزيادة ضريبة غاز الاحتباس الحراري تأثير كبير على المؤشر كما هو الحال في المناطق الأخرى التي يتضمنها نموذج المحاكاة. ونتيجة لذلك، يتمثل العبء الأكبر للضريبة في تراجع مستويات الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض المكون الأساسي من مؤشر الأسعار. ويشهد باقي العالم تداعيات أكثر حدة على النمو — وتضم الفئة المتبقية في معظمها الاقتصادات المصدرة للوقود الأحفوري والاقتصادات ذات الكثافة النفطية — مما يعكس التحول السريع في قطاع الطاقة نتيجة الانخفاض المفترض في حجم الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ عبر هذه الاقتصادات. وانعكاساً لاتفاقية باريس التي أقرت في أحد مبادئها بأن المسؤولية عن خفض الكربون تتطلب جهوداً متزامنة عبر جميع البلدان مع إمكانية تفاوت نصيب كل بلد منها، يحل المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت التأثير العالمي على الانبعاثات والناتج

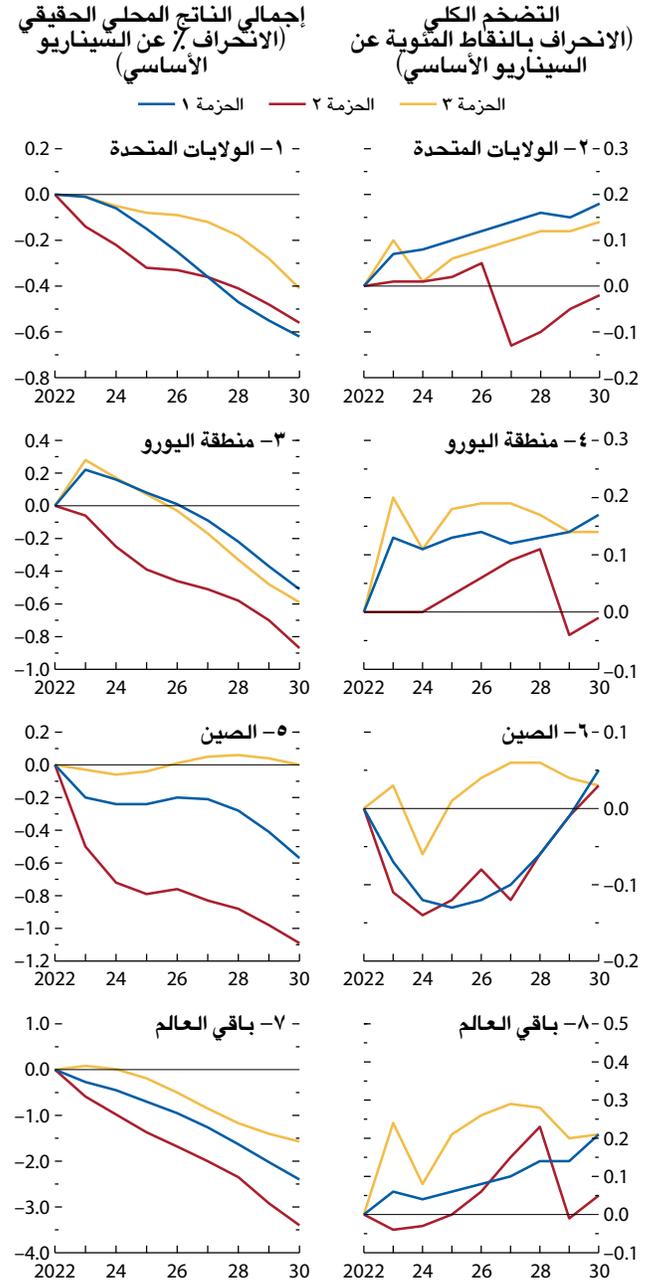
الجدول ٣-١: ثلاث حزم سياسات لخفض الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ في عام ٢٠٣٠

الحزمة الأولى	الحزمة الثانية	الحزمة الثالثة
رفع سعر غاز الاحتباس الحراري تدريجياً خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٣٠	رفع سعر غاز الاحتباس الحراري تدريجياً خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٦	رفع سعر غاز الاحتباس الحراري تدريجياً خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٣٠
استخدام ثلاثي الإيرادات في خفض ضريبة العمل	استخدام ثلاث الإيرادات في خفض ضريبة العمل	رد إيرادات ضريبة غاز الاحتباس الحراري على المستوى القطاعي (توليد الكهرباء، والصناعة التحويلية، والخدمات)
تحويل ثلاث الإيرادات إلى الأسر	تحويل ثلاث الإيرادات إلى الأسر	تحويل إيرادات ضريبة غاز الاحتباس الحراري الناتجة عن أنشطة الأسر (استهلاك الطاقة في المساكن ونقل الأفراد) إلى الأسر مجدداً
تنظيم نسبة السيارات الكهربائية	تنظيم نسبة السيارات الكهربائية	تنظيم نسبة السيارات الكهربائية
تحويل ثلاث الإيرادات في دعم القطاعات منخفضة الانبعاثات	تحويل ثلاث الإيرادات في دعم القطاعات منخفضة الانبعاثات	تحويل ثلاث الإيرادات في دعم القطاعات منخفضة الانبعاثات
• الاستثمار في الطاقة المتجددة	• الاستثمار في الطاقة المتجددة	• الاستثمار في الطاقة المتجددة
• محطات الطاقة النووية والمائية	• محطات الطاقة النووية والمائية	• محطات الطاقة النووية والمائية
• شراء السيارات الكهربائية	• شراء السيارات الكهربائية	• شراء السيارات الكهربائية

المصدر: من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣-٤: التأثير الاقتصادي الكلي لحزم السياسات الثلاث في المناطق المتضمنة في نموذج المحاكاة

الدعم الأخضر (الحزمة الثانية) يحد من الحاجة إلى زيادة أسعار غاز الاحتباس الحراري، ويمكن بالتالي تطبيق نفس قاعدة السياسات مقابل معدلات تضخم أقل. ويساهم دعم الإنتاج (الحزمة الثالثة) في زيادة الاستثمار وإجمالي الناتج المحلي مقابل تأثير محدود



المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحويل في مصادر الطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند النتائج إلى قيم المرونة القياسية. حزمة السياسات الأولى: تحويل الثلث إلى الأسر، واستخدام الثلثين في تخفيض ضريبة العمل؛ وحزمة السياسات الثانية: تحويل الثلث إلى الأسر، واستخدام الثلث في تخفيض ضريبة العمل والثلث الآخر في تقديم الدعم الأخضر؛ وحزمة السياسات الثالثة: دعم الإنتاج وتنظيم النقل. راجع الجدول ٣-١ للاطلاع على توصيف كامل لحزم السياسات الثلاث.

والتضخم حال عدم تطبيق أي سياسات جديدة في باقي العالم.^{١٦} وفي هذه الحالة، تتراجع استثمارات باقي العالم في قطاع الصناعات الاستخراجية فقط، ولا يتأثر إجمالي الناتج المحلي إلا بدرجة طفيفة (انظر الشكل البياني ٣-٣ في المرفق).

وقد افترضت جميع نماذج المحاكاة التي تضمنها النقاش حتى الآن المصادقية الكاملة للسياسات النقدية والمناخية. ويحلل القسم التالي انعكاسات سياسة المناخ على الاقتصاد الكلي في حالة عدم المصادقية الكاملة للسياسات المعلنة.

مصادقية السياسات: أساس التحول الناجح

مصادقية سياسة المناخ

تفترض السيناريوهات المعروضة حتى الآن المصادقية الكاملة لسياسات المناخ الحكومية: ويعدل القطاع الخاص (الشركات والأسر) قراراته في ضوء السياسات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك مسار تسعير غازات الاحتباس الحراري. وتتضح من الحزمة الثانية مدى أهمية مصادقية السياسات، حيث تقوم على مصادقية الدعم الأخضر الذي يتيح حافزا قويا على انطلاق الاستثمارات الخضراء الخاصة ومن ثم تحقيق الخفض اللازم في الانبعاثات مقابل ضريبة أقل على غازات الاحتباس الحراري مقارنة بالحزمة الأولى. ويوضح هذا القسم الفرعي أهمية مصادقية سياسة المناخ من خلال افتراض عدم المصادقية الكاملة لحزمة السياسات الأولى التي تتضمن صعود مسار ضريبة غازات الاحتباس الحراري تدريجيا. ومن المفترض أن سياسة المناخ تكتسب مصادقيتها تدريجيا مع الوقت (مصادقية جزئية): وتحديدا، فإن كل زيادة في ضريبة غازات الاحتباس الحراري يتوقع استمراريتها، ولكن الزيادات المستقبلية في مسار أسعار غازات الاحتباس الحراري تطبق بصورة مفاجئة، ولا تؤثر بالتالي على القرارات الحالية للأسر والشركات.

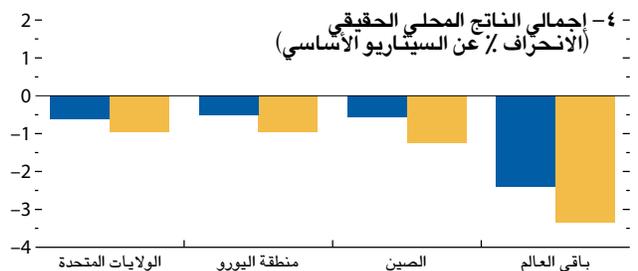
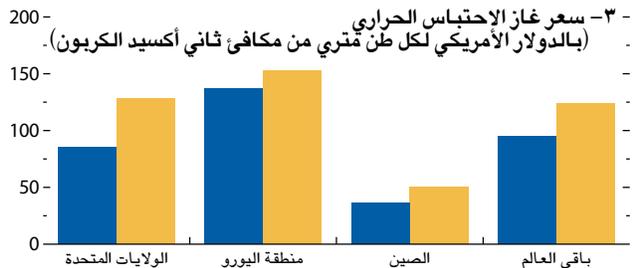
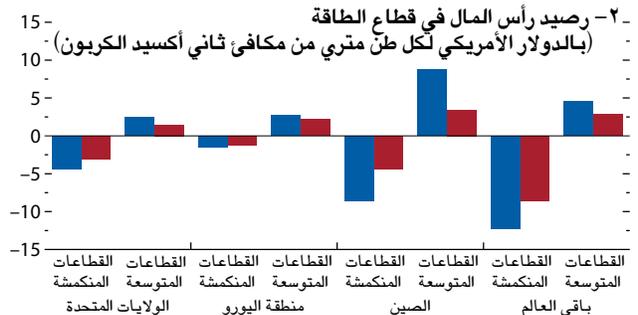
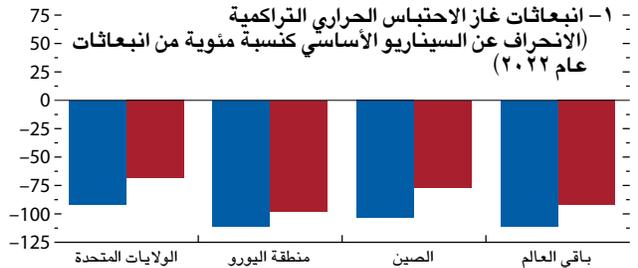
وتؤدي المصادقية الجزئية لمسار تسعير غازات الاحتباس الحراري إلى إبطاء عملية خفض الانبعاثات (فالخفض التراكمي في الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ كنسبة من انبعاثات عام ٢٠٢٢ يقل بحوالي ٢٠٪ في حالة المصادقية الجزئية عنه في حالة المصادقية الكلية: انظر الشكل البياني ٣-٥) نظرا لعدم تراجع الاستثمار في رأس المال كثيف

^{١٦} راجع دراسة Mirzoev and others (2020) للاطلاع على مناقشة حول مخاطر التحول الكربوني في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي هذه البلدان، هناك حاجة ماسة إلى تعجيل وتيرة التنوع الاقتصادي. وينبغي إيلاء الأولوية إلى السياسات الساعية إلى تعزيز القطاع غير النفطية من خلال تحسين القوانين المنظمة لأنشطة الأعمال، وزيادة إتاحة الائتمان، وإصلاح سوق العمل، والتوسع في مصادر الإيرادات الحكومية غير النفطية. وفي الحالات التي ينطوي فيها التحول على تراجع حاد في مستويات الطلب الكلي، يمكن النظر في اللجوء إلى التنشيط المالي بشرط كفاية الحيز المالي المتاح (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على المزيد من التحليلات).

الشكل البياني ٣-٥: تأثير المصادقية الكاملة والجزئية للسياسات التخفيفية في عام ٢٠٣٠

السياسات الأقل مصادقية إما تعجز عن خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى المستوى المستهدف عند بلوغ مسار التسعير المقرر، بسبب عدم تحول هيكل رأس المال بالشكل الكافي، أو تتطلب فرض أسعار أعلى على غازات الاحتباس الحراري لخفض الانبعاثات إلى المستوى المستهدف مقابل تكلفة أعلى على الاقتصاد الكلي.

■ مصادقية كاملة
■ مصادقية جزئية — نفس مسار الأسعار المقرر
■ مصادقية جزئية — نفس الخفض المستهدف



المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحويل في مصادر الطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند النتائج إلى حزمة السياسات الأولى مع مراعاة قيم المرونة القياسية. القطاعات المنكمشة = استخراج الوقود الأحفوري ومحطات توليد الكهرباء من الفحم، القطاعات المتوسعة = الطاقة المتجددة، وتوليد الطاقة النووية والمانية والغاز الأحفوري، وشبكات الكهرباء. راجع الجدول ٣-١ للاطلاع على توصيف كامل لحزم السياسات الثلاث.

الانبعاثات بنفس معدله في حالة المصادقية الكاملة. ويمكن السبب الأساسي في طبيعة التغيرات التي تطرأ على مسار الاستثمار في قطاع الكهرباء. ففي ظل المصادقية الكاملة لسياسة المناخ، تؤدي الزيادات الإضافية المتوقعة في تسعير غازات الاحتباس الحراري — التي تحد من الربحية المستقبلية — إلى التعجيل بتحول رأس المال عن الاستثمارات كثيفة الانبعاثات، كمحطات توليد الكهرباء من الفحم، إلى بدائل منخفضة الانبعاثات.

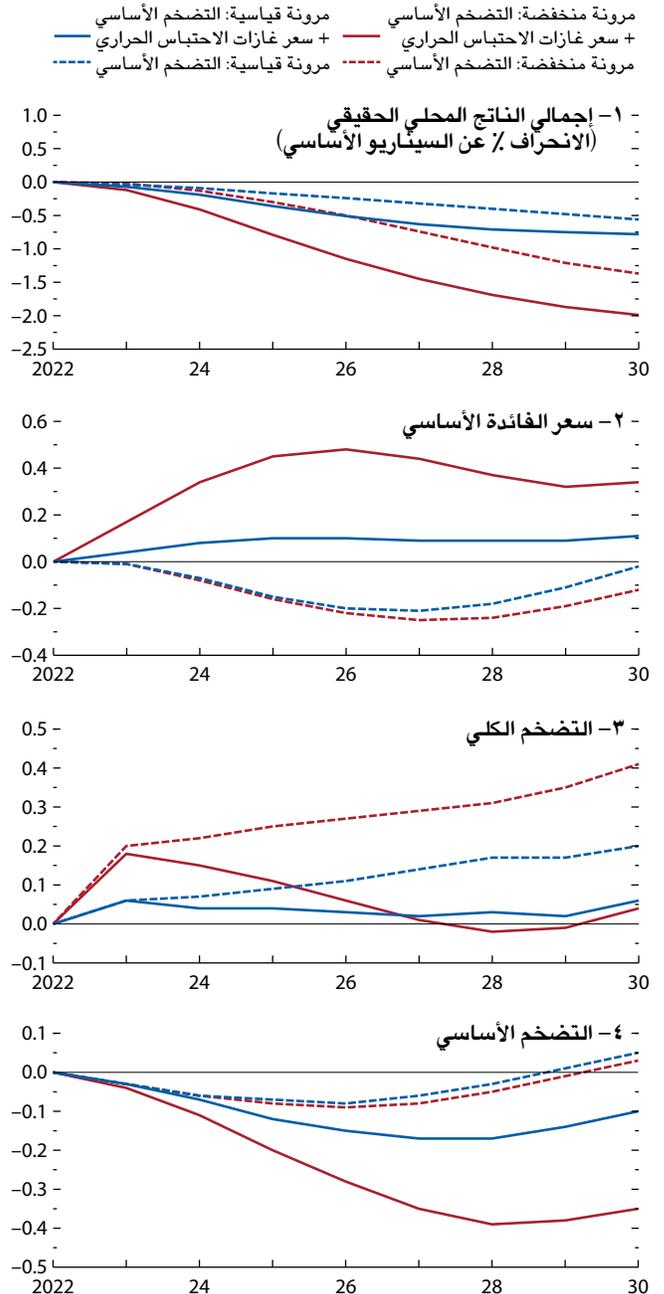
وتتطلب المصادقية الجزئية للسياسات فرض ضريبة أعلى على غازات الاحتباس الحراري لخفض الكربون إلى نفس المستوى المستهدف، مما يؤدي إلى خسائر أكبر في إجمالي الناتج المحلي في نهاية العقد (في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين، يتراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٪ و ١٪ و ١.٢٪ على الترتيب بدلا من ٠.٦٪ و ٠.٥٪ و ٠.٦٪).

مصادقية السياسة النقدية

أثار ارتفاع معدلات التضخم في الوقت الحالي مخاوف من أن سياسة المناخ قد تؤدي إلى صعوبة المفاضلة بين الناتج والتضخم، وتعقيد عمل البنوك المركزية، وربما تحفيز دوامات الأجور والأسعار. ويوضح هذا القسم الفرعي أنه ما دامت البنوك المركزية تحتفظ بقدرتها على مكافحة التضخم، فإن المفاضلات التي قد تنشأ عن أي سياسات مناخ مماثلة لما يناقشه هذا الفصل ستظل محدودة بالضرورة. وفي الواقع، فإن البنوك المركزية قد يسهل عليها التعامل مع سياسة المناخ، إذا ما تم تنفيذها تدريجيا، مقارنة بصدمات الإمدادات التي يصاحبها ارتفاع مفاجئ في أسعار الطاقة وتفرض تحديات ملحة على السلطات النقدية. ولكن إذا فقدت البنوك المركزية مصداقيتها، ستزداد صعوبة المفاضلات، مما يؤكد أهمية مصادقية السياسة النقدية. وسياسة المناخ ليست استثناء من ذلك. وإذا ما فقدت السياسة النقدية مصداقيتها، ستؤدي أي صدمات مدفوعة بالتكلفة إلى مفاضلات أكثر صعوبة لا محالة (راجع دراسة Woodford 2003 ودراسة Galí 2005). وعندما تحول مصادقية السياسة النقدية دون انفلات ركيحة التوقعات التضخمية، لن تنشأ عن حزمة سياسات المناخ مفاضلات حادة بين الناتج والتضخم إذا ما تم تنفيذها تدريجيا (انظر الشكل البياني ٣-٦ للاطلاع على نتائج حزمة السياسات الأولى). وبمقارنة تأثير رفع ضريبة غازات الاحتباس الحراري على الناتج والتضخم عند تنفيذ سياستين نقديتين مختلفتين، يتضح عدم وجود فروق كبيرة بين استهداف التضخم الأساسي (أي التضخم بخلاف بنود الطاقة) ونسخة معدلة من آلية الاستهداف تتضمن التغير في سعر غازات الاحتباس الحراري (التضخم الأساسي مضافا إليه سعر غازات الاحتباس الحراري). وسيؤدي استهداف التضخم الأساسي إلى ارتفاع طفيف في التضخم الكلي بسبب التأثير المباشر للضريبة على المكونات غير الأساسية في مؤشر أسعار المستهلك. أما استهداف النسخة المعدلة من التضخم الأساسي (التضخم الأساسي مضافا إليه سعر غازات الاحتباس الحراري)، فستنشأ عنه تكلفة أكبر

الشكل البياني ٣-٦: التأثير الاقتصادي الكلي لمختلف أهداف السياسة النقدية في الولايات المتحدة (الانحراف بالنقاط المئوية عن السيناريو الأساسي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

إدراج تأثير سعر غازات الاحتباس الحراري على مؤشر أسعار المستهلك له انعكاسات محدودة على الاقتصاد الكلي ما دامت مصداقية السياسة النقدية تحول دون انفلات ركيزة التوقعات التضخمية.



المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحويل في مصادر الطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند النتائج إلى حزمة السياسات الأولى مع مراعاة قيم المرونة القياسية والمنخفضة المشار إليها في الجدول ٣-١ في المرفق. راجع الجدول ٣-١ للاطلاع على توصيف كامل لحزم السياسات الثلاث.

من حيث خسائر الناتج (وهو أمر ضروري لتحقيق الخفض اللازم في التكلفة الحدية والتضخم الأساسي لموازنة تأثير الضريبة على الأسعار غير الأساسية)، ولكنه سيؤدي إلى عودة التضخم الأساسي إلى المستوى المستهدف. ويعني ذلك في الأساس أن استهداف التضخم الأساسي مضافا إليه سعر غازات الاحتباس الحراري يحافظ على بقاء التضخم الكلي قرب المستوى المستهدف بشرط عدم وقوع صدمات في المكونات غير الأساسية الأخرى.

والكثير يتوقف بالطبع على مدى سهولة تحول توليد الكهرباء من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. ففي حالة زيادة الاحتكاكات عن الافتراضات المستخدمة في معايرة قيم المرونة القياسية، سيعني ذلك أن خفض الكربون إلى المستوى المستهدف سيتطلب من الحكومات تطبيق زيادات أكبر وأكثر سرعة في ضريبة غازات الاحتباس الحراري (مقارنة بسيناريو المرونة القياسية)، مما ستكون له انعكاسات على النمو والتضخم. ويوضح الشكل البياني ٣-٦ هذه الفروق. ففي حالة استخدام المعايرة البديلة (قيم المرونة المنخفضة) واستهداف التضخم الأساسي مضافا إليه سعر غازات الاحتباس الحراري على سبيل المثال، سيتراجع إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠ بحوالي ١,٢٥٪ عنه في حالة استخدام قيم المرونة القياسية.

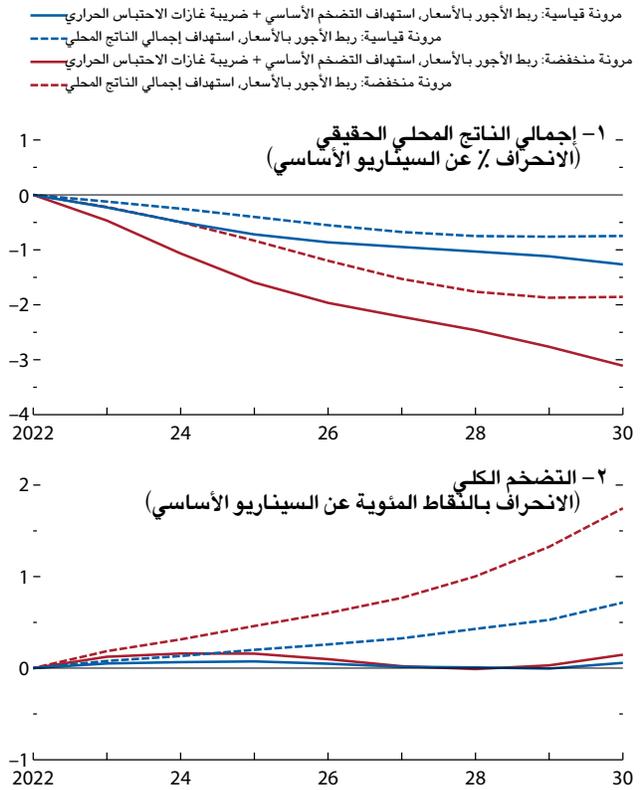
وفي ظل الارتفاع الحالي في معدلات التضخم، ربما يؤدي فقدان مصداقية السياسة النقدية إلى ربط الأجور بمستويات التضخم السابقة. ونتيجة لذلك، قد يزداد جمود آليات التضخم، ويصبح التضخم أكثر اعتمادا على المعدلات السابقة بدلا من ربطه بمعدل التضخم المستهدف. وفي ظل هذه الأوضاع، ربما يؤدي تطبيق سياسات المناخ، كالحزمة الأولى على سبيل المثال، إلى تداعيات غير مباشرة ومفاضلات أكثر صعوبة بين الناتج والتضخم. ويوضح الشكل البياني ٣-٧ أن تثبيت النسخة المعدلة من التضخم الأساسي (التضخم الأساسي مضافا إليه سعر غازات الاحتباس الحراري) في هذه الحالة سيفرض تكلفة أكبر كثيرا على الناتج، في حين سيؤدي تثبيت الناتج إلى دوامة تصاعدية تتعاقب فيها زيادات الأجور والأسعار بينما يسعى البنك المركزي إلى تنشيط الاقتصاد لكبح الطلب على العمالة والأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الاسمية والأسعار في حلقة من الآثار المترددة. وقد ظلت توقعات التضخم ثابتة عموما في معظم البلدان، ولا سيما في كبار البلدان المصدرة للانبعاثات التي تمثل محور تركيز هذا الفصل (راجع الفصلين الأول والثاني). وفي البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بمصداقية أقل، قد تكون الأفضلية لحزم سياسات بديلة ذات تأثير أقل كثيرا على الأسعار (كالحزمة الثانية على سبيل المثال) في حالة وجود مخاوف مبررة إزاء ثبات توقعات التضخم.^{١٧}

ورغم أن الغرض من هذا التحليل توضيحي في الأساس، فإن إلقاء الضوء على المفاضلات الصعبة التي قد تنشأ نتيجة عدم مصداقية البنوك المركزية ربما يثير تساؤلات

^{١٧} في هذه الحالة، قد تكون الأفضلية للسياسات الأقل تأثيرا على التضخم الكلي، كالجمع بين تسعير غازات الاحتباس الحراري ودعم التكنولوجيات منخفضة الانبعاثات في قطاع الكهرباء أو النقل.

الشكل البياني ٣-٧: التأثير الاقتصادي الكلي لمختلف أهداف السياسة النقدية في حالة ربط الأجور بالأسعار

يؤدي ربط الأجور بالأسعار إلى زيادة صعوبة المفاضلة بين الناتج والتضخم.



المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحويل في مصادر الطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند النتائج إلى حزمة السياسات الأولى. راجع الجدول ٣-١ للاطلاع على توصيف كامل لحزم السياسات الثلاث. وتعرض اللوحتان منحني فيليبس للأجور والأسعار في السيناريوهات البديلة. وترد قيم المرونة القياسية والمنخفضة في الجدول ٣-١ في المرفق.

حول ما إذا كان من الأفضل الانتظار — كما اقترح البعض — لحين السيطرة على التضخم قبل تنفيذ سياسات المناخ اللازمة. ويوضح القسم التالي أن الانتظار لن يسفر سوى عن تعقيد عملية التحويل.

تكلفة التحويل حال إرجاء تنفيذ سياسات المناخ لفترة أطول

كما أشير آنفاً في هذا الفصل، فإن البدء الفوري في تنفيذ حزم سياسات المناخ تدريجياً لن تكون له سوى تداعيات محدودة للغاية على التضخم ما دامت البنوك المركزية تتمتع بالمصداقية. ولكن الفترة الحالية تشهد مخاوف كبيرة بشأن الدور المحتمل لسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ في انفلات ركيزة التوقعات التضخمية من خلال زيادة الضغوط

التضخمية مستقبلاً نتيجة تسعير غازات الاحتباس الحراري في بيئة تتسم بمعدلات تضخم مرتفعة بالفعل. ويتساءل هذا القسم عما إذا كان إرجاء التحرك المناخي اللازم لسنوات قليلة لحين السيطرة على التضخم خياراً ممكناً.

ولتقييم هذا الخيار، يقارن تنفيذ حزمة السياسات الأولى بداية من عام ٢٠٢٣ بحزمة سياسات تخفيفية تُنفذ لاحقاً في عام ٢٠٢٧ على أن تتسق مع هدف اتفاقية باريس في تحقيق نفس الخفض المرغوب في حجم الانبعاثات التراكمية على المدى الطويل. ويعرض هذا القسم نتائج الولايات المتحدة فقط، بينما يتضمن المرفق ٣-٤ على شبكة الإنترنت نتائج عدة مناطق أخرى. وحزمة السياسات المتأخرة مماثلة لحزمة السياسات الأولى من حيث التكوين، ولكن يتم تنفيذها بوتيرة أسرع وتفرض ضريبة أعلى على غازات الاحتباس الحراري لعدة سنوات نظراً لضرورة تحقيق خفض أكبر في الانبعاثات لتعويض التداعيات الناجمة عن عدم تخفيف الانبعاثات التراكمية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٦. وتفترض الحزمتان كلاًهما مصداقية السياسة النقدية.

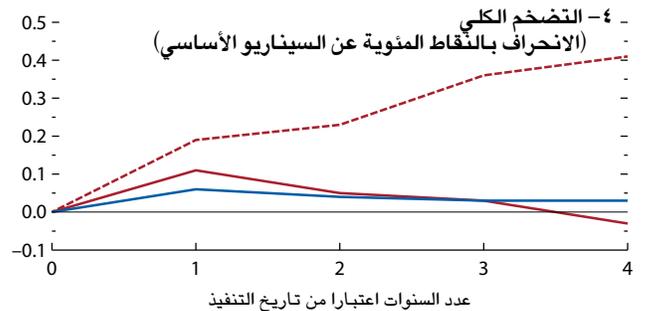
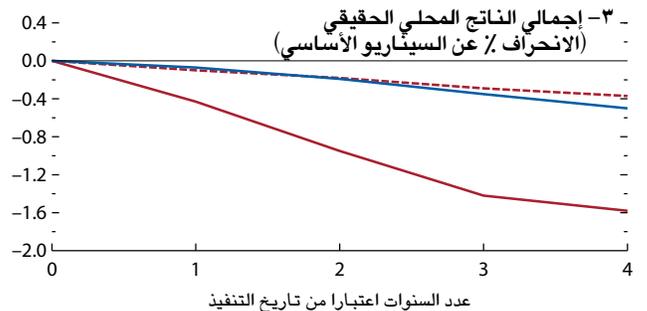
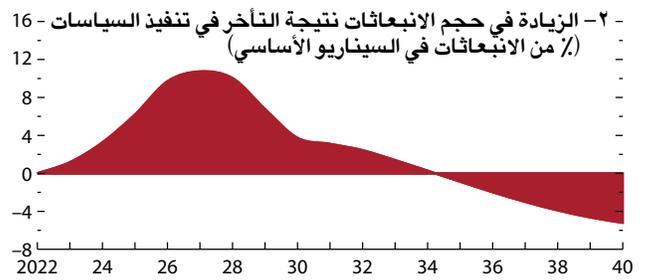
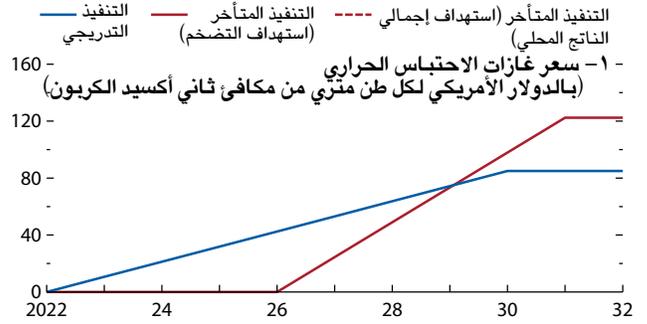
وفي حالة إرجاء التحول، سيتعين تنفيذها بوتيرة أسرع ستزداد معها صعوبة المفاضلة بين الناتج والتضخم (الشكل البياني ٣-٨). أولاً، سيؤدي تطبيق زيادات سنوية أكبر في ضريبة غازات الاحتباس الحراري إلى زيادات أكبر أيضاً في مستويات التضخم الكلي. وثانياً، فإن إحداث هذا التحول خلال فترة أقصر سيتربط عليه تراجع سريع في استخدام رأس المال في إنتاج الوقود الأحفوري، مما ستكون له تداعيات ضخمة على الشركات وربحياتها. علاوة على ذلك، ستترجع استثمارات جميع الشركات كي تتمكن من الخروج من أي أنشطة رأسمالية كثيفة الانبعاثات. وإذا ما استهدفت السياسة النقدية الناتج (بحيث يتراجع بنفس معدله في السيناريو التدريجي)، يسجل التضخم الكلي زيادة أكبر كثيراً مقارنة بحزمة السياسات الأولى (الخط الأحمر المتقطع)، أما إذا استهدفت النسخة المعدلة من التضخم الأساسي (التضخم الأساسي مضافاً إليه سعر غازات الاحتباس الحراري)، يتراجع الناتج بوتيرة أسرع كثيراً (الخط الأحمر المتصل).

لذلك إذا كانت هناك مخاوف من أن رفع ضريبة غازات الاحتباس الحراري قد يهدد مصداقية البنوك المركزية في نهاية المطاف، ويزيد بالتالي من صعوبة المفاضلات بين الناتج والتضخم، فإن إرجاء تنفيذ سياسة المناخ لا يبدو خياراً ملائماً. وعوضاً عن ذلك، قد يكون من الأفضل، من منظور إدارة مخاطر السياسة النقدية، البدء الفوري في تطبيق الضرائب اللازمة على غازات الاحتباس الحراري لتجنب تأثيرها على التضخم الكلي. وسيمكن بذلك (الخط الأزرق المتصل في الشكل البياني ٣-٦) الحد قدر الإمكان من مخاطر ارتفاع التضخم الكلي التي قد تضعف مصداقية البنوك المركزية وتؤدي إلى ربط الأجور بالأسعار في مختلف البلدان وزيادة جمود مستويات التضخم.

وبمقارنة هذا المنهج بالخيار البديل المتمثل في إرجاء تنفيذ سياسات المناخ لما بعد عام ٢٠٢٦، تتضح التكلفة الأكبر للخيار الأخير على مستويات التضخم والناتج. فالمزيد

الشكل البياني ٣-٨: التنفيذ التدريجي لسياسات التخفيف من تأثير غازات الاحتباس الحراري مقابل إرجائها في الولايات المتحدة

يؤدي التأخر في تنفيذ السياسات التخفيفية إلى تداعيات سلبية جسيمة على المفاضلة بين الناتج والتضخم.



المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر الطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند النتائج إلى حزمة السياسات الأولى مع مراعاة قيم المرونة القياسية. وتستهدف السياسة النقدية التضخم الأساسي + سعر غازات الاحتباس الحراري في سيناريو "التنفيذ التدريجي" و "التنفيذ المتأخر". وفي سيناريو "التنفيذ المتأخر" (استهداف إجمالي الناتج المحلي)، تستهدف السياسة النقدية نفس مستوى إجمالي الناتج المحلي المستهدف في سيناريو "التنفيذ التدريجي".

من الانتظار سيترتب عليه تحول معجل لن يمكن معه احتواء التضخم إلا بتكلفة ضخمة على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

النتائج المستخلصة وانعكاسات السياسات

عقب عقود من التباطؤ في تنفيذ سياسة المناخ، أصبحت الحاجة إلى التحرك الفوري أكثر إلحاحاً. وحتى تظل أهداف اتفاقية باريس قريبة المنال، يتعين خفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بنسبة ٢٥٪ عن مستواها الحالي بحلول عام ٢٠٣٠. ويتطلب تحقيق هذه النتيجة جهداً عالمياً غير مسبوق، وسيكون بمثابة دفعة هائلة مقارنة بالقرن الماضي. والمخاوف المتزايدة إزاء وقف الاعتماد على الطاقة تنطوي على فرصة لتعزيز التحول في قطاع الطاقة.

وتتوقف تكلفة هذه الجهود إلى حد كبير على وتيرة خفض الكربون في توليد الكهرباء، فكلما ازدادت صعوبة التحول إلى الكهرباء النظيفة، كان من اللازم تطبيق زيادة أكبر في ضريبة غازات الاحتباس الحراري للتشجيع على بذل المزيد من الجهود في القطاعات الأخرى — وارتفعت التكلفة الاقتصادية الكلية من حيث النمو والتضخم. ويتضح من التقديرات المختلفة لمرونة إحلال الوقود الأحفوري أن إجمالي الناتج المحلي العالمي قد يتراجع عن السيناريو الأساسي بنسبة تتراوح ما بين ٠,٩٪ و ٢,٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعني تباطؤ النمو السنوي بمقدار ٠,١٥ إلى ٠,٢٥ نقطة مئوية. ويمكن أن يتجاوز التضخم مستواه في السيناريو الأساسي بمقدار يتراوح ما بين ٠,١ إلى ٠,٤ نقطة مئوية. ويتوقع وجود تفاوتات كبيرة عبر المناطق، مع تركيز التأثير الأكبر على الإطلاق في البلدان المصدرة للوقود الأحفوري. ورغم أن هذه التكلفة ليست بالقليلة، فإنها تبدو معقولة وبسيطة أمام المزايا العديدة المتحققة على المدى الطويل (من حيث الناتج والاستقرار المالي والصحة) من السيطرة على تغير المناخ (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير IPCC 2022) التي تم توثيقها على نحو شامل في علوم المناخ. غير أن الطريق إلى باريس قد يصير أكثر صعوبة ما لم يمكن استيفاء مجموعة من الشروط. أولاً، يتعين تنفيذ سياسات المناخ اللازمة على الفور، فإرجاء هذه الخطوة لفترة أطول قد يفرض على البنوك المركزية صعوبة أكبر في المفاضلة بين الناتج والتضخم. وسيتيح البدء الفوري التحرك بخطوات تدريجية من خلال إجراء زيادات صغيرة ومتوقعة في ضريبة غازات الاحتباس الحراري، وإدارة توقعات وسلوكيات القطاع الخاص، والحد من الضغوط التضخمية. وثانياً، من المهم أن تتمتع سياسات المناخ الجديدة بالمصداقية. فمصداقية سياسات المناخ تشجع عمليات الاستثمار والبحث والتطوير في تكنولوجيات الحياض الكربوني وتساعد على تعجيل التحول في أنماط الاستهلاك إلى بدائل منخفضة الكربون. ويتضح من التجارب الدولية أن رد الإيرادات الضريبية إلى الأسر منخفضة الدخل (وهي الأكثر معاناة بالطبع من أسعار الكربون الجديدة)

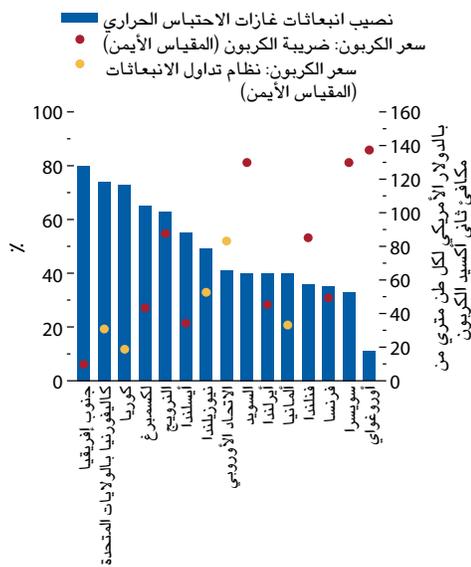
ومع تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا وتدهور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة مؤخرا، أصبح التعاون الدولي بشأن أهداف المناخ مهددا. وفي حالة استحداث معايير دولية مختلفة، يمكن أن تساعد ضرائب تعديل سعر الكربون عبر الحدود في الحيلولة دون فرط التسرب والتعجيل باتساق الضرائب والقوانين مع أعلى المعايير العالمية. كذلك يمكن أن يتيح التعاون الدولي في تطبيق ضريبة غازات الاحتباس الحراري التعجيل بخفض مستويات الكربون الذي سيصبح هدفا قريب المنال في العديد من البلدان التي لم تبدأ التحرك في هذا المسار حتى الآن. وتتضمن مجالات التعاون المثمرة في هذا الصدد سد فجوات البيانات، وتحسين معايير الإبلاغ، وزيادة الائتمان المناخي المتاح لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (راجع الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، ودراسة Ferreira and others 2021).

يساعد على تقبل هذه السياسات وتعزيز مصداقيتها. وثالثا، فإن مصداقية السياسة النقدية تعد أداة مكملة لمصداقية سياسة المناخ، وهي عامل ضروري لتسهيل المفاضلات بين الناتج والتضخم. وقد تؤدي الشكوك في قدرة البنوك المركزية على الحفاظ على استقرار الأسعار إلى ربط الأجور بالأسعار في عدد أكبر من البلدان وزيادة جمود آليات التضخم، مما سيزيد من صعوبة المفاضلة بين الناتج والتضخم وتكلفة تحقيق الاستقرار مستقبلا. والمخاوف بشأن ارتفاع التضخم في الوقت الحالي ليست مبررا لتأجيل الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

ولم يفت الأوان بعد لتجنب الأضرار المناخية الأشد وطأة، ولكن ضمان كبح ارتفاع درجات الحرارة دون درجتين مئويتين بتكلفة معقولة سيتطلب تحركا فوريا وحقيقيا وواضحا وطموحا. ونظرا لأن غازات الاحتباس الحراري لا تعرف حدودا، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهدا عالميا.

الإطار ٣-١: انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب — نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة

الشكل البياني ٣-١-١: تسعير الكربون عام ٢٠٢٢ في اقتصادات مختارة



المصادر: شراكة العمل الكربوني الدولية، وتقرير World Bank (2022)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تشير معظم الدراسات التجريبية إلى أن برامج تسعير الكربون التي تم تنفيذها حتى الآن أدت، رغم نطاقها المحدود، إلى خفض هائل في الانبعاثات. وعلى مدار العقدين الماضيين، تم تطبيق برامج تسعير الكربون في عدد من البلدان، مع تفاوت معدلات ضريبة الكربون ونطاق تغطيتها من بلد لآخر (الشكل البياني ٣-١-١). ويتضح من التحليلات التجريبية أنه رغم تدني أسعار الكربون، ساهمت أسواق تداول الانبعاثات وضرائب الكربون في تحقيق خفض هائل في الانبعاثات. فعلى سبيل المثال، وجد أن نظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي^١ قد أدى إلى تخفيض الانبعاثات عبر الاتحاد الأوروبي بنسبة ٣,٨٪ ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦، بالرغم من أن السوق اقتصر نطاق تغطيتها على ٥٠٪ فقط من انبعاثات الكربون في الاتحاد الأوروبي وأن السعر ظل دون ٢٠ يورو للطن حتى عام ٢٠١٨ (راجع دراسة Bayer and Aklin 2020). كذلك وجد أن المصانع الخاضعة لنظام تداول الانبعاثات قد نجحت في تخفيض الانبعاثات بما يقرب من ١٥٪-٢٠٪ في فرنسا (راجع دراسة Wagner and others 2014) وألمانيا (راجع دراسة Petrick and Wagner 2014). وفي الولايات المتحدة، وجد أن إحدى أسواق الانبعاثات في الولايات الشمالية الشرقية التي تستهدف انبعاثات قطاع الكهرباء بلغت مساهمتها في خفض انبعاثات القطاع^٢ أكثر من النصف في أواخر العقد الأول وأوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (راجع دراسة Murray and Maniloff 2015) رغم انخفاض سعر الكربون خلال هذه الفترة الذي تراوح بين دولارين وثلاثة دولارات للطن.

غير أن التأثير الاقتصادي الكلي لتسعير الكربون يظل محدوداً، ولكنه أكثر وضوحاً على المستوى القطاعي. وتم تقدير تأثير ضرائب الكربون على إجمالي الناتج المحلي في عدد من الدراسات التجريبية الكلية الأخيرة باستخدام اندحارات البيانات الطولية المقطعية المقارنة عبر البلدان. ولم تتوصل هذه الدراسات إلى أي شواهد على أن ضرائب الكربون قد أدت إلى تراجع النشاط. وتركز دراسة Metcalf and Stock (2020) ودراسة Konrad and Weder di Mauro (2022) على استجابة الاقتصاد للتغيرات في ضريبة الكربون في بلدان الاتحاد الأوروبي، مع استبعاد تأثير التغيرات الضريبية السابقة ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي. وتشير الدراسات إلى أن تأثير السياسات التخفيفية على الناتج والتضخم طفيف للغاية في الأجل القريب. وقد يتمثل أحد الأسباب في أن هذه البلدان استطاعت خفض الانبعاثات من خلال الاستثمار في التكنولوجيات التخفيفية، وتحويل

أعد هذا الإطار مهدي بن عطية الأندلسي وأوغسطس بانتون.

^١ نظام تداول الانبعاثات هو سياسة المناخ الأساسية في الاتحاد الأوروبي، وقد أسس سوقاً لتداول الكربون عبر أوروبا. ويبلغ عدد المصانع الخاضعة لهذا النظام في الوقت الحالي ١١٤٠٠ مصنع في ٣١ بلداً.

^٢ في الولايات المشاركة في سوق الانبعاثات، تراجعت انبعاثات قطاع الطاقة بما يقرب من ٢٥٪ ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١.

الإنتاج والطلب إلى التكنولوجيات النظيفة، والمكاسب الناتجة عن كفاءة استخدام الطاقة.

ويبدو من الأسهل تحديد تأثير تسعير الكربون على النشاط باستخدام البيانات الاقتصادية الجزئية. فقد توصلت عدة دراسات إلى أن نظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي أدى بالشركات إلى الحد من الكثافة الكربونية لعملياتها الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة. ففي المملكة المتحدة، أدى تنفيذ ضريبة الطاقة إلى خفض استخدام الطاقة بنسبة ٢٣٪ في المصانع المستهدفة. وبالتالي إلى تراجع الانبعاثات دون خفض الإنتاج أو التوظيف أو الإنتاجية (راجع دراسة Martin, de Preux, and Wagner 2014). وعلى الجانب الآخر، اتضح أن تأثير تسعير الكربون يختلف من قطاع لآخر حسب الكثافة الكربونية لكل قطاع. فعلى سبيل المثال، كشف تحليل البيانات القطاعية عن أن تنفيذ ضريبة الكربون في بريطانيا كولومبيا بكندا قد أدى إلى تراجع مستويات التوظيف في القطاعات ذات الكثافة الكربونية والتجارية (دراسة Yamazaki 2017). كذلك تشير الدراسات إلى أن قانون الهواء النقي الأمريكي^٣ لعام ١٩٧٠ كان له تأثير سلبي على مستويات التوظيف في الصناعات كثيفة التلوث على المدى المتوسط: حيث تراجعت مستويات التوظيف في القطاعات الملوثة للبيئة بنسبة ١٥٪ خلال السنوات العشر التي تلت تشديد القوانين الصادرة في التسعينات (راجع دراسة Walker 2011).

الجدول ٣-١-١ مقارنة التغيرات في إجمالي الناتج المحلي عبر مختلف النماذج (الانحراف % عن السيناريو الأساسي)

النموذج	رد مبالغ مقطوعة	تخفيض ضريبة دخل العمل ٢٠٣٠	تخفيض ضريبة الدخل الرأسمالي
E3	٠,٨-	٠,٧-	٠,٦-
DIEM	٠,٤-	٠,٢-	٠,٨
IGEM	٠,٨-	٠,٢	٠,٥
NewERA	٠,٥-	٠,٤-	٠,٢
RTI-ADAGE	٠,٨-	٠,٦-	٠,٩
ReEDS-USREP	٠,٣-	٠,١-	٠,٠
متوسط النماذج	٠,٦-	٠,٣-	٠,٣

المصدر: دراسة (Goulder and Hafstead 2018). ملحوظة: DIEM = نموذج التقدير المتكامل الديناميكي؛ E3 = نموذج غولدر-هافستيد للبيئة والطاقة والاقتصاد؛ IGEM = نموذج التوازن العام عبر الفترات الزمنية؛ NewERA = نموذج مؤسسة National Economic Research Associates؛ RTI-ADAGE = نموذج التحليل الديناميكي التطبيقي للاقتصاد العالمي؛ ReEDS-USREP = نموذج نظام استخدام الطاقة الإقليمي-نموذج سياسة الطاقة الإقليمية الأمريكي.

دراسة Williams and others 2015، ودراسة Goulder and others 2019، وبينما يساعد استخدام الإيرادات في تخفيض الضرائب التشويهية، بما في ذلك ضرائب دخل العمل، على تحقيق زيادة أكبر في مستويات النمو والاستثمار (راجع دراسة Caron 2014، Chiroleu-Assouline and Fodha، ودراسة McFarland and others 2018، ودراسة Böhringer and others 2021).

وتقارن دراسة Goulder and Hafstead (2018) تكلفة الناتج في الولايات المتحدة عقب فرض ضريبة كربون على مستوى الاقتصاد ككل بقيمة ٢٥ دولارا للطن في البداية عام ٢٠٢٠ (وتزداد هذه القيمة بنسبة ٥٪ سنويا حتى عام ٢٠٥٠) وفق ٦ نماذج رئيسية في ظل ثلاث من خطط إعادة التدوير الشائعة (راجع الجدول ٣-١-١). ويعني ذلك وصول سعر الكربون إلى ما يقرب من ٣٨ دولارا للطن في عام ٢٠٣٠، أي حوالي نصف الضريبة المطبقة عبر الاقتصادات المتقدمة حسب التحليل الوارد في هذا الفصل والتي تبلغ قيمتها ٧٥ دولارا للطن. وفي حالة إعادة التدوير من خلال صرف تحويلات مقطوعة للأسر، تشير النماذج في المتوسط إلى تكلفة قدرها ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول ٢٠٣٠ في الولايات المتحدة، وهي تكلفة مقارنة للنتائج المستمدة من النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحويل في مصادر الطاقة في الاقتصادات المتقدمة. وفي حالة تخفيض ضريبة دخل العمل، تشير النماذج في المتوسط إلى خسائر قيمتها ٠,٦٪ في إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠، بينما يتضح من النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحويل في مصادر الطاقة عدم تسجيل أي خسائر تقريبا في مستويات الناتج خلال هذه الفترة بفضل زيادة عرض العمالة.

ولكن هناك حدودا لمقدار ما يمكن استفادته من التجارب السابقة في توقع الآثار الاقتصادية الكلية المستقبلية لتسعير الكربون. أولا، تعبر الشواهد التجريبية المتاحة عن سياسات أضيق نطاقا من تلك اللازمة لبناء مسار ملائم للوصول إلى أهداف اتفاقية باريس. وثانيا، يتفاوت تأثير تسعير الكربون على الناتج والتضخم حسب تصميم سياسات المناخ والسياسات المصاحبة الأخرى. ونظرا لوجود العديد من القنوات التي تنتقل من خلالها انعكاسات سياسات المناخ، يصعب من الناحية التجريبية تفكيك هذه الانعكاسات (على الناتج والتضخم على سبيل المثال). وطالما أقرت الأدبيات بهذه التحديات، وتم استخدام العديد من نماذج التوازن العام العالمية واسعة النطاق في تحليل تأثير سياسات الحد من غازات الاحتباس الحراري على حجم الانبعاثات والنشاط الاقتصادي، وتشير النماذج الواردة في الأدبيات إلى أن سياسات المناخ المماثلة لتلك اللازمة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس لا تنشأ عنها سوى آثار سلبية معتدلة على الناتج. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة الناتج تبدو طفيفة أمام المخاطر الاقتصادية الكلية الناجمة عن الأضرار المناخية الكارثية التي تهدف هذه السياسات إلى تجنبها. وعادة ما ترتفع تكلفة الناتج في النماذج ذات مرونة الإحلال المنخفضة بين التكنولوجيات كثيفة الكربون وتكنولوجيات توليد الطاقة الخضراء (راجع تقرير NGFS 2022) وارتفاع تكلفة تصحيح مسار رأس المال (دراسة McKibbin and Wilcoxon 2013)، والدعم العام المحدود لتطوير التكنولوجيات الخضراء (دراسة Acemoglu and others 2012)، وصعوبة التوسع في إمدادات الطاقة الخضراء (راجع تقرير IEA 2021). ومن العوامل المهمة أيضا تصميم سياسات المناخ. فعلى سبيل المثال، تساعد إعادة تدوير إيرادات ضريبة الكربون في صورة تحويل مبالغ مقطوعة للأسر على دعم الاستهلاك (راجع

^٤ بافتراض التقريب الخطي، يمكن ضرب النتائج الواردة في الجدول ٣-١-١ في ٢ لحساب تأثير ضريبة كربون تساوي ضعف الضريبة المستخدمة في التجربة الواردة في الدراسة.

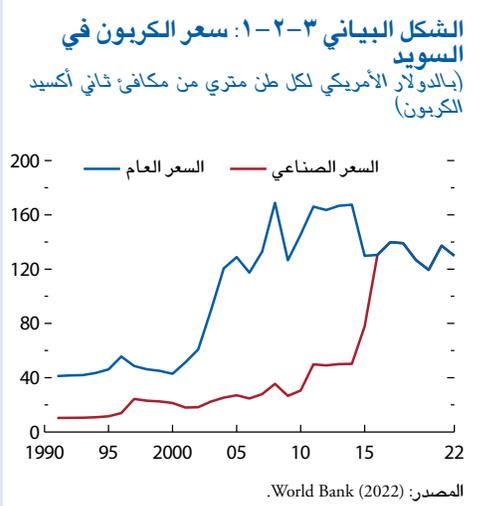
^٣ ينظم قانون الهواء النقي انبعاثات ملوثات الهواء المحلية في الولايات المتحدة.

الإطار ٣-١: (تتمة)

التزامات خفض الانبعاثات على نحو عادل بين البلدان حسب مستوى التنمية في كل بلد، التصدي للمخاوف إزاء تسرب الكربون والتأثير التنافسي على الصناعات كثيفة الطاقة المعرضة لمخاطر التجارة الذي قد ينشأ نتيجة التدابير الأحادية أو عدم التنسيق (راجع دراسة Parry, Chateau, Jaumotte, and Black, and Roaf 2021 ودراسة Schwerhoff 2022b). وأخيراً، يمكن أن تؤثر استجابة البنوك المركزية لصدمة الإمدادات الناجمة عن سياسات المناخ على حجم الانعكاسات على مستويات الناتج والتضخم (راجع دراسة McKibbin and others 2020).

ويمكن أن يساعد استخدام حزم السياسات الشاملة والمناهج المنسقة الهادفة إلى تحقيق التحول الأخضر في الحد من تكلفة الناتج في المدى القصير. ومن خلال تنفيذ استثمارات عامة خضراء كأداة مكملية لضرائب الكربون، يمكن تعزيز الطلب الكلي على المدى القصير والحد من اختناقات عرض الطاقة (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Pahle and others 2022). ومن شأن تنسيق السياسات على المستوى الدولي، على سبيل المثال من خلال التوصل إلى ترتيب دولي لفرض حد أدنى لأسعار الكربون مع توزيع

الإطار ٣-٢: الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي



وعلى مدار السنوات، نجحت السويد في تعزيز مصداقية سياسة المناخ من خلال تحديد هدف واضح لتخفيف آثار تغير المناخ بناء على قواعد محددة وشفافة كما جاء في قانون المناخ لعام ٢٠١٨ الصادر عن البرلمان السويدي. ويساعد وجود أهداف انتقالية قائمة على قواعد محددة (مثل خفض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ بنسبة ٦٣٪ عن مستواها خلال التسعينات) وأحكام مسبقة تنص على إجراء مراجعة وطنية للتقدم المحرز كل أربع سنوات — بمعرفة هيئة مستقلة من العلماء، تُعرف باسم مجلس سياسة المناخ السويدي — على دعم هدف الوصول بصافي الانبعاثات القومية إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٤٥.

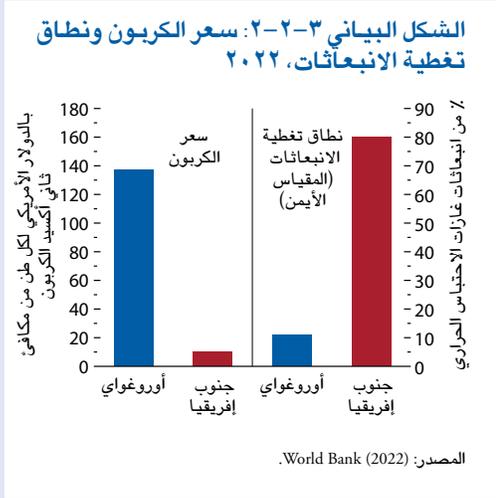
وفي عام ٢٠١٩، أصبح جنوب إفريقيا، وهو من الاقتصادات الأكثر اعتماداً على الوقود الأحفوري حول العالم، أول بلد إفريقي يطبق نظاماً رسمياً لتسعير الكربون، وبلغت ضريبة الكربون في البداية ٩,٢٠ دولار أمريكي لطن ثاني أكسيد الكربون وشمل نطاق تغطيتها ٨٠٪ من مجموع الانبعاثات (الشكل البياني ٣-٢-٢)؛ راجع تقرير World Bank (2022). وكان الهدف الأساسي من الضريبة هو وضع اقتصاد جنوب إفريقيا على مسار تنافسي يتسق مع القيود التجارية المحتملة ذات الصلة بالمناخ (مثل تعديل سعر الكربون عبر الحدود) (راجع تقرير South African National Treasury (2013). وتمثل الخطة الوطنية المتكاملة للموارد، التي تركز على خفض الكربون في قطاع الكهرباء، واستراتيجية النقل الأخضر، أداتين مكملتين لضريبة الكربون، مما يتيح استراتيجية تتسم بالصلابة ومزيجاً من أدوات السياسات لإحداث التحول الأخضر المرغوب. ونظراً للاعتماد الكبير لاقتصاد جنوب إفريقيا على الوقود الأحفوري، هناك حاجة ملحة لإتاحة حوافز سياسية قوية لحشد الدعم اللازم. وعلى غرار نظام ضريبة الكربون السويدي ثنائي الشريحة، تتضمن المرحلة الانتقالية (٢٠٢٠-٢٠٢٥) توفير حوافز توزيعية

يحل هذا الإطار الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون في بلدان ذات طبيعة مختلفة للغاية: اقتصاد متقدم واقتصادان من مجموعة الأسواق الصاعدة. ويتضح من تجربة السويد الطويلة أن التصميم المتوازن للسياسات، الذي يقوم على التنفيذ التدريجي من خلال إطار شفاف يستند إلى قواعد محددة وحوافز توزيعية قوية، يتيح تطبيق استراتيجية ذات مصداقية لتسعير الكربون بهدف التخفيف من آثاره (راجع دراسة Nemet and others 2017). وفي الأونة الأخيرة، بدأ كل من جنوب إفريقيا، وهو من الاقتصادات شديدة الاعتماد على الوقود الأحفوري، وأوروغواي في خفض مستويات الكربون باستخدام استراتيجيات مماثلة. ويجدر التأكيد هنا على أن فعالية سياسات تخفيف آثار المناخ دائماً ما تكون مشروطة — في جميع الاقتصادات — بمصداقيتها. فالتحول المفاجئ عن السياسات المعلنة في السابق — كما حدث في أستراليا حينما ألغت ضريبة الكربون عام ٢٠١٤ — يؤدي إلى تفويض مصداقية السياسات. ومن شأن السياسات التدريجية الداعمة للتوزيع التصدي للمقاومة السياسية على الأرجح (وإن كانت هناك أمثلة مضادة مثل حركة السترات الصفراء في فرنسا).

وفي عام ١٩٩١، أصبحت السويد من أوائل البلدان حول العالم التي طبقت ضريبة الكربون (راجع دراسة Andersson 2019، ودراسة Jonsson, Ydstedt, and Asen 2020). وبينما كانت الضرائب البيئية جزءاً بالفعل من النظام الضريبي في السويد قبل تطبيق ضريبة الكربون، كان من اللازم تنفيذ ضريبة الكربون على نحو تدريجي واستخدام الحوافز التوزيعية، ولا سيما الإعفاءات، لحشد المزيد من التأييد السياسي. وبدأ تنفيذ ضريبة الكربون في السويد بمعدل منخفض ازدياد لاحقاً حتى وصل إلى ١٣٠ دولاراً للطن (اعتباراً من عام ٢٠٢٢، وتغطي الضريبة ٤٠٪ من الانبعاثات)، مما أتاح للمجتمع وقتاً للتكيف وساعد بالتالي في الحد من التدايعات الاقتصادية الكلية للضريبة (الشكل البياني ٣-٢-١). كذلك ساعد إدراج بعض الإعفاءات — نتيجة المخاوف إزاء تسرب الكربون والمنافسة الدولية — في زيادة التأييد السياسي للضريبة، حيث جعل نظام ضريبة الكربون أكثر صلابة في مواجهة المقاومة من أصحاب المصالح في مختلف القطاعات. فعلى سبيل المثال، تضمن نظام ضريبة الكربون في مرحلته الأولى شريحتين، الأولى معفاة بالكامل وتشمل بعض الصناعات كثيفة الكربون والمعرضة لمخاطر التجارة (مثل صناعة الصلب)، والأخرى خاضعة لمعدل ضريبة منخفض يبلغ ٢٥٪ من معدل ضريبة الكربون العامة (مثل التعدين والزراعة) (الشكل البياني ٣-٢-١). وتم إلغاء معظم الإعفاءات بصورة نهائية عام ٢٠١٩. وبينما لم يتم تخصيص إيرادات ضريبة الكربون بصورة مباشرة في ميزانية السويد، تم تخفيض ضرائب دخل العمل بالتزامن مع فرض ضريبة الكربون، مما كان بمثابة إعادة تدوير لإيرادات ضريبة الكربون للمساعدة في زيادة كفاءتها.

أعد هذا الإطار أوغسطس بانتون.

الإطار ٣-٢: (تتمة)



قوية للمساعدة في تحول الأشخاص والشركات تدريجياً إلى اقتصاد منخفض الكربون. وخلال هذه المرحلة، تتراوح الإعفاءات من ضريبة الكربون ما بين ٦٠٪ و ٩٥٪ من انبعاثات الشركات، ويضاف إليها ١٠٪ في حالة الشركات المعرضة لمخاطر التجارة. وتم تقديم حوافز انتقالية أخرى، مثل الالتزام بتطبيق سعر محايد على الكهرباء (وهو إجراء تعويضي لتحديد تأثير ضريبة الكربون على أسعار الكهرباء) لكسب تأييد القطاعات كثيفة الطاقة (مثل الصلب على سبيل المثال). ورغم أن الضريبة تشكل جزءاً من إطار يهدف إلى وضع ميزانية للكربون (أي حدود قصوى لمستوى الانبعاثات خلال فترة ما)، يُتوقع تطبيق ميزانية الكربون في نهاية الفترة الانتقالية. ورغم أهمية الحوافز التوزيعية، بما في ذلك الإعفاء الضريبي لنسبة من الانبعاثات، في كسب المزيد من التأييد السياسي في المراحل الأولى من تسعير الكربون، يتعين الإفصاح بوضوح عن توقيت إلغائها النهائي لدعم التوقعات. وفي هذا السياق، يهدد تمديد الفترة الانتقالية لضريبة الكربون في جنوب إفريقيا حتى عام ٢٠٢٥ (بدلاً من نهاية عام ٢٠٢٢ كما أُعلن في البداية) بهدم المصداقية ومواصلة الاستثمار في الوقود الأحفوري وتقويض الاستثمارات الخاصة الخضراء. كذلك فإن إعفاء شركة إسكوم، وهي شركة الكهرباء المملوكة للدولة والمصدر الأكبر للانبعاثات على مستوى جنوب إفريقيا، من ضريبة الكربون يؤدي إلى قصور حاد في فعالية نظام ضريبة الكربون. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التنفيذ الكامل لجدول أعمال تخفيف آثار المناخ في جنوب إفريقيا مشروط بحصول البلد على تمويل مناخي خارجي، بما في ذلك الالتزامات التي أعلنتها كل من الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠٢١ بتمويل التحول عن استخدام الفحم في جنوب إفريقيا. وتنشأ عن هذا الشرط حالة من عدم اليقين إزاء التوجه المستقبلي للسياسات، مما يضعف المصداقية. ويمثل تأسيس لجنة المناخ الرئاسية عام ٢٠٢٠ خطوة على الطريق الصحيح نحو تعزيز المصداقية. وسيساعد عزل اللجنة عن النفوذ السياسي في زيادة شفافية عملية التحول الأخضر وتعزيز الثقة فيها.

وفي مطلع العام الجاري، بدأت أوروغواي رحلتها نحو تسعير الكربون من خلال تحويل نظام ضريبة الإنتاج على البنزين إلى ضريبة كربون رسمية بسعر ١٣٧ دولاراً أمريكياً لطن ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٢. ورغم ضيق نطاق تغطية الضريبة من حيث مجموع انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، فإنه يشمل نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (الشكل البياني ٣-٢). ورغم عدم لجوء أوروغواي إلى تطبيق أي إعفاءات — بسبب تدني نصيب انبعاثات الكربون من مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري — تم تخصيص نسبة من إيرادات ضريبة الكربون للإنفاق على مجموعة مختلفة من الحوافز، بما في ذلك دعم شراء

السيارات الكهربائية والاستثمار في النقل العام الأخضر^١. ولكن لم يتضح بعد مدى كفاية هذه الحوافز لكسب المزيد من التأييد لتشديد ضريبة الكربون — التي يقتصر تطبيقها على البنزين في الوقت الحالي.

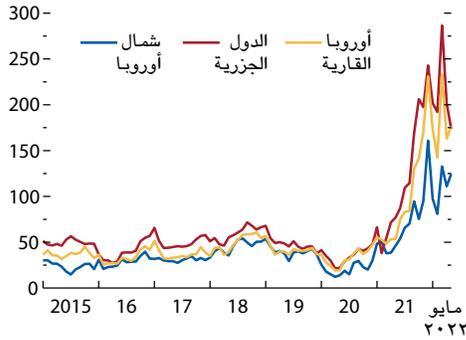
وفي نوفمبر من العام الماضي، أقرت أوروغواي قانون ضريبة الكربون، ولكن لا تزال هناك تحديات تهدد مصداقية أي خطوات إضافية في هذا الاتجاه. فعدم وجود مسار لتخفيف آثار المناخ وفق قواعد واضحة تحدد كيفية وشروط تعديل أهداف كثافة الانبعاثات القطاعية على مستوى البلاد يمكن أن يؤدي إلى حالة من عدم اليقين قد تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص في المدى الطويل. ولن يتسنى تنفيذ جدول أعمال تخفيف آثار المناخ في أوروغواي بالكامل ما لم يتوفر تمويل مناخي خارجي، مما يضيف إلى حالة عدم اليقين. وأخيراً، بينما لا يزال إطار ضريبة الكربون في أوروغواي في مرحلة وليدة، فإن تكليف جهة مستقلة بالتقييم الدوري لسياسة المناخ والتقدم المحرز في هذا المجال بوجه عام قد يساعد في تعزيز الشفافية والثقة^٢. وتمثل الشفافية عنصراً أساسياً، ليس على المستوى المحلي فحسب، ولكن على المستوى الدولي أيضاً، نظراً لأن حكومة أوروغواي تعتزم إصدار سندات سيادية مربوطة بالاستدامة كجزء من جدول أعمال تخفيف آثار تغير المناخ.

وإجازاً لما سبق، رغم عدم وجود استراتيجية موحدة لتخفيف آثار تغير المناخ تناسب جميع البلدان، تشير تجارب هذه البلدان إلى أن البدء بخطى تدريجية باستخدام حوافز موجهة وترتيبات لإعادة التوزيع من شأنه المساعدة في وضع برنامج يتسم بالمصداقية لتخفيف آثار تغير المناخ، والحد من مقاومة استخدام ضرائب الكربون لأغراض التحول الأخضر.

^١ راجع تقرير مشاركات المادة الرابعة مع أوروغواي (IMF 2021).
^٢ من شأن إطار السندات السيادية المربوط بالاستدامة الذي أطلقته أوروغواي مؤخراً في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ المساعدة في هذا الاتجاه.

الإطار ٣-٣: خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة

الشكل البياني ٣-٣-١: أسعار الجملة الشهرية للكهرباء في مجموعة اقتصادات أوروبية مختارة (بال يورو للميغاوات في الساعة)



المصادر: الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يعكس تصنيف مجموعات البلدان درجة الترابط بين الشبكات. فالبلدان «الجزرية» (أيرلندا والبرتغال وإسبانيا) تربطها روابط محدودة بأوروبا القارية، وتعتمد بدرجة كبيرة على الغاز (٣٢٪ من توليد الكهرباء عام ٢٠١٩) وعلى مصادر الطاقة المتجددة (٢٩٪). أما البلدان «القارية»، فترتبط فيما بينها بروابط قوية، وتعتمد بدرجة كبيرة على الطاقة المتجددة (٢٣٪) والغاز (١٦٪). كذلك يوجد ارتباط قوي بين بلدان «الشمال الأوروبي» (الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد) التي تستخدم الطاقة المائية كبديل احتياطي للطاقة المتجددة (١٢٪ من الإنتاج) وتعتمد بدرجة محدودة على الغاز (٢٠٪).

الطاقة المتجددة لتلبية الطلب في البلدان المجاورة (مثل الدانمرك)، أو من خلال استخدام تكنولوجيات التوليد الاحتياطية منخفضة التكلفة — كمحطات توليد الكهرباء من الطاقة المائية (مثل النرويج) أو الغاز (مثل إسبانيا). وقد أتاح انخفاض أسعار الغاز بالفعل تشغيل محطات التوليد الاحتياطية التي تعمل بالغاز بتكلفة منخفضة عندما تراجع حجم الإنتاج القائم على الطاقة المتجددة، مما حد من تقلبات الأسعار. وخلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، ظلت أسعار الكهرباء منخفضة وكانت التفاوتات محدودة من يوم لآخر، وكادت تصل إلى الصفر كلما ازداد نصيب الطاقة المتجددة من توليد الكهرباء، وإن ظلت متدنية حتى خلال الأيام التي شهدت تراجعاً في معدل تغلغل الطاقة المتجددة نظراً لأن تكلفة وحدات الغاز الاحتياطية ظلت منخفضة (الدوائر باللون الأزرق في الشكل البياني ٣-٣-٢).

وعلى عكس حالة الاستقرار تلك، ازدادت التقلبات نتيجة انقطاع إمدادات الغاز أثناء الغزو الروسي لأوكرانيا في الآونة الأخيرة. فقد سجلت أسعار الكهرباء زيادة حادة في أسواق الجملة وسط الارتفاعات الأخيرة في أسعار الغاز، بما في ذلك في البلدان الأكثر اعتماداً على مصادر الطاقة المتجددة غير المستقرة، مثل الدانمرك وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا. ولكن في البلدان التي تستخدم الطاقة المائية

ستمثل مصادر الطاقة المتجددة، كالشمس والرياح، عنصراً أساسياً في جهود خفض الكربون في قطاع الطاقة. وقد ازداد تغلغلها في الأسواق بنسب مطردة بالفعل خلال العقدين الماضيين تجاوزت ٢٠٪ في بعض البلدان وسط سياسات مواتية وتراجع سريع في التكلفة الرأسمالية. وللوصول بالانبعثات إلى مستوى متسق مع تحقيق هدف كبح الاحترار العالمي في حدود درجتين مئويتين، تشير نماذج المحاكاة التي يناقشها هذا الفصل إلى أن نسب تغلغل مصادر الطاقة المتجددة غير المستقرة يتعين نموها مجدداً بحيث يصل نصيبها في توليد الكهرباء إلى ما بين ٣٤٪ و٤٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وتفرض هذه الانقطاعات تحديات فيما يتعلق بمعدلات تغير أسعار الكهرباء واستقرار نظام الكهرباء. ونظراً لأن تخزين الكهرباء على مستوى الشبكات لا يزال مكلفاً للغاية، يتعين موازنة نظم الكهرباء بصورة لحظية بحيث يتوافق حجم التوليد باستمرار مع الطلب المتغير على الكهرباء. ويتم تشغيل محطات الكهرباء لتلبية الطلب، مع إيلاء الأولوية للمحطات التي تنتج الكهرباء بأقل تكلفة. ونظراً لأن تكلفة الإنتاج باستخدام مصادر الطاقة المتجددة تقارب الصفر بسبب مجانية الوقود (كالرياح والشمس على سبيل المثال)، ستكون لها الأولوية دائماً في توفير الكهرباء. وفي أسواق الكهرباء التي تطبق نموذج التسعير الحدي،^١ ستترجع أسعار الكهرباء — نظراً لأن الوحدات الأعلى تكلفة ستضطر إلى إغلاق أبوابها — بل قد تصل إلى الصفر خلال الساعات التي تنتج فيها الطاقة المتجددة ما يكفي من الكهرباء لتلبية الطلب وتصبح بالتالي هي الوحدة الحدية.^٢ وعلى العكس، عندما لا تنتج الطاقة المتجددة ما يكفي لتلبية الطلب، يمكن أن تسجل أسعار الكهرباء قفزة حادة، ولا سيما إذا كانت مصادر الوحدات الحدية التي يتعين تشغيلها لتلبية الطلب تتسم بارتفاع تكلفة الإنتاج. ومع تفاوت المتاح من الرياح والطاقة الشمسية خلال اليوم الواحد وعبر الأيام والمواسم، يمكن أن تؤدي الانقطاعات إلى تقلبات في الأسعار.

وقد ساعدت عدة تدابير حتى الآن، بما في ذلك تطوير الربط بين شبكات الكهرباء وتكنولوجيات إمداد الكهرباء الاحتياطية، في الحد من تأثير الانقطاعات على تقلبات الأسعار. ففي أوروبا، ظلت تقلبات الأسعار الناتجة عن انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة محدودة. وقبل الجائحة، كان نمط التقلبات السعرية الشهرية مماثلاً في مختلف البلدان بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض معدل تغلغل مصادر الطاقة المتجددة غير المستقرة (الشكل البياني ٣-٣-١). ولزيادة تغلغل مصادر الطاقة المتجددة غير المستقرة مع تجنب التقلبات الحادة في أسعار الكهرباء، اعتمدت البلدان منهجاً متعدد الجوانب، بما في ذلك من خلال ضمان المزيد من الترابط بين شبكات الكهرباء لإنتاج فائض باستخدام

^١ أعد هذا الإطار مهدي بن عطية الأندلسي.

^٢ في هذه الأسواق، تحدد أسعار الجملة للكهرباء بحيث تساوي تكلفة تشغيل أعلى الوحدات تكلفة بين الوحدات المختارة لتلبية الطلب في أي نقطة زمنية.

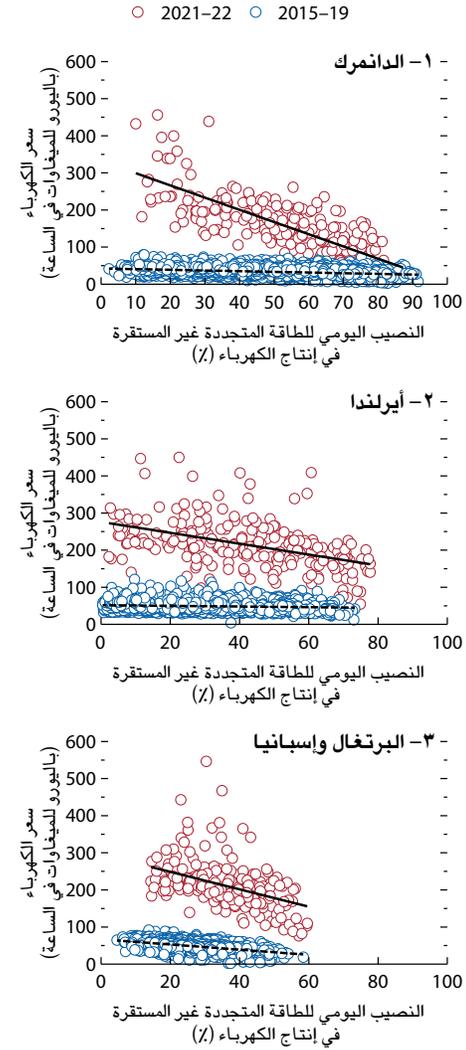
^٣ وفقاً لمجموعة جديدة من الدراسات، يؤدي استخدام الرياح والطاقة الشمسية في توليد الكهرباء إلى خفض أسعار الجملة للكهرباء، على غرار ما حدث في أستراليا (Csereklyei, Qu, and Anceev 2019) وكاليفورنيا (Bushnell and Novan 2018) وأوروبا (Haltunen and others 2020).

الإطار ٣-٣: (تتمة)

كمصدر احتياطي بجانب مصادر الطاقة المتجددة الأخرى (كالنرويج والسويد)، سجلت التقلبات السريعة الناتجة عن ارتفاع أسعار الغاز زيادة جزئية فقط (انظر الشكل البياني ٣-٣-١). كذلك ارتفعت التقلبات السريعة بدرجة حادة في البلدان حيث يزداد تغلغل مصادر الطاقة المتجددة ويتم استخدام الغاز كمصدر احتياطي لتوليد الكهرباء. وفي نهاية عام ٢٠٢١ وفي عام ٢٠٢٢، سجلت تكلفة إنتاج الكهرباء من وحدات الغاز قفزة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار الغاز، مما أدى إلى زيادة أسعار الكهرباء عندما أصبح الغاز هو الوحدة الحدية في الأيام التي تراجع فيها نصيب مصادر الطاقة المتجددة من توليد الكهرباء، بينما انخفضت الأسعار في الأيام التي شهدت ارتفاع تغلغل مصادر الطاقة المتجددة (الدوائر باللون الأحمر في الشكل البياني ٣-٣-٢). وينطبق ذلك أيضا على البلدان التي يشكل فيها الغاز نسبة محدودة فقط من توليد الكهرباء، مثل الدانمرك — حيث يمثل أقل من ١٠٪ من الإنتاج، بينما وصل نصيب الرياح من إنتاج الكهرباء ما يقرب من ٦٠٪ عام ٢٠٢١ — نظرا لأن أسعار الجملة تحدد على أساس الوحدة الحدية. وكان يُنظر لمحطات توليد الكهرباء من الغاز باعتبارها البديل الاحتياطي الذي يسمح بزيادة تغلغل مصادر الطاقة المتجددة. غير أن هذا البديل يجعل أسعار الكهرباء عرضة للتقلبات السريعة في أسواق الغاز.

وخلال الفترة المقبلة، سيتطلب خفض الكربون في قطاع الطاقة منهجا يشمل النظام ككل. ففي ظل لجوء العديد من القطاعات إلى استخدام الكهرباء، ستتزايد أهمية أسعار الكهرباء كركيزة لتحديد الأسعار عبر أجزاء كبيرة من الاقتصاد. لذلك من الضروري ضمان توافر مصادر موثوقة للكهرباء بتكلفة معقولة. وستكون هناك حاجة إلى قواعد تنظيمية واستثمارات على مستوى القطاعات بما يسمح بزيادة تغلغل مصادر الطاقة المتجددة غير المستقرة. ويمكن أن يشمل ذلك قواعد تنظيمية لضمان ضخ استثمارات كافية في سعة التوليد الاحتياطية (أسواق السعة على سبيل المثال)، وإدارة الطلب للموازنة بين عرض إمدادات الطاقة المتجددة والطلب عليها في أوقات الذروة (كالتسعير على أساس الوقت خلال اليوم على سبيل المثال)، والاستثمار العام في الربط بين الشبكات، ودعم البحث والتطوير في مجال تخزين الطاقة (بما في ذلك باستخدام السيارات الكهربائية) وتكنولوجيات التوليد الاحتياطية منخفضة التكلفة المتاحة عند الطلب (كمحطات توليد الكهرباء من الهيدروجين ومحطات الكهرباء النووية النموذجية) (راجع على سبيل المثال تقرير ACER 2022، ودراسة Green 2021، ودراسة Cleary, Fischer, and Palmer 2021). وسيلزم ضخ استثمارات إضافية أيضا للحد من تقلبات الأسعار في أسواق الغاز (كمحطات الغاز الطبيعي السائل على سبيل المثال). وأخيرا، سيساهم استخدام مزيج متنوع من مصادر الكهرباء منخفضة الكربون (كالطاقة المتجددة والطاقة المائية والطاقة النووية) في تعزيز صلابة قطاع الكهرباء.

الشكل البياني ٣-٣-٢: الأسعار اليومية للكهرباء في بلدان أوروبية مختارة باعتبارها دالة لنصيب الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء



المصادر: الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعبر الخطوط المتصلة والمتقطعة عن التناظر الخطي.

^٣ كان للقواعد التنظيمية دور أكبر حتى الآن في الحد من انتقال تأثير زيادة أسعار الغاز إلى أسعار تجزئة الكهرباء (راجع دراسة Ari and others, 2022).

- Carton, Benjamin, Christopher Evans, Dirk Muir, and Simon Voigts. 2022. "Getting to Know GMMET: The Theoretical Structure and Simulation Properties of the Global Macroeconomic Model for the Energy Transition." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Castillo, Paul, Carlos Montoro, and Vicente Tuesta. 2007. "Inflation Premium and Oil Price Volatility." CEP Discussion Paper 782, Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science, London, UK.
- Chateau, Jean, Florence Jaumotte, and Gregor Schwerhoff. 2022a. "Climate Policy Options: A Comparison of Economic Performance." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chateau, Jean, Florence Jaumotte, and Gregor Schwerhoff. 2022b. "Economic and Environmental Benefits from International Cooperation on Climate Policies." IMF Departmental Paper 2022/007, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chireleu-Assouline, Mireille, and Mouez Fodha. 2014. "From Regressive Pollution Taxes to Progressive Environmental Tax Reforms." *European Economic Review* 69: 126–42.
- Cleary, Kathrynne, Carolyn Fischer, and Karen Palmer. 2021. "Tools and Policies to Promote Decarbonization of the Electricity Sector." In *Handbook on Electricity Markets*, edited by Jean-Michel Glachant, Paul L. Joskow, and Michael G. Pollitt, 383–407. Cheltenham, UK: Elgar. https://econpapers.repec.org/bookchap/elgeechap/18895_5f14.htm.
- Csereklyei, Zsuzsanna, Songze Qu, and Tihomir Ancev. 2019. "The Effect of Wind and Solar Power Generation on Wholesale Electricity Prices in Australia." *Energy Policy* 131: 358–69. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2019.04.007>.
- Ferreira, Caio, David Lukáš Rozumek, Ranjit Singh, and Felix Suntheim. 2021. "Strengthening the Climate Information Architecture." IMF Staff Climate Note 2021/003, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Galí, Jordi. 2015. *Monetary Policy, Inflation, and the Business Cycle: An Introduction to the New Keynesian Framework and Its Applications*. 2nd ed. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Goulder, Lawrence H., and Marc A. C. Hafstead. 2018. *Confronting the Climate Challenge: U.S. Policy Options*. New York: Columbia University Press.
- Goulder, Lawrence H., Marc A. C. Hafstead, GyuRim Kim, and Xianling Long. 2019. "Impacts of a Carbon Tax across US Household Income Groups: What Are the Equity-Efficiency Trade-Offs?" *Journal of Public Economics* 175: 44–64. <https://doi.org/10.1016/j.jpubeco.2019.04.002>.
- Green, Richard. 2021. "Shifting Supply as Well as Demand: The New Economics of Electricity with High Renewables." In *Handbook on Electricity Markets*, edited by Jean-Michel Glachant, Paul L. Joskow, and Michael G. Pollitt, 408–27. Cheltenham, UK: Elgar. https://econpapers.repec.org/bookchap/elgeechap/18895_5f15.htm.
- Acemoglu, Daron, Philippe Aghion, Leonardo Bursztyrn, and David Hémous. 2012. "The Environment and Directed Technical Change." *American Economic Review* 102 (1): 131–66.
- Agency for the Cooperation of Energy Regulators (ACER). 2022. *Final Assessment of the EU Wholesale Electricity Market Design*. Ljubljana, Slovenia.
- Andersson, Julius J. 2019. "Carbon Taxes and CO₂ Emissions: Sweden as a Case Study." *American Economic Journal: Economic Policy* 11 (4): 1–30. <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/pol.20170144>.
- Ari, Anil, Nicolas Arregui, Simon Black, Oya Celasun, Dora Iakova, Aiko Mineshima, Victor Mylonas, and others. 2022. "Surging Energy Prices in Europe in the Aftermath of the War: How to Support the Vulnerable and Speed Up the Transition away from Fossil Fuels." IMF Working Paper 22/152, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bayer, Patrick, and Michael Aklin. 2020. "The European Union Emissions Trading System Reduced CO₂ Emissions Despite Low Prices." *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 117 (16): 8804–12. <https://www.pnas.org/doi/10.1073/pnas.1918128117>.
- Black, Simon, Danielle Minnett, Ian Parry, James Roaf, and Karlygash Zhunussova. 2022. "The Carbon Price Equivalence of Climate Mitigation Policies." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Black, Simon, Ian Parry, James Roaf, and Karlygash Zhunussova. 2021. "Not Yet on Track to Net Zero: The Urgent Need for Greater Ambition and Policy Action to Achieve Paris Temperature Goals." IMF Staff Climate Note 2021/005, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Blanchard, Olivier, and Jordi Galí. 2007. "The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why Are the 2000s So Different from the 1970s?" NBER Working Paper 13368, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Böhringer, Christoph, Sonja Peterson, Thomas Rutherford, Jan Schneider, and Malte Winkler. 2021. "Climate Policies after Paris: Pledge, Trade and Recycle; Insights from the 36th Energy Modeling Forum Study (EMF36)." *Energy Economics* 103: 105471. <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2021.105471>.
- Brulle, Robert J. 2018. "The Climate Lobby: A Sectoral Analysis of Lobbying Spending on Climate Change in the USA, 2000 to 2016." *Climatic Change* 149 (3): 289–303.
- Bushnell, James, and Kevin Novan. 2018. "Setting with the Sun: The Impacts of Renewable Energy on Wholesale Power Markets." NBER Working Paper 24980, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Caron, Justin, Stuart M. Cohen, Maxwell Brown, and John M. Reilly. 2018. "Exploring the Impacts of a National U.S. CO₂ Tax and Revenue Recycling Options with a Coupled Electricity-Economy Model." *Climate Change Economics* 9 (1): 1840015. <https://doi.org/10.1142/S2010007818400158>.

- McKibbin, Warwick J., Adele C. Morris, Peter J. Wilcoxon, and Augustus J. Panton. 2020. "Climate Change and Monetary Policy: Issues for Policy Design and Modelling." *Oxford Review of Economic Policy* 36 (3): 579–603. <https://doi.org/10.1093/oxrep/graa040>.
- McKibbin, Warwick J., and Peter J. Wilcoxon. 2013. "A Global Approach to Energy and the Environment: The G-Cubed Model." In *Handbook of Computable General Equilibrium Modeling*, Vol. 1A, edited by Peter B. Dixon and Dale W. Jorgenson, 995–1068. North Holland, Netherlands: Elsevier.
- Metcalfe, Gilbert E., and James H. Stock. 2020. "The Macroeconomic Impact of Europe's Carbon Taxes." NBER Working Paper 27488, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Mirzoev, Tokhir N., Ling Zhu, Yang Yang, Andrea Pescatori, and Akito Matsumoto. 2020. "The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region." IMF Departmental Paper 20/01, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Morawiecki, Mateusz. 2022. "Polish PM: The Green Transition Cannot Come at the Cost of European Security." *Financial Times*, July 4. <https://www.ft.com/content/3d592adc-b0b0-4098-8616-9d615c9fcde5>.
- Morison, Rachel. 2021. "The Climate-Change Fight Is Adding to the Global Inflation Scare." Bloomberg, June 18. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-06-18/the-climate-change-fight-is-adding-to-the-global-inflation-scare#xj4y7vzkg>.
- Murray, Brian C., and Peter T. Maniloff. 2015. "Why Have Greenhouse Emissions in RGGI States Declined? An Econometric Attribution to Economic, Energy Market, and Policy Factors." *Energy Economics* 51: 581–89.
- Nakov, Anton, and Andrea Pescatori. 2010. "Monetary Policy Trade-Offs with a Dominant Oil Producer." *Journal of Money, Credit and Banking* 42 (1): 1–32.
- Natal, Jean-Marc. 2012. "Monetary Policy Response to Oil Price Shocks." *Journal of Money, Credit and Banking* 44 (1): 53–101.
- Nemet, Gregory F., Michael Jakob, Jan Christoph Steckel, and Ottmar Edenhofer. 2017. "Addressing Policy Credibility Problems for Low-Carbon Investment." *Global Environmental Change* 42: 47–57.
- Network for Greening the Financial System (NGFS). 2022. "Running the NGFS Scenarios in G-Cubed: A Tale of Two Modelling Frameworks." NGFS Occasional Paper, Banque de France, Paris, France. https://www.ngfs.net/sites/default/files/medias/documents/running_the_ngfs_scenarios_in_g-cubed_a_tale_of_two_modelling_frameworks.pdf.
- Pahle, Michael, Oliver Tietjen, Sebastian Osorio, Florian Egli, Bjarne Steffen, Tobias Schmidt, and Ottmar Edenhofer. 2022. "Safeguarding the Energy Transition against Political Backlash to Carbon Markets." *Nature Energy* 7 (3): 290–96. <https://doi.org/10.1038/s41560-022-00984-0>.
- Parry, Ian, Simon Black, and James Roaf. 2021. "Proposal for an International Carbon Price Floor among Large Emitters." IMF Staff Climate Note 2021/001, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/Staff-Climate-Notes/2021/English/CLNEA2021001.ashx>.
- Halttunen, Krista, Iain Staffell, Raphael Slade, Richard Green, Yves-Marie Saint-Drenan, and Malte Jansen. 2020. "Global Assessment of the Merit-Order Effect and Revenue Cannibalisation for Variable Renewable Energy." Preprint, posted December 2, 2020. <https://ssrn.com/abstract=3741232>.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2022. *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability: Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, edited by Hans-O. Pörtner, Debra C. Roberts, Melinda Tignor, Elvira S. Poloczanska, Katja Mintenbeck, Andrés Alegría, Marlies Craig, and others. Geneva, Switzerland.
- International Energy Agency (IEA). 2021. *World Energy Outlook 2021*. Paris, France. <https://iea.blob.core.windows.net/assets/4ed140c1-c3f3-4fd9-acae-789a4e14a23c/WorldEnergyOutlook2021.pdf>.
- International Monetary Fund (IMF). 2021. "Uruguay: Staff Report for the 2021 Article IV Consultation." International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/01/25/Uruguay-2021-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-512205>.
- Jonsson, Samuel, Anders Ydstedt, and Elke Asen. 2020. "Looking Back on 30 Years of Carbon Taxes in Sweden." Fiscal Fact 727, Tax Foundation, Washington, DC. <https://taxfoundation.org/sweden-carbon-tax-revenue-greenhouse-gas-emissions>.
- Keen, Stephen, Timothy M. Lenton, Antoine Godin, Devrim Yilmaz, Matheus Grasselli, and Timothy J. Garrett. 2021. "Economists' Erroneous Estimates of Damages from Climate Change." arXiv preprint arXiv:2108.07847.
- Konradt, Maximilian, and Beatrice Weder di Mauro. 2021. "Carbon Taxation and Greenflation: Evidence from Europe and Canada." CEPR Discussion Paper 16396, Centre for Economic Policy Research, London.
- Kydland, Finn E., and Edward C. Prescott. 1977. "Rules Rather Than Discretion: The Inconsistency of Optimal Plans." *The Journal of Political Economy* 85 (3): 473–92.
- Lenton, Timothy M., Johan Rockström, Owen Gaffney, Stefan Rahmstorf, Katherine Richardson, Will Steffen, and Hans Joachim Schellnhuber. 2019. "Climate Tipping Points—Too Risky to Bet Against." *Nature* 575 (7784): 592–95.
- Martin, Ralf, Laure B. de Preux, and Ulrich J. Wagner. 2014. "The Impact of a Carbon Tax on Manufacturing: Evidence from Microdata." *Journal of Public Economics* 117: 1–14. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0047272714001078>.
- Maximilian Konradt and Beatrice Weder di Mauro. 2022. "Carbon Taxation and Greenflation: Evidence from Europe and Canada." CEPR Discussion Paper No. DP16396. Centre for Economic Policy Research, London.
- McFarland, James R., Allen A. Fawcett, Adele C. Morris, John M. Reilly, and Peter J. Wilcoxon. 2018. "Overview of the EMF 32 Study on US Carbon Tax Scenarios." *Climate Change Economics* 9 (1): 1840002. <https://doi.org/10.1142/S201000781840002X>.

- Wagner, Ulrich, Mirabelle Muùls, Ralf Martin, and Jonathan Colmer. 2014. "The Causal Effects of the European Union Emissions Trading Scheme: Evidence from French Manufacturing Plants." Paper presented at the IZA Institute of Labor Economics workshop "Labor Market Effects of Environmental Policies," Bonn, Germany, September 4–5. https://conference.iza.org/conference_files/EnvEmpl2014/martin_r7617.pdf.
- Walker, W. Reed. 2011. "Environmental Regulation and Labor Reallocation: Evidence from the Clean Air Act." *American Economic Review* 101 (3): 442–47.
- Williams III, Robertson C., Hal Gordon, Dallas Burtraw, Jared C. Carbone, and Richard D. Morgenstern. 2015. "The Initial Incidence of a Carbon Tax across Income Groups." *National Tax Journal* 68 (1): 195–213. <https://doi.org/10.17310/ntj.2015.1.09>.
- Woodford, Michael. 2003. *Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- World Bank. 2022. "Carbon Pricing Dashboard." Washington DC. https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/map_data.
- Yamazaki, Akio. 2017. "Jobs and Climate Policy: Evidence from British Columbia's Revenue-Neutral Carbon Tax." *Journal of Environmental Economics and Management* 83: 197–216.
- Petrick, Sebastian, and Ulrich J. Wagner. 2014. "The Impact of Carbon Trading on Industry: Evidence from German Manufacturing Firms." Kiel Working Paper 1912, Kiel Institute for the World Economy, Kiel, Germany. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2389800.
- Pisani-Ferry, Jean. 2021. "Climate Policy Is Macroeconomic Policy, and the Implications Will Be Significant." Policy Brief 21-20, Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.
- Schnabel, Isabel. 2022. "A New Age of Energy Inflation: Climateflation, Fossilflation and Greenflation." Speech delivered at "Monetary Policy and Climate Change" panel, 22nd "The ECB and Its Watchers" Conference, Frankfurt am Main, March 17. https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2022/html/ecb.sp220317_2-dbb3582f0a.en.html.
- South African National Treasury. 2013. "Reducing Greenhouse Gas Emissions and Facilitating the Transition to a Green Economy." Carbon Tax Policy Paper, Pretoria. <http://www.treasury.gov.za/public%20comments/Carbon%20Tax%20Policy%20Paper%202013.pdf>.
- United Nations Environment Programme (UNEP) and UNEP Copenhagen Climate Centre (UNEP-CCC). 2021. *Emissions Gap Report 2021: The Heat Is On; A World of Climate Promises Not Yet Delivered*. Nairobi, Kenya.

يقدم

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من ثمانية أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطرية، وتصنيف البلدان، والخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية. ويلخص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعَة للمجموعات القطرية. ويعرض القسم الرابع معلومات أساسية عن بلدان مختارة. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويشرح القسم السادس هذا التصنيف بمزيد من التفاصيل. ويعرض القسم السابع معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. (ويُدرج الملحق الإحصائي ألف ضمن هذا التقرير، بينما يمكن الاطلاع إلكترونيا على الملحق الإحصائي بآء من خلال هذا الرابط: www.imf.org/en/Publications/WEO). وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢. وتيسيرا على القراء فحسب، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ٢٢ يوليو ٢٠٢٢ إلى ١٩ أغسطس ٢٠٢٢. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٣٤٦ و١,٣٣٠ للدولار الأمريكي مقابل وحدة

حقوق السحب الخاصة، و١,٠٥٧ و١,٠٢٥ مقابل اليورو^١. ١٢٨,٣ ١٢٩,٣ مقابل الين، على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيبلغ ٩٨,١٩ دولار للبرميل في ٢٠٢٢ و ٨٥,٥٢ دولار للبرميل في ٢٠٢٣.

ويُفترض أيضا استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف-١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ١,٨٪ في ٢٠٢٢ و ٤,٠٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٠,٢٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٨٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و ٠,١٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٠٪ في ٢٠٢٣ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٣,٢٪ في ٢٠٢٢ و ٤,٤٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٠,٩٪ في ٢٠٢٢ و ١,٣٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و ٠,٢٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٣٪ في ٢٠٢٣ في اليابان.

الجديد

- بالنسبة للجزائر، يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الاقتراض اعتبارا من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى.
- تم إدراج توقعات القطاع المالي الخاصة بإكوادور، وكانت قد تم حذفها في السابق بسبب المناقشات الجارية في إطار مراجعة البرنامج.
- تم إدراج التنبؤات الخاصة بتونس، والتي تم حذفها في السابق بسبب المناقشات الفنية الجارية تمهيدا لإجراء مفاوضات محتملة حول البرنامج.

^١ بالنسبة لاستحداث اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة التي لا رجعة فيها بين اليورو وعملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩، على النحو المبين في الإطار ٥-٤ ضمن عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع هذا الإطار أيضا للتعرف على تفاصيل الكيفية التي تم بها تحديد أسعار التحويل. وللإطلاع على أحدث جدول لأسعار التحويل الثابتة، راجع الملحق الإحصائي في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.^٢

وتستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقاً للتعريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعريف الرسمية نتيجة لنقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دولياً، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللاطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمعة للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة، أما لم يذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمعة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجلات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمعة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجح على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.^٤ ولأغراض

^٢ يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطا مشابهاً في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

^٣ تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناءً على ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناءً على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

^٤ راجع الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ للاطلاع على ملخص للأوزان التوجيهية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، و«أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة» ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١-١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضاً Anne-Marie Gulde and Mariamne Schulze-Ghattas, "Purchasing-Power-Parity-Based Weights for the World Economic Outlook," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-3.

- بالنسبة لسري لانكا، تم استبعاد بعض التوقعات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي عقب الاتفاق الأخير على مستوى الخبراء حول إبرام برنامج بدعم من الصندوق.
- بالنسبة لفرنزويلا، تمت مراجعة البيانات التاريخية اعتباراً من عام ٢٠١٢ وما بعده بناءً على بعض التعديلات التي طرأت على المنهجية المستخدمة. وتم إدراج المتغيرات الاسمية التي سبق استبعادها من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٦ اقتصاداً الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام استناداً إلى افتراضات عالمية متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاساً للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية.

وتتوافق عموماً البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقاً لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية - أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) - مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جدياً عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المحدثّة، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان، ضئيل الأثر على الأرصد والمجملات الأساسية. وقد

ملحوظات فُطرية

فيما يخص أفغانستان، تُستبعد كل البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ نظراً لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة، حيث توقف التعاون بين الصندوق والبلد بسبب عدم وضوح الرؤية في المجتمع الدولي بشأن الاعتراف بالحكومة في أفغانستان.

وفيما يخص ألبانيا، تم إعداد التوقعات قبل بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢ التي انتهت بتاريخ ١٠ أكتوبر، ولا تعكس بالتالي ما طرأ من مستجدات خلال البعثة.

وفيما يخص الجزائر، يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الاقتراض اعتباراً من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى.

وفيما يخص الأرجنتين، يبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترة السابقة، تشتمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNU)، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظراً لفروق التغطية الجغرافية والأوزان، والمعايينة والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتضخم آخر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل اعتباراً من الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق ببيانات وتنبؤات بنغلاديش، فهي تُعرض على أساس السنة المالية. غير أن مجملات المجموعات القطرية التي تشمل بنغلاديش تستند إلى تقديرات السنة التقويمية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية.

وفيما يخص كوستاريكا، تم توسيع تعريف الحكومة المركزية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ليتضمن ٥١ كياناً عاماً وفق القانون رقم ٩٥٢٤. وتُعدّل البيانات بدءاً من ٢٠١٩ لإتاحة إمكانية المقارنة.

وتشمل سلسلة بيانات المالية العامة في حالة الجمهورية الدومينيكية ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي)، أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية.

تجميع بيانات التضخم للعالم والاقتصادات المتقدمة (والمجموعات الفرعية)، تمثل معدلات التضخم السنوية نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة. ولتجميع بيانات التضخم لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (والمجموعات الفرعية)، تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمعّة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعّة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلّغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة. وتُستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدّلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، باستثناء قبرص وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي تبُلّغ البيانات بعد تعديل التقويم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعّة.

الأرقام المجمعّة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعّة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعة.

الأرقام المجمعّة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملات غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعّة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدولارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

تحتسب الأرقام المجمعّة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «واو» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.

بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢١ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بأخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد.

الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغه سابقا وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

ومنذ أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب قانون جديد ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط. وتفيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات وتوقعات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، و٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تبلغ ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ وصفر في الأعوام التالية. ولمزيد من التفاصيل، راجع التقرير القطري رقم ١٩/٦٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي. ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/ الاقتراض.

واعتبارا من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة — والتي تستبعد منها بيانات البنك المركزي — لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءا من دين القطاع العام غير المالي. أما تقديرات الدين الإجمالي والصافي عن الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١ فهي تقديرات أولية.

وبالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية في فنزويلا، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية المستخدمة كأساس للتوقعات، فيصعب إعادها بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤). وعدم توافر بيانات وصفية كاملة عن الإحصاءات المبلغه المحدودة، وصعوبة المطابقة بين المؤشرات المبلغه والتطورات الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك (FOGADE)، ومجموعة محدودة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا» (PDVSA). وعقب إجراء بعض التعديلات المنهجية لحساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة أكبر، تم تعديل البيانات والمؤشرات التاريخية المعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠١٢. وتعكس بيانات الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ المستخدمة في حساب معظم المؤشرات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني أثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في

وفي حالة إكوادور، تعكف السلطات حاليا على مراجعة البيانات المالية التاريخية استنادا إلى الدعم الفني المقدم من الصندوق.

وفيما يخص هندوراس، تم إعداد التوقعات قبل بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢ التي انتهت بتاريخ ٥ أكتوبر، ولا تعكس بالتالي ما طرأ من مستجدات خلال البعثة.

ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند وفق الحسابات القومية: فُتستخدم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة أساس للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١، ثم سنة ٢٠١١/٢٠١٢ كسنة أساس لما بعدها. وفيما يخص لبنان، حُدثت البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير بدرجة غير معتادة.

وفي ليبيا، على خلفية الحرب الأهلية وضعف القدرات المتوافرة، أصبحت البيانات، وخاصة المتعلقة بالحسابات القومية وتوقعات المدى المتوسط، تتسم بدرجة موثوقية منخفضة.

وتستند توقعات باكستان لعام ٢٠٢٢ إلى المعلومات المتاحة في نهاية أغسطس ولا تتضمن تأثير الفيضانات الأخيرة.

وأعاد سيراليون تقويم عملتها بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٢، ولكن البيانات بالعملة المحلية الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ لا تزال مقومة بالعملة السابقة.

وفيما يخص سري لانكا، تم استبعاد بعض التوقعات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي عقب الاتفاق الأخير على مستوى الخبراء حول إبرام برنامج بدعم من الصندوق.

وتستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ وما بعده، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بالموقف السياسي.

وفي حالة تركمانستان، بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي تماشيا مع المنهجيات الدولية (SNA) باستخدام تقديرات ومصادر رسمية مثل قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدارات السندات المحلية وكذلك من عمليات الخصخصة، تماشيا مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن تقديرات السلطات الرسمية لأرصدة المالية العامة، والتي يتم إعادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات وعائدات الخصخصة كجزء من الإيرادات الحكومية.

وبصدد أوكرانيا، تم حذف جميع التوقعات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ ما عدا توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين بسبب درجة عدم اليقين الكبيرة غير المعتادة. وتعتبر توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين عن الفترة حتى نهاية ٢٠٢٢. وتتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة بدءا من عام ٢٠٠٠ وتستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠.

وتستند توقعات المملكة المتحدة إلى المعلومات المتاحة حتى ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، ولا تتضمن جميع ما ورد في البيان المالي المعلن بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٢.

وفي ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات في أوروغواي إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وتبدأ السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء

والمملكة المتحدة وكندا - المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادةً بمجموعة السبعة. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجمع في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت. ويعرض الجدول «جيم» قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كالاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعدها ١٥٦ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كالاقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يُشار إليها أحيانا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»); وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هـ» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير» يميز بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC3]) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، Standard International Trade Classifications 0, 1, 2, 4, and 68). وتُصنّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١.

وتركز المعايير المالية والداخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. وتُصنّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠٢١. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.^٧

^٧ أثناء الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، تراكمت على ٣٧ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

البيانات المبلغة أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير توقعات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمع في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي عام ٢٠١٩ استحدثت السلطات في زيمبابوي عملة دولار «نظام التسوية الإجمالية الآنية»، الذي أطلق عليه لاحقا اسم دولار زيمبابوي، وتعمل حاليا على إعادة تقويم إحصاءات حساباتها القومية حسب هذه العملة. وتخضع البيانات الحالية للمراجعة. وكان دولار زيمبابوي قد أُخرج من التداول في عام ٢٠٠٩، وظلت زيمبابوي تزال أنشطتها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ وفقا لنظام متعدد العملات مع استخدام الدولار الأمريكي باعتباره وحدة الحساب.

تصنيف البلدان

ملخص التصنيف

ينقسم تصنيف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تطور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» عرضا عاما عن تصنيف البلدان، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القطري، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابع اقتصاداتها.

الخصائص العامة لمجموعات البلدان

وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق

الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٤٠ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق — وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا

^٦ حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد» دائما إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولا، وإن كانت بياناتها الإحصائية تحفظ على أساس منفصل ومستقبل.

مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs) فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (محدد بمبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٦ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحويلات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتتألف مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs) من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتيها المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة.^٨ وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من

^٨راجع David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, “Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative,” IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢١^١
(% من المجموع بالنسبة للمجموعات أو العالم)

عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		السكان	
	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
٤٠	١٠٠,٠	٤٢,٠	١٠٠,٠	٦١,٤	١٠٠,٠	١٤,٠
الولايات المتحدة	٣٧,٤	١٥,٧	١٥,٠	٩,٢	٣٠,٨	٤,٣
منطقة اليورو	٢٨,٥	١٢,٠	٤٢,٣	٢٦,٠	٣١,٦	٤,٤
ألمانيا	٧,٩	٣,٣	١١,٨	٧,٢	٧,٧	١,١
فرنسا	٥,٥	٢,٣	٥,٤	٣,٣	٦,١	٠,٩
إيطاليا	٤,٤	١,٩	٤,٠	٢,٥	٥,٥	٠,٨
إسبانيا	٣,٢	١,٤	٢,٩	١,٨	٤,٤	٠,٦
اليابان	٩,١	٣,٨	٥,٤	٣,٣	١١,٧	١,٦
المملكة المتحدة	٥,٥	٢,٣	٥,٠	٣,١	٦,٣	٠,٩
كندا	٣,٣	١,٤	٣,٦	٢,٢	٣,٥	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٦,٢	٦,٨	٢٨,٧	١٧,٦	١٦,١	٢,٣
للتذكيرة						
٧	٧٣,٢	٣٠,٧	٥٠,٢	٣٠,٨	٧١,٦	١٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية						
	الاقتصادات الصاعدة والنامية	العالم	الاقتصادات الصاعدة والنامية	العالم	الاقتصادات الصاعدة والنامية	العالم
١٥٦	١٠٠,٠	٥٨,٠	١٠٠,٠	٣٨,٦	١٠٠,٠	٨٦,٠
آسيا الصاعدة والنامية	٣٠	٥٥,٩	٣٢,٥	٥٢,٢	٥٦,٠	٤٨,١
الصين	٣٢,٠	١٨,٦	٣٣,١	١٢,٨	٢١,٣	١٨,٤
الهند	١٢,٠	٧,٠	٦,٤	٢,٥	٢١,١	١٨,١
آسيان-٢ ^٢	٩,٤	٥,٥	١١,٤	٤,٤	٨,٨	٧,٦
أوروبا الصاعدة والنامية	١٦	١٣,٤	٧,٨	١٦,٧	٥,٧	٤,٩
روسيا	٥,٣	٣,١	٥,١	٢,٠	٥,٢	١,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣	١٢,٦	٧,٣	١٢,٨	٩,٧	٨,٣
البرازيل	٤,٠	٢,٣	٣,٠	١,١	٣,٢	٢,٨
المكسيك	٣,١	١,٨	٤,٩	١,٩	١,٩	١,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٣٢	١٢,٨	٧,٤	١٤,١	١٢,٤	١٠,٧
السعودية	٢,١	١,٢	٢,٧	١,٠	٠,٥	٠,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٥	٥,٤	٣,١	٤,١	١,٦	١,٤
نيجيريا	١,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٢	٣,٢	٢,٧
جنوب إفريقيا	١,٠	٠,٦	١,٢	٠,٥	٠,٩	٠,٨
المجموعات التحليلية ^٣						
حسب مصدر إيرادات التصدير						
الوقود	٢٦	١٠,١	٥,٩	١٣,٧	٩,٦	٨,٢
غير الوقود	١٢٨	٨٩,٨	٥٢,١	٨٦,٢	٩٠,٣	٧٧,٧
منها: منتجات أولية	٣٧	٥,٦	٣,٣	٥,٦	٩,٤	٨,٠
حسب مصدر التمويل الخارجي						
الاقتصادات ذات المركز المدين الصافي	١٢٢	٤٩,٩	٢٨,٩	٤٢,٨	٦٧,٩	٥٨,٤
البلدان ذات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الديون						
البلدان ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	٣٧	٤,٨	٢,٨	٣,١	١,٢	١٠,١
مجموعات أخرى ^٣						
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٩٦	٩١,٧	٥٣,٢	٩٣,١	٧٦,٨	٦٦,١
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥٩	٨,٣	٤,٨	٦,٩	٢,٧	١٩,٩
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٣٩	٢,٨	١,٦	٢,٠	٠,٨	١٠,٢

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويعبّر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

^٢ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيتنام.

^٣ استبعدت سوريا والضفة الغربية وغزة من مصدر إيرادات التصدير واستبعدت سوريا من الأرقام المجمعّة لمجموعات المركز الخارجي الصافي بسبب نقص البيانات.

الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	أيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أندورا	إسرائيل	سان مارينو
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ^٢	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ^١	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتوريكو	

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

^٢ أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	أيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير^١

المنتجات الأولية غير الوقود	الوقود
آسيا الصاعدة والنامية	
كيريباتي	بروني دار السلام
جزر مارشال	تيمور-ليشتي
بابوا غينيا الجديدة	
جزر سليمان	
توفالو	
أمريكا اللاتينية والكاريبية	
الأرجنتين	إكوادور
بوليفيا	ترينيداد وتوباغو
شيلي	فنزويلا
غيانا	
باراغواي	
بيرو	
سورينام	
أوروغواي	
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	
أفغانستان	الجزائر
موريتانيا	أذربيجان
الصومال	البحرين
السودان	إيران
طاجيكستان	العراق
أوزبكستان	كازاخستان
	الكويت
	ليبيا
	عمان
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	تركمانستان
	الإمارات العربية المتحدة
	اليمن
إفريقيا جنوب الصحراء	
بنن	أنغولا
بوتسوانا	تشاد
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو
بوروندي	غينيا الاستوائية
جمهورية إفريقيا الوسطى	غابون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا
كوت ديفوار	جنوب السودان
إريتريا	
غانا	
غينيا	
غينيا-بيساو	
ليبيريا	
ملاوي	
مالي	
سيراليون	
جنوب إفريقيا	
زامبيا	
زيمبابوي	

^١ تم استبعاد مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.

الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل

التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٢	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٢	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
		*			آسيا الصاعدة والنامية
•		*	*		بنغلاديش
•		*	*		بوتان
•		*	•		بروني دار السلام
•		*	*		كمبوديا
•		*	•		الصين
•		*	•		فيجي
•		*	•		الهند
•		*	•		إندونيسيا
•		*	*		كيريباتي
•		*	*		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
•		*	•		ماليزيا
•		*	•		ملديف
•		*	•		جزر مارشال
•		*	•		ميكرونيزيا
•		*	•		منغوليا
•		*	*		ميانمار
•		*	•		ناورو
•		*	*		نيبال
•		*	•		بالاو
•		*	*		بابوا غينيا الجديدة
•		*	•		الفلبين
•		*	•		ساموا
•		*	*		جزر سليمان
•	•	*	•		سري لانكا
*	•	*	•		تايلند
*	•	*	*		تيمور-ليشتي
•		*	•		تونغا
•		*	•		توفالو
*	•	*	•		فانواتو
•		*	*		فييتنام
		*			أوروبا الصاعدة والنامية
•		*	•		ألبانيا
•		*	•		بيلاروس
•		*	•		البوسنة والهرسك
•		*	•		بلغاريا
•		*	•		كرواتيا
•		*	•		هنغاريا
•		•	•		كوسوفو
•		*	*		مولدوفا
•		•	•		الجبل الأسود
		*			مقدونيا الشمالية
•		*			بولندا
•		*			رومانيا
•		•			روسيا
•		*			صربيا
•		*			تركيا
•		*			أوكرانيا
		*			أمريكا اللاتينية والكاريبي
•		*			أنتيغوا وباربودا
•		•			الأرجنتين
•		*			أروبا
•		*			جزر البهاما
•		*			بربادوس
•		*			بليز
•	•	*			بوليفيا
•		*			البرازيل
•		*			شيلي
•		*			كولومبيا
•		*			كوستاريكا
•		*			دومينيكا
•		*			الجمهورية الدومينيكية
•		*			إكوادور
•		*			السلفادور
•		*			غرينادا
•		*			غواتيمالا
•	•	*			غيانا
*	•	*			هايتي
*	•	*			هندوراس
•		*			جامايكا
•		*			المكسيك
*	•	*			نيكاراغوا
•		*			بنما
•		*			باراغواي
•		*			بيرو
•		*			سانت كيتس ونيفس
•		*			سانت لوسيا
•		*			سانت فنسنت وجزر غرينادين
•		*			سورينام
•		•			ترينيداد وتوباغو
•		*			أوروغواي
•		•			فنزويلا

الجدول ١- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات^١

مالية الحكومة	الحسابات القومية	
يوليو/يونيو		جزر البهاما
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	بنغلاديش
إبريل/مارس		بربادوس
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	بوتان
إبريل/مارس		بوتسوانا
يوليو/يونيو		دومينيكا
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	مصر
إبريل/مارس		إسواتيني
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	إثيوبيا
يوليو/أغسطس		فيجي
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	هايتي
إبريل/مارس		منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
إبريل/مارس	إبريل/مارس	الهند
إبريل/مارس	إبريل/مارس	إيران
إبريل/مارس		جامايكا
إبريل/مارس	إبريل/مارس	ليسوتو
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	جزر مارشال
يوليو/يونيو		موريشوس
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	ميكرونيزيا
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	ميانمار
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	ناورو
أغسطس/يوليو	أغسطس/يوليو	نيبال
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	باكستان
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	بالاو
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	بورتوريكو
إبريل/مارس		سانت لوسيا
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	ساموا
إبريل/مارس		سنغافورة
أكتوبر/سبتمبر		تايلند
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	تونغا
أكتوبر/سبتمبر		ترينيداد وتوباغو

^١ كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	أفغاني أفغانستان	أفغانستان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	١٩٩٦	خبراء الصندوق	ليك ألباني	ألبانيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري	الجزائر
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		...	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	يورو	أندورا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٢	MEP و NSO	كوانزا أنغولية	أنغولا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠٦	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي	أنتيغوا وبربودا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	مكتب الإحصاء القومي	بيسو أرجنتيني	الأرجنتين
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	درام أرميني	أرمينيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	فلورين أروبي	أروبا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	أستراليا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	النمسا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	مانات أذربيجاني	أذربيجان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهامي	جزر البهاما
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	دينار بحريني	البحرين
٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	تাকা بنغلاديشي	بنغلاديش
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	CB و NSO	دولار بربادوسي	بربادوس
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي	بيلاروس
٢٠٢١	البنك المركزي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	البنك المركزي	يورو	بلجيكا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليزي	بليز
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بنن
٢٠١٢/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦٢٠٠٠/١٩٩٩	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني	بوتان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٠	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا	بوليفيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	البوسنة والهرسك
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	بولا بوتسواني	بوتسوانا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي	البرازيل
٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	دولار بروني	بروني دار السلام
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ليف بلغاري	بلغاريا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	MEP و NSO	فرنك إفريقي	بوركينافاسو
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي	بوروندي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	إيسكودو كابو فيردي	كابو فيردي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	ريل كمبودي	كمبوديا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	الكاميرون
٢٠٢١	MoF و NSO	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي	كندا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	البنك المركزي	فرنك إفريقي	تشاد
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦٢٠١٨	البنك المركزي	بيسو شيلي	شيلي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني	الصين
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	بيسو كولومبي	كولومبيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	فرنك قمري	جزر القمر
٢٠٢٠	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغولي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية الكونغو
٢٠٢١	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	البنك المركزي	كولون كوستاريكي	كوستاريكا

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠٢٠	CB و MoF, NSO	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أفغانستان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	...	CG,LG,SS,MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٠	خبراء الصندوق	ألبانيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجزائر
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢١	MoF و NSO	أندورا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	...	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغيوا وبربودا
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	الأرجنتين
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أروبا
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أذربيجان
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
BPM 6	٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	BCG	٢٠٠١	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	البنك المركزي	بلجيكا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيح	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بليز
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NMPC, NFPC	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيح	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	البوسنة والهرسك
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
BPM 6	٢٠٢٠	MEP و NSO	النقدية	CG,BCG	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيح	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
BPM 5	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	مزيح	CG,NFPC,NMPC	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS,other	٢٠٠١	٢٠٢١	MoF و NSO	كندا
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية إفريقيا الوسطى
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
BPM 6	٢٠٢١	قسم الإدارة العامة	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصين
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
BPM 5	٢٠١٩	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيح	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
BPM 6	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي	كوستاريكا

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوت ديفوار
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	كرواتيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	قبرص
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية التشيكية
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الدانمرك
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جيبوتي
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	دومينيكا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية الدومينيكية
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢١	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	إكوادور
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,MPC	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	مصر
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢١	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	السلفادور
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	MEP و MoF	غينيا الاستوائية
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	إريتريا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	إستونيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	إسواتيني
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	إثيوبيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	فيجي
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنلندا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنسا
BPM 5	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	خبراء الصندوق	غابون
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	غامبيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جورجيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	ألمانيا
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	غانا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	اليونان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	غرينادا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	غواتيمالا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي و MEP	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا-بيساو
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	غيانا
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	هايتي
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,LG,SS,other	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	هندوراس
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	NSO و MEP	هنغاريا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	آيسلندا
BPM 6	٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	MoF وخبراء الصندوق	الهند
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	إندونيسيا
BPM 5	٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	إيران
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	العراق
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	NSO و MoF	آيرلندا
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	NSO و MoF	إسرائيل
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	إيطاليا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جامايكا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية
البلد	العملة	سنة الأساس ^٢	نظام الحسابات القومية
اليابان	ين ياباني	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
الأردن	دينار أردني	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
كازاخستان	تنغي كازاخستاني	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
كينيا	شلن كيني	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
كيريباتي	دولار أسترالي	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
كوريا	وون كوري جنوبي	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
كوسوفو	يورو	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
الكويت	دينار كويتي	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
جمهورية قيرغيزستان	سوم قيرغيزي	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كيب لاوي	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
لاتفيا	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
لبنان	ليرة لبنانية	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ليسوتو	لوتي ليسوتو	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ليبيريا	دولار أمريكي	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
ليبيا	دينار ليبي	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
ليتوانيا	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
لكسمبرغ	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	باتاكا ماكاوي	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
مدغشقر	ارياري ملغاشي	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
ملاوي	كواشا مالاوية	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ماليزيا	رينغيت ماليزي	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ملايف	روفية ملديفي	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
مالي	فرنك إفريقي	١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
مالطة	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
جزر مارشال	دولار أمريكي	٢٠١٥/٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
موريتانيا	أوقية موريتانية جديدة	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
موريشيوس	روبية موريشيوسي	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
المكسيك	بيزو مكسيكي	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ميكرونيزيا	دولار أمريكي	٢٠٠٤/٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
مولدوفا	ليو مولدوفي	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
منغوليا	توغروغ منغولي	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
الجيل الأسود	يورو	٢٠٠٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
المغرب	درهم مغربي	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
موزامبيق	متكال موزمبيق	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ميانمار	كيات ميانماري	٢٠١٦/٢٠١٥	...
ناميبيا	دولار ناميبي	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
ناورو	دولار أسترالي	٢٠٠٧/٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
نيبال	روبية نيبالية	٢٠٠١/٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
هولندا	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
نيوزيلندا	دولار نيوزيلندي جديد	٦٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
نيكاراغوا	كوردوبا نيكاراغوا	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
النيجر	فرنك إفريقي	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
نيجيريا	نايرا نيجيري	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
مقدونيا الشمالية	دينار مقدوني	٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
النرويج	كرون نرويجي	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	قسم الإدارة العامة	اليابان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الأردن
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	كازاخستان
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	كينيا
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصدوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	كيريباتي
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوريا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	...	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوسوفو
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيج	CG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكويت
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية قيرغيزستان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	لاتفيا
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي وخبراء الصدوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	لبنان
BPM 6	٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليسوتو
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليبيريا
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠٢١	البنك المركزي	ليبيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليتوانيا
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	لكسمبرغ
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	مدغشقر
BPM 6	٢٠٢٠	GAD و NSO	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	ملاوي
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	ماليزيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	ملديف
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	مالي
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	مالطا
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر مارشال
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريتانيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريشيوس
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NMPC,NFPC	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	المكسيك
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميكرونيزيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	مولدوفا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	منغوليا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجيل الأسود
BPM 6	٢٠٢١	قسم الإدارة العامة	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	المغرب
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,SG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	موزامبيق
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	خبراء الصدوق	النقدية	CG,NFPC	٢٠١٤	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميانمار
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناميبيا
BPM 6	٢٠٢٠/٢٠١٩	خبراء الصدوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناورو
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيبال
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	هولندا
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG, LG	٢٠١٤	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نيوزيلندا
BPM 6	٢٠٢٠	خبراء الصدوق	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيكاراغوا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	النيجر
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيجييريا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقدونيا الشمالية
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	MoF و NSO	النرويج

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية			الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	عمان
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	باكستان
٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلاو
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	بنما
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠١٩	MoF و NSO	بابوا غينيا الجديدة
٢٠٢١	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٠	البنك المركزي	باراغواي
٢٠٢١	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢١	البنك المركزي	بيرو
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الفلبين
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	بولندا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	...	١٩٥٤	٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	بورتوريكو
٢٠٢٠	MEP و NSO	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٠	MEP و NSO	قطر
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	رومانيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	روسيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	رواندا
٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	ساموا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	سان مارينو
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	سان تومي وبرينسيبي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	المملكة العربية السعودية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	السنغال
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	صربيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	سيشيل
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	سيراليون
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	سنغافورة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	سلوفينيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠٢٠	البنك المركزي	جزر سليمان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الصومال
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	جنوب إفريقيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	جنوب السودان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	إسبانيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	سري لانكا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	سانت كيتس ونيفيس
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	سانت لوسيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	...	١٩٨٢	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	السودان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	سورينام

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	عمان
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	باكستان
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	...	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بالاو
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنما
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بابوا غينيا الجديدة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	باراغواي
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	MoF و CB	بيرو
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	البلجين
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	NSO و MoF	بولندا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
...	الاستحقاق	...	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	بورتوريكو
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي وخبراء الصفوق	النقدية	الحكومة المركزية وغيرها	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	قطر
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	رومانيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	روسيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	رواندا
BPM 6	٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	ساموا
BPM 6	٢٠٢٠	أخرى	...	الحكومة المركزية	...	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	سان مارينو
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية والجمارك	سان تومي وبرينسيبي
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	المملكة العربية السعودية
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي وخبراء الصفوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنگال
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,other	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	صربيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيشيل
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيراليون
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٢/٢٠٢١	NSO و MoF	سنغافورة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سلوفينيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر سليمان
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصومال
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS,other	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جنوب إفريقيا
BPM 6	٢٠١٨	Mof, NSO, MEP, and IMF Staff	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٩	MEP و MoF	جنوب السودان
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	NSO و MoF	إسبانيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سري لانكا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت كيتس ونيفيس
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت لوسيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت فنسنت وجزر غرينادين
BPM 6	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	السودان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سورينام

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	بإستخدام منهجية الترتيب بطريقة السلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	كرونا سويدية	السويد
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك سويسري	سويسرا
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة سورية	سوريا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار تايواني جديد	مقاطعة تايوان الصينية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	سوموني طاجيكستان	طاجيكستان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	شلن تنزاني	تنزانيا
٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	باهت تايلندي	تايلند
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	تيمور- ليشتي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	توغو
٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	بانغا تونغلي	تونغا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار ترينيداد وتوباغو	ترينيداد وتوباغو
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دينار تونسي	تونس
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	ليرة تركية	تركيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مانات تركمان جديد	تركمانستان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	٢٠١٩	مستشارو PFTAC	دولار أسترالي	توفالو
٢٠٢١	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	شلن أوغندي	أوغندا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	هريفنيا أوكراني	أوكرانيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	درهم إماراتي	الإمارات العربية المتحدة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	جنيه بريطاني	المملكة المتحدة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الولايات المتحدة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	البنك المركزي	بيزو أوروغواي	أوروغواي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٢٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	سوم أوزبكي	أوزبكستان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فاتو فانواتو	فانواتو
٢٠٢١	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠١٨	البنك المركزي	بوليفار رقمي فنزويلي	فنزويلا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دونغ فييتنامي	فييتنام
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	شكيل إسرائيلي جديد	الضفة الغربية وغزة
٢٠٢٠	CB .NSO وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠٢٠	خبراء الصندوق	ريال يمني	اليمن
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	كواشا زامبي	زامبيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	دولار زيمبابوي	زيمبابوي

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	السويد
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سويسرا
BPM 5	٢٠٠٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٠٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سوريا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقاطعة تايوان الصينية
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	طاجيكستان
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	تنزانيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,BCG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	تايلند
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	تيمور-ليشتي
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	توغو
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	NSO و CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	تونغا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	ترينيداد وتوباغو
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	تونس
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,other	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	تركيا
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	تركمانستان
BPM 6	٢٠١٩	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	...	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	توفالو
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوغندا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوكرانيا
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,BCG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	الإمارات العربية المتحدة
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	المملكة المتحدة
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	الولايات المتحدة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NFPC, NMPC	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوروغواي
BPM 6	٢٠٢١	MEP و CB	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوزبكستان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	فانواتو
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	BCG,NFPC,SS,other	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنزويلا
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	فييتنام
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	الضفة الغربية وغزة
BPM 5	٢٠٢٠	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	اليمن
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	زامبيا
BPM 6	٢٠٢٠	MoF و CB	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	زيمبابوي

ملحوظة: BPM = د ليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

^١ CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

^٢ سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.

^٣ استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إلغاؤها في سلاسل الحجم المبنية على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.

^٤ BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ NMPC = شركة عامة مالية غير نقدية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي؛ TG = حكومة إقليمية؛ other = أخرى.

^٥ المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيج من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

^٦ مخصّص سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسمياً.

الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرْتَأَى أن تنفيذها مرجحاً. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).^١

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج وخطط الموازنة للحكومة الفيدرالية، وأهداف البرامج التي يدعمها الصندوق، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ التي أعلنتها حكومة الكومنولث في مارس ٢٠٢٢، وموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ التي

^١ تعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين. ويُحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.

نشرت حكومات الولايات/الأقاليم (حتى ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢)، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي. النمسا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة ٢٠٢٢، وبرنامج تحقيق الاستقرار في النمسا، وبرنامج الإصلاح الوطني في النمسا، وأموال صندوق التعافي الذي تم إنشاؤه في إطار خطة الجيل القادم للاتحاد الأوروبي، والتدابير المالية المعلنة مؤخراً.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى برنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، وخطة مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٢، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: تعكس توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٢ أحدث السياسات المعلنة.

كندا: تستند التوقعات إلى تنبؤات السيناريو الأساسي المستمدة من موازنة الحكومة الكندية لعام ٢٠٢٢ وأحدث موازنات المقاطعات. ويجري خبراء الصندوق بعض التعديلات في هذه التنبؤات في ضوء عدة عوامل، منها الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضاً أحدث بيانات الحسابات الاقتصادية القومية الصادرة عن مؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم ربع السنوية.

شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس، وانخفاض سعر الصرف، والتضخم.

الصين: بعد التشديد المالي الحاد في عام ٢٠٢١، يُتوقع تبسيط أوضاع سياسة المالية العامة إلى حد كبير في عام ٢٠٢٢ بناء على وثيقة الموازنة السنوية المعلنة في مارس، والدعم المالي الإضافي للاقتصاد الذي أعلن عنه لاحقاً، والنتائج المالية للشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٢٢.

الدانمرك: تتسق تقديرات العام الجاري مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وفيما بعد العام الجاري، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. وتُستبعد من الأرصدة الهيكلية التقلبات المؤقتة في حالة بعض الإيرادات (مثل إيرادات بحر الشمال، وإيرادات ضريبة العائد على معاشات التقاعد) والتحويلات لمرة واحدة (لكنها تتضمن مع هذا التحويلات لمرة واحدة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩).

الإطار ألف-١ (تابع)

آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٢.

إسرائيل: تفترض التوقعات أن النفقات ستكون أقل من المتوقع في موازنة عام ٢٠٢٢ في ظل الاتجاهات الحالية، وأن تخفيضات الإنفاق على المدى المتوسط ستكون دون المستوى المرجو في الإطار متوسط الأجل الذي وضعته السلطات.

إيطاليا: تستنير تقديرات خبراء الصندوق بخطط المالية العامة المدرجة في قانون موازنة الحكومة وتعديلاته لعام ٢٠٢٢. ويدخل ضمن توقعات الدين رصيد سندات التوفير البريدي التي يحل أجل استحقاقها.

اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تتضمن التنبؤات رصيد المالية العامة الكلي المدرج في الموازنة السنوية لعام ٢٠٢٢ والموازنتين التكميليتين، و خطة المالية العامة متوسطة الأجل التي أعلنت بالتزامن مع صدور موازنة ٢٠٢٢، وتعديلات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تقديرات خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط. وتستنير توقعات المالية العامة لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ بالتقديرات الواردة ضمن المبادئ الإرشادية لإعداد الموازنة لعام ٢٠٢٣؛ وتفترض التوقعات لعام ٢٠٢٤ وما بعده استمرار الالتزام بالقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ إلى إطار تنبؤات خبراء الصندوق، كما تستنير بخطة السلطات لمشروع الموازنة وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية».

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (مايو ٢٠٢٢) وتقديرات خبراء الصندوق.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى الخطة المالية المعتمدة لكونولث بورتو ريكو التي تم إعدادها في يناير ٢٠٢٢ واعتمدها «مجلس الرقابة والإدارة المالية».

فرنسا: تستند توقعات عام ٢٠٢٢ وما بعده إلى قوانين موازنة ٢٠١٨-٢٠٢٢؛ وبرنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧، وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن الخطط المالية للسلطات، والمعدلة لمراعاة الفروق في التوقعات بشأن الإيرادات والافتراضات المتعلقة بالتغيرات المالية والاقتصادية الكلية. ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠٢٢ والأعوام اللاحقة إلى موازنة عام ٢٠٢٢، وبرنامج الاستقرار لعام ٢٠٢٢، ومسودة مشروع الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠٢٣، وخطة الموازنة متوسطة الأجل للحكومة الفيدرالية، وتحديثات البيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء القومية (Destatis) ووزارة المالية. بعد تعديلها لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق والافتراضات المتعلقة بمرونات الإيرادات.

اليونان: تعكس البيانات منذ ٢٠١٠ التعديلات المتماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعززة على اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط.

هنغاريا: تشمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠٢٢.

الهند: تستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على المستوى دون الوطني بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدءا من بيانات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضا عناصر الدعم الغذائي غير المدرجة في الموازنة، تماشيا مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. ويعدل خبراء الصندوق النفقات لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنوات السابقة، والتي تدرج في تقديرات الموازنة ضمن الإنفاق للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. إندونيسيا: تستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى إصلاحات معدلة في السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، وتحقق بعض النفقات، إلى جانب زيادة تدريجية في الإنفاق الرأسمالي في المدى المتوسط تبعا للحيز المالي المتاح.

الإطار ألف-١ (تابع)

إسبانيا: تتضمن توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٢ تدابير الدعم المتعلقة بكوفيد-١٩ والطاقة، وزيادة معاشات التقاعد المقررة قانوناً، وتدابير الإيرادات المقررة قانوناً أيضاً. وتفترض توقعات المالية العامة اعتباراً من عام ٢٠٢٣ وما بعده بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ المبالغ المنصرفة بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

السويد: تستند تقديرات المالية العامة لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ إلى سياسة المالية العامة لفصل الربيع الصادرة عن السلطات والموازنة المعدلة لفصل الربيع لعام ٢٠٢٢. كما تم تحديثها في ضوء أحدث التنبؤات المبدئية الصادرة عن السلطات. ويحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام معيار قياس المرونة^٢ لعام ٢٠١٤ الذي أنشأته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لكي تأخذ في الاعتبار فجوتي الناتج والتوظيف.

سويسرا: الدفعة التنشيطية الاستثنائية التي أعلنتها السلطات — كما تعبر عنها توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٢ — مسموح بها في سياق قاعدة كبح الدين في «الظروف الاستثنائية».

تركيا: تستند التوقعات إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى آخر بيانات عن إجمالي الناتج المحلي نشرها مكتب الإحصاء الوطني في ١٢ أغسطس ٢٠٢٢ وتنبؤات «مكتب مسؤولية الموازنة» اعتباراً من ٢٣ مارس ٢٠٢٢. ويتم تعديل توقعات الإيرادات لمراعاة الفروق بين تنبؤات خبراء الصندوق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن هذه المتغيرات في توقعات السلطات للمالية العامة. وتفترض التوقعات إجراء بعض الضبط المالي الإضافي مقارنة بالسياسات المعلنة حتى الآن اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بهدف الامتثال لقواعد المالية العامة الجديدة التي تم الإعلان عنها بالتزامن مع صدور موازنة الخريف وإجراء مراجعة الإنفاق في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١، ولضمان استدامة القدرة على تحمل

روسيا: أوقفت الحكومة تطبيق قاعدة المالية العامة في مواجهة العقوبات المفروضة عقب غزو أوكرانيا. وتفترض التوقعات زيادة في مستوى الإنفاق الاستثنائي بقيمة المدخرات التي كان من المقرر تكوينها وفق قاعدة المالية العامة، والحصول على بعض القروض، وتراجعا في الإيرادات بسبب الركود المتوقع.

المملكة العربية السعودية: توقعات المالية العامة في السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق تستند في المقام الأول إلى فهمهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في موازنة عام ٢٠٢٢. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط المفترضة لها في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم خبراء الصندوق لسياسة النفط الحالية في ظل اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك).

سنغافورة: تستند أرقام السنة المالية ٢٠٢٠ إلى نتائج تنفيذ الموازنة. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢١ إلى أرقام معدلة في ضوء نتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢١. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٢ إلى الموازنة المبدئية المعدة في ١٨ فبراير ٢٠٢٢. وخلال فترة التوقع المتبقية، يفترض خبراء الصندوق العمل بالتدرج على إلغاء التدابير المتبقية المرتبطة بالجائحة وتنفيذ مجموعة التدابير المتنوعة على جانب الإيرادات التي تم الإعلان عنها في موازنة السنة المالية ٢٠٢٢. وتتضمن هذه التدابير (١) زيادة ضريبة السلع والخدمات من ٧٪ إلى ٨٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣، ثم إلى ٩٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٤، و(٢) زيادة الضريبة العقارية عام ٢٠٢٣ على العقارات التي لا يشغلها مالكوها (من ١٠-٢٠٪ إلى ١٢-٣٦٪) والعقارات التي يشغلها مالكوها وتتجاوز قيمتها السنوية ٣٠ ألف دولار أمريكي (من ٤-١٦٪ إلى ٦-٣٢٪)، و(٣) زيادة ضريبة الكربون من ٥ دولارات أمريكية للطن إلى ٢٥ دولاراً أمريكياً للطن في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ و٤٥ دولاراً أمريكياً للطن في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.

جنوب إفريقيا: تستفيد افتراضات المالية العامة من موازنة عام ٢٠٢٢. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساساً على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملات الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم.

^٢ راجع دراسة Robert W. R. Price, Thai-Thanh Dang, and Yvan Guillemette, "New Tax and Expenditure Elasticity Estimates for EU Budget Surveillance," OECD Economics Department Working Paper 1174, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 2014.

الإطار ألف-١ (تابع)

البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف مع نهاية ٢٠٢٤.

كندا: تعكس التوقعات تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الكندي وارتفاع العائدات طويلة الأجل لمواجهة التضخم الذي تجاوز مستواه المستهدف. ويتوقع استمرار البنك المركزي الكندي في رفع أسعار الفائدة الأساسية خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. ويشهد الاقتصاد حالة من الطلب المفرط، وبالتالي من الملائم تشديد السياسات رغم تراجع الآفاق على المدى المتوسط.

شيلي: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

الصين: كان الموقف العام للسياسة النقدية متشدداً إلى حد ما خلال ٢٠٢١، ولكن يتوقع تيسير الأوضاع إلى حد ما عام ٢٠٢٢.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق. اليونان: تقوم توقعات النقود بمعناها الواسع على أساس الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية وافتراضات تدفقات الودائع.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط، بالرغم من ارتفاع التضخم مؤخراً متجاوزاً الحد الأعلى لنطاق التضخم المستهدف.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في نطاق هدف البنك المركزي على المدى المتوسط.

إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على العودة بالتدريج إلى أوضاع السياسة النقدية العادية.

إيطاليا: تستنير تقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم بالنتائج الفعلية لبنك إيطاليا وخطه بشأن السياسات وبالتنبؤات بشأن موقف السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي والمستمدة من فريق الصندوق المعني بمنطقة اليورو.

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

الدين العام. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي» (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢. ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي يرى خبراء الصندوق أنه قد يكون أو لا يكون مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة». وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في يوليو ٢٠٢٢ والمعدل في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار «خطة البنية التحتية التي يدعمها الحزبان» (Bipartisan Infrastructure Plan) وقانون خفض التضخم. وتم تعديل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاساً لتنبؤات خبراء الصندوق بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ولنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة، وتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة.

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. ويعني هذا، في معظم الحالات، اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية: فتزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراخ كبير في الاقتصاد. أما عن أسعار الفائدة، راجع قسم الافتراضات في بداية الملحق الإحصائي.

الأرجنتين: تتسق التوقعات النقدية مع الإطار الاقتصادي الكلي بوجه عام، وخطط المالية العامة والتمويل، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف في ظل نظام سعر الصرف الزاحف.

أستراليا: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

النمسا: تتناسب توقعات النمو النقدي مع نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

الإطار ألف-١ (تتمة)

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي. جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و٦٪ على المدى المتوسط. إسبانيا: تتناسب توقعات النمو النقدي مع نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي. السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي. سويسرا: تفترض التوقعات بقاء سعر الفائدة الأساسي دون تغيير في ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣. تركيا: يفترض السيناريو الأساسي أن موقف السياسة النقدية سيظل متماشيا مع توقعات السوق. المملكة المتحدة: يستند مسار أسعار الفائدة في الأجل القصير إلى توقعات أسعار الفائدة السوقية. الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشيا مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا.

كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشيا مع توقعات السوق. المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم. هولندا: تقوم التوقعات النقدية على تقديرات خبراء الصندوق لسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن («ليبور») على السندات باليورو لمدة ستة أشهر. نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع. البرتغال: تستند توقعات السياسة النقدية إلى اللوحات الجدولية التي يعدها خبراء الصندوق في ضوء المدخلات المتوقعة للقطاع العيني وقطاع المالية العامة. روسيا: تفترض التوقعات النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي سياسات نقدية متشددة. وهذا موقف سليم من وجهة نظر خبراء الصندوق بسبب الارتفاع الحاد في معدلات التضخم. المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

قائمة بالجدول^١

الناتج

- الجدول ألف-١: ملخص بيانات الناتج العالمي
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

- الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

السيناريو الأساسي للمدى المتوسط

- الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

^١ البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة، حسب حجمها الاقتصادي.

الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي^١
(التغير السنوي %)

من ربيع عام رابع إلى آخر ^٢		توقعات			متوسط								
توقعات		توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
٢٠٢٢: الربع الرابع	٢٠٢٣: الربع الرابع	٢٠٢١: الربع الرابع	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٧	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي													
الاقتصادات المتقدمة													
١,٣	٠,٩	٤,٧	١,٧	١,١	٢,٤	٥,٢	٤,٤-	١,٧	٢,٣	٢,٥	١,٨	٢,٣	٢,٠
١,٠	٠,٠	٥,٥	١,٩	١,٠	١,٦	٥,٧	٣,٤-	٢,٣	٢,٩	٢,٣	١,٧	٢,٧	٢,٣
١,٤	١,٠	٤,٦	١,٥	٠,٥	٣,١	٥,٢	٦,١-	١,٦	١,٨	٢,٦	١,٩	٢,٠	١,٤
٠,٥	٠,٦	١,٢	١,٣	٠,٣-	١,٥	٢,٦	٣,٧-	١,١	١,٠	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٢
٠,٩	٠,٤	٥,٠	١,٤	٠,٧	٢,٥	٦,٨	٧,٩-	١,٩	١,٨	٢,٤	١,٠	١,١	١,٠
٠,٥	٠,٦	٦,٦	٠,٧	٠,٢-	٣,٢	٦,٧	٩,٠-	٠,٥	٠,٩	١,٧	١,٣	٠,٨	٠,٠
٢,٠	١,٣	٥,٥	١,٧	١,٢	٤,٣	٥,١	١٠,٨-	٢,١	٢,٣	٣,٠	٣,٠	٣,٨	١,٤
١,٢	٢,٦	٦,٢	١,٥	٠,٨	٤,٥	٤,٩	٣,٩-	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٢,٢	٢,٠	١,٤
١,٢	٠,٥	٥,٧	١,٢	٠,٤	٢,٤	٦,٢	٥,٧-	٢,١	١,٨	١,٦	١,٣	٢,٠	١,٦
٦,٦	٨,٣	١٣,٩	٢,٠	٤,٠	٩,٠	١٣,٦	٦,٢	٥,٤	٨,٥	٩,٠	٢,٠	٢٤,٤	٨,٦
٣,٧	١,٩	٦,٤	١,٧	١,٠	٤,٧	٤,٦	٦,٧-	١,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٠	١,٠	٠,٧
١,٨	٢,٣	٥,٩	١,٩	٠,٧	٦,٢	٤,٩	٨,٤-	٢,٧	٢,٨	٣,٥	٢,٠	١,٨	٠,٨
٧,٥	٠,٧	٨,٣	١,٤	١,٨	٥,٢	٨,٣	٩,٠-	١,٨	١,٧	١,١	٠,٥-	٠,٢-	٠,٥
١,٥	٠,٤	٢,١	١,٤	٠,٥	٢,١	٣,٠	٢,٢-	١,٢	١,١	٣,٢	٢,٨	٠,٥	٠,٤-
٢,٤	١,١	١,٢	٢,٨	١,٥	١,٨	٣,٠	٤,٤-	٢,٦	٣,٨	٣,٠	١,٩	٥,٢	٢,٧
٣,٤	٠,٧-	٥,٤	٢,٣	١,١	١,٨	٥,٠	٠,١-	٤,٦	٤,٠	٤,٣	٢,٥	٢,٠	٣,٥
٣,٧	٠,٤-	١٠,٤	٢,٠	١,٧	٥,٧	٨,٢	٤,٣-	٣,٥	٤,٥	٤,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٨
٢,٨	٠,٣-	٤,٩	٢,٥	١,١	١,٦	٦,٩	١,٨-	٣,٣	٢,٠	١,٣	٥,٠	٢,٣	٢,٦
١,٠	٢,٩	٢,٨	٣,٤	١,٦	٢,٥	٤,٥	٣,٨-	٢,٥	٤,٠	٣,٣	٢,٤	٣,٩	١,٩
١,٨	٠,١-	٧,٢	٣,٣	١,٨	١,٠	٨,٠	٠,٦-	٣,٧	٣,٨	٥,٨	٣,٢	١,٩	٣,٠
٩,٨	٠,٩-	٦,٢	٢,٩	٢,٥	٣,٥	٥,٦	٥,٠-	٥,٣	٥,٧	٥,٩	٦,٥	٣,٤	١,٨-
٥,٦	٢,٤	١١,٦	٣,٤	٣,٣	٦,٢	١٠,٣	٨,٣-	٥,٩	٦,٢	١٠,٩	٣,٤	٩,٦	٧,٦
٠,٩	٢,١	٠,٥	٠,٤	١,٦	١,٧	١,٧	٤,٦-	٠,٤-	٠,٦	١,٧	٠,٨	١,٦	٠,٣
٠,٢	١,٠	٦,٦	١,٥	٠,٣	٣,٦	٧,٤	٩,٣-	١,٧	١,٧	٢,١	٢,٣	٢,٦	٣,٠
٢,٦	١,٧	٤,٢	٢,٣	٢,٠	٢,٦	٤,١	٠,٧-	٢,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٩	٢,٨	٣,٢
١,٣	٢,٢	٣,٢	١,٧	١,٥	٣,٣	٤,٥	٥,٢-	١,٩	٢,٨	٣,٠	١,٠	٠,٧	٢,٩
٣,٢	٢,٥	٤,٩	٢,٠	٢,٨	٣,٣	٦,٦	٣,٤-	٣,١	٢,٨	٣,٣	٢,٢	١,٥	٤,٧
١,٩	٢,٣	٤,٥	٢,٣	١,٩	٣,٨	٤,٩	٣,١-	٢,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٧	٢,٣	٢,٦
١,٥	٠,٤	٣,٩	١,٢	٠,٨	٢,٢	٤,٢	٢,٥-	١,٢	٢,٩	١,٤	٢,١	١,٦	٢,٣
١,٣	٠,١	٥,٧	٢,٠	٠,١-	٢,٦	٥,١	٢,٢-	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٢,١	٤,٥	٢,٧
٣,٣	١,٠	٦,١	٢,٥	٢,٣	٣,٠	٧,٦	٤,١-	١,١	٢,٧	٤,٧	٣,٦	٣,٠	٣,٩
١,٥	٢,١	٤,٧	٢,٨	٣,٩	٠,٨-	٦,٣	٦,٥-	١,٧-	٢,٨	٣,٨	٢,٢	٢,٤	٢,٨
٥,٠	١,٣-	٣,٥	٢,٥	١,٩	١,٩	٣,٥	٥,٥-	٣,٠	٣,٢	٥,٢	٢,٥	٥,٤	٢,٣
٣,٤	١,٦	١٠,٤	٣,٥	٢,٠	٦,١	٨,٦	١,٩-	٤,٢	٤,١	٤,٣	٤,٥	٣,٥	٣,٩
١,٥	٣,٠	٤,٧	١,٣	٢,٦	٣,٦	٣,٩	٠,٧-	٠,٧	١,١	٢,٣	١,١	٢,٠	٢,٠
١,٠	٠,٤-	٦,٧	١,٨	٠,٦	٢,٦	٤,٩	٢,٠-	١,٥	٢,٠	٢,٨	٣,٢	٢,٣	١,٦
١,٥	٢,٦	٣,٠	٢,٤	١,٩	٢,٣	٥,٦	٢,١-	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٤,٠	٣,٧	٣,٨
...	٠,٠	٠,٤	٤,٨	٢,٧	٣,٩-	١,٥	٤,٢-	٢,٩-	١,٣-	١,٠-	١,٢-
...	٣,٣	٥٦,٧	٢٢,٤-	١٨,٠	٥٤,٠-	٢,٥-	٦,٥	١٠,٠	٠,٧-	٢١,٥-	٢,٠-
٣,٠	٢,١	٤,٩	٢,٢	٢,٩	٥,١	٤,٤	٦,٨-	٢,٤	٤,٩	٤,٢	٦,٣	٤,٤	١,٧
...	١,٥	٢,٠	٦,٦	٨,٩	١١,٢-	٢,٠	١,٦	٠,٣	٣,٧	١,٤	٢,٥
...	١,٣	٠,٨	٣,١	٥,٤	٦,٧-	٢,١	١,٥	٠,٣	٢,٣	٢,٧	٠,٦-
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية													
٠,٩	٠,٦	٤,٤	١,٥	٠,٨	٢,٠	٥,١	٤,٨-	١,٦	٢,١	٢,٢	١,٥	٢,١	١,٨
الطلب المحلي الكلي الحقيقي													
الاقتصادات المتقدمة													
١,٧	٠,٧	٥,١	١,٧	١,٠	٢,٩	٥,٣	٤,٣-	٢,٠	٢,٣	٢,٥	٢,٠	٢,٦	٢,٠
٠,٧	٠,٣	٦,٢	١,٨	٠,٦	٢,٣	٦,٩	٣,٠-	٢,٤	٢,١	٢,٤	١,٨	٣,٤	٢,٥
١,٩	٠,٣	٤,٩	١,٥	٠,٧	٣,٢	٤,١	٥,٨-	٢,٤	١,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٣	١,٣
١,٢	١,٦	٢,٤	١,٤	٠,٠	٣,٢	١,٩	٣,٠-	١,٧	١,٦	٢,٦	٣,١	١,٤	١,٧
٠,٩	٠,٣	٥,٦	١,٤	٠,٧	٢,٦	٦,٦	٦,٧-	٢,١	١,٤	٢,٥	١,٤	١,٤	١,٥
١,٥	٠,٩-	٧,٩	١,٤	٠,١-	٣,٦	٦,٨	٨,٥-	٠,٢-	١,٣	١,٨	١,٨	١,٢	٠,١
٢,١	١,٧	٣,٨	١,٦	١,٥	٣,٠	٤,٧	٨,٩-	١,٦	٣,٠	٣,٣	٢,١	٤,١	١,٩
١,١	١,٩	٠,٥	٠,٤	١,٣	١,٩	٠,٦	٣,٨-	٠,١	٠,٦	١,١	٠,٣	١,١	٠,٣
٣,٨	٠,٦-	٤,٨	١,٥	٠,٣	٤,٦	٨,٥	١٠,١-	١,٦	١,٢	١,٩	٣,١	٣,٢	٣,٥
٠,٥	٤,٩	٤,٧	١,٤	١,٨	٥,٥	٦,١	٦,٤-	١,٢	٢,٥	٤,١	٠,٤	٣,٢-	١,٧
٣,٣	١,١	٥,٦	٢,٤	٢,٣	٣,٢	٥,٢	٢,٥-	١,٥	٢,٧	٣,٦	٢,٩	٢,٦	٢,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية													
١,١	٠,٧	٤,٩	١,٥	٠,٦	٢,٧	٥,٦	٤,٤-	١,٧	٢,٢	٢,٢	١,٧	٢,٤	١,٩

١ البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.
٢ من الربع الرابع في العام السابق.

٣ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٢٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
الإنفاق الاستهلاكي الخاص											
١,٢	٣,٥	٥,٣	٥,٨-	١,٦	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٥	١,٨	١,٦	١,٥
٠,٦	٢,٤	٧,٩	٣,٨-	٢,٢	٢,٩	٢,٤	٢,٥	٣,٣	٢,٧	٢,٣	١,٨
٠,٨	٣,٨	٣,٧	٧,٧-	١,٤	١,٥	١,٨	٢,٠	١,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٦
٠,٦	٤,٥	٠,٤	٥,٦-	١,٦	١,٥	١,٤	٢,٤	١,٩	١,١	٠,٩	٠,٧
١,٣	٢,٧	٥,٣	٦,٨-	١,٨	١,٠	١,٦	١,٦	١,٤	٠,٩	١,٠	١,٢
٠,٤-	٢,٨	٥,٢	١٠,٦-	٠,٢	١,٠	١,٥	١,٢	١,٩	٠,١	٠,٢	٠,٣-
١,٧	٣,٠	٤,٦	١٢,٠-	١,٠	١,٧	٣,٠	٢,٧	٢,٩	١,٧	٠,٩	٠,٢
١,١	٢,٨	١,٣	٥,٢-	٠,٥-	٠,٢	١,١	٠,٤-	٠,٢-	٠,٩-	٠,١-	٠,٩
٠,٧	٥,٥	٦,٢	١٠,٦-	١,٣	٢,٤	١,٦	٣,٧	٣,٦	٢,٦	١,٦	١,٢
٣,٢	٨,٧	٤,٩	٦,١-	١,٤	٢,٦	٣,٧	٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٥	٢,٩
٢,٨	٤,٣	٤,٠	٥,٥-	١,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٩	٢,٥	٢,١	٢,٩
اقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكرة											
٠,٨	٣,٣	٥,٦	٥,٤-	١,٥	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٤	١,٧	١,٦	١,٤
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٧	٠,٩	٣,٤	١,٨	٢,٣	١,٥	٠,٨	٢,٠	١,٧	٠,٦	١,٦	١,٣
٠,٩	٠,٩-	١,٠	٢,٠	٢,٠	١,٢	٠,٠	١,٩	١,٦	٠,٨-	٠,٩	٠,٥
٠,٢	١,٨	٤,٢	١,١	١,٧	١,٠	١,١	١,٩	١,٣	٠,٨	١,٥	١,٣
٠,٦-	٣,٣	٣,٨	٤,٠	٢,٦	٠,٨	١,٧	٤,٠	٢,٩	١,٧	٢,٤	١,٥
٠,١-	١,٦	٦,٤	٤,٠-	١,٠	٠,٨	١,٤	١,٤	١,٠	١,٣	١,٠	١,٦
٠,٥-	١,٣	٠,٦	٠,٥	٠,٥-	٠,١	٠,١-	٠,٧	٠,٦-	٠,٦-	٠,١	٠,٢-
١,٢	٠,٢-	٣,١	٣,٣	٢,٠	٢,٣	١,٠	١,٠	٢,٠	٠,٧-	١,٥	٢,٨
٠,٨	١,٥	٢,١	٢,٣	١,٩	١,٠	٠,١	١,٦	١,٩	١,٠	١,٤	١,٣
٠,٨-	١,٤	١٤,٣	٥,٩-	٤,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٥	١,٣	٢,٠	١,٧	١,٦
١,٦	١,٧	٥,٨	٠,٠	١,٧	٣,٢	٢,١	١,٨	١,٤	٠,٦	٢,٠	١,٨
١,١	٢,٩	٤,٥	٤,٧	٣,٨	٣,٥	٢,٤	٣,٥	٢,٨	٢,٧	٣,٢	٢,٨
اقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكرة											
٠,٥	٠,٥	٣,١	١,١	٢,٠	١,٠	٠,٤	١,٨	١,٦	٠,٢	١,٢	٠,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٣	١,٧	٥,٦	٣,٥-	٣,٠	٣,٠	٣,٨	٢,٦	٣,٦	٣,٤	٢,٤	١,٠
٠,١-	٠,٥	٦,١	١,٥-	٣,١	٤,٤	٣,٨	٢,١	٣,٧	٥,١	٢,٧	١,٣
١,٦	٣,٤	٤,١	٦,٤-	٦,٩	٣,١	٣,٩	٤,٠	٤,٧	١,٤	٢,٦	٠,٢-
٠,٩	٠,٨	١,٢	٢,٣-	١,٩	٣,٣	٢,٦	٣,٨	١,٧	٣,٢	١,٧	١,٤
٠,١	١,٥	١١,٣	٨,٤-	٤,٢	٣,٢	٥,٠	٢,٥	٠,٩	٠,٠	١,٩	١,٠
٣,١	١٠,٣	١٧,٠	٩,١-	١,٢	٣,١	٣,٢	٤,٠	١,٨	٢,٢-	٣,٠	٢,٥-
٢,٢	٧,٥	٤,٣	٩,٥-	٤,٥	٦,٣	٦,٨	٢,٤	٤,٩	٤,١	٣,٢	٢,٦-
٢,٧	١,٢-	١,٤-	٤,٩-	٠,٥	٠,٦	١,٦	١,٢	٢,٣	٢,٢	٠,٣	٠,٥-
٠,٦-	٤,٥	٥,٩	٩,٥-	٠,٥	٠,١-	٣,٣	٤,٧	٦,٣	٦,٨	٢,١	٠,٥
٢,٩	١,٥	٧,١	٢,٨-	٠,٠	٢,٥	٣,٣	٤,٧-	٥,٢-	٢,٣	٢,٣	٣,٨
٣,٣	١,٤	٧,٥	١,٢-	٠,٧	٢,٠	٤,٩	٣,٠	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٣,٤
اقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكرة											
٠,٧	١,٤	٥,٧	٣,٧-	٢,٣	٣,٢	٣,٤	٢,٢	٢,٨	٣,٧	٢,١	٠,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٢٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
الطلب المحلي النهائي											
الاقتصادات المتقدمة											
١,١	٢,٦	٥,٠	٣,٩-	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٦	١,٩	١,٨	١,٤
٠,٥	١,٦	٦,٥	٢,٥-	٢,٤	٣,٠	٢,٤	٢,٣	٣,١	٢,٧	٢,٢	١,٥
٠,٩	٣,٢	٣,٩	٥,٦-	٢,٦	١,٧	٢,١	٢,٤	٢,٣	١,٠	١,٤	٠,٦
٠,٤	٣,٣	١,٤	٢,٨-	١,٩	١,٨	١,٧	٣,١	٢,١	١,٧	١,٤	١,٠
٠,٧	٢,١	٦,٩	٦,٥-	٢,١	١,٤	٢,٣	١,٧	١,٢	٠,٨	١,٢	١,٣
٠,٤	٤,١	٦,٤	٨,٢-	٠,٣	١,٢	١,٥	١,٦	١,٤	٠,٤-	٠,٨	٠,٧-
١,٧	٣,٢	٤,٢	٨,٥-	١,٩	٢,٧	٣,٣	٢,٣	٣,١	١,٦	١,٥	٠,١
١,٧	١,٨	٠,٨	٣,٧-	٠,٢	٠,٥	١,٠	٠,٣	٠,٨	٠,١	٠,٣	٠,٦
٠,١	٤,٥	٧,٧	٩,٥-	١,٧	١,٦	١,٧	٣,٣	٣,٦	٣,٢	١,٧	١,١
٢,٢	٤,٩	٥,٦	٤,١-	١,٢	٢,٧	٣,٣	٠,٥	٠,٣	٢,١	١,٨	٢,٩
٢,٦	٣,١	٤,٩	٢,٥-	١,٨	٢,٤	٣,٤	٢,٩	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٩
الاقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكيرة											
٠,٧	٢,٣	٥,٣	٣,٩-	١,٨	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٤	١,٩	١,٦	١,٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
بناء المخزون^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١-	٠,٣	٠,٣	٠,٤-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠
٠,١	٠,٧	٠,٣	٠,٥-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٥-	٠,٣	٠,١-	٠,٠	٠,١
٠,٢-	٠,٠	٠,٢	٠,٣-	٠,٢-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,١-
٠,٣-	٠,١-	٠,٥	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٩	٠,٠	٠,٧-	٠,٠	٠,٠	٠,١-
٠,٠	٠,٥	٠,٣-	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٣-	٠,٢	٠,٧	٠,١	٠,١
٠,٥-	٠,٤-	٠,٤	٠,٣-	٠,٥-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١-	٠,٥	٠,٠	٠,٠
٠,٣-	٠,٤-	٠,٦	٠,٥-	٠,٢-	٠,٣	٠,٠	٠,١-	١,٥-	٠,٢	٠,٢-	٠,١-
٠,١	٠,٣	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,٠
٠,٢-	٠,٣	٠,٤	٠,٧-	٠,٢	٠,٥-	٠,٢	٠,٢-	٠,١-	٠,٤	٠,٠	٠,١
٠,٤-	٠,٩	٠,٩	١,٣-	٠,١	٠,١-	٠,٩	٠,٠	٠,٥-	٠,٤-	٠,٠	٠,١
٠,٣-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٢-	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٠
الاقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكيرة											
٠,١-	٠,٥	٠,٣	٠,٥-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الميزان الخارجي^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٢	٠,٤-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,١-	٠,٢
٠,٤	٠,٧-	١,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢
٠,٢-	٠,٠	١,٣	٠,٥-	٠,٧-	٠,٠	٠,٤	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٠	٠,٤
٠,٢-	١,٤-	٠,٨	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٢	٠,٦-	٠,٣	٠,٧	٠,٢-	٠,٤
٠,١-	٠,١-	٠,٠	١,٠-	٠,٣-	٠,٤	٠,١-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٣-	٠,١-
٠,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,٧-	٠,٧	٠,٣-	٠,٠	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-	٠,٤
٠,٣-	١,٣	٠,٥	٢,٢-	٠,٥	٠,٦-	٠,٢-	١,٠	٠,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٦
٠,٣	٠,١-	١,١	٠,٩-	٠,٥-	٠,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٢	٠,١
٠,٠	١,١-	١,٥-	١,٠	٠,١	٠,١-	٠,٧	٠,١-	٠,٤-	١,١-	٠,٢-	٠,٠
٠,٤-	٢,٢-	٢,٠-	٠,٥	٠,٦	٠,٢	١,١-	٠,٤	٠,٨	١,٢	٠,٢-	١,٠-
٠,٣	٠,٢-	٠,٥	٠,٧	٠,٦	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٦
الاقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكيرة											
٠,٢	٠,٧-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٣-	٠,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
آسيا الصاعدة والنامية													
٥,١	٤,٩	٤,٤	٧,٢	٠,٦-	٥,٢	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٨,٥	بنغلاديش
٦,٩	٦,٠	٧,٢	٦,٩	٣,٤	٧,٩	٧,٣	٦,٦	٧,١	٦,٦	٦,١	٦,١	٦,١	بنغلاديش
٥,٨	٤,٣	٤,٠	٣,٣-	٢,٣-	٤,٤	٣,٨	٦,٣	٧,٤	٦,٢	٤,٠	٧,٩	٧,٩	بنغلاديش
٣,٤	٣,٣	١,٢	١,٦-	١,١	٣,٩	٠,١	١,٣	٢,٥-	٠,٤-	٢,٥-	٠,٧	٠,٧	بنغلاديش
٦,٦	٦,٢	٥,١	٣,٠	٣,١-	٧,١	٧,٥	٧,٠	٦,٩	٧,٠	٧,١	٧,٩	٧,٩	بنغلاديش
٤,٦	٤,٤	٣,٢	٨,١	٢,٢	٦,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٤	١٠,٣	١٠,٣	بنغلاديش
٣,٥	٦,٩	١٢,٥	٥,١-	١٧,٠-	٠,٦-	٣,٨	٥,٤	٢,٤	٤,٥	٥,٦	١,٦	١,٦	بنغلاديش
٦,٢	٦,١	٦,٨	٨,٧	٦,٦-	٣,٧	٦,٥	٦,٨	٨,٣	٨,٠	٧,٤	٧,٧	٧,٧	بنغلاديش
٥,١	٥,٠	٥,٣	٣,٧	٢,١-	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٥,٩	٥,٩	بنغلاديش
٢,٠	٢,٤	١,٠	١,٥	٠,٥-	٠,٥-	٥,٣	٠,٢-	٠,٥-	٩,٩	١,١-	١,٤	١,٤	بنغلاديش
٤,٣	٣,١	٢,٢	٢,١	٠,٤-	٤,٧	٦,٣	٦,٩	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٧,٨	٧,٨	بنغلاديش
٣,٩	٤,٤	٥,٤	٣,١	٥,٥-	٤,٤	٤,٨	٥,٨	٤,٤	٥,٠	٦,٠	٥,٠	٥,٠	بنغلاديش
٥,٦	٦,١	٨,٧	٣,٧	٣٣,٥-	٦,٩	٨,١	٧,٢	٦,٣	٢,٩	٧,٣	٥,٠	٥,٠	بنغلاديش
١,٥	٣,٢	١,٥	١,٧	١,٦-	٦,٨	٣,١	٣,٣	١,٤	١,٦	١,٠-	٠,٩	٠,٩	بنغلاديش
٠,٦	٢,٩	٠,٦-	٣,٢-	١,٨-	١,٢	٠,٢	٢,٧	٠,٩	٤,٦	٢,٣-	٠,٥-	٠,٥-	بنغلاديش
٥,٠	٥,٠	٢,٥	١,٦	٤,٦-	٥,٦	٧,٧	٥,٦	١,٥	٢,٤	٧,٩	٨,٦	٨,٦	بنغلاديش
٣,٦	٣,٣	٢,٠	١٧,٩-	٣,٢	٦,٨	٦,٤	٥,٨	٦,٤	٧,٥	٨,٢	٩,١	٩,١	بنغلاديش
١,٨	٢,٠	٠,٩	١,٦	٠,٧	١,٠	٥,٧	٥,٥-	٣,٠	٣,٤	٢٧,٢	بنغلاديش
٥,٣	٥,٠	٤,٢	٤,٢	٢,٤-	٦,٧	٧,٦	٩,٠	٠,٤	٤,٠	٦,٠	٤,٢	٤,٢	بنغلاديش
٣,٢	١٢,٣	٢,٨-	١٣,٤-	٨,٩-	٤,٤	٠,١	٣,٤-	٠,٤	٨,٤	٤,٧	٠,٠	٠,٠	بنغلاديش
٣,٠	٥,١	٣,٨	١,٢	٣,٥-	٤,٥	٠,٣-	٣,٥	٥,٥	٦,٦	١٣,٥	٤,١	٤,١	بنغلاديش
٦,٠	٥,٠	٦,٥	٥,٧	٩,٥-	٦,١	٦,٣	٦,٩	٧,١	٦,٣	٦,٣	٥,٤	٥,٤	بنغلاديش
٢,٦	٤,٠	٥,٠-	٧,١-	٣,١-	٤,٥	٠,٦-	١,٤	٨,٠	٣,٩	٠,٧	١,٨	١,٨	بنغلاديش
٣,٠	٢,٦	٤,٥-	٠,٢-	٣,٤-	١,٧	٢,٧	٣,١	٥,٦	١,٧	١,٢	٥,٢	٥,٢	بنغلاديش
٣,١	٣,٠-	٨,٧-	٣,٣	٣,٥-	٠,٢-	٢,٣	٦,٥	٥,١	٤,٢	٦,٤	٦,٥	٦,٥	بنغلاديش
٣,٠	٣,٧	٢,٨	١,٥	٦,٢-	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٣,٤	٣,١	١,٠	٤,٠	٤,٠	بنغلاديش
٣,٠	٤,٢	٣,٣	١,٥	٨,٦-	٢,١	٠,٧-	٣,١-	٣,٤	٢,٨	٤,٥	٥,٣	٥,٣	بنغلاديش
١,٨	٢,٩	٢,٠-	٢,٧-	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٣,٣	٦,٦	١,٢	٢,٠	٠,١	٠,١	بنغلاديش
٣,٥	٣,٥	٣,٠	٢,٥	١,٠	١٣,٩	١,٦	٣,٤	٤,٧	٩,٤	١,٧	٠,٨	٠,٨	بنغلاديش
٣,٠	٣,١	١,٧	٠,٤	٥,٤-	٣,٢	٢,٩	٦,٣	٤,٧	٠,٤	٣,١	٣,٥	٣,٥	بنغلاديش
٦,٨	٦,٢	٧,٠	٢,٦	٢,٩	٧,٢	٧,٢	٦,٩	٦,٧	٧,٠	٦,٤	٦,٤	٦,٤	بنغلاديش
أوروبا الصاعدة والنامية													
٢,٢	٠,٦	٠,٠	٦,٨	١,٧-	٢,٥	٣,٤	٤,١	١,٩	١,٠	١,٨	٤,٣	٤,٣	ألمانيا
٣,٤	٢,٥	٤,٠	٨,٥	٣,٥-	٢,١	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٢,٢	١,٨	٤,٢	٤,٢	ألمانيا
٠,٨	٠,٢	٧,٠-	٢,٣	٠,٧-	١,٤	٣,١	٢,٥	٢,٥-	٣,٨-	١,٧	٦,٥	٦,٥	ألمانيا
٣,٠	٢,٠	٢,٤	٧,٥	٣,١-	٢,٨	٣,٧	٣,٢	٣,١	٣,١	١,١	٢,٠	٢,٠	ألمانيا
٢,٨	٣,٠	٣,٩	٤,٢	٤,٤-	٤,٠	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٣,٤	١,٠	٣,٣	٣,٣	ألمانيا
٢,٥	٣,٥	٥,٩	١٠,٢	٨,١-	٣,٥	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٢,٥	٠,٣-	٠,٨	٠,٨	ألمانيا
٣,٢	١,٨	٥,٧	٧,١	٤,٥-	٤,٦	٥,٤	٤,٣	٢,٣	٣,٨	٤,٢	١,١	١,١	ألمانيا
٣,٥	٣,٥	٢,٧	٩,٥	٥,٣-	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٥,٦	٥,٩	٣,٣	٤,٢	٤,٢	ألمانيا
٥,٠	٢,٣	٠,٠	١٣,٩	٨,٣-	٣,٦	٤,١	٤,٢	٤,٤	٠,٣-	٥,٠	٤,٥	٤,٥	ألمانيا
٣,٠	٢,٥	٧,٢	١٣,٠	١٥,٣-	٤,١	٥,١	٤,٧	٢,٩	٣,٤	١,٨	٣,١	٣,١	ألمانيا
٣,٨	٣,٠	٢,٧	٤,٠	٦,١-	٣,٩	٢,٩	١,١	٢,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٤	٣,٤	ألمانيا
٣,١	٠,٥	٣,٨	٥,٩	٢,٢-	٤,٧	٥,٤	٤,٨	٣,١	٤,٢	٣,٤	٤,٠	٤,٠	ألمانيا
٣,٥	٣,١	٤,٨	٥,٩	٣,٧-	٤,٢	٤,٥	٧,٣	٤,٧	٣,٠	٣,٦	٣,٧	٣,٧	ألمانيا
٠,٧	٢,٣-	٣,٤-	٤,٧	٢,٧-	٢,٢	٢,٨	١,٨	٠,٢	٢,٠-	٠,٧	٤,٢	٤,٢	ألمانيا
٤,٠	٢,٧	٣,٥	٧,٤	٠,٩-	٤,٣	٤,٥	٢,١	٣,٣	١,٨	١,٦-	٢,٨	٢,٨	ألمانيا
٣,٠	٣,٠	٥,٠	١١,٤	١,٩	٠,٨	٣,٠	٧,٥	٣,٣	٦,١	٤,٩	٥,٩	٥,٩	ألمانيا
...	...	٣٥,٠-	٣,٤	٣,٨-	٣,٢	٣,٥	٢,٤	٢,٤	٩,٨-	٦,٦-	٢,٥	٢,٥	ألمانيا
أمريكا اللاتينية والكاريبي													
٢,٤	١,٧	٣,٥	٦,٩	٧,٠-	٠,٢	١,٢	١,٤	٠,٦-	٠,٤	١,٣	٤,٠	٤,٠	أنتيغوا وبربودا
٢,٧	٥,٦	٦,٠	٥,٣	٢٠,٢-	٤,٩	٦,٩	٣,١	٥,٥	٣,٨	٣,٨	١,٣	١,٣	أنتيغوا وبربودا
٢,٠	٢,٠	٤,٠	١٠,٤	٩,٩-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٨	٢,١-	٢,٧	٢,٥-	٤,٩	٤,٩	أنتيغوا وبربودا
١,٢	٢,٠	٤,٠	١٧,٢	١٨,٦-	٠,٦	٥,٣	٥,٥	٢,١	٣,٦	٠,٠	٠,٦	٠,٦	أنتيغوا وبربودا
١,٥	٤,١	٨,٠	١٣,٧	٢٣,٨-	١,٩	١,٨	٣,١	٠,٩-	١,٠	١,٨	٠,٤	٠,٤	أنتيغوا وبربودا
١,٨	٥,٠	١٠,٥	٠,٧	١٣,٧-	١,٣-	٠,٦-	٠,٥	٢,٥	٢,٤	٠,١-	٠,٤	٠,٤	أنتيغوا وبربودا
٢,٠	٢,٠	٣,٥	١٦,٣	١٣,٧-	٤,٥	٠,٣	١,٠-	٢,٣-	٢,٦	٣,٩	٢,٥	٢,٥	أنتيغوا وبربودا
٢,٥	٣,٢	٣,٨	٦,١	٨,٧-	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٩	٥,٥	٤,٩	٤,٩	أنتيغوا وبربودا
٢,٠	١,٠	٢,٨	٤,٦	٣,٩-	١,٢	١,٨	١,٣	٣,٣-	٣,٥-	٠,٥	٤,٠	٤,٠	أنتيغوا وبربودا
٢,٥	١,٠-	٢,٠	١١,٧	٦,١-	٠,٩	٣,٩	١,٣	١,٧	٢,٢	١,٨	٤,٨	٤,٨	أنتيغوا وبربودا
٣,٣	٢,٢	٧,٦	١٠,٧	٧,٠-	٣,٢	٢,٦	١,٤	٢,١	٣,٠	٤,٥	٤,٨	٤,٨	أنتيغوا وبربودا

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
	٢,٤	١,٧	٣,٥	٦,٩	٧,٠-	٠,٢	١,٢	١,٤	٠,٦-	٠,٤	١,٣	٤,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تقمة)
	٣,٢	٢,٩	٣,٨	٧,٨	٤,١-	٢,٤	٢,٦	٤,٢	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٤,٥	كوستاريكا
	٣,٥	٤,٩	٦,٠	٤,٨	١٦,٦-	٥,٥	٣,٥	٦,٦-	٢,٨	٢,٧-	٤,٨	١,٩	دومينيكا
	٥,٠	٤,٥	٥,٣	١٢,٣	٦,٧-	٥,١	٧,٠	٤,٧	٦,٧	٦,٩	٧,١	٥,١	الجمهورية الدومينيكية
	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٤,٢	٧,٨-	٠,٠	١,٣	٢,٤	١,٢-	٠,١	٣,٨	٤,٩	إكوادور
	٢,٠	١,٧	٢,٦	١٠,٣	٨,٢-	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٤	١,٧	٢,١	السلفادور
	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٥,٦	١٣,٨-	٠,٧	٤,٤	٤,٤	٣,٧	٦,٤	٧,٣	٠,٩	غرينادا
	٣,٥	٣,٢	٣,٤	٨,٠	١,٨-	٤,٠	٣,٤	٣,١	٢,٧	٤,١	٤,٤	٣,٦	غواتيمالا
	٣,٣	٢٥,٢	٥٧,٨	٢٣,٨	٤٣,٥	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٨	٠,٧	١,٧	٣,٥	غيانا
	١,٥	٠,٥	١,٢-	١,٨-	٣,٣-	١,٧-	١,٧	٢,٥	١,٨	٢,٦	١,٧	٢,٠	هايتي
	٣,٩	٣,٥	٣,٤	١٢,٥	٩,٠-	٢,٧	٣,٨	٤,٨	٣,٩	٣,٨	٣,١	٤,١	هندوراس ^١
	١,٦	٣,٠	٢,٨	٤,٦	١٠,٠-	١,٠	١,٨	٠,٧	١,٥	٠,٩	٠,٦	٠,٢	جامايكا
	٢,١	١,٢	٢,١	٤,٨	٨,١-	٠,٢-	٢,٢	٢,١	٢,٦	٣,٣	٢,٨	٠,٢	المكسيك
	٣,٨	٣,٠	٤,٠	١٠,٣	١,٨-	٣,٨-	٣,٤-	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٤,٨	٤,٠	نيكاراغوا
	٤,٥	٤,٠	٧,٥	١٥,٣	١٧,٩-	٣,٠	٣,٧	٥,٦	٥,٠	٥,٧	٥,١	٨,٠	بنما
	٣,٥	٤,٣	٠,٢	٤,٢	٠,٨-	٠,٤-	٣,٢	٤,٨	٤,٣	٣,٠	٥,٣	٤,٥	باراغواي
	٣,٠	٢,٦	٢,٧	١٣,٦	١١,٠-	٢,٢	٤,٠	٢,٥	٤,٠	٣,٣	٢,٤	٦,٤	بيرو
	٢,٧	٤,٨	٩,٨	٣,٦-	١٤,٠-	٤,٨	٢,٧	٠,٩	٣,٩	٠,٧	٧,٦	٣,١	سانت كيتس ونيفيس
	١,٥	٥,٨	٩,١	١٢,٢	٢٤,٤-	٠,٧-	٢,٩	٣,٤	٣,٨	٠,٢-	١,٣	٢,٠	سانت لوسيا
	٢,٧	٦,٠	٥,٠	٠,٥	٥,٣-	٠,٤	٣,١	١,٧	٤,١	٢,٨	١,١	١,٣	سانت فنسنت وجزر غرينادين
	٣,٠	٢,٣	١,٣	٣,٥-	١٥,٩-	١,١	٤,٩	١,٦	٤,٩-	٣,٤-	٠,٣	٤,٧	سورينام
	١,٦	٣,٥	٤,٠	٠,٧-	٧,٤-	٠,٢-	٠,٧-	٢,٧-	٦,٣-	١,٨	٠,٩-	٣,٤	ترينيداد وتوباغو
	٢,٢	٣,٦	٥,٣	٤,٤	٦,١-	٠,٤	٠,٥	١,٦	١,٧	٠,٤	٣,٢	٥,٦	أوروغواي ^١
	...	٦,٥	٦,٠	٠,٥	٣٠,٠-	٢٧,٧-	١٩,٧-	١٥,٧-	١٧,٠-	٦,٢-	٣,٩-	٥,٧	فنزويلا
	٣,٧	٣,٦	٥,٠	٤,٥	٢,٧-	١,٧	٢,٦	٢,٦	٤,٢	٣,٠	٣,٤	٥,٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
	٢,٤-	٣,٩	١,٢	٢,٦	٢,٢	١,٠	٢,٧	٨,٩	أفغانستان ^١
	١,٧	٢,٦	٤,٧	٣,٥	٥,١-	١,٠	١,٢	١,٤	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٣,٢	الجزائر
	٤,٥	٣,٥	٧,٠	٥,٧	٧,٤-	٧,٦	٥,٢	٧,٥	٠,٢	٣,٣	٣,٦	٥,٩	أرمينيا
	٢,٥	٢,٥	٣,٧	٥,٦	٤,٢-	٢,٥	١,٥	٠,٢	٣,١-	١,٠	٢,٨	١٢,٣	أذربيجان
	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٢,٢	٤,٩-	٢,٢	٢,١	٤,٣	٣,٦	٢,٥	٤,٤	٥,٣	البحرين
	٦,٠	٥,٠	٣,٦	٤,٨	١,٢	٥,٥	٤,٨	٥,٥	٧,١	٧,٥	٧,١	٤,٤	جيبوتي
	٥,٩	٤,٤	٦,٦	٣,٣	٣,٥	٥,٥	٥,٠	٥,٤	٥,٨	٥,٨	٤,٣	٤,٧	مصر
	٥,٢	٤,٠	٦,٠	١٠,٤	٦,٨-	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٢,٩	٣,٠	٤,٤	٥,٩	جورجيا
	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٧	٣,٣	٣,١-	١,٨-	٢,٨	٨,٨	١,٤-	٥,٠	٢,٥	إيران
	٢,٧	٤,٠	٩,٣	٧,٧	١٥,٧-	٥,٨	٤,٧	٣,٤-	١٥,٢	٢,٥	٠,٧	١٠,٢	العراق
	٣,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٢	١,٦-	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٥	٣,٤	٥,٥	الأردن
	٢,٧	٤,٤	٢,٥	٤,١	٢,٦-	٤,٥	٤,١	٣,٩	٠,٩	١,٠	٤,٣	٦,٩	كازاخستان
	٢,٧	٢,٦	٨,٧	١,٣	٨,٩-	٠,٦-	٢,٤	٤,٧-	٢,٩	٠,٦	٠,٥	٤,٣	الكويت
	٤,٠	٣,٢	٣,٨	٣,٧	٨,٦-	٤,٦	٣,٥	٤,٧	٤,٣	٣,٩	٤,٠	٤,٥	جمهورية قيرغيزستان
	٢٥,٩-	٦,٩-	١,٩-	٠,٩	١,٦	٠,٥	٢,٥	٥,٣	لبنان ^١
	٤,١	١٧,٩	١٨,٥-	٢٨,٣	٢٩,٥-	١١,٢-	٧,٩	٣٢,٥	١,٥-	٠,٨-	٢٣,٠-	٠,٥-	ليبيا ^١
	٤,٨	٤,٨	٤,٠	٢,٤	٠,٩-	٥,٤	٤,٨	٦,٣	١,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٣	موريتانيا
	٣,٤	٣,١	٠,٨	٧,٩	٧,٢-	٢,٩	٣,١	٥,١	٠,٥	٤,٣	٢,٧	٤,٦	المغرب
	٢,٧	٤,١	٤,٤	٣,٠	٣,٢-	١,١-	١,٣	٠,٣	٥,٠	٥,٠	١,٣	٤,٩	عمان
	٥,٠	٣,٥	٦,٠	٥,٧	٠,٩-	٣,١	٦,١	٤,٦	٤,٦	٤,١	٤,١	٤,٧	باكستان ^١
	٣,٨	٢,٤	٣,٤	١,٦	٣,٦-	٠,٧	١,٢	١,٥-	٣,١	٤,٨	٥,٣	١٤,١	قطر
	٣,٠	٣,٧	٧,٦	٣,٢	٤,١-	٠,٣	٢,٥	٠,٧-	١,٧	٤,١	٣,٧	٤,٥	المملكة العربية السعودية
	٤,١	٣,١	١,٩	٢,٩	٠,٣-	٢,٧	٣,٧	٢,٢	٤,٧	٤,٦	٢,٧	...	الصومال
	٦,٠	٢,٦	٠,٣-	٠,٥	٣,٦-	٢,٥-	٢,٣-	٠,٨	٤,٧	٤,٩	٤,٧	٠,٧	السودان ^٢
	سوريا ^١
	٤,٠	٤,٠	٥,٥	٩,٢	٤,٤	٧,٤	٧,٦	٧,١	٦,٩	٦,٠	٦,٧	٧,٣	طاجيكستان
	٢,٦	١,٦	٢,٢	٣,٣	٨,٧-	١,٤	٢,٥	٢,٢	١,١	١,٠	٣,١	٣,٧	تونس
	١,٧	٢,٣	١,٢	٤,٦	٣,٠-	٣,٤-	٠,٩	٤,٧	١,٠-	٣,٠	٣,٨	١٠,٤	تركمانستان
	٤,٢	٤,٢	٥,١	٣,٨	٤,٨-	٣,٤	١,٢	٢,٤	٣,٠	٥,١	٤,٤	٤,٣	الإمارات العربية المتحدة
	٥,٠	٤,٧	٥,٢	٧,٤	١,٩	٥,٧	٥,٤	٤,٤	٥,٩	٧,٢	٦,٩	٧,٧	أوزبكستان
	٢,٠	٣,٥	٤,٠	٧,١	١١,٣-	١,٤	١,٢	١,٤	٨,٩	٣,٧	٠,٢-	٧,٧	الضفة الغربية وغزة
	٥,٥	٣,٢	٢,٠	١,٠-	٨,٥-	١,٤	٠,٨	٥,١-	٩,٤-	٢٨,٠-	٠,٢-	٢,٤	اليمن

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة) (التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
٤,٤	٣,٧	٣,٦	٤,٧	١,٦-	٣,٢	٣,٣	٣,٠	١,٥	٣,٢	٥,٠	٥,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٩	٣,٤	٣,٩	٠,٨	٥,٨-	٠,٧-	١,٣-	٠,٢-	٢,٦-	٠,٩	٤,٨	٨,٤	أنغولا
٦,٠	٦,٢	٥,٧	٧,٢	٣,٨	٦,٩	٦,٧	٥,٧	٣,٣	١,٨	٦,٤	٤,٠	بنن
٤,٠	٤,٠	٤,١	١١,٤	٨,٧-	٣,٠	٤,٢	٤,١	٧,٢	٤,٩-	٥,٧	٣,٣	بوتسوانا
٥,٣	٤,٨	٣,٦	٦,٩	١,٩	٥,٧	٦,٧	٦,٢	٦,٠	٣,٩	٤,٣	٥,٩	بوركينافاسو
٤,٦	٤,١	٣,٣	٣,١	٠,٣	١,٨	١,٦	٠,٥	٠,٦-	٣,٩-	٤,٢	٤,٤	بوروندي
٤,٥	٤,٨	٤,٠	٧,٠	١٤,٨-	٥,٧	١٤,٦	٣,٧	٤,٧	١,٠	٠,٦	٤,١	كابو فيردي
٤,٩	٤,٦	٣,٨	٣,٦	٠,٥	٣,٤	٤,٠	٣,٥	٤,٥	٥,٦	٥,٨	٣,٧	الكاميرون
٣,٧	٣,٠	١,٥	١,٠	١,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٥	٤,٧	٤,٣	٠,١	١,٥-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,٥	٣,٤	٣,٣	١,١-	٢,٢-	٣,٤	٢,٤	٢,٤-	٥,٦-	١,٨	٦,٩	٧,٨	تشاد
٤,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٢	٠,٣-	١,٨	٣,٦	٤,٢	٣,٥	١,٣	٢,١	٣,٠	جزر القمر
٦,٣	٦,٧	٦,١	٦,٢	١,٧	٤,٤	٥,٨	٣,٧	٢,٤	٦,٩	٩,٥	٦,٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٣	٤,٦	٤,٣	٠,٦-	٨,١-	٠,٤-	٤,٨-	٤,٤-	١٠,٧-	٣,٦-	٦,٧	٤,٨	جمهورية الكونغو
٦,٠	٦,٥	٥,٥	٧,٠	٢,٥	٦,٢	٦,٩	٧,٤	٧,٢	٨,٨	٨,٨	٢,٨	كوت ديفوار
١,١-	٣,١-	٥,٨	٣,٢-	٤,٢-	٥,٥-	٦,٢-	٥,٧-	٨,٨-	٩,١-	٠,٤	٧,٦	غينيا الاستوائية
٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٩	٠,٥-	٣,٨	١٣,٠	١٠,٠-	٧,٤	٢٠,٦-	٣٠,٩	١,٨	إريتريا
٢,٣	١,٨	٢,٤	٧,٩	١,٦-	٢,٧	٢,٤	٢,٠	١,١	٢,٢	٠,٩	٣,٨	إسواتيني
٧,٠	٥,٣	٣,٨	٦,٣	٦,١	٩,٠	٧,٧	١٠,٢	٨,٠	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٩	إثيوبيا
٣,٨	٣,٧	٢,٧	١,٥	١,٩-	٣,٩	٠,٨	٠,٥	٢,١	٣,٩	٤,٤	٢,٨	غابون
٥,٠	٦,٠	٥,٠	٤,٣	٠,٦	٦,٢	٧,٢	٤,٨	١,٩	٤,١	١,٤-	٢,٥	غامبيا
٦,٨	٢,٨	٣,٦	٥,٤	٠,٥	٦,٥	٦,٢	٨,١	٣,٤	٢,١	٢,٩	٧,٣	غانا
٥,٢	٥,١	٤,٦	٣,٨	٤,٩	٥,٦	٦,٤	١٠,٣	١٠,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٦	غينيا
٥,٠	٤,٥	٣,٨	٥,٠	١,٥	٤,٥	٣,٨	٤,٨	٥,٣	٦,١	١,٠	٣,٥	غينيا-بيساو
٥,٥	٥,١	٥,٣	٧,٥	٠,٣-	٥,١	٥,٧	٣,٨	٤,٢	٥,٠	٥,٠	٤,٨	كينيا
٠,١	١,٦	٢,١	٢,١	٦,٠-	٠,٠	٠,٣-	٢,٧-	١,٩	٣,٣	٢,١	٣,٦	ليسوتو
٦,٠	٤,٢	٣,٧	٥,٠	٣,٠-	٢,٥-	١,٢	٢,٥	١,٦-	٠,٠	٠,٧	٧,٤	ليبيريا
٥,٠	٥,٢	٤,٢	٤,٣	٧,١-	٤,٤	٣,٢	٣,٩	٤,٠	٣,١	٣,٣	٣,١	مدغشقر
٤,٥	٢,٥	٠,٩	٢,٢	٠,٩	٥,٤	٤,٤	٤,٠	٢,٣	٣,٠	٥,٧	٥,٨	ملاوي
٥,٠	٥,٣	٢,٥	٣,١	١,٢-	٤,٨	٤,٧	٥,٣	٥,٩	٦,٢	٧,١	٣,٦	مالي
٣,٣	٥,٤	٦,١	٤,٠	١٤,٩-	٣,٠	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٤,٠	موريشيوس
١٣,٢	٤,٩	٣,٧	٢,٣	١,٢-	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٨	٦,٧	٧,٤	٧,٤	موزامبيق
٢,٥	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٨,٠-	٠,٨-	١,١	١,٠-	٠,٠	٤,٣	٦,١	٤,٣	ناميبيا
٦,٠	٧,٣	٦,٧	١,٣	٣,٦	٥,٩	٧,٢	٥,٠	٥,٧	٤,٤	٦,٦	٥,٣	النيجر
٢,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٦	١,٨-	٢,٢	١,٩	٠,٨	١,٦-	٢,٧	٦,٣	٧,٣	نيجيريا
٦,١	٦,٧	٦,٠	١٠,٩	٣,٤-	٩,٥	٨,٦	٤,٠	٦,٠	٨,٩	٦,٢	٨,٠	رواندا
٤,٠	٢,٦	١,٤	١,٩	٣,٠	٢,٢	٣,٠	٣,٩	٤,٢	٣,٨	٦,٥	٥,٣	سان تومي وبرينسيبي
٥,٢	٨,١	٤,٧	٦,١	١,٣	٤,٦	٦,٢	٧,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٢	٣,٢	السنغال
٣,٩	٥,٢	١٠,٩	٧,٩	٧,٧-	٣,١	٣,٢	٤,٥	٥,٤	٥,٦	٤,٧	٤,٤	سيشيل
٤,٣	٣,٣	٢,٤	٤,١	٢,٠-	٥,٣	٣,٥	٣,٨	٦,٤	٢٠,٥-	٤,٦	٧,٨	سيراليون
١,٤	١,١	٢,١	٤,٩	٦,٣-	٠,٣	١,٥	١,٢	٠,٧	١,٣	١,٤	٣,٣	جنوب إفريقيا
٤,٤	٥,٦	٦,٥	٥,٣	٦,٥-	٠,٩	٢,١-	٥,٨-	١٣,٣-	٠,٢-	١,٨	...	جنوب السودان
٧,٠	٥,٢	٤,٥	٤,٩	٤,٨	٧,٠	٧,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٢	٦,٧	٦,٥	تنزانيا
٦,٥	٦,٢	٥,٤	٥,٣	١,٨	٥,٥	٥,٠	٤,٣	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٣,٠	توغو
٦,٨	٥,٩	٤,٤	٦,٧	١,٤-	٧,٨	٥,٥	٦,٨	٠,٢	٨,٠	٥,٧	٧,١	أوغندا
٥,٠	٤,٠	٢,٩	٤,٦	٢,٨-	١,٤	٤,٠	٣,٥	٣,٨	٢,٩	٤,٧	٧,٦	زامبيا
٣,٠	٢,٨	٣,٠	٧,٢	٥,٢-	٦,١-	٤,٧	٥,٠	٠,٥	١,٨	٢,٤	١,٧	زيمبابوي ^١

^١ راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان والبنان والهند وبنان وليبيا وباكستان وأوكرانيا وأوروغواي وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٢ بيانات تيمور-ليشتي تستبعد التوقعات المتعلقة بالصادرات النفطية من منطقة تنمية البترول المشتركة.

^٣ بيانات ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٤ بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا لموقفها السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم (%)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
مخفّضات إجمالي الناتج المحلي											
١,٨	٣,٧	٥,٥	٢,٩	١,٥	١,٥	١,٧	١,٥	١,٠	١,٣	١,٤	١,٦
الاقتصادات المتقدمة											
١,٩	٣,٦	٧,١	٤,٢	١,٢	١,٨	٢,٤	١,٩	١,٠	١,٠	١,٩	٢,١
الولايات المتحدة											
١,٩	٤,٤	٤,٣	٢,١	١,٧	١,٧	١,٥	١,١	٠,٩	١,٤	٠,٩	١,٦
منطقة اليورو											
٠,٣	٠,٦	٠,٣	٠,٩-	٠,٩	٠,٦	٠,٠	٠,١-	٠,٤	٢,١	١,٧	١,٠-
اليابان											
١,٩	٤,٣	٦,٣	٣,٤	١,٨	١,٢	١,٧	١,٩	١,٢	١,١	١,٣	٢,٠
اقتصادات متقدمة أخرى^١											
أسعار المستهلكين											
١,٩	٤,٤	٧,٢	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	٢,٠
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	٣,٥	٨,١	٤,٧	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	٢,٤
الولايات المتحدة											
١,٨	٥,٧	٨,٣	٢,٦	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٢,٠
منطقة اليورو^٢											
١,٠	١,٤	٢,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,١-
اليابان											
٢,٠	٥,١	٦,٥	٢,٥	٠,٦	١,٤	١,٩	١,٨	٠,٩	٠,٥	١,٥	٢,٣
اقتصادات متقدمة أخرى^١											
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية^٣											
٤,٣	٨,١	٩,٩	٥,٩	٥,١	٥,١	٥,٠	٤,٥	٤,٤	٤,٧	٤,٧	٦,٣
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية											
٢,٨	٣,٦	٤,١	٢,٢	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٣,٥	٥,٠
أوروبا الصاعدة والنامية											
٦,٧	١٩,٤	٢٧,٨	٩,٥	٥,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٦	٥,٥	١٠,٦	٦,٥	٨,١
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٥,٧	١١,٤	١٤,١	٩,٨	٦,٤	٧,٧	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٩
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
٦,٨	١٣,١	١٣,٨	١٢,٩	١٠,٥	٧,٧	١٠,٠	٧,١	٥,٩	٥,٦	٦,٥	٨,٤
إفريقيا جنوب الصحراء											
٦,٩	١١,٩	١٤,٤	١١,١	١٠,٢	٨,٢	٨,٣	١٠,٧	١٠,٢	٦,٧	٦,٤	٨,٦
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
٧,٦	١١,٨	١٣,٤	١٢,٠	٩,٤	٦,٩	٩,٠	٦,٦	٧,٨	٥,٦	٥,٦	٨,٤
غير الوقود											
٣,٩	٧,٦	٩,٥	٥,٢	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٩
منها: منتجات أولية^٤											
٩,٨	٢٣,٤	٢٦,٩	٢٢,٠	١٨,٣	١٦,٨	١٣,٨	١١,٦	٦,٦	٥,٧	٧,٣	٦,٦
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدین الصافي											
٤,٨	١٠,٧	١٣,٣	٧,٧	٦,١	٥,٦	٥,٨	٥,٨	٥,٤	٥,٧	٥,٨	٧,٢
اقتصادات المركز المدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٧-٢٠٢١											
٦,٥	١٦,٩	٢٠,٥	١٩,٤	١٥,٣	١٢,٧	١٥,٨	١٦,٨	١١,٠	١٣,٤	٩,١	٩,٩
المجموعات الأخرى											
الاتحاد الأوروبي											
٢,٠	٦,٨	٩,٢	٢,٩	٠,٧	١,٤	١,٩	١,٦	٠,٢	٠,١	٠,٤	٢,٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
٧,١	١٢,٤	١٤,٢	١٤,٢	١٠,٩	٨,١	١١,٣	٧,٣	٥,٨	٥,٧	٦,٣	٨,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل											
٤,١	٧,٧	٩,٥	٥,٣	٤,٦	٤,٨	٤,٦	٤,١	٤,٠	٤,٦	٤,٥	٦,٠
البلدان النامية منخفضة الدخل											
٦,١	١٢,٠	١٤,٢	١٣,٠	١١,٣	٨,٣	٨,٨	٩,٢	٨,٣	٦,٥	٧,٢	٩,٧
للتذكيرة											
معدل التضخم الوسيط											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	٤,٥	٧,٥	٢,٥	٠,٤	١,٤	١,٨	١,٦	٠,٥	٠,١	٠,٧	٢,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية^٣											
٣,٠	٥,٧	٨,٠	٣,٨	٢,٨	٢,٧	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٥	٣,١	٥,٢

١ باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

٣ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بفنزويلا والأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

٤ يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات					متوسط									
توقعات		توقعات					٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢											
٣,٢	٧,٠	٥,٢	١,٩	٤,٤	٧,٢	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة	
٢,٣	٦,٤	٧,٤	٢,٠	٣,٥	٨,١	٤,٧	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	٢,٤	الولايات المتحدة	
٤,٥	٨,٨	٥,٠	١,٨	٥,٧	٨,٣	٢,٦	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٢,٠	منطقة اليورو ^٣	
٥,٤	١٠,٢	٥,٧	٢,٠	٧,٢	٨,٥	٣,٢	٠,٤	١,٤	١,٩	١,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٨	ألمانيا	
٣,٩	٦,٣	٣,٣	١,٦	٤,٦	٥,٨	٢,١	٠,٥	١,٣	٢,١	١,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٨	فرنسا	
٥,٢	٨,٧	٤,٢	٢,٠	٥,٢	٨,٧	١,٩	٠,١	٠,٦	١,٢	١,٣	٠,١	٠,١	٠,٢	٢,٢	إيطاليا	
٤,١	٧,٧	٦,٥	١,٧	٤,٩	٨,٨	٣,١	٠,٣	٠,٧	١,٧	٢,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٢,٥	إسبانيا	
٣,٤	١٢,٨	٦,٣	٢,٠	٨,٠	١٢,٠	٢,٨	١,١	٢,٧	١,٦	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,٣	١,٨	هولندا	
٢,٦	٧,٩	٦,٦	١,٧	٤,٩	٩,٥	٢,٢	٠,٤	١,٢	٢,٣	٢,٢	١,٨	٠,٦	٠,٥	٢,٣	بلجيكا	
٤,٢	١٠,٠	٥,٦	٢,٠	٦,٥	٨,٤	٢,٤	٠,٥	٠,٩	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٣	١,٣	آيرلندا	
٣,٢	٧,٠	٣,٨	٢,٠	٥,١	٧,٧	٢,٨	١,٤	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٠	٠,٨	١,٥	٢,١	النمسا	
٤,٠	١٢,٥	٠,٠	٢,٠	٤,٧	٧,٩	٠,٩	٠,١	٠,٣	١,٢	١,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٢	٢,٠	البرتغال	
١,٦	٨,٢	٤,٤	١,٩	٣,٢	٩,٢	٠,٦	١,٣	٠,٥	٠,٨	١,١	٠,٠	١,١	١,٤	٢,٦	اليونان	
٣,٥	٦,٦	٣,٢	١,٨	٣,٥	٦,٥	٢,١	٠,٤	١,١	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢	١,٢	٢,٠	فنلندا	
٨,٦	١٢,٥	٥,٠	٢,٠	١٠,١	١١,٩	٢,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٥	١,٤	٠,٥	٠,٣	٠,١	٣,١	الجمهورية السلوفاكية	
٥,٠	١٦,٥	١٠,٧	٢,٣	٨,٤	١٧,٦	٤,٦	١,١	٢,٢	٢,٥	٣,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٢	٣,٨	ليتوانيا	
٣,٠	٨,٨	٤,٩	٢,٤	٥,١	٨,٩	١,٩	٠,١	١,٦	١,٧	١,٤	٠,١	٠,٥	٠,٢	٢,٧	سلوفينيا	
٣,٠	٧,٥	٥,٤	٢,٠	٣,٧	٨,٤	٣,٥	٠,٠	١,٧	٢,٠	٢,١	٠,٠	٠,١	٠,٧	٢,٨	لكسمبرغ	
٣,٤	١٨,٩	٧,٩	٢,٥	٨,٠	١٦,٥	٣,٢	٠,١	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٠,١	٠,٢	٠,٧	٥,٣	لاتفيا	
٣,٧	٢١,٨	١٢,٠	٢,٤	٩,٥	٢١,٠	٤,٥	٠,٦	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٠,٨	٠,١	٠,٥	٤,٤	إستونيا	
٢,٤	٦,٦	٤,٧	٢,٠	٣,٨	٨,٠	٢,٢	١,١	٠,٥	٠,٨	٠,٧	١,٢	١,٥	٠,٣	٢,٢	قبرص	
٣,٧	٦,٥	٢,٦	٢,١	٤,٦	٥,٩	٠,٧	٠,٨	١,٥	١,٧	١,٣	٠,٩	١,٢	٠,٨	٢,٤	مالطة	
١,٢	٢,٤	٠,٥	١,٠	١,٤	٢,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١	٠,٨	٢,٨	٠,١	اليابان	
٦,٣	١١,٣	٥,٤	٢,٠	٩,٠	٩,١	٢,٦	٠,٩	١,٨	٢,٥	٢,٧	٠,٧	٠,٠	١,٥	٢,٧	المملكة المتحدة	
٢,٦	٦,٢	٣,٧	٢,٠	٣,٨	٥,٥	٢,٥	٠,٥	٠,٤	١,٥	١,٩	١,٠	٠,٧	١,٣	٢,٩	كوريا	
٣,٢	٦,٩	٤,٧	٢,٠	٤,٢	٦,٩	٣,٤	٠,٧	١,٩	٢,٣	١,٦	١,٤	١,١	١,٩	١,٨	كندا	
٢,٢	٣,١	٢,٦	١,٤	٢,٢	٣,١	٢,٠	٠,٢	٠,٦	١,٣	٠,٦	١,٤	٠,٣	١,٢	١,٤	مقاطعة تايوان الصينية	
٣,١	٧,٧	٣,٦	٢,٥	٤,٨	٦,٥	٢,٨	٠,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	١,٣	١,٥	٢,٥	٢,٧	أستراليا	
١,٦	٣,٨	١,٥	١,٠	٢,٤	٣,١	٠,٦	٠,٧	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٤	١,١	٠,٠	٠,٦	سويسرا	
٨,٠	٨,٢	٣,٣	٢,٠	٨,٤	٧,٢	٢,٧	٠,٧	١,٧	٢,٠	١,٩	١,١	٠,٧	٠,٢	١,٥	السويد	
٣,٠	٥,٦	٤,٠	١,٥	٣,٠	٥,٥	٢,٣	٠,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٥	١,٠	٢,٧	سنغافورة	
٢,٢	١,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٤	١,٩	١,٦	٠,٣	٢,٩	٢,٤	١,٥	٢,٤	٣,٠	٤,٤	٢,٥	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	
٤,٠	٢٠,٠	٦,٦	٢,٠	٨,٦	١٦,٣	٣,٨	٣,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٣	٢,٥	الجمهورية التشيكية	
٢,٧	٥,٣	٢,٨	١,٩	٣,٦	٤,٥	١,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٢,١	إسرائيل	
٣,٥	٤,٧	٥,٣	٢,٠	٣,٨	٤,٧	٣,٥	١,٣	٢,٢	٢,٨	١,٩	٣,٦	٢,٢	٢,٠	١,٧	النرويج	
٣,٨	٧,٢	٣,٤	٢,٠	٣,٨	٧,٢	١,٩	٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٠	٠,٢	٠,٤	١,٩	الدانمرك	
٢,٩	٥,١	٥,٩	٢,١	٣,٩	٦,٣	٣,٩	١,٧	١,٦	١,٦	١,٩	٠,٦	٠,٣	١,٢	٢,٦	نيوزيلندا	
٢,٣	٤,٨	٤,٢	٢,٣	٣,٥	٤,٤	٢,٤	٠,٥	٠,١	١,٣	١,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٦	٣,١	بورتوريكو	
٢,٤	٢,٥	١,٠	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٠,٠	٠,٨	٢,٨	٢,٠	١,٢	٢,٤	٤,٦	٦,٠	٤,٦	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	
٥,١	٩,٩	٥,١	٢,٥	٦,٧	٨,٤	٤,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٧	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٠	٦,٢	آيسلندا	
٢,٥	٤,٥	٣,٣	١,٧	٢,٨	٥,٣	١,٧	٠,٣	٠,٧	١,٣	٢,٦	٠,٤	١,١	٠,١	٢,٢	أندورا	
٤,٥	٦,٩	٢,١	١,٨	٤,٥	٦,٩	٢,١	٠,٢	١,٠	١,٨	١,٠	٠,٦	٠,١	١,١	٢,٣	سان مارينو	
															للتذكير	
٣,٢	٦,٨	٥,٦	١,٩	٤,٣	٧,٢	٣,٣	٠,٨	١,٥	٢,١	١,٨	٠,٨	٠,٣	١,٥	١,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.
^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.
^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات										البلد			
توقعات		توقعات													
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
٣,٠	٤,٧	٣,٠	٢,٨	٣,٦	٤,١	٢,٢	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٣,٥	٥,٠	آسيا الصاعدة والنامية
٨,٥	٧,٦	٥,٦	٥,٥	٩,١	٦,١	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٨	٥,٤	٥,٩	٦,٤	٧,٣	٧,٧	بنغلاديش
٧,٥	٦,٣	٩,٢	٤,٥	٦,٦	٧,٧	١٢,٦	٣,٥	٢,٨	٣,٧	٤,٣	٣,٣	٦,٧	٩,٦	٦,٣	بوتان
٢,٥	٢,٥	٢,٢	١,٥	٢,٥	٢,٥	١,٧	١,٩	-٠,٤	١,٥	١,٣	-٠,٣	-٠,٥	-٠,٢	-٠,٧	بروني دار السلام
٣,٨	٥,٢	٣,٧	٣,٥	٣,٨	٥,٢	٢,٩	٢,٩	١,٩	٢,٥	٢,٩	٣,٥	١,٢	٣,٩	٦,٢	كمبوديا
١,٨	٢,٧	١,٨	٢,٥	٢,٢	٢,٢	-٠,٩	٢,٤	٢,٩	٢,١	١,٦	٢,٥	١,٤	٢,٥	٣,١	الصين
٣,٥	٥,٥	٣,٥	٢,٥	٣,٥	٤,٧	-٠,٢	٢,٦	١,٨	٤,١	٣,٣	٣,٩	١,٤	-٠,٥	٤,١	فيجي
٤,٩	٦,٤	٦,٣	٤,٥	٥,١	٦,٩	٥,٥	٦,٢	٤,٨	٣,٤	٣,٦	٤,٥	٤,٩	٥,٨	٨,٢	الهند
٣,٣	٧,٢	١,٩	٣,٥	٥,٥	٤,٦	١,٦	٢,٥	٢,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٥	٦,٤	٦,٤	٧,١	إندونيسيا
٣,١	٥,٤	٣,٢	١,٦	٣,٣	٥,٦	٣,٥	٢,٥	١,٨	-٠,٦	-٠,٤	١,٩	-٠,٦	٢,١	١,٧	كيريباتي
٩,٥	١٥,٥	٥,٣	٣,٥	٩,٥	١٥,٥	٣,٨	٥,١	٣,٣	٢,٥	-٠,٨	١,٦	١,٣	٤,١	٦,٥	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,٨	٣,٢	٣,٢	٢,٥	٢,٨	٣,٢	٢,٥	١,١	-٠,٧	١,٥	٣,٨	٢,١	٢,١	٣,١	٢,٥	ماليزيا
٣,٥	٦,٢	-٠,٢	٢,٥	٤,٤	٤,٣	-٠,٢	١,٦	١,٣	١,٤	٢,٣	٢,٨	١,٤	٢,٤	٦,٧	مليديف
٣,٢	-٠,٥	٣,٩	٢,٥	٣,٢	٦,٤	٣,٦	-٠,٧	-٠,١	-٠,٨	-٠,١	١,٥	٢,٢	١,١	٤,١	جزر مارشال
٣,٥	٥,٨	٢,١	٢,٥	٣,٥	٥,٨	٢,١	-٠,٩	٢,٢	١,١	-٠,١	-٠,٩	-٠,٥	-٠,٧	٤,٤	ميكرونيزيا
١٥,١	١٤,٢	١٣,٥	٦,٥	١٢,١	١٤,٨	٧,١	٣,٧	٧,٣	٦,٨	٤,٣	-٠,٧	٥,٧	١٢,٣	١١,٢	منغوليا
١١,١	١٩,٤	٧,٣	٧,٨	١٣,٣	١٦,٢	٣,٦	٥,٧	٨,٦	٥,٩	٤,٦	٩,١	٧,٣	٥,٧	١٥,٦	ميانمار
١,٧	٢,٦	١,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٢	٦,٦	٤,٣	-٠,٥	٥,١	٨,٢	٩,٨	-٠,٣	...	ناورو
٧,٢	٨,١	٤,٢	٥,٤	٧,٧	٦,٣	٣,٦	٦,١	٤,٦	٤,١	٤,٥	٩,٩	٧,٢	٩,٥	٧,٩	نيبال
٦,٢	١٥,٥	٤,٦	-٠,٩	٨,١	١٢,٢	-٠,٤	-٠,٧	-٠,٦	٢,٥	١,١	١,٣	٢,٢	٤,٥	٣,٨	بالاو
٥,٢	٦,٢	٥,٧	٤,٥	٥,٤	٦,٦	٤,٥	٤,٩	٣,٩	٤,٤	٥,٤	٦,٧	٦,٥	٥,٢	٤,٤	بابوا غينيا الجديدة
٣,٧	٥,٨	٣,١	٣,٥	٤,٣	٥,٣	٣,٩	٢,٤	٢,٤	٥,٣	٣,٩	١,٢	٥,٧	٣,٦	٤,٦	الفلبين
٢,٣	١٥,٩	٤,١	٣,٥	٦,٣	٨,٧	٣,٥	١,٥	٢,٢	٣,٧	١,٣	-٠,١	١,٩	١,٢	٥,٢	ساموا
٣,٥	٤,٣	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٣,٧	-٠,١	٣,٥	١,٦	٣,٥	-٠,٥	-٠,٥	-٠,٦	٥,٣	٧,٧	جزر سليمان
٩,١	٦٩,٨	٢٥,١	٥,٥	٢٩,٥	٤٨,٢	٦,٥	٤,٦	٤,٣	٤,٣	٦,٦	٤,٥	٣,٢	٢,٨	٨,٦	سري لانكا
-٠,٣	٧,٣	٢,٢	٢,٥	٢,٨	٦,٣	١,٢	-٠,٨	-٠,٧	١,١	-٠,٧	-٠,٢	-٠,٩	١,٩	٣,١	تاييلند
٤,٥	٧,٥	٥,٣	٢,٥	٤,٥	٧,٥	٣,٨	-٠,٥	-٠,٩	٢,٣	-٠,٥	١,٥	-٠,٦	-٠,٨	٦,٣	تيمور-ليشتي
٥,١	١١,٣	٦,٩	٢,٥	٨,٩	٨,٥	١,٤	-٠,٤	٣,٣	٦,٨	٧,٢	-٠,٦	-٠,١	٢,٣	٦,٥	تونغا
٤,٥	٥,٧	٢,٩	٢,٩	٤,٥	٥,٧	٢,٩	١,٦	٣,٥	٢,٢	٤,١	٣,٥	٣,١	١,١	٢,٤	توفالو
٣,٦	٤,٩	-٠,٧	٣,١	٣,٤	٤,٦	٢,٣	٥,٣	٢,٧	٢,٤	٣,١	-٠,٨	٢,٥	-٠,٨	٢,٤	فانواتو
٣,٥	٤,٤	١,٨	٣,٥	٣,٩	٣,٨	١,٨	٣,٢	٢,٨	٣,٥	٣,٥	٢,٧	-٠,٦	٤,١	١٥,٤	فييت نام
١٣,٩	٢٨,٣	١٥,٥	٦,٧	١٩,٤	٢٧,٨	٩,٥	٥,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٦	٥,٥	١٥,٦	٦,٥	٨,١	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٣	٥,٨	٣,٧	٣,٥	٤,٣	٦,٢	٢,٥	١,٦	١,٤	٢,٥	٢,٥	١,٣	١,٩	١,٦	٢,٧	ألبانيا
١٢,٤	١٨,٩	١٥,٥	٥,٥	١٣,١	١٦,٥	٩,٥	٥,٥	٥,٦	٤,٩	٦,٥	١١,٨	١٣,٥	١٨,١	١٩,٨	بيلاروس
٤,١	٩,٥	١,٨	٢,١	٤,٥	١٥,٥	٢,٥	١,١	-٠,٦	١,٤	-٠,٨	١,٦	١,٥	-٠,٩	٢,٦	البوسنة والهرسك
٢,٤	١٢,٧	٦,٦	٢,٥	٥,٢	١٢,٤	٢,٨	١,٢	٢,٥	٢,٦	١,٢	١,٣	١,١	١,٦	٥,٥	بلغاريا ^٣
٤,٩	٩,٢	٥,٥	١,٩	٥,٥	٩,٨	٢,٦	-٠,١	-٠,٨	١,٥	١,١	١,١	-٠,٥	-٠,٢	٢,٩	كرواتيا
٦,٧	٢٥,١	٧,٤	٣,٢	١٣,٣	١٣,٩	٥,١	٣,٣	٣,٤	٢,٨	٢,٤	-٠,٤	-٠,١	-٠,٢	٤,٨	هنغاريا
١,٨	١٢,٥	٦,٧	٢,٥	٥,٥	١٢,٥	٣,٣	-٠,٢	٢,٧	١,١	١,٥	-٠,٢	-٠,٥	-٠,٤	٢,٤	كوسوفو
٨,٥	٣٥,٥	١٣,٩	٥,٥	١٣,٨	٢٨,٥	٥,١	٣,٨	٤,٨	٣,٦	٦,٥	٦,٤	٩,٦	٥,١	٨,٥	مولدوفا
٧,٥	١٦,٣	٤,٧	١,٩	٩,٢	١٢,٨	٢,٤	-٠,٢	-٠,٤	٢,٦	٢,٤	-٠,٣	١,٥	-٠,٧	٣,٥	الجزيل الأسود
٤,٥	٩,٣	٤,٩	٢,٥	٤,٥	١٥,٦	٣,٢	١,٢	-٠,٨	١,٥	١,٤	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٣	٢,٤	مقدونيا الشمالية
٩,٥	١٥,٨	٨,٦	٢,٥	١٤,٣	١٤,٨	٥,١	٣,٤	٢,٢	١,٨	٢,٥	-٠,٧	-٠,٩	-٠,١	٢,٩	بولندا
٧,٧	١٤,٧	٨,٢	٢,٥	١١,٥	١٣,٣	٥,٥	٢,٦	٣,٨	٤,٦	١,٣	١,٦	-٠,٦	١,١	٦,٥	رومانيا
٤,٥	١٢,٥	٨,٤	٤,٥	٥,٥	١٣,٨	٦,٧	٣,٤	٤,٥	٢,٩	٣,٧	٧,٥	١٥,٥	٧,٨	٩,٥	روسيا
٦,٥	١٢,٥	٧,٩	٣,٥	٨,٢	١١,٥	٤,١	١,٦	١,٩	٢,٥	٣,١	١,١	١,٤	٢,١	٩,٦	صربيا
٣٦,٩	٧٣,٥	٣٦,١	١٥,٥	٥١,٢	٧٣,١	١٩,٦	١٢,٣	١٥,٢	١٦,٣	١١,١	٧,٨	٧,٧	٨,٩	٨,٣	تركيا
...	٣٥,٥	١٥,٥	٢٥,٦	٩,٤	٢,٧	٧,٩	١٥,٩	١٤,٤	١٣,٩	٤٨,٧	١٢,١	١٥,١	أوكرانيا ^٤
٩,٥	١٤,٦	١١,٦	٥,٧	١١,٤	١٤,١	٩,٨	٦,٤	٧,٧	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي^٥
٢,٧	١٥,٥	١,٢	٢,٥	٤,٥	٨,٥	١,٦	١,١	١,٤	١,٢	٢,٤	-٠,٥	١,٥	١,١	٢,٣	أنغيوا وبربودا
٦,٥	٩٥,٥	٥٥,٩	٣٢,٢	٧٦,١	٧٢,٤	٤٨,٤	٤٢,٥	٥٣,٥	٣٤,٣	٢٥,٧	٨,٩	الأرجنتين ^٤
٣,٥	٧,٧	٣,٦	٢,٨	٥,٥	٦,٥	-٠,٧	١,٣	٣,٩	٣,٦	١,٥	-٠,٩	٥,٥	٥,٤	٢,٦	أروبا
٣,٤	٧,٢	٤,١	٢,٤	٥,٣	٥,٧	٢,٩	-٠,٥	٢,٥	٢,٣	١,٥	-٠,٣	١,٩	١,٢	٢,٥	جزر البهاما
٦,٧	١٥,٥	٥,٢	٢,٤	٨,٢	٩,٩	٣,١	٢,٩	٤,١	٣,٧	٤,٤	١,٥	١,١	١,٨	٥,٢	بربادوس
٢,٥	٨,٥	٤,٩	٢,٥	٤,٧	٦,٦	٣,٢	-٠,١	-٠,٢	-٠,٣	١,١	-٠,٧	-٠,٩	١,٢	٢,٣	بليز
٣,٦	٤,٢	-٠,٩	٣,٥	٣,٦	٣,٢	-٠,٧	-٠,٩	١,٨	٢,٣	٢,٨	٣,٦	٤,١	٥,٨	٦,٥	بوليفيا
٤,٧	٦,٥	١٥,١	٣,٥	٤,٧	٩,٤	٨,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٣,٤	٨,٧	٩,٥	٦,٣	٥,٥	البرازيل
٦,٢	١٢,٢	٧,١	٣,٥	٨,٧	١١,٦	٤,٥	٣,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٨	٤,٣	٤,٧	٣,١	شيلي
٦,٥	١١,٥	٥,٦	٣,٥	٧,١	٩,٧	٣,٥	٢,٥	٣,٥	٣,٢	٤,٣	٧,٥	٥,٥	٢,٩	٤,٣	كولومبيا

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تابع)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات				متوسط										
توقعات		توقعات				٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢											
٩,٥	١٤,٦	١١,٦	٥,٧	١١,٤	١٤,١	٩,٨	٦,٤	٧,٧	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تقمة) ^٣	
٤,٨	٩,٥	٣,٣	٣,٠	٦,٤	٨,٩	١,٧	٠,٧	٣,١	٢,٢	١,٦	٠,٠	٠,٨	٤,٥	٨,٨	كوستاريكا	
٤,٩	٣,٥	٣,٥	٢,٠	٤,٧	٥,٣	١,٦	٠,٧-	١,٥	١,٠	٠,٣	٠,١	٠,٩-	٠,٨	٣,١	دومينيكا	
٤,٩	٨,٠	٨,٥	٤,٠	٥,٧	٩,٠	٨,٢	٣,٨	١,٨	٣,٦	٣,٣	١,٦	٠,٨	٣,٠	٩,٧	الجمهورية الدومينيكية	
١,٤	٣,٨	١,٩	١,٠	٢,٤	٣,٢	٠,١	٠,٣-	٠,٣	٠,٢-	١,٧	٤,٠	٤,٠	٣,٦	٤,٠	إكوادور	
٢,٥	٦,٠	٦,١	١,٢	٢,٧	٧,٣	٣,٥	٠,٤-	٠,١	١,١	١,٥	٠,٦	٠,٧-	١,١	٣,٤	السلفادور	
٢,٣	٥,٤	١,٩	٢,٠	٣,٥	٤,٥	١,٢	٠,٧-	٠,٦	٠,٨	٠,٩	١,٧	٠,٦-	١,٠-	٣,٠	غرينادا	
٤,٦	٨,٠	٣,١	٤,٠	٥,٦	٦,٤	٤,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٤,٤	٤,٤	٢,٤	٣,٤	٦,١	غواتيمالا	
٦,٠	٩,٤	٥,٧	٣,٥	٧,٦	٧,٦	١٣,٩	١,٢	٢,١	١,٣	١,٩	٠,٨	٠,٩-	٠,٧	٥,٤	غيانا	
١٤,٨	٣١,٥	١٢,١	٩,٧	٢١,٢	٢٦,٨	١٥,٩	٢٢,٩	١٧,٢	١١,٤	١٠,٦	١١,٤	٥,٣	٣,٢	٩,٥	هايتي	
٦,٢	١١,٠	٥,٣	٤,٠	٨,٥	٨,٦	٤,٥	٣,٥	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٢,٧	٣,٢	٦,١	٦,٨	هندوراس ^٤	
٥,٥	٩,٥	٧,٣	٥,٠	٧,٠	٩,٠	٥,٩	٥,٢	٣,٩	٣,٧	٤,٤	٢,٣	٣,٧	٨,٣	١١,٤	جامايكا	
٤,٨	٨,٥	٧,٤	٣,٠	٦,٣	٨,٠	٥,٧	٣,٤	٣,٦	٤,٩	٦,٠	٣,٨	٢,٧	٤,٠	٤,٢	المكسيك	
٥,٥	١٠,٠	٧,٢	٣,٥	٧,٠	٩,٩	٥,٩	٣,٧	٥,٤	٤,٩	٣,٩	٣,٥	٤,٠	٦,٠	٨,٩	نيكاراغوا	
٣,٠	٤,٤	٢,٦	٢,٠	٣,٣	٣,٩	١,٦	١,٦-	٠,٤-	٠,٨	٠,٩	٠,٧	٠,١	٢,٦	٤,٠	بنما	
٤,٢	٨,٣	٦,٨	٤,٠	٤,٥	٩,٥	٤,٨	١,٨	٢,٨	٤,٠	٣,٦	٤,١	٣,١	٥,٠	٦,١	باراغواي	
٣,٠	٦,٨	٦,٤	٢,٠	٤,٤	٧,٥	٤,٠	١,٨	٢,١	١,٣	٢,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٩	بيرو	
٢,٢	٣,٤	١,٩	٢,٠	٢,٨	٣,٨	٠,٢	٠,٦-	٠,٣-	١,٠-	٠,٧	٠,٧-	٣,٣-	٠,٢	٣,٤	سانت كيتس ونيفس	
٢,٣	٥,٥	٤,١	٢,٠	٢,٧	٦,٤	٢,٤	١,٨-	٠,٥	٢,٦	٠,١	٣,١-	١,٠-	٣,٥	٢,٩	سانت لوسيا	
٢,١	٨,٠	٣,٤	٢,٠	٤,٦	٥,٨	١,٦	٠,٦-	٠,٩	٢,٣	٢,٢	٠,٢-	١,٧-	٠,٢	٣,٤	سانت فنسنت وجزر غرينادين	
٢٢,٩	٣٥,٢	٦٠,٧	٥,٠	٢٧,٢	٤٧,٦	٥٩,١	٣٤,٩	٤,٤	٦,٩	٢٢,٠	٥٥,٥	٦,٩	٣,٤	٨,٥	سورينام	
٣,٨	٦,٥	٣,٥	٢,١	٤,٦	٥,٠	١,٥	٠,٦	١,٠	١,٠	١,٩	٣,١	٤,٧	٥,٧	٧,٦	ترينيداد وتوباغو	
٧,٢	٨,٩	٨,٠	٤,٥	٧,٨	٩,١	٧,٧	٩,٨	٧,٩	٧,٦	٦,٢	٩,٦	٨,٧	٨,٩	٧,٥	أوروغواي	
١٥٠,٠	٢٢٠,٠	٦٨٦,٤	...	١٩٥,٠	٢١٠,٠	١,٥٨٨,٥	٢,٣٥٥,١	١٩,٩٠٦,٠	٦٥,٣٧٤,١	٤٣٨,١	٢٥٤,٩	١٢١,٧	٦٢,٢	٢٤,١	فنزويلا ^٥	
١٠,٨	١٥,٦	١٢,٧	٦,٨	١٣,١	١٣,٨	١٢,٩	١٠,٥	٧,٧	١٠,٠	٧,١	٥,٩	٥,٦	٦,٥	٨,٤	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	
...	٥,٦	٢,٣	٠,٦	٥,٠	٤,٤	٠,٧-	٤,٧	٨,٧	أفغانستان ^٦	
٧,٥	١١,١	٨,٥	٩,٥	٨,٧	٩,٧	٧,٢	٣,٤	٢,٠	٤,٣	٥,٦	٦,٤	٤,٨	٢,٩	٤,٢	الجزائر	
٦,٠	٨,٥	٧,٧	٤,١	٧,٠	٨,٥	٧,٢	١,٢	٢,٥	١,٢	١,٤-	٣,٧	٣,٠	٥,١	أرمينيا		
٩,٠	١٢,٥	١٢,٠	٤,٠	١٠,٨	١٢,٢	٦,٧	٣,٨	٢,٧	٢,٣	١٢,٨	١٢,٤	٤,٠	١,٤	٧,٨	أذربيجان	
١,٨	٣,٠	٠,٤-	١,٩	٣,٤	٣,٥	٠,٦-	٢,٣-	١,٠	٢,١	١,٤	٢,٨	١,٨	٢,٦	٢,٤	البحرين	
٣,٥	٥,٥	٢,٥	٢,٥	١,٩	٦,٦	١,٢	١,٨	٣,٣	٠,١	٠,٦	٢,٧	٠,٨-	١,٣	٤,٢	جيبوتي	
٩,٢	١٣,١	٤,٩	٧,٠	١٢,٠	٨,٥	٤,٥	٥,٧	١٣,٩	٢,٠	٢٣,٥	١٠,٢	١١,٠	١٠,١	٩,٨	مصر	
٣,٨	٩,٠	١٣,٩	٣,٠	٦,٠	١١,٦	٩,٦	٥,٢	٤,٩	٢,٦	٦,٠	٢,١	٤,٠	٣,١	٥,٧	جورجيا	
٣٥,٠	٤٥,٠	٣٤,٧	٢٥,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,١	٣٦,٤	٣٤,٦	٣٠,٢	٩,٦	٩,١	١١,٩	١٥,٦	١٨,٨	إيران	
٣,٧	٥,٨	٥,٣	٢,٠	٤,٥	٦,٥	٦,٠	٠,٦	٠,٢-	٠,٤	٠,٢	٠,٥	١,٤	٢,٢	...	العراق	
٣,٠	٤,٤	٢,٣	٢,٥	٣,٠	٣,٨	١,٣	٠,٤	٠,٧	٤,٥	٣,٦	٠,٦-	١,١-	٣,٠	٤,٧	الأردن	
٩,٠	١٦,٤	٨,٤	٥,٣	١١,٣	١٤,٠	٨,٠	٦,٨	٥,٢	٦,٠	٧,٤	١٤,٦	٦,٧	٦,٧	٨,٤	كازاخستان	
٢,٦	٣,٢	٤,١	٢,٥	٢,٤	٤,٣	٣,٤	٢,١	١,١	٠,٦	١,٥	٣,٥	٣,٧	٣,١	٤,٠	الكويت	
١٠,٠	١٥,٤	١١,٢	٤,٨	١٢,٤	١٣,٥	١١,٩	٦,٣	١,٥	٣,٢	٠,٤	٦,٥	٦,٥	٧,٥	٨,٨	جمهورية قيرغيزستان	
...	٨٤,٩	٢,٩	٦,١	٤,٥	٠,٨-	٣,٨-	١,١	٤,١	لبنان ^٧	
٢,٦	٥,٨	٣,٧	٣,١	٤,٠	٥,٥	٢,٨	١,٥	٢,٩-	١,٤,٠	٢٥,٩	٢٥,٩	١٠,٠	٢,٤	٥,١	ليبيا ^٨	
٧,٠	٨,٥	٥,٧	٥,٧	٧,٨	٧,١	٣,٨	٢,٣	٢,٣	٣,١	٢,٣	١,٥	٠,٥	٣,٨	٦,٦	موريتانيا	
٣,٧	٦,٠	٣,٢	٢,٠	٤,١	٦,٢	١,٤	٠,٦	٠,٢	١,٦	٠,٧	١,٥	١,٤	٠,٤	١,٨	المغرب	
٠,٨	١,٧	٣,٨	١,٩	١,٩	٣,١	١,٥	٠,٩-	٠,١	٠,٩	١,٦	١,١	٠,١	١,٠	٣,٩	عمان	
١٥,٠	٢١,٣	٩,٧	٦,٥	١٩,٩	١٢,١	٨,٩	١٠,٧	٦,٧	٣,٩	٤,١	٢,٩	٤,٥	٨,٦	١٠,٣	باكستان ^٩	
٣,٥	٣,١	٥,٩	١,٥	٣,٣	٤,٥	٢,٣	٢,٧-	٠,٧-	٠,٣	٠,٤	٢,٧	٠,٩	٤,٢	٥,٤	قطر	
٢,٢	٢,٧	١,٢	٢,٠	٢,٢	٢,٧	٣,١	٣,٤	٢,١-	٢,٥	٠,٨-	٢,١	١,٢	٢,٢	٣,٢	المملكة العربية السعودية	
٣,٨	٨,٣	٥,٧	٣,٢	٣,٩	٩,٠	٤,٦	٤,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٠	٠,٠	٠,٩	١,٣	...	الصومال	
٤٩,٤	١٢٩,٥	٣١٨,٢	٨,١	٧٦,٩	١٥٤,٩	٣٥٩,١	١٦٣,٣	٥١,٠	٦٣,٣	٣٢,٤	١٧,٨	١٦,٩	٣٦,٩	١٦,٥	السودان ^{١٠}	
...	سوريا ^{١١}	
٧,٦	٨,٥	٨,٠	٦,٥	٨,١	٨,٣	٩,٠	٨,٦	٧,٨	٣,٨	٧,٣	٥,٩	٥,٨	٦,١	٩,٣	طاجيكستان	
٨,٢	٩,٤	٦,٦	٤,٨	٨,٥	٨,١	٥,٧	٥,٦	٦,٧	٧,٣	٥,٣	٣,٦	٤,٤	٤,٦	٣,٩	تونس	
٧,٠	١٤,٠	٢١,٠	٨,٠	١٠,٥	١٧,٥	١٥,٠	٧,٦	٥,١	١٣,٣	٨,٠	٣,٦	٧,٤	٦,٠	٦,٤	تركمانستان	
٣,٦	٥,٢	٠,٢	٢,٠	٢,٦	٥,٢	٠,٢	٢,١-	١,٩-	٣,١	١,٦	٤,١	٤,١	٢,٣	٤,٨	الإمارات العربية المتحدة	
١١,٤	١١,٥	١٠,٠	٥,١	١٠,٨	١١,٢	١٠,٨	١٢,٩	١٤,٥	١٧,٥	١٣,٩	٨,٨	٨,٥	٩,١	١١,٦	أوزبكستان	
٣,٨	٥,٧	١,٣	٢,٠	٣,٤	٤,٩	١,٢	٠,٧-	١,٦	٠,٢-	٠,٢	٠,٢-	١,٤	١,٧	٣,٨	الصفة الغربية وغزة	
٧,٧	٢٩,٢	٥٨,٥	٥,٠	١٧,١	٤٣,٨	٤٥,٧	٢٣,١	١٢,٠	٢٧,٦	٣٠,٤	٢١,٣	٢٢,٠	٨,٢	١١,٤	اليمن	

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تتمتة)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			متوسط												
توقعات			توقعات			٢٠١٣-٢٠٠٤									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
١٠,٢	١٥,٥	١١,٥	٦,٩	١١,٩	١٤,٤	١١,١	١٠,٢	٨,٢	٨,٣	١٠,٧	١٠,٢	٦,٧	٦,٤	٨,٦	
١١,٠	١٥,٠	٢٧,٠	٦,٤	١١,٨	٢١,٧	٢٥,٨	٢٢,٣	١٧,١	١٩,٦	٢٩,٨	٣٠,٧	٩,٢	٧,٣	١٦,٢	
١,٨	٥,٠	١,٧	١,٦	١,٨	٥,٠	١,٧	٣,٠	٠,٩-	٠,٨	١,٨	٠,٨-	٠,٢	١,١-	٣,٣	
٥,٨	١١,٢	٨,٧	٤,٦	٥,٨	١١,٢	٦,٧	١,٩	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٣,١	٤,٤	٨,٤	
٣,٥-	١٣,٧	٨,٠	٢,٠	١,٥	١٤,٢	٣,٩	١,٩	٣,٢-	٢,٠	١,٥	٠,٤	١,٧	٠,٣-	٢,٦	
٠,١	١٩,٧	١٠,١	٤,٠	٨,٥	١٧,٣	٨,٣	٧,٣	٠,٧-	٢,٨-	١٦,٦	٥,٥	٥,٦	٤,٤	١٠,٨	
٣,٥	٦,٥	٥,٤	٢,٠	٣,٥	٦,٥	١,٩	٠,٦	١,١	١,٣	٠,٨	١,٤-	٠,١	٠,٢-	٢,٦	
٢,٩	٤,١	٣,٥	٢,٠	٢,٨	٤,٦	٢,٣	٢,٥	٢,٥	١,١	٠,٦	٠,٩	٢,٧	١,٩	٢,٥	
٣,٣	١١,٠	٢,٧	٢,٥	٦,٣	٦,٥	٤,٣	٠,٩	٢,٨	١,٦	٤,٢	٤,٩	١,٤	١٧,٨	٣,٣	
٢,٥	٥,٢	١,٠	٣,٠	٣,١	٤,٩	٠,٨-	٤,٥	١,٠-	٤,٠	٠,٩-	١,٦-	٤,٨	١,٧	٢,٦	
٠,٩	١٦,٣	٧,١	١,٩	٨,٤	١١,٤	٠,٢-	٠,٨	٣,٧	١,٧	٠,١	٠,٨	٠,٩	٠,٠	٣,٧	
٦,٨	١١,٠	٥,٣	٦,٣	٩,٨	٨,٤	٩,٠	١١,٤	٤,٧	٢٩,٣	٣٥,٧	٣,٢	٠,٧	١,٢	١٥,٣	
٣,٢	٣,٥	١,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٥	٢,٠	١,٤	٠,٤	١,٢	٠,٤	٣,٢	٣,٢	٠,٩	٣,٥	
٢,٧	٦,٤	٥,٦	٢,٠	٤,٠	٥,٥	٤,٢	٢,٤	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,٢	٠,٥	٢,٢	
٥,٥	٦,٠	٢,٩	٣,٥	٥,٧	٥,١	٠,١-	٤,٨	١,٢	١,٣	٠,٧	١,٤	١,٧	٤,٣	٤,٤	
٤,٥	٨,٢	٦,٧	٥,٠	٦,٤	٧,٤	٦,٦	٥,٦	١,٣	١٤,٤-	١٣,٣-	٥,٦-	٢٨,٥	٨,٤	١٣,٦	
٤,٢	٤,٩	٣,٥	٤,٤	٤,٢	٤,٩	٣,٧	٣,٩	٢,٦	٤,٨	٦,٢	٧,٨	٥,٠	٥,٧	٦,٧	
٢٦,٠	٣٢,٥	٣٥,١	١٤,٤	٢٨,٦	٣٣,٦	٢٦,٨	٢٠,٤	١٥,٨	١٣,٨	١٠,٧	٦,٦	٩,٦	٧,٤	١٦,٦	
٢,٠	٤,٦	١,٧	٢,٢	٣,٢	٣,٥	١,١	١,٣	٢,٠	٤,٨	٢,٧	٢,١	٠,١-	٤,٥	١,٢	
٩,٧	١٢,٤	٧,٦	٥,٠	١١,١	١١,٣	٧,٤	٥,٩	٧,١	٦,٥	٨,٠	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٥	
١٧,٤	٣١,٧	١٢,٦	٦,٥	٢٠,٩	٢٧,٢	١٠,٠	٩,٩	٧,١	٩,٨	١٢,٤	١٧,٥	١٧,٢	١٥,٥	١١,٢	
١١,٥	١٢,٩	١٢,٥	٧,٨	١٢,٢	١٢,٧	١٢,٦	١٠,٦	٩,٥	٩,٨	٨,٩	٨,٢	٨,٢	٩,٧	١٩,٠	
٤,٠	١,٠	٥,٨	٢,٠	٤,٠	٥,٥	٣,٣	١,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٢-	٢,٧	١,٥	١,٠-	٢,٨	
٦,٠	٨,١	٥,٧	٥,٠	٦,٦	٧,٤	٦,١	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٨,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٩	٩,٠	
٥,٠	٧,٤	٧,٢	٥,٥	٦,٢	٨,١	٦,٠	٥,٠	٥,٢	٤,٨	٤,٤	٦,٦	٣,٢	٥,٤	٦,٠	
٦,٥	١١,٠	٥,٥	٥,٠	٨,٧	٦,٩	٧,٨	١٧,٠	٢٧,٠	٢٣,٥	١٢,٤	٨,٨	٧,٧	٩,٩	٨,٦	
٩,٧	١٢,٠	٦,٢	٥,٨	٨,٠	٩,٨	٥,٨	٤,٢	٥,٦	٨,٦	٨,٦	٦,١	٧,٤	٦,١	١٠,١	
١٥,٢	٢٠,٦	١١,٥	٦,٥	١٦,٥	١٨,٤	٩,٣	٨,٦	٩,٤	٩,٢	١١,٥	٢١,٧	٢١,٩	٢٣,٨	١٢,٩	
٣,٠	٤,٠	٨,٨	٢,٠	٣,٠	٨,٠	٣,٨	٠,٥	٣,٠-	١,٩	٢,٤	١,٨-	١,٤	٠,٩	٢,٦	
٦,٤	٩,٧	٦,٨	٣,٦	٦,١	١٠,٢	٤,٠	٢,٥	٠,٥	٣,٢	٣,٧	١,٠	١,٣	٣,٢	٥,٦	
٨,٢	١٥,٤	٦,٧	٥,٥	٨,٦	١١,٣	٥,٧	٣,١	٢,٨	٣,٩	١٥,١	١٧,٤	٣,٦	٢,٦	٩,١	
٤,٤	٦,٩	٠,٨-	٤,٥	٤,٩	٦,٤	٣,٦	٢,٢	٣,٧	٤,٣	٦,١	٦,٧	٣,٤	٥,٣	٥,٨	
٣,٠	٤,٨	٤,٩	٣,٠	٣,٠	٤,٥	٣,٨	٢,٩	٢,٥-	٢,٨	٠,٢	٠,٢	١,٠	٠,٩-	٢,٦	
١٥,١	٢١,٠	١٥,٦	١١,٥	١٧,٣	١٨,٩	١٧,٠	١٣,٢	١١,٤	١٢,١	١٦,٥	١٥,٧	٩,٠	٨,٠	١١,٥	
٦,٥	٨,٧	١,٩	٥,٠	٨,٠	٩,٥	٠,٨	٧,٧	٢,٤	١,٤	٤,٨	٥,٧	٢,٥	١,٨	٨,٣	
٦,٨	١٦,٧	٩,٥	٥,٠	١١,٢	١٥,٠	٨,١	٩,٨	٧,٧	٧,٩	٥,٧	٥,٤	٦,١	٧,٠	١٦,٦	
٠,٦	٧,٠	٣,٨	٢,٠	٣,١	٧,٥	٢,٢	٢,٥	١,٠	٠,٥	١,١	١,٢	٠,٩	١,١-	٢,١	
١,٠	٥,٧	٧,٩	٣,٠	٣,٣	٤,١	٩,٨	١,٢	١,٨	٣,٧	٢,٩	١,٠-	٤,٠	١,٤	٨,١	
٢٣,٧	٢٩,٤	١٧,٩	١٠,٣	٢٦,٨	٢٥,٩	١١,٩	١٣,٤	١٤,٨	١٦,٠	١٨,٢	١٠,٩	٦,٧	٤,٦	٩,٥	
٤,٥	٧,٠	٥,٤	٤,٥	٥,١	٦,٧	٤,٦	٣,٣	٤,١	٤,٦	٥,٣	٦,٣	٤,٦	٦,١	٥,٥	
١٥,٥	٢٨,٤	٢,٤	٨,٠	٢١,٧	١٧,٦	٣٠,٢	٢٤,٠	٤٩,٣	٨٣,٤	٢١٣,٠	٣٢٢,٧	٥٢,٨	١,٧	...	
٥,٤	٤,٤	٤,٢	٤,١	٥,٣	٤,٠	٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٦	٦,١	٨,٨	
٣,٩	١,٣	٦,٢	١,٧	٢,١	٥,٦	٤,٣	١,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٣-	٠,٩	١,٨	٠,٢	٣,٧	
٦,٨	٨,٤	٢,٩	٥,٠	٦,٤	٦,٤	٢,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٥,٦	٥,٢	٣,٧	٤,٣	٩,٢	
٨,٠	١٢,٧	١٦,٤	٧,٠	٩,٥	١٢,٥	٢٢,٠	١٥,٧	٩,٢	٧,٥	٦,٦	١٧,٩	١٠,١	٧,٨	١١,٢	
١٠٠,٠	٥٤٧,٣	٦٠,٧	١٠,٠	٢٠٤,٦	٢٨٤,٩	٩٨,٥	٥٥٧,٢	٢٥٥,٣	١٠,٦	٠,٩	١,٦-	٢,٤-	٠,٢-	٥,٠	

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

^٢ التغييرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٤ راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان واليابان والأرجنتين وهندوراس ولبان وليبيا باكستان وأوكرانيا وفنزويلا وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٥ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٦ بيانات عام ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٧ بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا لموقفها السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٧	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
٤,٩-	٤,٦-	٤,٤-	٨,٧-	١١,٩-	٣,٦-	٣,٣-	٣,٢-	٣,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٥,٣-	
٠,١-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٦-	٣,٤-	٠,٢	٠,١-	٠,٨-	١,٧-	٢,٠-	٢,٨-	٢,٣-	
٤,٧-	٤,٢-	٤,٣-	٧,٢-	٨,٢-	٣,٦-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٧-	٢,٢-	٢,٥-	٤,٢-	
الولايات المتحدة												
٧,١-	٥,٧-	٤,٠-	١٠,٩-	١٤,٥-	٥,٥-	٥,٣-	٤,٦-	٤,٤-	٣,٥-	٤,٠-	٦,٥-	
٠,٣-	٠,٨-	٠,٠	٠,٥	٣,٢-	٠,٧	٠,٠	١,٣-	٢,١-	٢,٥-	٤,٠-	٣,٧-	
٦,٨-	٥,٣-	٤,٠-	٩,٥-	١٠,٨-	٥,٧-	٥,١-	٤,١-	٣,٦-	٢,٥-	٢,٧-	٤,٥-	
١١٢,٠	٩٦,٩	٩٤,٧	٩٩,٦	٩٩,١	٨٣,٠	٨١,٢	٨٠,٣	٨١,٩	٨٠,٩	٨١,١	٦٠,٦	
١٣٤,٩	١٢٢,٩	١٢٢,١	١٢٨,١	١٣٤,٥	١٠٨,٨	١٠٧,٥	١٠٦,٢	١٠٧,٢	١٠٥,٢	١٠٤,٦	٨٢,٣	
منطقة اليورو												
٢,٥-	٣,٣-	٣,٨-	٥,١-	٧,٠-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٩-	١,٥-	٢,٠-	٢,٥-	٣,٣-	
٠,١	٠,٨-	٠,٣-	١,٩-	٤,٥-	٠,٠	٠,١-	٠,٦-	١,٧-	٢,٣-	٢,٩-	٠,٥-	
٢,٦-	٢,٩-	٣,٥-	٣,٨-	٤,٣-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٧-	٣,٠-	
٧٥,٢	٧٨,٢	٧٦,٧	٧٨,٦	٧٩,٤	٦٩,١	٧٠,٧	٧٢,٥	٧٤,٦	٧٥,١	٧٦,٣	٦٣,٨	
٨٧,٨	٩١,٣	٩٣,٠	٩٥,٣	٩٦,٩	٨٣,٨	٨٥,٩	٨٧,٩	٩٠,٤	٩١,٢	٩٣,١	٧٨,٢	
ألمانيا												
٠,٥-	٢,٥-	٣,٣-	٣,٧-	٤,٣-	١,٥	١,٩	١,٣	١,٢	١,٠	٠,٦	١,٧-	
٠,٠	١,٣-	٠,٥-	١,٣-	٣,٠-	٠,٤	٠,٨	١,٠	٠,١	٠,٤-	٠,٤-	٠,٢-	
٠,٦-	١,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٩-	١,٣	١,٦	١,١	١,٢	١,٢	١,٢	١,٣-	
٤٤,١	٤٧,٨	٤٧,٧	٤٧,٠	٤٥,٨	٤٠,٤	٤٢,٦	٤٥,٤	٤٩,٣	٥٢,٢	٥٤,٩	٥٧,٥	
٥٩,٧	٦٨,٣	٧١,١	٦٩,٦	٦٨,٠	٥٨,٩	٦١,٣	٦٤,٦	٦٩,٠	٧١,٩	٧٥,٣	٧٢,٣	
فرنسا												
٥,٠-	٥,٦-	٥,١-	٦,٤-	٨,٩-	٣,١-	٢,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٦-	٣,٩-	٤,٤-	
٠,١-	١,٢-	٠,٨-	١,٩-	٤,٧-	٠,٠	٠,٨-	١,٥-	٢,٧-	٢,٤-	٢,٢-	٠,٤-	
٤,٩-	٤,٨-	٤,٥-	٥,١-	٥,٧-	٢,١-	١,٥-	١,٩-	١,٩-	٢,١-	٢,٥-	٤,١-	
١٠٦,٩	١٠١,٠	١٠٠,٣	١٠١,١	١٠٢,٣	٨٨,٩	٨٩,٢	٨٩,٤	٨٩,٢	٨٦,٣	٨٥,٥	٦٧,٤	
١١٨,٥	١١٢,٥	١١١,٨	١١٢,٦	١١٤,٧	٩٧,٤	٩٧,٨	٩٨,١	٩٨,٠	٩٥,٦	٩٤,٩	٧٧,١	
إيطاليا												
٣,٠-	٣,٩-	٥,٤-	٧,٢-	٩,٦-	١,٥-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٤-	
٠,٦	٠,٦-	٠,٤	٣,٣-	٦,٢-	١,٢-	١,٣-	١,٧-	٢,٧-	٣,٥-	٤,١-	٠,٦-	
٣,٣-	٣,٦-	٥,٧-	٥,١-	٦,٠-	٠,٩-	١,٦-	١,٥-	١,٢-	١,٠-	١,٠-	٣,٤-	
١٣٢,٣	١٣٥,٦	١٣٥,٤	١٣٨,٣	١٤١,٨	١٢١,٧	١٢١,٨	١٢١,٣	١٢١,٦	١٢٢,٢	١٢١,٤	١٠٤,٣	
١٤٢,٥	١٤٧,١	١٤٧,٢	١٥٠,٩	١٥٥,٣	١٣٤,١	١٣٤,٤	١٣٤,٢	١٣٤,٨	١٣٥,٣	١٣٥,٤	١١٤,٣	
اليابان												
٢,٦-	٢,٦-	٧,٩-	٦,٧-	٩,٠-	٣,٠-	٢,٥-	٣,١-	٣,٦-	٣,٧-	٥,٦-	٦,٣-	
٠,٠	١,١-	٢,٠-	٢,٥-	٢,٦-	١,٢-	٠,٧-	٠,٣-	١,٨-	١,٥-	١,٩-	٢,١-	
٢,٦-	٢,٢-	٧,٣-	٦,٣-	٨,٢-	٢,٦-	٢,٥-	٣,٤-	٤,٠-	٤,٠-	٥,٥-	٥,٧-	
١٧٥,١	١٧٢,٤	١٧٢,٦	١٦٨,١	١٦٢,٦	١٥١,٥	١٥١,٠	١٤٨,١	١٤٩,٦	١٤٤,٦	١٤٥,١	١١٥,٧	
٢٦٣,٤	٢٦١,١	٢٦٣,٩	٢٦٢,٥	٢٥٩,٤	٢٣٦,٣	٢٣٢,٣	٢٣١,٤	٢٣٢,٥	٢٢٨,٤	٢٣٣,٥	١٩٥,١	
المملكة المتحدة												
١,٠-	٢,٣-	٤,٣-	٨,٠-	١٢,٨-	٢,٢-	٢,٢-	٢,٤-	٣,٣-	٤,٥-	٥,٥-	٥,٦-	
٠,٠	١,٠-	٠,٤	٠,١-	٣,٥-	٠,٦	٠,٣	٠,١	٠,٥-	١,٠-	١,٨-	١,١-	
١,٠-	١,٧-	٤,٣-	٣,٢-	٠,٥	٢,٧-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٨-	٣,٦-	٣,٩-	٤,٨-	
٥٦,٥	٦٨,٥	٧٥,٣	٨٤,٣	٩٠,٢	٧٤,١	٧٤,٨	٧٥,٧	٧٦,٩	٧٧,٦	٧٧,٣	٥٢,٩	
٦٨,٠	٧٩,٩	٨٧,٠	٩٥,٣	١٠٢,٦	٨٣,٩	٨٤,٥	٨٥,١	٨٥,٨	٨٦,٠	٨٥,٥	٥٩,١	
كندا												
٠,٥-	١,٢-	٢,٢-	٥,٠-	١١,٤-	٠,٠	٠,٤	٠,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٢	١,٠-	
٠,٠	٠,١-	٠,٦	١,٤-	٣,٤-	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٩-	٠,١-	١,٠	٠,٠	
٠,٥-	١,٢-	٢,٧-	٤,٠-	٨,٦-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,١	٠,٠	٠,٦-	٠,٩-	
٢٧,٣	٣٠,٣	٣٠,٥	٣١,٦	٣٣,٦	٢٣,١	٢٥,٧	٢٥,٨	٢٨,٥	٢٨,٦	٢٨,٥	٢٦,٥	
٨٨,٧	٩٨,٧	١٠٢,٢	١١٢,٩	١١٧,٨	٨٧,٢	٨٨,٩	٨٨,٩	٩١,٨	٩١,٢	٨٥,٦	٧٦,١	

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ المنهجية المتبعة والاقتراضات المحددة لكل بلد، وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدولارية للبلدان المنفردة ذات الصلة.
^١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.
^٢ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.
^٣ الأرقام المبلغ من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.
^٤ على أساس غير موحد.
^٥ يشمل حصص المشاركة في رأس المال.

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤
تجارة السلع والخدمات											
التجارة العالمية^١											
٢,٥	٤,٣	١٠,١	٧,٨-	٠,٩	٤,١	٥,٧	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٢,٨	٥,٤
الحجم											
٠,٣	٧,٠	١٢,٧	٢,٢-	٢,٤-	٥,٤	٤,٣	٤,٠-	١٣,٣-	١,٨-	٠,٤	٤,١
مخفّض الأسعار											
١,٥	١٣,٣	١٠,٢	٣,٠-	٠,٠	٣,٢	٤,٥	٣,٤-	٥,٩-	١,٧-	١,٧	٣,٢
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
حجم التجارة											
الصادرات											
٢,٥	٤,٢	٨,٧	٩,٠-	١,٢	٣,٦	٥,١	٢,٠	٣,٧	٣,٨	٢,٥	٤,٥
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٩	٣,٣	١١,٨	٤,٨-	٠,٥	٤,٣	٦,٤	٢,٨	١,٩	٣,٤	٣,٢	٧,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
الواردات											
٢,٠	٦,٠	٩,٥	٨,٤-	٢,١	٣,٨	٤,٨	٢,٥	٤,٧	٤,٠	٣,٠	٣,٧
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٠	٢,٤	١١,٨	٧,٨-	١,٠-	٥,٢	٧,٥	١,٦	٠,٦-	٤,٣	٢,٥	٩,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٥	١,٥-	٠,٦	٠,٩	٠,٣	٠,٤-	٠,٣-	١,١	١,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٤-
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
١,٧-	٠,٨	١,٧	١,١-	١,٥-	١,١	١,٦	١,٦-	٤,٤-	٠,٧-	٠,٦-	١,٥
تجارة السلع											
التجارة العالمية^١											
٢,٠	٢,٩	١٠,٨	٥,٠-	٠,٢	٣,٩	٥,٧	٢,١	٢,٣	٣,٠	٢,٧	٥,٣
الحجم											
٠,٤-	٨,٥	١٤,٤	٢,٦-	٣,٠-	٥,٧	٤,٨	٤,٨-	١٤,٦-	٢,٤-	٠,٣	٤,٢
مخفّض الأسعار											
٠,٧	١٤,٨	١١,٨	٣,٤-	٠,٧-	٣,٦	٥,١	٤,٢-	٧,٣-	٢,٤-	١,٦	٣,٤
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢											
المصنوعات											
٣,٩	١٠,٢	٦,٨	٣,٢-	٠,٤	٢,٠	٠,١	٥,٢-	٣,٠-	٠,٥-	١,١	٢,٦
النفط											
١٢,٩-	٤١,٤	٦٥,٩	٣١,٧-	٧,٥-	٢٥,١	٢٢,٣	١٥,٠-	٤٦,٠-	٩,٢-	١,٩-	١٣,٦
السلع الأولية غير الوقود											
٦,٢-	٧,٣	٢٦,٣	٦,٥	٠,٦	١,٣	٦,٤	٠,٣-	١٧,٠-	٥,٨-	١,٤	٨,٣
المواد الغذائية											
٥,٨-	١٤,٢	٢٦,١	١,٧	٣,١-	١,٢-	٣,٨	١,٥	١٦,٩-	١,٦-	١,٣	٥,٨
المشروبات											
٢,٧-	١٦,٥	٢٢,٤	٢,٤	٥,٧-	٩,٢-	٣,٨-	٣,٠-	٧,٤-	٢٠,٦	٢,٤	٦,٧
المواد الخام الزراعية											
٦,٩-	٢,٥	١٥,٤	٣,٤-	٥,٤-	٢,٠	٥,٤	٠,٢-	١١,٣-	٧,٦-	١,٢-	٤,٧
المعادن											
١٢,٠-	٥,٥-	٤٦,٧	٣,٥	٣,٩	٦,٦	٢٢,٢	٥,٣-	٢٧,٣-	١٢,٢-	٠,٣	١٣,١
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢											
المصنوعات											
٥,١	١٦,٦	٤,٤	٣,٩-	٢,٩	٠,١-	٠,٣	٤,٦-	٥,٣	٠,٤-	٢,٤	١,٨
النفط											
١١,٩-	٤٩,٨	٦٢,٢	٣٢,٢-	٥,٢-	٢٢,٦	٢٢,٦	١٤,٤-	٤١,٣-	٩,١-	٠,٦-	١٢,٧
السلع الأولية غير الوقود											
٥,١-	١٣,٦	٢٣,٥	٥,٧	٣,١	٠,٨-	٦,٧	٠,٤	١٠,٠-	٥,٧-	٢,٧	٧,٥
المواد الغذائية											
٤,٧-	٢٠,٩	٢٣,٣	٠,٩	٠,٧-	٣,٣-	٤,١	٢,٢	٩,٨-	١,٥-	٢,٧	٤,٩
المشروبات											
١,٥-	٢٣,٣	١٩,٧	١,٦	٣,٤-	١١,١-	٣,٥-	٢,٣-	٠,٥	٢٠,٧	٣,٨	٥,٨
المواد الخام الزراعية											
٥,٨-	٨,٥	١٢,٨	٤,١-	٣,١-	٠,١-	٥,٧	٠,٥	٣,٧-	٧,٦-	٠,١	٣,٩
المعادن											
١١,٠-	٠,١	٤٣,٤	٢,٦	٦,٤	٤,٤	٢٢,٥	٤,٧-	٢١,١-	١٢,١-	١,٧	١٢,٢
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢											
المصنوعات											
٧,٢	٢٣,٣	٣,٠	٥,٠-	٦,٠	٢,٥-	١,٩-	٥,٠-	١٦,٢	٠,٥-	٣,٧	١,٠
النفط											
١٠,٢-	٥٨,٤	٦٠,٠	٣٣,٠-	٢,٣-	١٩,٦	١٩,٨	١٤,٧-	٣٥,٣-	٩,٢-	٠,٧	١١,٨
السلع الأولية غير الوقود											
٣,٣-	٢٠,١	٢١,٨	٤,٥	٦,٢	٣,٢-	٤,٣	٠,٠	٠,٧-	٥,٨-	٤,٠	٦,٦
المواد الغذائية											
٢,٩-	٢٧,٩	٢١,٦	٠,٣-	٢,٣	٥,٦-	١,٧	١,٨	٠,٥-	١,٦-	٤,٠	٤,١
المشروبات											
٠,٤	٣٠,٤	١٨,١	٠,٥	٠,٥-	١٣,٢-	٥,٧-	٢,٧-	١٠,٩	٢٠,٥	٥,١	٥,٠
المواد الخام الزراعية											
٤,٠-	١٤,٨	١١,٣	٥,٢-	٠,٢-	٢,٥-	٣,٣	٠,١	٦,٣	٧,٧-	١,٤	٣,٠
المعادن											
٩,٣-	٥,٨	٤١,٥	١,٥	٩,٦	١,٩	١٩,٧	٥,٠-	١٢,٩-	١٢,٢-	٣,٠	١١,٣

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات										
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٢٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
تجارة السلع (تتمة)												
حجم التجارة												
الصادرات												
١,٧	٢,٤	٩,٧	٦,٤-	٠,٣	٣,٠	٥,١	١,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٣	٤,٣	الاقتصادات المتقدمة
٢,٤	١,٤	١١,٠	٠,٩-	٠,٤-	٣,٩	٦,٥	٢,٧	١,٤	٢,٨	٣,٠	٧,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٥	٧,٦	٠,٦	٦,١-	٤,٣-	٠,٣	١,١	٠,٧	٢,٠	٠,٢-	٠,٣	٤,٩	المصدرة للوقود
٢,٣	٠,٥	١٢,٤	٠,٠	٠,٤	٤,٦	٧,٥	٣,١	١,٣	٣,٧	٣,٥	٧,٩	المصدرة لغير الوقود
الواردات												
١,٥	٥,٣	١٠,٨	٥,٨-	٠,٦	٣,٨	٤,٨	٢,٢	٣,٧	٣,٤	٢,٩	٣,٨	الاقتصادات المتقدمة
٢,٩	١,٤	١٢,١	٥,٦-	٠,١-	٥,٣	٧,٥	٢,٢	٠,١-	٢,٧	٢,٧	٩,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٣	٩,٤	١,٢	١٢,٠-	٢,٤	٣,٠-	٠,٩-	٦,٨-	٠,٠	٣,٦	٠,٥-	١٠,٠	المصدرة للوقود
٣,٠	٠,٦	١٣,٤	٤,٨-	٠,٣-	٦,٤	٨,٨	٣,٦	٠,٢-	٢,٥	٣,٢	٨,٩	المصدرة لغير الوقود
مخفضات الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة												
الصادرات												
١,٠	١١,٥	١٠,١	٢,٢-	١,٢-	٢,٧	٤,١	٢,٢-	٦,٤-	١,٨-	١,٤	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣	١٩,٢	١٥,٩	٥,٨-	٠,٢	٤,٩	٧,١	٧,٠-	٩,١-	٣,٣-	١,٨	٦,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,٦-	٣٧,٤	٣٨,٨	٢٢,٠-	٣,٤-	١٣,٩	١٥,٥	١٠,٧-	٣٠,٠-	٧,٩-	٠,٣	١٠,٤	المصدرة للوقود
١,٥	١٦,٤	١٢,٨	٢,٩-	٠,٩	٣,٣	٥,٥	٦,٣-	٣,٦-	١,٩-	٢,٣	٥,٠	المصدرة لغير الوقود
الواردات												
٠,٨	١٣,٣	٩,٥	٣,٣-	١,٥-	٣,٤	٤,٥	٣,٥-	٨,١-	٢,٠-	١,١	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧	١٧,٤	١٣,٩	٢,٩-	٠,٦	٣,٦	٥,٧	٥,٥-	٥,٢-	٢,٨-	٢,٣	٤,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٤	١٦,٠	١١,١	٠,٨-	٢,٦	١,٣	٣,٤	٣,٦-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٦	٤,٣	المصدرة للوقود
٠,٥	١٧,٦	١٤,٣	٣,٢-	٠,٣	٣,٩	٦,٠	٥,٩-	٥,٧-	٢,٨-	٢,٢	٤,٤	المصدرة لغير الوقود
معدلات التبادل التجاري												
٠,٣	١,٦-	٠,٦	١,١	٠,٣	٠,٧-	٠,٤-	١,٣	١,٩	٠,٢	٠,٣	٠,٤-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٤-	١,٥	١,٧	٣,٠-	٠,٤-	١,٣	١,٣	١,٥-	٤,١-	٠,٥-	٠,٤-	١,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
المجموعات الإقليمية												
١,٥	٢,٤-	٥,٦-	٠,٤	٠,٨	٢,٠-	٣,٢-	٠,٢	٨,٣	٢,٤	٠,٠	٠,٨-	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٥	٨,٥	٨,٢	٤,٤-	٠,٤	٤,٢	٣,٣	٥,٤-	٩,١-	٠,٤-	٠,٦	٢,٦	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٩-	٣,٣-	٤,٢	٠,٦	٠,٦-	٠,٢-	٤,٤	٠,٩	٩,٠-	٢,٧-	٠,٨-	٢,٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٦,٥-	١٤,٤	٢١,٠	١٧,٧-	٤,٦-	١٠,٠	٩,٧	٥,٤-	٢٤,١-	٤,٢-	١,٧-	٤,٤	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٥,٥-	٢,١	١٠,٦	٠,٤	٢,٣-	٤,٨	٩,٤	١,٥-	١٤,٧-	٣,٦-	٠,٣-	٤,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٧,٨-	١٨,٥	٢٤,٩	٢١,٤-	٥,٩-	١٢,٥	١١,٧	٧,٣-	٢٨,٢-	٥,٥-	٢,٢-	٥,٨	الوقود
١,٠	١,٠-	١,٣-	٠,٣	٠,٥	٠,٦-	٠,٤-	٠,٤-	٢,٢	١,٠	٠,١	٠,٦	غير الوقود
للتذكرة												
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية												
٣١,٤١٦	٣٠,٥٩٣	٢٧,٦٦٣	٢٢,٢٦٠	٢٤,٦٥٣	٢٥,٠٧٢	٢٢,٨٨٤	٢٠,٧٥٢	٢١,١٢٧	٢٣,٧٩٩	٢٥,٠٢٢	١٧,٨٦٩	السلع والخدمات
٢٤,٣٥٥	٢٤,٠٢٠	٢١,٧٧٢	١٧,٢١٢	١٨,٥٤٠	١٩,١٠٦	١٧,٤٥٨	١٥,٧٤٦	١٦,٢٠٢	١٨,٦٤٣	١٩,٣٠٥	١٤,١٩٠	السلع
١٢,٩-	٤١,٤	٦٥,٩	٣١,٧-	٧,٥-	٢٥,١	٢٢,٣	١٥,٠-	٤٦,٠-	٩,٢-	١,٩-	١٣,٦	متوسط سعر النفط ^٣
٨٥,٥٢	٩٨,١٩	٦٩,٤٢	٤١,٨٣	٦١,٢١	٦٦,١٥	٥٢,٨٦	٤٣,٢٢	٥٠,٨٢	٩٤,٠٥	٦٦,٣٣	٧٧,٥٢	بالدولار الأمريكي للبرميل
٣,٩	١,٠٢	٦,٨	٣,٢-	٠,٤	٢,٠	٠,١	٥,٢-	٣,٠-	٠,٥-	١,١	٢,٦	قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات ^٤

^١ متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.

^٢ على النحو الذي يمثل، على الترتيب، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٢٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع): ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحا بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٤.

^٣ النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

^٤ النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢									
٢٣٦,٦	١٧٠,٢-	٣٧٠,٩-	٣٣٩,٤	١٧٩,٩	٣٧٩,٣	٣٩٨,٦	٤٨٩,٣	٣٦٩,٣	٢٧٣,٠	٢٢٥,٥	الاقتصادات المتقدمة
٧٠١,٤-	٨٢٢,٩-	٩٨٥,٣-	٨٤٦,٤-	٦١٩,٧-	٤٤٦,٠-	٤٣٩,٨-	٣٦١,٠-	٣٩٦,٢-	٤٠٨,٥-	٣٧٠,١-	الولايات المتحدة
٤٢٤,٨	١٩٤,٧	١٣٧,٣	٣٥٦,٩	٢٤٧,٧	٣١١,١	٣٩٨,٠	٤٠٢,١	٣٦٤,٠	٣١٣,٥	٣١٦,٩	منطقة اليورو
٣٠١,١	٢١٦,٦	١٦٨,٧	٣١٣,٦	٢٧٢,٥	٢٩٤,٣	٣١٦,٣	٢٨٨,٩	٢٩٥,١	٢٨٨,٨	٢٨٠,٣	ألمانيا
٩,١-	٤٢,٣-	٣٥,١-	١٠,٦	٤٧,٤-	١٤,٠	٢٣,٢-	١٩,٩-	١٢,٠-	٩,٠-	٢٧,٣-	فرنسا
٥٧,١	٥,٦	٣,٣-	٥١,٣	٧٠,٩	٦٤,٨	٥٢,٩	٥٠,٧	٤٨,٩	٢٦,٤	٤١,٠	إيطاليا
٢٥,٣	٣,٥-	٢,٤-	١٣,٢	١٠,٦	٢٩,٣	٢٦,٧	٣٦,٤	٣٩,١	٢٤,٢	٢٣,٣	إسبانيا
١٦٥,٦	٩٤,٤	٥٨,١	١٤٢,٢	١٤٦,٩	١٧٦,٣	١٧٧,٨	٢٠٣,٥	١٩٧,٨	١٣٦,٤	٣٦,٨	اليابان
١٥٥,٩-	١٥٧,٩-	١٥٣,٩-	٨٢,٥-	٦٩,٠-	٧٦,٨-	١١٢,٦-	٩٨,١-	١٤٥,٦-	١٥٢,٧-	١٥٧,٩-	المملكة المتحدة
٥١,٩-	٥,٣-	١١,٦	٠,٩	٢٩,٤-	٣٥,٥-	٤١,٠-	٤٦,٢-	٤٧,٢-	٥٤,٤-	٤١,٩-	كندا
٤٦٢,٠	٤٤٨,٥	٤٨٤,٥	٥٩١,٧	٤٠١,٠	٣٤٥,٦	٣٣٠,٦	٣٣٣,٠	٣٣٠,٢	٣٥٠,٣	٣٥١,٠	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
١٠٨,٢-	٤٩٢,٣	٥٩٨,٠	٣٤٣,٨	١٥٧,٨	٣,٤-	٥٥,٤-	٢١,٩-	٩٩,٤-	٧٦,١-	١٦١,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢٥,٢-	١٦٦,٩	١٩١,٦	٢٥٠,٢	٣١٩,٨	٩٣,٢	٥١,٣-	١٦٦,٤	٢١٢,٣	٢٩٦,١	٢٢٧,٤	المجموعات الإقليمية
١٣,٥-	١٣١,٥	١٣١,٩	٧١,٠	٠,٤	٥٠,١	٦٦,١	١٩,٩-	٨,٤-	٣٤,٢	١٠,٩-	آسيا الصاعدة والنامية
٩٨,٢-	٨٣,٧-	٩٧,٦-	٧٩,٣-	٨,٧-	١٠٦,٦-	١٤٢,١-	٩٤,٧-	١٠٢,٣-	١٧٢,٧-	١٨٩,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
٨٩,٨	٣٣٣,٠	٤٠٦,٥	١٢١,٨	١٠٥,٧-	١٧,٣	١١١,٨	٣٩,٠-	١٤٦,٤-	١٤٠,٨-	١٩٩,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٦١,٢-	٥٥,٤-	٣٤,٦-	١٩,٩-	٤٨,٠-	٥٧,٤-	٤٠,٠-	٣٤,٦-	٥٤,٦-	٩٢,٩-	٦٤,٩-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
											إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
١٥٢,١	٤٠٦,٦	٤٩٨,٣	١٨٠,٨	٨٩,٨-	٧٢,٩	٢٠١,٣	٤١,٠	٩٩,٤-	١٤٤,٧-	٢٥٢,٠	الوقود
٢٥٧,٧-	٨٧,٤	١٠١,٦	١٦٤,٥	٢٤٩,٤	٧٤,٥-	٢٥٤,٥-	٦٠,٧-	٢,٢	٧٠,٦	٨٨,٨-	غير الوقود
٣٥,٨-	٣٦,٧-	٣٧,٦-	١٩,٠-	٤,٥-	٤٨,٥-	٧٦,٣-	٥٧,٧-	٤٥,١-	٦٥,٠-	٥٧,٧-	منها: منتجات أولية
٥٠٨,٥-	٤٣٠,٢-	٤٥٩,٠-	٢٩٤,٥-	١١٤,٠-	٢٩٩,٢-	٣٨٢,١-	٣٠٦,٠-	٢٧١,٦-	٣٥٣,٣-	٣٨٤,٤-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدین الصافي
											اقتصادات المركز والمدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين
٤٥,٤-	٥١,١-	٤١,٢-	٤٠,٠-	٣٥,٦-	٥٢,٥-	٥٢,٠-	٥٩,٥-	٦٥,٩-	٧٢,٧-	٥٩,٢-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٧ - ٢٠٢١
١٢٨,٤	٣٢٢,٢	٢٢٧,١	٦٨٣,٣	٣٣٧,٧	٣٧٥,٩	٣٤٣,٢	٤٦٧,٤	٢٦٩,٨	١٩٦,٩	٣٨٦,٨	للتذكرة
٥٤١,٢	٢٦٢,٣	١٩٠,٥	٥٧١,٦	٤١٨,٧	٤٦٧,٧	٥٠٩,١	٥٠٢,٢	٤٧٢,٣	٤٤٣,٢	٤٥١,٨	العالم
١١٢,٨	٣٢١,٣	٣٩٩,٤	١٢٨,٩	٩٠,٢-	٣٦,٥	١٢٧,٥	١٩,٣-	١٢١,١-	١٢٢,٢-	١٩١,٥	الاتحاد الأوروبي
١٦,٥-	٥٨٣,٧	٦٩٠,٨	٤١٨,٩	٢٠٩,٢	٥٤,٢	٠,٧-	١١,٤	٥٨,٨-	١,٠-	٢٠٤,٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٩١,٧-	٩١,٣-	٩٢,٨-	٧٥,٠-	٥١,٤-	٥٧,٦-	٥٤,٧-	٣٣,٣-	٤٠,٦-	٧٥,١-	٤٢,٩-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
											البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢									
٠,٣	٠,٣-	٠,٦-	٠,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٥	الاقتصادات المتقدمة
٢,٣-	٢,١-	٢,٩-	٢,٧-	٢,٠-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	٢,٢-	٢,١-	الولايات المتحدة
٢,٥	١,٤	١,٠	٢,٥	١,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٢	٢,٠	٢,٧	٢,٣	منطقة اليورو
٦,١	٥,٣	٤,٢	٧,٤	٧,٠	٧,٦	٨,٠	٧,٨	٨,٥	٨,٦	٧,٢	ألمانيا
٠,٣-	١,٥-	١,٣-	٠,٤	١,٨-	٠,٥	٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	فرنسا
٢,٥	٠,٣	٠,٢-	٢,٤	٢,٧	٢,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٦	١,٤	١,٩	إيطاليا
١,٥	٠,٢-	٠,٢-	٠,٩	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	٢,٢	٢,٠	١,٧	إسبانيا
٣,٢	٢,٢	١,٤	٢,٩	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,١	٠,٨	اليابان
٣,٥-	٤,٥-	٤,٨-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٢,٦-	٥,٣-	٥,٢-	٥,١-	المملكة المتحدة
١,٩-	٠,٢-	٠,٥	٠,٠	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٢,٣-	كندا
٤,٤	٥,١	٥,٧	٧,١	٥,٥	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٠	٥,٤	٥,٠	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٠,٢-	١,٠	١,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٠,١-	٠,٦	٠,٧	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	١,٩	١,٥	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٢-	٢,٨	٢,٩	١,٧	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٣-	١,٠	٠,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٤-	١,٤-	١,٧-	١,٦-	٠,٢-	٢,٠-	٢,٧-	١,٧-	٢,١-	٣,٤-	٣,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٢	٥,٢	٦,٥	٢,٣	٢,٥-	٠,٤	٢,٨	١,١-	٤,١-	٣,٩-	٤,٩	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٢,٠-	٢,٥-	١,٧-	١,١-	٢,٩-	٢,٣-	٢,٣-	٢,١-	٢,٦-	٥,٧-	٢,٦-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٢,١	٦,٧	٨,٤	٢,٨	٢,٤-	١,٩	٥,٣	١,٢	٢,١-	٤,٢-	٦,٠	الوقود
٠,٥-	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٣-	غير الوقود
١,٢-	١,٥-	١,٦-	٠,٩-	٠,٢-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٧-	٢,٣-	٣,٢-	٢,٨-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
٢,١-	٢,٤-	٢,٧-	١,٩-	٠,٨-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٢-	٢,١-	٢,٨-	٢,٧-	اقتصادات المركز والمدین الصافي
											اقتصادات المركز المدین الصافي حسب
											تجربة خدمة الدين
٢,٤-	٢,٦-	٢,١-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٣-	٤,٥-	٥,٤-	٥,٧-	٦,٢-	٤,٨-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٧ - ٢٠٢١
											للتذكرة
٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٥	العالم
٢,٦	١,٥	١,١	٢,٢	٢,٧	٣,٠	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٢,٢	٢,٩	الاتحاد الأوروبي
١,٧	٥,٩	٧,٤	٢,٩	٢,٦-	١,١	٣,٩	٠,٦-	٤,١-	٤,٢-	٥,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٠	١,٣	١,٦	١,١	٠,٦	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢,١-	٢,١-	٢,٤-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٥-	١,٧-	٢,١-	٢,٨-	٢,١-	البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة)

(٪ من صادرات السلع والخدمات)

توقعات											
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
١,٠	٠,٩-	٢,٠-	٢,٠	١,٣	٢,٤	٢,٥	٣,٤	٢,٧	٢,٠	١,٥	الاقتصادات المتقدمة
١٩,١-	٢٦,٣-	٣٢,٧-	٣٣,١-	٢٨,٧-	١٧,٥-	١٧,٣-	١٥,١-	١٧,٧-	١٧,٩-	١٥,٥-	الولايات المتحدة
...	٨,٦	٧,١	٨,١	١٠,٣	١١,٣	١١,٢	٩,٧	٨,٩	منطقة اليورو
١٣,١	١١,٣	٨,٩	١٥,٦	١٦,٣	١٦,٢	١٦,٨	١٦,٦	١٨,٥	١٨,٣	١٥,٨	ألمانيا
٠,٧-	٣,٨-	٣,٢-	١,١	٦,٣-	١,٦	٢,٥-	٢,٤-	١,٥-	١,٢-	٣,١-	فرنسا
٦,٠	٠,٧	٠,٤-	٧,٥	١٢,٧	١٠,٢	٨,١	٨,٤	٨,٩	٤,٨	٦,٥	إيطاليا
٣,٣	٠,٦-	٠,٤-	٢,٦	٢,٧	٦,٠	٥,٣	٧,٩	٩,٤	٦,٠	٥,١	إسبانيا
١٤,٤	٩,٧	٦,٢	١٥,٥	١٨,٥	١٩,٥	١٩,١	٢٣,٢	٢٤,٤	١٧,٤	٤,٣	اليابان
١٢,١-	١٥,٧-	١٦,٧-	٩,٦-	٨,٨-	٨,٦-	١٢,٧-	١٢,١-	١٨,٩-	١٩,٠-	١٨,٢-	المملكة المتحدة
٦,٥-	٠,٧-	١,٦	٠,١	٦,١-	٦,٣-	٧,٤-	٨,٩-	٩,٨-	١١,٠-	٧,٣-	كندا
٧,٢	٨,٣	٩,١	١٢,١	١٠,٣	٨,٢	٧,٦	٨,٣	٩,٠	٩,٤	٨,٤	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٠,٨-	٣,٩	٤,٨	٣,١	٢,٠	٠,١-	٠,٧-	٠,٣-	١,٣-	٠,٩-	٢,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٣-	٢,٦	٣,١	٤,٥	٧,٣	٢,١	١,١-	٤,١	٥,٨	٧,٨	٥,٧	المجموعات الإقليمية
٠,٦-	٦,٧	٧,٠	٤,٠	٠,٠	٣,٣	٤,٣	١,٥-	٠,٧-	٢,٩	٠,٧-	آسيا الصاعدة والنامية
٥,٣-	٥,٢-	٦,٢-	٥,٨-	٠,٨-	٨,٦-	١١,٢-	٨,١-	٩,٧-	١٦,٠-	١٥,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٩	١٥,٨	١٩,٢	٧,٦	٩,١-	٠,٩	٦,٥	٣,٣-	١٢,١-	١٠,٥-	١٢,٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٩,٨-	١٠,٦-	٦,٦-	٤,٥-	١٤,٢-	١٣,٩-	٩,٤-	٩,٤-	١٧,١-	٢٧,٠-	١٤,٣-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
											إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٧,٦	٢٠,٢	٢٤,١	١١,٨	٨,٢-	٤,٨	١٢,٣	٢,٨	٨,٣-	١٠,٩-	١٤,٨	الوقود
٢,٠-	٠,٨	١,٠	١,٨	٣,٥	١,٠-	٣,٣-	٠,٩-	٠,٠	١,١	١,٣-	غير الوقود
٤,٢-	٥,٣-	٥,٦-	٣,٢-	١,٠-	٩,٧-	١٥,١-	١٢,٢-	١٠,٧-	١٥,٣-	١١,٧-	منها: منتجات أولية
٧,٤-	٨,٠-	٨,٩-	٦,٤-	٣,١-	٧,٤-	٩,٥-	٨,٤-	٨,٥-	١١,٠-	١٠,٥-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدین الصافي
											اقتصادات المركز والمدین الصافي حسب
											تجربة خدمة الدين
١٠,٨-	١٦,٠-	١٣,٠-	١١,٩-	١٣,٣-	١٦,٧-	١٦,٧-	٢١,٧-	٢٧,٣-	٢٧,٤-	١٧,٥-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٧ - ٢٠٢١
											للتذكيرة
٠,٣	١,٠	٠,٧	٢,٤	١,٥	١,٥	١,٣	٢,٠	١,٣	١,٠	١,٧	العالم
٤,٦	٢,٨	٢,١	٦,٦	٥,٨	٦,٠	٦,٤	٧,٠	٧,٢	٦,٩	٦,٣	الاتحاد الأوروبي
٥,٧	١٧,٣	٢١,٢	٩,٠	٨,٨-	٢,٤	٨,٤	٢,٠-	١١,٠-	١٠,١-	١٣,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٢-	٥,٠	٦,٠	٤,١	٢,٨	٠,٦	٠,١-	٠,١	٠,٨-	٠,١	٢,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٧,٢-	١٠,٠-	١٠,٧-	١٠,١-	٨,١-	٨,٤-	٨,٦-	٥,٩-	٨,٤-	١٥,٦-	٨,١-	البلدان النامية منخفضة الدخل

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤									
٠,٣	٠,٣-	٠,٦-	٠,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٥	الاقتصادات المتقدمة
٢,٣-	٣,١-	٣,٩-	٣,٧-	٣,٠-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	٢,٢-	٢,١-	الولايات المتحدة
٢,٥	١,٤	١,٠	٢,٥	١,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٣	منطقة اليورو ^١
٦,١	٥,٣	٤,٢	٧,٤	٧,٠	٧,٦	٨,٠	٧,٨	٨,٥	٨,٦	٧,٢	ألمانيا
٠,٣-	١,٥-	١,٣-	٠,٤	١,٨-	٠,٥	٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	فرنسا
٢,٥	٠,٣	٠,٢-	٢,٤	٣,٧	٣,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٦	١,٤	١,٩	إيطاليا
١,٥	٠,٢-	٠,٢-	٠,٩	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٠	١,٧	إسبانيا
٧,٢	٧,٧	٧,٥	٩,٠	٧,١	٩,٠	١٠,٨	١٠,٨	٨,١	٦,٣	٨,٢	هولندا
٠,٧	٠,٩-	٢,٢-	٠,٤-	٠,٨	٠,٢	٠,٨-	٠,٧	٠,٦	١,٤	٠,٨	بلجيكا
٧,١	٩,٨	١٢,٢	١٤,٢	٦,٨-	١٩,٨-	٤,٩	٠,٥	٤,٢-	٤,٤	١,١	أيرلندا
١,٨	٢,١-	٢,٦-	٠,٥-	١,٩	٢,١	٠,٩	١,٤	٢,٧	١,٧	٢,٥	النمسا
٠,٣-	٠,٤-	١,١-	١,٢-	١,٠-	٠,٤	٠,٦	١,٣	١,٢	٠,٢	٠,٢	البرتغال
٣,٩-	٦,٣-	٦,٧-	٦,٥-	٧,٣-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٦-	٢,٤-	١,٥-	٢,٤-	اليونان
٠,٥-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٩	٠,٦	٠,٣-	١,٨-	٠,٨-	٢,٠-	٠,٩-	١,٣-	فنلندا
٠,٠	٢,٩-	٣,٧-	٢,٠-	٠,٢	٣,٤-	٢,٢-	١,٩-	٢,٧-	٢,١-	١,١	الجمهورية السلوفاكية
٠,٠	٢,١-	١,٦-	١,٤	٧,٣	٣,٥	٠,٣	٠,٦	٠,٨-	٢,٨-	٣,٢	ليتوانيا
٠,٦	٠,٤	٠,١-	٣,٨	٧,٦	٥,٩	٦,٠	٦,٢	٤,٨	٣,٨	٥,١	سلوفينيا
٤,٦	٤,٤	٤,٣	٤,٨	٤,١	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٩	لكسمبرغ
١,٠-	٣,٠-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٩	٠,٧-	٠,٢-	١,٣	١,٦	٠,٦-	١,٦-	لاتفيا
٠,٦	٠,١	٠,٢-	١,٦-	٠,٣-	٢,٥	٠,٨	٢,٣	١,٢	١,٨	٠,٧	إستونيا
٦,٧-	٧,٢-	٨,٥-	٧,٢-	١٠,١-	٥,٧-	٤,٠-	٥,١-	٤,٢-	٠,٤-	٤,١-	قبرص
٢,٠	٢,٢-	٢,١-	٤,٩-	٢,٩-	٥,٠	٦,٤	٥,٩	٠,٦-	٢,٧	٨,٥	مالطة
٣,٢	٢,٢	١,٤	٢,٩	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,١	٠,٨	اليابان
٣,٥-	٤,٥-	٤,٨-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٦-	٥,٣-	٥,٢-	٥,١-	المملكة المتحدة
٤,٤	٣,٥	٣,٢	٤,٩	٤,٦	٣,٦	٤,٥	٤,٦	٦,٥	٧,٢	٥,٦	كوريا
١,٩-	٠,٢-	٠,٥	٠,٠	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٢,٣-	كندا
٩,٩	١٢,٧	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٢	١٠,٦	١١,٦	١٤,١	١٣,١	١٣,٦	١١,٣	مقاطعة تايوان الصينية
٠,٥-	٠,٧	٢,١	٣,١	٢,٤	٠,٤	٢,٢-	٢,٦-	٣,٣-	٤,٦-	٣,٠-	أستراليا
٧,٠	٦,٤	٦,٢	٩,٤	٢,٩	٥,٥	٦,٢	٦,٣	٨,١	٩,٦	٧,٦	سويسرا
٣,٢	٣,٥	٣,٨	٥,٤	٥,٩	٥,٥	٢,٧	٣,٠	٢,٤	٣,٣	٤,٢	السويد
١١,٥	١٢,٥	١٢,٨	١٨,١	١٦,٨	١٤,٥	١٥,٢	١٧,٣	١٧,٦	١٨,٧	١٨,٠	سنغافورة
٣,٦	٥,٩	٨,٦	١١,٣	٧,٠	٥,٩	٣,٧	٤,٦	٤,٠	٣,٣	١,٤	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
١,٠	٢,٢-	٤,٣-	٠,٩-	٢,٠	٠,٣	٠,٤	١,٥	١,٨	٠,٤	٠,٢	الجمهورية التشيكية
٣,٣	٣,٧	٢,٥	٤,٢	٥,٣	٣,٣	٢,٨	٣,٥	٣,٥	٥,١	٤,١	إسرائيل
٦,٣	١٤,٥	١٩,٤	١٥,٠	١,١	٢,٩	٨,٠	٥,٥	٤,٥	٨,٠	١٠,٨	النرويج
٧,٢	٧,٤	٨,٢	٨,٨	٨,٠	٨,٥	٧,٣	٨,٠	٧,٨	٨,٢	٨,٩	الدانمرك
٥,٣-	٦,٠-	٧,٧-	٦,٠-	٠,٨-	٢,٩-	٤,٢-	٢,٨-	٢,٠-	٢,٨-	٣,١-	نيوزيلندا
...	بورتوريكو
٣١,٠	٢٢,٨	٢,٤-	١٣,٨	١٥,٢	٣٣,٨	٣٣,٠	٣٠,٨	٢٦,٥	٢٣,٣	٣٢,٧	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
٠,٣	٠,٣-	٢,٠-	١,٦-	١,٩	٦,٥	٤,١	٤,٢	٨,١	٥,٦	٤,٤	آيسلندا
١٩,١	١٧,٣	١٦,٧	١٥,٩	١٤,٦	١٨,٠	أندورا
٠,٨	٠,٨	١,٤	٤,٠	٢,٨	٢,٠	١,٩-	٠,٤-	سان مارينو
...	للتذكيرة
٠,٧-	١,٦-	٢,٢-	١,٠-	٠,٧-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٧-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,١	١,٩	١,٥	٣,٧	٢,٧	٣,١	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٠	منطقة اليورو ^٢

^١ البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.
^٢ البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢									
٠,١-	٠,٦	٠,٧	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	١,٩	١,٥	آسيا الصاعدة والنامية
٣,٢-	٣,٨-	٤,١-	١,١-	١,٥-	١,٣-	٣,٠-	٠,٥-	١,٦	١,٢	٠,٧	بنغلاديش
٣,٧-	١٨,١-	٢٤,٥-	١٢,١-	١٥,٨-	٢٠,٥-	١٨,٤-	٢٢,٧-	٣٠,١-	٢٩,١-	٢٧,١-	بوتان
١٣,٦	٩,٧	١١,٢	٤,٦	٤,٣	٦,٦	٦,٩	١٦,٤	١٢,٩	١٦,٧	٣٠,٧	بروني دار السلام
٨,١-	١٧,٠-	٣١,٣-	٤٧,٩-	٨,٧-	١٥,٠-	١١,٨-	٧,٩-	٨,٥-	٨,٧-	٨,٦-	كمبوديا
٠,٦	١,٥	١,٨	١,٨	١,٧	٠,٧	٠,٣	١,٥	١,٧	٢,٦	٢,٢	الصين
١٠,٥-	١٣,٦-	١٣,٦-	١٣,٧-	١٢,٧-	١٢,٦-	٨,٤-	٦,٦-	٣,٥-	٤,٣-	٥,٥-	فيجي
٢,٦-	٢,٩-	٣,٥-	١,٢-	٠,٩	٠,٩-	٢,١-	١,٨-	٠,٦-	١,٠-	١,٣-	الهند
١,٩-	١,١	٢,٢	٠,٣	٠,٤-	٢,٧-	٢,٩-	١,٦-	١,٨-	٢,٠-	٣,١-	إندونيسيا
١٠,٥	٨,٣	٦,٣	١٦,٦	٣٩,١	٤٨,٨	٣٨,٨	٣٧,٤	١٠,٨	٣٣,٠	٣١,٥	كيريباتي
٧,٩-	٥,٩-	٢,٥-	٠,٢-	٤,٥-	٩,١-	١٣,٠-	١١,١-	١١,٠-	٢٢,٣-	٢٣,٣-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,٠	٢,٢	١,٦	٣,٨	٤,٢	٣,٥	٢,٢	٢,٨	٢,٤	٣,٠	٤,٣	ماليزيا
٦,٩-	١٢,٣-	١٥,٠-	٨,٨-	٣٥,٥-	٢٦,٦-	٢٨,٤-	٢١,٦-	٢٢,٦-	٧,٥-	٣,٧-	ملديف
٣,٩-	٢,٧-	٤,٠-	٣,٢	١٦,٢	٢٥,٩-	٤,٠	٥,٠	١٣,٥	١٥,٦	٢,٠	جزر مارشال
٥,٥-	٠,٩-	٠,٤	١,٠	٣,٧	١٤,٥	٢١,٠	١٠,٣	٧,٢	٤,٥	٦,١	ميكرونيزيا
١٠,٠-	١٧,٥-	٢,٣-	١٢,٨-	٥,١-	١٥,٢-	١٦,٧-	١٠,١-	٦,٣-	٨,٢-	١٥,٨-	منغوليا
١,٩-	١,٣-	١,٧-	١,٤-	٣,٤-	٢,٨-	٤,٧-	٦,٨-	٤,٢-	٣,٥-	٤,٥-	ميانمار
٠,١-	٠,١	٢,٢	٤,١	٢,٨	٤,٩	٨,٠	١٢,٣	٤,١	١٩,١-	٢٧,٣	ناورو
٣,٥-	٦,٣-	١٢,١-	٧,٩-	١,٠-	٦,٩-	٧,١-	٠,٣-	٥,٥	٤,٤	٤,٠	نيبال
١٥,٤-	٣٤,١-	٤٣,٢-	٢٨,٥-	٤١,٧-	٣٤,٦-	١٩,٤-	٢٢,٨-	١٣,٤-	٨,٩-	١٩,٤-	بالاو
١٦,٩	١٩,٨	٢٢,٠	٢٢,٩	٢٠,٢	٢٢,٠	٢٤,٤	٢٨,٥	٢٨,٤	٢٤,٦	١٤,٢	بابوا غينيا الجديدة
١,٨-	٣,٣-	٤,٤-	١,٨-	٣,٢	٠,٨-	٢,٦-	٠,٧-	٠,٤-	٢,٤	٣,٦	الفلبين
٢,٠-	٧,٤-	٨,٤-	١٤,٥-	٠,٢	٢,٨	٠,٨	١,٨-	٤,٢-	٢,٦-	٨,٦-	ساموا
٩,٤-	١٣,١-	١٠,١-	٤,٨-	١,٦-	٩,٥-	٣,٠-	٤,٣-	٣,٥-	٢,٧-	٣,٨-	جزر سليمان
١,٢-	٢,٠-	٣,٤-	٣,٨-	١,٤-	٢,١-	٣,٠-	٢,٤-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٤-	سري لانكا
٣,٣	١,٩	٠,٥-	٢,٢-	٤,٢	٧,٠	٥,٦	٩,٦	١٠,٥	٦,٩	٢,٩	تاييلند
٤١,٥-	٣٩,٤-	١١,٦-	١,٨	١٦,٢-	٦,٥	١٢,١-	١٧,٥-	٣٣,٠-	١٢,٨	٧٥,٦	تيمور-ليشتي
١٠,٩-	٢٨,٥-	٦,٠-	٣,١	٤,٠-	٠,٩-	٦,٣-	٦,٤-	٦,٥-	١٠,١-	٦,٣-	تونغا
٩,٦-	٠,٥	٥,٩-	٢,١	٧,٩-	١٦,٩-	٥٣,٩	١١,٥	١٣,٩	٧٠,٦-	٣,٧-	توفالو
٠,٣	١,٧-	٩,٠-	٢,١	٢,٧	١٣,٦	١٢,٢	٤,٤-	٣,٤	٠,٣	٧,٨	فانواتو
٠,٦	١,٠	٠,٣	٢,٠-	٤,٤	٣,٧	١,٩	٠,٦-	٠,٢	٠,٩-	٣,٧	فييتنام
٠,٢-	٢,٨	٢,٩	١,٧	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٣-	١,٠	٠,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
٧,٤-	٨,٠-	٨,٦-	٧,٧-	٨,٧-	٧,٦-	٦,٨-	٧,٥-	٧,٦-	٨,٦-	١٠,٨-	ألبانيا ^١
٠,٢-	١,١-	١,٥-	٢,٧	٠,٤-	١,٩-	٠,٠	١,٧-	٣,٤-	٣,٣-	٦,٦-	بيلاروس
٣,٢-	٣,٧-	٤,٣-	٢,١-	٣,٨-	٢,٨-	٣,٣-	٤,٨-	٤,٨-	٥,١-	٧,٤-	البوسنة والهرسك
٠,١-	١,٤-	٠,٩-	٠,٤-	٠,١-	١,٩	٠,٩	٣,٣	٣,١	٠,٠	١,٢	بلغاريا
٢,٥	٢,٠	٢,٢	٣,٤	٠,١-	٣,٠	١,٩	٣,٥	٢,٣	٣,٤	٠,٣	كرواتيا
٠,٧	٣,٠-	٦,٧-	٣,٢-	١,١-	٠,٧-	٠,٢	٢,٠	٤,٥	٢,٣	١,٢	هنغاريا
٦,٠-	٨,٧-	١٠,٩-	٨,٨-	٧,٠-	٥,٧-	٧,٦-	٥,٥-	٨,٠-	٨,٨-	٧,٢-	كوسوفو
٨,٥-	١٢,٤-	١٢,٨-	١١,٦-	٧,٧-	٩,٥-	١٠,٨-	٥,٨-	٣,٦-	٦,٠-	٦,٠-	مولدوفا
١٢,٩-	١٤,٠-	١٣,٨-	٩,٢-	٢٦,٠-	١٤,٣-	١٧,٠-	١٦,١-	١٦,٢-	١١,٠-	١٢,٤-	الجبل الأسود
٣,٩-	٤,٦-	٦,٧-	٣,٥-	٣,٤-	٣,٣-	٠,١-	١,٠-	٢,٩-	٢,٠-	٠,٥-	مقدونيا الشمالية
٢,٠-	٣,٣-	٤,٠-	٠,٧-	٢,٩	٠,٥	١,٣-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٩-	٢,٦-	بولندا
٦,١-	٨,٠-	٨,٤-	٧,٠-	٥,٠-	٤,٩-	٤,٦-	٣,١-	١,٦-	٠,٨-	٠,٣-	رومانيا
٣,٣	١١,١	١٢,٢	٦,٩	٢,٤	٣,٩	٧,٠	٢,٠	١,٩	٥,٠	٢,٨	روسيا
٤,٨-	٧,٠-	٨,٤-	٤,٤-	٤,١-	٦,٩-	٤,٨-	٥,٢-	٢,٩-	٣,٥-	٥,٦-	صربيا
٢,٦-	٣,٩-	٥,٧-	١,٧-	٤,٩-	٠,٧	٢,٨-	٤,٨-	٣,١-	٣,٢-	٤,١-	تركيا
...	١,٦-	٣,٣	٢,٧-	٣,٣-	٢,٢-	١,٥-	١,٧	٣,٩-	أوكرانيا ^١
١,٤-	١,٤-	١,٧-	١,٦-	٠,٢-	٢,٠-	٢,٧-	١,٧-	٢,١-	٣,٤-	٣,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١١,٢-	١٤,٧-	١٩,٠-	١٥,٠-	١٨,٤-	٧,٥-	١٤,٥-	٨,٠-	٢,٥-	٢,٢	٠,٣	أنغيكوا وبربودا
٠,٥	٠,٦	٠,٣	١,٤	٠,٨	٠,٨-	٥,٢-	٤,٨-	٢,٧-	٢,٧-	١,٦-	الأرجنتين
٠,٦	٣,٣	٢,٩	١,٤	١٣,٠-	٢,٦	٠,٥-	١,٠	٤,٦	٣,٩	٤,٨-	أروبا
٧,٧-	١٤,١-	١٨,٢-	٢٣,١-	٢٤,٥-	٢,٦-	٩,٤-	١٣,٤-	١٢,٤-	١٢,٥-	١٩,٦-	جزر البهاما
٤,٣-	٨,٧-	١٠,٠-	١١,٥-	٦,٩-	٣,١-	٤,٠-	٣,٨-	٤,٣-	٦,١-	٩,٢-	بربادوس
٦,٨-	٧,١-	٧,٣-	٦,٧-	٦,٣-	٧,٨-	٦,٦-	٧,٠-	٧,٣-	٧,٩-	٦,٤-	بليز
٣,٦-	٢,١-	١,٤-	٢,٠	٠,٧-	٣,٣-	٤,٣-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٨-	١,٧	بوليفيا
٢,٠-	١,٦-	١,٥-	١,٧-	١,٧-	٣,٥-	٢,٧-	١,١-	١,٤-	٣,٠-	٤,١-	البرازيل
٢,٥-	٤,٤-	٦,٧-	٦,٧-	١,٧-	٥,٢-	٤,٥-	٢,٨-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٥-	شيلي
٤,٠-	٤,٤-	٥,١-	٥,٧-	٣,٤-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٢-	٤,٥-	٦,٤-	٥,٢-	كولومبيا

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)
(٧. من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١									
١,٤-	١,٤-	١,٧-	١,٦-	٠,٢-	٢,٠-	٢,٧-	١,٧-	٢,١-	٣,٤-	٣,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)
٣,٠-	٤,٤-	٤,٨-	٣,٣-	١,٠-	١,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٢,١-	٣,٤-	٤,٧-	كوستاريكا
١٢,١-	٢٨,١-	٣٠,٦-	٣٢,٥-	٢٩,٣-	٣٤,٤-	٤٣,٧-	٨,٩-	٧,٧-	٤,٧-	٥,٤-	دومينيكا
٢,٩-	٢,٧-	٣,٣-	٢,٨-	١,٧-	١,٣-	١,٥-	٠,٢-	١,١-	١,٨-	٣,٢-	الجمهورية الدومينيكية
١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٩	٢,٧	٠,١-	١,٢-	٠,٢-	١,١	٢,٢-	٠,٧-	إكوادور
٤,٨-	٣,٩-	٨,٩-	٥,١-	٠,٨	٠,٤-	٣,٣-	١,٩-	٢,٣-	٣,٢-	٥,٤-	السلفادور
١١,٦-	١٩,٨-	٢٤,٥-	٢٤,٢-	٢١,٠-	١٤,٦-	١٦,١-	١٤,٤-	١١,٠-	١٢,٥-	١١,٦-	غرينادا
٠,٦	٠,٨	١,١	٢,٥	٤,٩	٢,٤	٠,٩	١,٢	١,٠	١,٢-	٣,٣-	غواتيمالا
٢٦,٦	٣٠,٤	٤٣,٥	٢٥,٥-	١٦,٤-	٥٣,٣-	٢٩,٠-	٤,٩-	١,٥	٣,٤-	٦,٧-	غيانا
١,٢-	٠,٥-	٠,٨	٠,٥	١,١	١,١-	٢,٩-	٢,٢-	١,٨-	٥,١-	٧,٣-	هايتي
٣,٥-	٤,٣-	٤,٦-	٤,٣-	٢,٨	٢,٦-	٦,٦-	١,٢-	٣,١-	٤,٧-	٦,٩-	هندوراس ^١
٢,٢-	٥,٢-	٦,٠-	٠,٩	٠,٤-	٢,٢-	١,٦-	٢,٧-	٠,٣-	٣,٠-	٨,٠-	جامايكا
٠,٩-	١,٢-	١,٢-	٠,٤-	٢,٥	٠,٣-	٢,٠-	١,٧-	٢,٢-	٢,٦-	١,٩-	المكسيك
٣,٢-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٣-	٣,٩	٦,٠	١,٨-	٧,٢-	٨,٥-	٩,٩-	٨,٠-	نيكاراغوا
٢,٥-	٣,٣-	٣,٧-	٢,٢-	٢,٠	٥,٠-	٧,٦-	٦,٠-	٧,٨-	٩,٠-	١٣,٤-	بنما
٠,٣	٠,١-	٣,٨-	٠,٨	٢,٧	٠,٥-	٠,٢-	٣,٠	٤,٣	٠,٢-	٠,١-	باراغواي
١,٤-	٢,١-	٣,٠-	٢,٥-	٠,٨	١,٠-	١,٧-	١,٣-	٢,٦-	٥,٠-	٤,٥-	بيرو
١,٥-	٤,٠-	٥,٣-	٥,٠-	٨,٠-	٢,٢-	٥,٥-	١٠,٥-	١٢,٣-	٨,٣-	٠,٣	سانت كيتس ونيفس
٠,٥	٠,١-	٦,٠-	١١,٠-	١٥,٧-	٥,٧	١,٤	٢,٠-	٦,٥-	٠,٧-	٢,٥-	سانت لوسيا
٩,٠-	٢٧,٦-	٢٦,٥-	٢٢,٦-	١٥,١-	٣,١-	١٠,٢-	١١,٧-	١٢,٧-	١٤,٧-	٢٤,٧-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,٢-	٠,٩-	٢,٠-	٥,٨	٩,١	١١,٣-	٣,٠-	١,٩	٤,٨-	١٥,٣-	٧,٤-	سورينام
١٢,٩	١٥,٩	١٤,٣	١٠,٤	٦,٣-	٤,٣	٦,٨	٦,١	٣,٥-	٨,٢	١٥,٠	ترينيداد وتوباغو
١,٩-	١,٩-	١,٣-	١,٨-	٠,٨-	١,٦	٠,٤-	٠,٠	٠,٨	٠,٣-	٣,٠-	أوروغواي
...	٦,٠	٤,٠	٢,١-	٨,٠-	٦,٦	٨,٤	٧,٥	٣,٤-	١٢,٨-	٢,٣	فنزويلا
١,٢	٥,٢	٦,٥	٢,٣	٢,٥-	٠,٤	٢,٨	١,١-	٤,١-	٣,٩-	٤,٩	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	١١,٢	١١,٧	١٢,٢	٧,٦	٩,٠	٣,٧	٦,٥	أفغانستان ^١
٣,٨-	٠,٦	٦,٢	٢,٨-	١٢,٩-	٩,٩-	٩,٦-	١٣,١-	١٦,٥-	١٦,٤-	٤,٤-	الجزائر
٤,٩-	٥,١-	٥,٥-	٣,٧-	٣,٨-	٧,٤-	٧,٠-	١,٥-	١,٠-	٢,٧-	٧,٨-	أرمينيا
٩,٦	٣١,٤	٣١,٧	١٥,٢	٠,٥-	٩,١	١٢,٨	٤,١	٣,٦-	٠,٤-	١٣,٩	أذربيجان
٠,٩	٥,٠	٨,٦	٦,٧	٩,٣-	٢,١-	٦,٤-	٤,١-	٤,٦-	٢,٤-	٤,٦	البحرين
١,٧	٣,٢-	٤,٨-	٠,٧-	١١,٣	١٨,٣	١٤,٧	٤,٨-	١,٠-	٢٩,٥	٢٤,٠	جيبوتي
١,٦-	٣,٤-	٣,٦-	٤,٤-	٢,٩-	٣,٤-	٢,٣-	٥,٨-	٥,٧-	٣,٦-	٠,٩-	مصر
٥,٣-	٦,٨-	٧,٢-	١٠,١-	١٢,٥-	٥,٨-	٦,٨-	٨,٠-	١٢,٥-	١١,٨-	١٠,١-	جورجيا
٠,٣	١,٥	١,٦	٠,٧	٠,١-	٠,٣-	٥,١	٣,١	٢,٩	٠,٣	٢,٩	إيران
٣,٩	١٣,٠	١٦,٣	٧,٨	١٠,٨-	٠,٤	٣,٠	٤,٧-	٧,٤-	٦,٤-	٢,٦	العراق
٤,٠-	٤,٨-	٦,٧-	٨,٨-	٥,٧-	١,٧-	٦,٩-	١٠,٦-	٩,٧-	٩,٠-	٧,١-	الأردن
١,٨-	١,٨	٢,٠	٢,٩-	٣,٨-	٤,٠-	٠,١-	٣,١-	٥,٩-	٣,٣-	٢,٨	كازاخستان
١٦,١	٢٣,٠	٢٩,١	١٦,٣	٣,٢	١٢,٥	١٤,٤	٨,٠	٤,٦-	٣,٥	٣٣,٤	الكويت
٥,٨-	٩,٦-	١٢,٥-	٨,٧-	٤,٨	١١,٩-	١٢,١-	٦,٢-	١١,٦-	١٥,٩-	١٧,٠-	جمهورية قبرغيزستان
...	١٥,٨-	٢٨,٢-	٢٨,٦-	٢٦,٤-	٢٣,٥-	١٩,٩-	٢٨,٩-	لبنان ^١
١٠,٦	٢٤,٥	١٦,٦	١٨,١	٨,٥-	٦,٧	١٤,٧	٦,٦	٩,٤-	١٨,٩-	٣٣,١-	ليبيا ^١
٤,٨-	٩,١-	١١,٦-	٩,٤-	٦,٧-	١٠,٣-	١٣,١-	١٠,٠-	١١,٠-	١٥,٥-	٢٢,٢-	موريتانيا
٣,١-	٤,١-	٤,٣-	٢,٣-	١,٢-	٣,٤-	٤,٩-	٣,٢-	٣,٨-	٢,٠-	٥,٥-	المغرب
١,٥	٣,٦	٦,٢	٦,١-	١٧,٠-	٤,٥-	٤,٢-	١٣,٤-	١٦,٧-	١٣,٩-	٤,٥	عمان
٢,٤-	٢,٥-	٤,٦-	٠,٨-	١,٥-	٤,٢-	٥,٤-	٣,٦-	١,٦-	٠,٩-	١,١-	باكستان ^١
٨,٢	٢٢,١	٢١,٢	١٤,٧	٢,٠-	٢,٤	٩,١	٤,٠	٥,٥-	٨,٥	٢٤,٠	قطر
٣,٥	١٢,٣	١٦,٠	٥,٣	٣,٢-	٤,٨	٨,٨	١,٥	٣,٧-	٨,٧-	٩,٨	المملكة العربية السعودية
١٥,٢-	١٤,١-	١٥,٨-	١٧,١-	١٠,٨-	١٠,٤-	٦,٢-	٧,٨-	٧,١-	٦,٣-	٦,٦-	الصومال
٧,٨-	٧,٥-	٦,٤-	٧,٤-	١٧,٥-	١٥,٦-	١٤,٠-	٩,٤-	٦,٥-	٨,٥-	٥,٨-	السودان
...	سوريا ^٢
٢,٨-	٠,٠	٣,٨	٨,٤	٤,١	٢,٢-	٤,٩-	٢,١	٤,٢-	٦,١-	٣,٤-	طاجيكستان
٥,٢-	٨,٠-	٩,١-	٦,١-	٥,٩-	٧,٨-	١٠,٤-	٩,٧-	٨,٨-	٩,١-	٩,٣-	تونس
١,٦-	٢,٥	٢,٥	٠,٦	٣,٣-	٢,٨	٤,٩	١١,١-	٢٣,١-	١٧,٣-	٧,٨-	تركمستان
٦,٤	١٢,٥	١٤,٧	١١,٤	٥,٩	٨,٩	٩,٨	٧,١	٣,٧	٤,٩	١٣,٥	الإمارات العربية المتحدة
٥,٠-	٤,٢-	٣,٣-	٧,٠-	٥,٠-	٥,٦-	٦,٨-	٣,٤-	٠,٢	١,٠	٢,٦	أوزبكستان
١١,١-	٨,٩-	١٠,٧-	٨,٢-	١٢,٢-	١٠,٤-	١٣,٢-	١٣,٢-	١٣,٩-	١٣,٩-	١٣,٦-	الضفة الغربية وغزة
٠,٠	٨,٢-	١١,٤-	٥,١-	٥,٩-	٣,٨-	١,٣-	١,٤-	٤,٤-	٦,٢-	٠,٧-	اليمن

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)
(٧ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢									
٢,٠-	٢,٥-	١,٧-	١,١-	٢,٩-	٣,٣-	٢,٣-	٢,١-	٣,٦-	٥,٧-	٣,٦-	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٣-	٥,٤	١١,٣	١١,٢	١,٥	٦,١	٧,٣	٠,٥-	٣,١-	٨,٨-	٢,٦-	أنغولا
٥,٥-	٥,٦-	٦,٠-	٤,٤-	١,٧-	٤,٠-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٠-	٦,٠-	٦,٧-	بنن
٤,٩	٢,٥	٢,٠	٠,٥-	١٠,٨-	٧,٠-	٠,٤	٥,٦	٨,٠	٢,٢	١١,١	بوتسوانا
١,٧-	٣,٤-	٣,٥-	٠,٢	٤,٣	٣,٣-	٤,١-	٥,٠-	٦,١-	٧,٦-	٧,٢-	بوركينافاسو
١٠,٣-	١٤,١-	١٤,٩-	١٣,٤-	١٠,٢-	١١,٦-	١١,٤-	١١,٧-	١١,١-	١١,٥-	١٥,٦-	بوروندي
٤,٠-	٦,٢-	١٤,٠-	١١,٢-	١٥,٠-	٠,٢	٤,٩-	٧,٨-	٣,٨-	٣,٢-	٩,١-	كابو فيردي
٣,٠-	٢,٨-	٢,٣-	٤,٠-	٣,٧-	٤,٣-	٣,٥-	٢,٦-	٣,١-	٣,٦-	٣,٩-	الكامبيون
٥,٦-	٧,٥-	١٤,١-	١٠,٨-	٨,٦-	٥,١-	٧,٩-	٨,٠-	٥,٥-	٩,٢-	١٣,٣-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٦,٧-	٢,٤-	٠,٨	٤,٥-	٧,٦-	٤,٤-	١,٤-	٧,١-	١٠,٤-	١٣,٨-	٨,٩-	تشاد
٥,٥-	٩,١-	١٠,٥-	٢,٤-	٣,٠-	٣,٩-	٢,٩-	٢,١-	٤,٤-	٠,٣-	٣,٨-	جزر القمر
٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٩-	٢,٢-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٣-	٤,١-	٣,٩-	٤,٨-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١,٥	١١,١	١٩,١	١٢,٦	٠,١-	٠,٤	٠,٢-	٦,٠-	٤٨,٧-	٣٩,٠-	١,٠	جمهورية الكونغو
٣,٦-	٥,٠-	٥,٢-	٣,٨-	٣,٢-	٢,٣-	٣,٩-	٢,٠-	٠,٩-	٠,٤-	١,٠	كوت ديفوار
٧,٠-	٢,١-	١,٢-	٣,٤-	٤,٢-	٠,٩-	٢,١-	٧,٨-	٢٦,٠-	١٧,٧-	٤,٣-	غينيا الاستوائية
٩,٣	١٠,٨	١٢,٢	١٣,٥	١٤,٦	١٣,١	١٥,٧	٢٤,٨	١٣,٤	٢٢,٤	١٧,٧	إريتريا
١,٣	٠,١	٠,٨-	٢,٥	٦,٧	٣,٨	١,٣	٦,٢	٧,٩	١٣,٠	١١,٦	إسواتيني
٣,٣-	٤,٤-	٤,٣-	٣,٢-	٤,٦-	٥,٣-	٦,٥-	٨,٥-	١٠,٩-	١١,٥-	٧,٩-	إثيوبيا
٢,٧-	٢,٩-	١,٤-	٥,٧-	٦,٩-	٥,٠-	٤,٨-	٨,٧-	١١,١-	٥,٦-	٧,٦	غابون
٨,٦-	١١,٧-	١٣,٧-	٨,١-	٢,٩-	٦,٢-	٩,٥-	٧,٤-	٩,٢-	٩,٩-	٧,٣-	غامبيا
٣,٧-	٤,٤-	٥,٢-	٣,٢-	٣,٠-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٣-	٥,١-	٥,٧-	٦,٨-	غانا
١,٤-	٨,٠-	٧,٠-	١,٣-	١٣,٦-	١١,٥-	١٩,٢-	٦,٧-	٣٠,٧-	١٢,٥-	١٤,٤-	غينيا
٤,٠-	٤,٧-	٦,٥-	٣,٢-	٢,٧-	٨,٥-	٣,٥-	٠,٣	١,٤	٦,٨	٠,٥	غينيا-بيساو
٥,٠-	٥,٦-	٥,٩-	٥,٢-	٤,٧-	٥,٢-	٥,٤-	٧,٠-	٥,٤-	٦,٣-	٩,٣-	كينيا
٥,٦-	٨,٧-	٨,٥-	٥,٠-	١,٦-	١,٧-	٣,٥-	٤,٢-	٧,٨-	٤,٢-	٥,٢-	ليستوتو
١٥,٨-	١٦,٥-	١٦,٣-	١٧,٧-	١٦,٤-	١٩,٦-	٢١,٣-	٢٢,٣-	٢٣,٠-	٢٨,٥-	٣٤,٣-	ليبيريا
٣,٢-	٥,١-	٥,٤-	٤,٩-	٥,٤-	٢,٣-	٠,٧	٠,٤-	٠,٥	١,٦-	٠,٣-	مدغشقر
١٠,٥-	١٢,٩-	١٢,١-	١٢,٢-	١٣,٨-	١٢,٦-	١٢,٠-	١٥,٥-	١٣,١-	١٢,٢-	٧,٠-	ملاوي
٥,٨-	٧,١-	٧,٩-	١٠,٠-	٢,٢-	٧,٥-	٤,٩-	٧,٣-	٧,٢-	٥,٣-	٤,٧-	مالي
٥,٠-	٨,١-	١٣,٠-	١٣,٦-	٩,٢-	٥,١-	٣,٩-	٤,٦-	٤,٠-	٣,٦-	٥,٤-	موريشيوس
١٠,٩-	٣٩,٦-	٤٥,٩-	٢٢,٩-	٢٧,٣-	١٩,١-	٣٠,٣-	١٩,٦-	٣٢,٢-	٣٧,٤-	٣٦,٣-	موزامبيق
٣,٤-	٤,٢-	٨,٠-	٩,١-	٢,٦	١,٧-	٣,٥-	٤,٤-	١٦,٥-	١٣,٦-	٩,٤-	ناميبيا
٨,٠-	١٣,٩-	١٥,٦-	١٣,٨-	١٣,٥-	١٢,٢-	١٢,٦-	١١,٤-	١١,٤-	١٥,٣-	١٢,١-	النيجر
٠,٢-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٤-	٤,٠-	٣,٣-	١,٥	٣,٤	١,٣	٣,١-	٠,٢	نيجيريا
٧,٣-	١١,٧-	١٢,٦-	١٠,٩-	١٢,١-	١١,٩-	١٠,١-	٩,٥-	١٥,٣-	١٢,٧-	١١,٣-	رواندا
٧,٢-	١١,٠-	١٣,٩-	١١,٣-	١١,٠-	١٢,١-	١٢,٣-	١٣,٢-	٦,١-	١٢,٠-	٢٠,٧-	سان تومي وبرينسيبي
٥,٠-	٩,٥-	١٣,٠-	١٣,٢-	١٠,٩-	٧,٩-	٨,٨-	٧,٣-	٤,٢-	٥,٧-	٧,٠-	السنغال
٨,٢-	٧,٧-	٦,٦-	١٠,٥-	١٣,٧-	٣,٢-	٢,٦-	١٩,١-	١٩,٧-	١٨,١-	٢٢,٤-	سيشيل
٦,٠-	٧,٧-	٨,٥-	١٤,٩-	٦,٨-	١٤,٣-	١٢,٤-	١٨,٣-	٧,٦-	٢٣,٦-	٩,٤-	سيراليون
٢,٠-	١,٠-	١,٢	٣,٧	٢,٠	٢,٦-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٧-	٤,٣-	٤,٨-	جنوب إفريقيا
١,٩-	٢,١	٨,٦	٢,٧-	١٣,٨-	١,٥	٧,٣	٤,٨	١٦,٨	١,٧	١,٢-	جنوب السودان
٢,٦-	٣,٩-	٤,٤-	٣,٣-	١,٨-	٢,٦-	٣,١-	٢,٦-	٤,٢-	٧,٧-	٩,٨-	تنزانيا
١,٥-	٥,٧-	٤,٨-	١,٩-	٠,٣-	٠,٨-	٢,٦-	١,٥-	٧,٢-	٧,٦-	٦,٨-	توغو
٧,٣-	١٠,٢-	٨,٠-	٨,٣-	٩,٥-	٦,٦-	٦,١-	٤,٨-	٢,٨-	٦,٠-	٦,٥-	أوغندا
٣,٨	٣,٧-	١,٨-	٧,٦	١٢,٠	١,٤	١,٣-	١,٧-	٣,٣-	٢,٧-	٢,١	زامبيا
٠,٥	٠,٣	٠,٦	١,١	٢,٩	٤,٠	٣,٧-	١,٣-	٣,٤-	٨,٠-	١٢,٠-	زيمبابوي ^١

^١ راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان وألبانيا وهندوراس ولبنان وليبيا وباكستان وأوكرانيا وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قطرية» في الملحق الإحصائي.
^٢ بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا للموقف السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
الاقتصادات المتقدمة										
رصيد الحساب المالي										
١١٦,٣-	٣٠٧,٨-	٤٦٥,٨	٢٩,٧	١٥٥,٩	٤٨٠,٢	٤٣٣,٤	٤٣٣,٤	٢٨٢,٥	٣٠٤,٥	
٨١,٣	٢٥٠,٤	٥٠١,٨	٤٩,٨	٤,٣	٥٣,٠-	٣٥٥,٤	٢٤٦,٥-	٣,٢	٢٤٤,١	الاستثمار المباشر، صاف
١٩٨,٩-	٢٨٥,٦-	٢٨٨,٥	١٨٣,٢	٥٧,٣	٥٠٦,٧	١٠,١-	٤٨٦,٨	١٦٤,١	٥٧,٨	استثمارات الحافظة، صافية
٥٢,١	٤٨,٧	٥٠,٥	٨٩,٠	٢٥,٧	٥١,٧	٢١,٥	٣٢,٤	٨٥,٦-	١,٨	المشتقات المالية، صافية
١٤١,١-	٣٤٢,٨-	١,٠٠٣,٣-	٦٥٠,٠-	١,٦	١٥٣,٠-	١٧٨,٦-	١٨,٠-	٢٥,٦-	١٣٩,١-	استثمارات أخرى، صافية
٨٩,٧	٢١,٠	٦٢٧,٧	٣٥٧,٨	٦٦,٩	١٢٧,٩	٢٤٤,٨	١٧٨,٥	٢٢٦,٦	١٤٠,٠	التغير في الاحتياطيات
الولايات المتحدة										
رصيد الحساب المالي										
٨٢٥,٢-	٩٧٣,٠-	٧٤٠,٦-	٦٩٧,٠-	٥٦٥,٥-	٣٠٢,٩-	٣٧٣,٢-	٣٦٢,٤-	٣٨٦,٤-	٢٩٨,١-	
٩٨,٠-	٤٧,٣-	٢٦,٦-	١٢٢,٩	٢٠٩,١-	٣٤٥,٤-	٢٨,٦	١٧٤,٦-	٢٠٩,٤-	١٣٥,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٢٢٨,٤-	٢٤٥,٧-	٤٣,٠	٥٤٠,٢-	٢٤٤,٩-	٧٨,٨	٢٥٠,١-	١٩٣,٨-	١٠٦,٨-	١١٥,٩-	استثمارات الحافظة، صافية
١٦,٨-	٦,٤-	٤١,٩-	٥,١-	٤١,٧-	٢٠,٤-	٢٤,٠	٧,٨	٢٧,٠-	٥٤,٣-	المشتقات المالية، صافية
٤٨٢,٠-	٦٧٤,٥-	٨٢٩,١-	٢٨٣,٥-	٧٤,٥-	٢٠,٨-	١٧٤,١-	٤,٠-	٣٧,٠-	٢٥٩,٩-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٩	١١٤,٠	٩,٠	٤,٧	٥,٠	١,٧-	٢,١	٦,٣-	٣,٦-	التغير في الاحتياطيات
منطقة اليورو										
رصيد الحساب المالي										
...	...	٤٠٤,٧	٢٢٢,٢	٢٧٣,٦	٣٣٠,٣	٣٩٢,٨	٣١٣,٢	٣٣٨,٥	٣٧٢,٦	
...	...	٣٤٥,٦	٢٢٩,٢-	٩٦,٤	١٢١,٢	٧٤,١	١٥٠,٨	٢٤٤,٣	٨٩,٣	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٥٠٥,٧	٦١٤,٤	١١٧,٥-	٢٧٢,٦	٤٠٢,٦	٥٢٩,٨	١٣٣,٥	٨٧,٠	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	٨٢,٥	٣٣,٩	٨,٦	٤٦,٧	١٢,٩	١١,٢	١٢٦,٥	٤٩,٧	المشتقات المالية، صافية
...	...	٦٨٣,١-	٢١١,٨-	٢٧٩,٣	١٤٠,٠-	٩٥,٥-	٣٩٥,٧-	١٧٧,٤-	١٤٢,٢	استثمارات أخرى، صافية
...	...	١٥٤,١	١٤,٩	٦,٧	٢٩,٨	١,٣-	١٧,١	١١,٦	٤,٤	التغير في الاحتياطيات
ألمانيا										
رصيد الحساب المالي										
٢١٦,٦	١٦٨,٧	٣٧٢,٥	٢٤٧,١	٢٠٨,٦	٢٩١,٧	٣١٢,٥	٢٨٩,٠	٢٦٠,١	٣١٩,٣	
٥٩,٩	٦٥,٩	١٢٠,٥	٤,٠-	٨٤,٦	٢٥,١	٣٧,٩	٤٨,٠	٦٨,٥	٨٧,٣	الاستثمار المباشر، صاف
١١٩,٠	٨٦,٤	٣٠١,٩	٤٨,٩	٧٨,٠	١٨١,٢	٢٢٩,٦	٢٢٠,٠	٢١٠,٥	١٧٩,٩	استثمارات الحافظة، صافية
٢٩,١	٢,٩	٧٢,٢	١٠٩,٩	٢٧,٥	٢٦,٨	١٢,٦	٣١,٧	٣٣,٧	٥١,٢	المشتقات المالية، صافية
٨,٦	١٣,٥	١٥٩,٨-	٩٢,٣	١٩,١	٥٨,٢	٣٣,٩	١٢,٥-	٥٠,٢-	٤,٣	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٣٧,٧	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	١,٤-	١,٩	٢,٥-	٣,٤-	التغير في الاحتياطيات
فرنسا										
رصيد الحساب المالي										
٤٠,٢-	٣٢,٩-	٢,٦	٦١,٩-	٠,١-	٢٨,٤-	٣٦,١-	١٨,٦-	٠,٨-	١٠,٣-	
٢١,٤	١٠,٥	١١,٥-	٦,٣	٣٠,٧	٦٠,٢	١١,١	٤١,٨	٧,٩	٤٧,٢	الاستثمار المباشر، صاف
٢٤,٧-	٢٥,٧-	٦,٣-	٣٧,٨-	٧٠,٤-	١٩,٣	٣٠,٣	٠,٢	٤٣,٢	٢٣,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٣	٦,٨	٢١,٠	٢٧,٢-	٤,١	٣٠,٥-	١,٤-	١٧,٦-	١٤,٥	٣١,٨-	المشتقات المالية، صافية
٤٠,٧-	٢٦,٦-	٢٦,٧-	٧,٨-	٣٢,٣	٨٩,٧-	٧٢,٧-	٤٥,٤-	٧٤,٢-	٢,٩-	استثمارات أخرى، صافية
٣,٥	٢,١	٢٧,٠	٤,٦	٣,٢	١٢,٣	٣,٤-	٢,٥	٨,٠	١,٠	التغير في الاحتياطيات
إيطاليا										
رصيد الحساب المالي										
٢٢,٩	٩,١	٣٠,٤	٧١,٥	٦٠,٨	٣٨,٨	٦١,٢	٣٧,٤	٤٢,٩	٧٨,٤	
٠,٨	٠,٣	٣,٣	٢١,٧	١,٦	٦,١-	٠,٥	١٢,٣-	٢,٠	٣,١	الاستثمار المباشر، صاف
١٥,٨-	٣٢,٦-	١٤٦,٦	١٢٣,٨	٥٨,٠-	١٥٦,٥	١٠٢,٠	١٥٧,١	١١١,٧	٣,٢	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٣	٠,٢	٠,٠	٣,٣-	٢,٩	٣,٣-	٨,٤-	٣,٦-	١,٣	١,٩-	المشتقات المالية، صافية
٣٧,٦	٤١,٢	١٤٤,٠-	٧٥,٢-	١١٠,٦	١١١,٥-	٣٥,٩-	١٠٢,٥-	٧٢,٧-	٧٥,٢	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢٤,٥	٤,٦	٣,٦	٣,١	٣,٠	١,٣-	٠,٦	١,٣-	التغير في الاحتياطيات
إسبانيا										
رصيد الحساب المالي										
١٩,٨	٢٢,٢	٣٤,١	٢٠,٢	٢٨,٣	٣٨,٣	٤٠,٠	٣٩,٢	٣١,٨	٢٢,٨	
٤,٨	٤,٧	١٥,٦-	٢٢,٤	٧,٤	١٩,٩-	١٤,١	١٢,٤	٣٣,٤	١٤,٢	الاستثمار المباشر، صاف
١١,٦	١٥,٠	٣٨,٨	٩٠,٩	٥٣,٥-	٢٨,١	٣٧,١	٦٤,٩	١٢,٠	٨,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٠	٠,٠	٥,٠	٨,١-	٨,٥-	١,٣-	٨,٧	٢,٨	٤,٢	١,٣	المشتقات المالية، صافية
٣,٤	٢,٥	٦,٣-	٨٤,٦-	٨٢,١	٢٨,٧	٢٤,٠-	٥,٠,١-	٢٣,٣-	١٠,٩	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	١٢,٢	٠,٤-	٠,٨	٢,٦	٤,١	٩,١	٥,٥	٥,٢	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
اليابان										
٩١,٥	٥٥,٤	٩٩,٣	١٢٩,٢	٢٢٨,٣	١٨٣,٩	١٦٨,٣	٢٦٦,٥	١٨٠,٩	٥٨,٩	رصيد الحساب المالي
١٢٢,٢	١٢٢,٨	١٢٢,٦	٨٤,٥	٢١٨,٩	١٣٤,٦	١٥٥,٠	١٣٧,٥	١٣٣,٣	١١٨,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٤٩,٧-	٦٨,٦-	١٩٩,٢-	٣٨,٥	٨٧,٤	٩٢,٢	٥٠,٦-	٢٧٦,٣	١٣١,٥	٤٢,٣-	استثمارات الحافظة، صافية
٢٢,١	٢٢,١	٢٢,١	٧,٨	٣,٢	٠,٩	٣٠,٤	١٦,١-	١٧,٧	٣٤,٠	المشتقات المالية، صافية
١٤,٥-	٤٠,٩-	٩١,٠	١٢,٤-	١٠٦,٧-	٦٧,٩-	١٠,٠	١٢٥,٦-	١٠٦,٧-	٦٠,٠-	استثمارات أخرى، صافية
١١,٥	٢٠,٠	٦٢,٨	١٠,٩	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٣,٦	٥,٧-	٥,١	٨,٥	التغير في الاحتياطيات
المملكة المتحدة										
١٦١,٠-	١٥٦,٧-	٦٠,٩-	٥٦,١-	٨٩,٧-	١٠٢,٩-	٨٤,٤-	١٥٩,٩-	١٦٥,٩-	١٤١,٦-	رصيد الحساب المالي
٧,٠	٢٥,٦	٨٠,٢	٨٣,٦-	٥١,٦-	٤,٩-	٤٦,١	٢٩٧,٤-	١٠٦,٠-	١٧٦,١-	الاستثمار المباشر، صاف
١٨٨,٨-	١٧٣,٥-	٣٤٩,٤-	١٧,٣-	٣٨,٢	٣٦١,١-	١٢٠,١-	٢٠٠,١-	٢٣١,٧-	١٦,٣	استثمارات الحافظة، صافية
٦,١	٥,٦	٣٩,٤-	٣٩,٠	١١,٣	١١,٢	١٣,٣	٢٩,٣	١٢٨,٦-	٣١,٢	المشتقات المالية، صافية
١٤,٨	١٤,٣-	٢٢٣,٤	٩,٢	٨٦,٦-	٢٢٧,٢	٣٢,٤-	٢٩٩,٥	٢٦٨,٢	٢٤,٧-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢٤,٤	٣,٣-	١,١-	٢٤,٨	٨,٨	٨,٨	٣٢,٢	١١,٧	التغير في الاحتياطيات
كندا										
٥,٣-	١١,٥	٤,٣	٢٩,٣-	٣٨,٣-	٣٥,٨-	٤٤,٢-	٤٥,٤-	٥١,٨-	٤٣,١-	رصيد الحساب المالي
٣٩,٧	٣٦,٣	٣٨,٠	٢٣,٤	٢٩,٢	٢٠,٤	٥٣,٤	٣٣,٥	٢٣,٦	١,٣	الاستثمار المباشر، صاف
٤٣,٩-	٢٩,٢-	٤١,٦-	٦٧,٨-	١,٦-	٣,٤	٧٤,٩-	١٠٣,٦-	٣٦,٢-	٣٢,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
١,٢-	٤,٤	١٢,٢-	١٣,٨	٦٦,٠-	٥٨,٢-	٢٣,٥-	١٩,١	٤٧,٨-	١٦,٩-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢٠,٢	١,٣	٠,١	١,٥-	٠,٨	٥,٦	٨,٦	٥,٣	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات متقدمة أخرى^١										
٤٦١,١	٤٩٦,٥	٥٦٢,٠	٣٨٢,١	٣٣٧,٤	٣٥٥,٠	٣٠٩,٤	٣٢٥,٤	٢٩٥,٢	٢٩٧,٢	رصيد الحساب المالي
١٨٦,٥-	٨٨,٨-	٧٧,٥-	٦٠,٦	٤٢,٥-	٣٤,٠	١٥٨,٣-	٧٩,٧-	١٠٢,٥-	٦,١-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٧١,٩	٣٤٤,٢	٤٧٧,٩	٢٧٨,٠	٣٠٧,٠	٣٧١,٦	١٥١,٤	٢٤٧,٦	٣٢٤,٧	١٧٤,٠	استثمارات الحافظة، صافية
١٥,٦-	٨,١-	٢٠,٧-	٩,٠-	٢٠,٠	٣١,٩	٥,٦-	٣,٢	١٢,٠-	٢٢,٤-	المشتقات المالية، صافية
٢٢٠,٦	٢٥٨,٢	٧٤,٤-	٢٦٩,٣-	٢٢,٥	١٣٢,١-	١٠٨,٤	٣,٩	٩٠,٩-	٤٠,٣	استثمارات أخرى، صافية
٧٠,٢	٩,٨-	٢٥٦,٢	٣٢٢,٨	٣٠,٣	٤٩,٥	٢١٣,١	١٥٠,٢	١٧٦,٠	١١١,٥	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
٥٢٢,٣	٦٥٢,٨	١٥٢,٢	٥٧,٧	١٤٦,٠-	٢٥٨,٧-	٢٨٤,٣-	٤٢٤,٢-	٣١٣,٠-	١,٨-	رصيد الحساب المالي
٣٥١,٨-	٣٥٤,٥-	٥١٤,٩-	٣٢٧,٤-	٣٦٧,٠-	٣٧٦,٨-	٣١١,٤-	٢٦١,٦-	٣٤٥,٢-	٤٣٣,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٤٧,٥	٣٨٩,٩	١١٤,٦	٤,٨	٦٢,٤-	١٠٢,٠-	٢٠٩,٣-	٥٧,٤-	١٢٤,٦	٨٨,٤-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
٤٦٧,١	٧١٩,٥	٣٦,٠	٢٧٥,٤	١١٩,٨	١٠٤,١	٦٢,٣	٣٨٤,٨	٤٧٩,٥	٤٠٨,٠	استثمارات أخرى، صافية
٣٦٣,٤	١٠١,٦-	٥٢٣,٦	٨٣,٣	١٦٩,٠	١٢٧,٠	١٨٩,٩	٤٨١,١-	٥٨٣,١-	٩٤,٢	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
المجموعات الإقليمية									
آسيا الصاعدة والنامية									
رصيد الحساب المالي									
١٧٦,٧	٢٠٣,٦	٦٢,٢	١٤٥,٤	٦٢,٦-	٢٧٠,٦-	٦٨,٩-	٣٧,٨-	٦١,٢	١٤٢,٢
الاستثمار المباشر، صاف									
١٥٦,٨-	٢١٧,٨-	٢٩٦,٧-	١٦٤,٨-	١٤٤,٧-	١٧٠,٥-	١٠٨,٥-	٢٦,٢-	١٣٩,٧-	٢٠١,٠-
استثمارات الحافظة، صافية									
٤٥,٦-	٢٠٨,٣	٢٣,١-	١٠٧,٥-	٧٢,٩-	١٠٠,٣-	٧٠,١-	٣١,١	٨١,٦	١٢٤,٦-
المشتقات المالية، صافية									
١٨,٣	١٧,٨	١٨,١	١٥,٩	٢,٦-	٤,٦	٢,٣	٤,٦-	٠,٧	٠,٧
استثمارات أخرى، صافية									
٢١٦,٦	٤٥٤,٣	١١٧,٩	٢٤٣,٠	٧٠,٩	١٦,٦-	٨٠,٣-	٣٥٧,٠	٤٦٠,٦	٢٨١,٤
التغير في الاحتياطيات									
١٥٦,١	٢٤٦,٦-	٢٥٧,١	١٦٧,٤	٩٧,٠	٢٢,٢	١٩٩,٢	٣٨٤,٦-	٣٣٣,٠-	١٩٦,٣
أوروبا الصاعدة والنامية									
رصيد الحساب المالي									
١٥٠,٥	١٧٠,٢	٩٥,٧	١١,٧	٦٣,١	١٠٩,٩	٢٣,٠-	١٠,٥	٦٨,٦	٢٦,٢-
الاستثمار المباشر، صاف									
٢٩,٤-	٧,٣	٣٩,٦-	٣٧,٨-	٥٣,٥-	٢٥,٤-	٢٨,٩-	٤٥,٤-	٢٢,٠-	٠,٥
استثمارات الحافظة، صافية									
٥٠,٣	٧٤,١	٣٩,٢	٢١,١	١,٦-	١١,١	٣٤,٥-	٩,٤-	٥٣,٥	٢٣,٨
المشتقات المالية، صافية									
٢,٥-	٢,١-	٦,٢-	٠,١	١,٤	٢,٨-	٢,٥-	٠,٤	٥,٠	٥,٨
استثمارات أخرى، صافية									
١٣٩,٠	١٦٠,٨	٣٢,٧-	٣٢,٠	٢٣,٦	٧٩,٥	٢٦,٩	٢٩,٤	٤٠,١	٦٦,٣
التغير في الاحتياطيات									
٦,٦-	٦٩,٦-	١٣٦,٣	٣,٢-	٩٣,٣	٤٧,٦	١٦,٢	٣٥,٥	٧,٩-	١٢٢,٧-
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
رصيد الحساب المالي									
٨٥,٤-	٩٨,١-	٩٣,٣-	٠,٥	١١٩,٨-	١٦٠,٥-	١٠٨,٦-	١٠٦,٥-	١٨٨,٧-	١٩٦,٢-
الاستثمار المباشر، صاف									
١١٦,٥-	١٠٦,٩-	٩٧,٨-	٩٠,٩-	١١٤,٧-	١٤٨,٦-	١٢١,٢-	١٢٤,٨-	١٣٣,٤-	١٤٠,٩-
استثمارات الحافظة، صافية									
١,٧-	١,٤-	١,٧-	٢,٥	١,٧	١٤,١-	٣٩,٣-	٥٠,٥-	٥٠,٨-	١٠٨,٢-
المشتقات المالية، صافية									
٢,٥	٣,٥	٠,٨	٥,٧	٤,٩	٤,١	٣,٩	٢,٩-	١,٤	٦,٨
استثمارات أخرى، صافية									
١٦,٥	٣,٨-	٤٣,٧-	٦٦,٨	٢١,٢	١٥,٨-	٣٠,٦	٥٠,٦	٢٢,٨	٦,٥
التغير في الاحتياطيات									
١٣,٨	١٠,٥	٤٩,١	١٦,٤	٣٢,٧-	١٣,٨	١٧,١	٢١,٠	٢٨,٨-	٣٩,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى									
رصيد الحساب المالي									
٣٢٦,٠	٤٠١,٢	٩٨,٤	٧٨,٨-	٢٧,٧	١٠٣,٨	٣٨,٩-	٢٢٥,٥-	١٨٦,٢-	١٥٦,٩
الاستثمار المباشر، صاف									
٨,٨-	٥,٣-	١١,٢-	٢٣,٣-	٢٣,٥-	١١,٤-	١٥,٤-	٣١,٠-	١٢,٤-	٤٣,٧-
استثمارات الحافظة، صافية									
٤٠,٠	١٠٣,٥	٥٥,٥	٨٦,٤	٢٩,٢	٥,٨	٤١,٥-	١٢,١-	٦١,٨	١٢٩,٣
المشتقات المالية، صافية									
.....
استثمارات أخرى، صافية									
١٠٤,٧	٩٥,٣	٦,٣	٦٣,٨-	١٥,٤	٧٦,٩	٨٤,٥	٤٢,٧-	٥٢,٦-	٦٤,٣
التغير في الاحتياطيات									
١٩٩,٢	٢١٣,١	٥٤,٥	٨٧,٧-	٥,٢	٣٨,٦	٥٨,٤-	١٤٨,٣-	١٩٦,٨-	١٠,١-
إفريقيا جنوب الصحراء									
رصيد الحساب المالي									
٤٥,٥-	٢٣,٢-	١٠,٨-	٢١,١-	٥٤,٤-	٤١,٣-	٤٤,٩-	٦٤,٨-	٦٨,٠-	٧٨,٥-
الاستثمار المباشر، صاف									
٤٠,٣-	٣١,٨-	٦٩,٥-	١٠,٦-	٣٠,٥-	٢٠,٩-	٣٧,٤-	٣٤,٣-	٣٧,٨-	٤٨,٢-
استثمارات الحافظة، صافية									
٤,٥	٥,٥	٤٤,٧	٢,٤	١٨,٧-	٤,٥-	٢٤,٠-	١٦,٦-	٢١,٥-	٨,٦-
المشتقات المالية، صافية									
٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٧	٠,٣	٠,٥-	٠,٢	١,٠	٠,٤-	١,٥-
استثمارات أخرى، صافية									
٩,٧-	١٣,١	١١,٧-	٢,٤-	١١,٣-	١٩,٨-	٠,٥	٩,٤-	٨,٦	١٠,٥-
التغير في الاحتياطيات									
١,٠	٩,٠-	٢٦,٦	٩,٦-	٦,٢	٤,٧	١٥,٩	٤,٦-	١٦,٥-	٩,١-

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٣	٢٠٢٢									
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
٣٨٨,٧	٤٨٤,١	١٥١,٦	٥١,٥-	٦٧,٩	١٧٣,٩	١٢,٠	١٨٩,٧-	١٨٢,٦-	١٨٠,٠	رصيد الحساب المالي
٩,٧	١٢,٩	١,٦	١١,٢-	٨,٥-	١٢,١	١١,٤	٢٠,٦-	١١,٥-	٢٩,٥-	الاستثمار المباشر، صاف
٥٥,٥	٨٥,٨	٧١,٩	٨٦,١	٢٨,٠	٧,١	٣٥,٩-	٩,٨-	٦٧,٧	١٣٧,٢	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
١٤٨,٤	١٥٤,٩	٢٨,٣	٤٦,٧-	٣٩,١	١١٠,٧	١١١,٤	٣,٤-	١٨,٥-	٩٠,٦	استثمارات أخرى، صافية
١٨٤,٥	٢٣٦,٧	٥٥,٨	٨٩,٢-	٧,٨	٤٩,٩	٦٦,٩-	١٦٤,٥-	٢٣٤,٤-	٣٥,٥-	التغير في الاحتياطيات
غير الوقود										
١٣٣,٦	١٦٩,٧	٠,٧	١٠٩,٢	٢١٣,٩-	٤٣٢,٦-	٢٩٦,٣-	٢٣٤,٥-	١٣٠,٤-	١٨١,٨-	رصيد الحساب المالي
٣٦١,٥-	٣٦٧,٤-	٥١٦,٥-	٣١٦,٢-	٣٥٨,٥-	٣٨٨,٩-	٣٢٢,٨-	٢٤١,٠-	٣٣٣,٨-	٤٠٣,٨-	الاستثمار المباشر، صاف
٧,٩-	٣٠٤,١	٤٢,٧	٨١,٣-	٩٠,٣-	١٠٩,١-	١٧٣,٤-	٤٧,٥-	٥٦,٩	٢٢٥,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
١٨,٢	١٩,٠	١٢,٤	٢٢,٣	٤,٠	٥,٤	٤,٠	٦,١-	٦,٨	١١,٨	المشتقات المالية، صافية
٣٨٨,٧	٥٦٤,٧	٧,٧	٣٢٢,٢	٨٠,٧	٦,٦-	٤٩,١-	٣٨٨,٢	٤٩٨,٠	٣١٧,٣	استثمارات أخرى، صافية
١٧٨,٩	٣٣٨,٢-	٤٦٧,٩	١٧٢,٥	١٦١,٢	٧٧,٠	٢٥٦,٨	٣١٦,٥-	٣٤٨,٧-	١٢٩,٧	التغير في الاحتياطيات
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
٤٠٤,٠-	٤١٣,٨-	٣٠٨,٦-	٩٢,٩-	٣٠٠,١-	٣٦٧,٩-	٣٢٩,٦-	٢٧٧,٢-	٣١٥,٧-	٣٨٨,٩-	رصيد الحساب المالي
٣٢٧,٣-	٢٩٨,٩-	٢٨٨,٩-	٢٤٩,٢-	٣٠١,٥-	٣١٣,٣-	٢٧٢,٢-	٢٩٢,١-	٢٨١,٣-	٢٨٤,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٦,١-	٣٧,٨	١٩,٢-	٤٤,٢-	٣٢,٨-	٣٥,٩-	١٢٣,٨-	٦٣,٥-	٥٢,٧-	٢١١,٣-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
٩٤,٧-	٥٧,٩-	٢٠٤,٣-	٤٩,٦	٥٩,٤-	١٤,١-	٢٨,٩-	٢٥,٣	٣٨,٥	١١,٣-	استثمارات أخرى، صافية
٦٠,٧	٨٩,٣-	٢١٥,٩	١٥٢,٥	١٠٥,٠	٤,٩	٩٣,٢	٧٧,١	٩,٤-	١٢٠,٦	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢١-٢٠١٧										
٤١,٤-	٣٠,٠-	٢٩,٦-	٢١,١-	٤٣,٤-	٤٦,١-	٥٣,١-	٧٠,٣-	٦٦,١-	٤٩,٩-	رصيد الحساب المالي
٣٠,٩-	٢٣,٤-	٢٧,٥-	٢٠,١-	٣٠,٤-	٢٥,٩-	٢١,٦-	٢٧,٨-	٣٥,٥-	٢٢,٩-	الاستثمار المباشر، صاف
١٠,٨-	١٥,٠	٢١,٦-	٧,٣	١٢,٦-	١٨,٧-	٣٠,٦-	١٠,٣-	٠,٥-	٦,١-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
١٨,٥-	١١,٣-	٦,٧	٤,٩	٢,٦	٦,٥-	١١,٠-	٣٦,١-	٣٦,١-	٨,١-	استثمارات أخرى، صافية
١٨,٦	١٠,٩-	١٣,٦	١٢,٧-	٣,٠-	٥,٢	١٠,٣	٣,٩	٣,٨-	١٢,٩-	التغير في الاحتياطيات
اللتذكرة										
العالم										
٤٠٥,٩	٣٤٦,٠	٦١٨,٠	٨٧,٤	٩,٨	٢٢١,٥	١٤٩,١	٩,٢	٣٠,٥-	٣٠٢,٧	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجالات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.
^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط			-٢٠٠٨							
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٣-٢٠٠٤
الاقتصادات المتقدمة										
٠,٢	٠,٢-	٠,٦-	٠,٧	٠,٣	٠,٦	٠,٧	١,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٥-
٠,٢	٠,٣-	٠,٦-	٠,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٥-
٢٤,٠	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٤,٣	٢٣,١	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٣,٣	٢٢,٦	٢١,٥	٢١,٧
٢٢,٦	٢٢,٦	٢٣,٠	٢٢,٧	٢٢,٣	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٢,١	٢١,٦	٢١,٥	٢٢,٢
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الولايات المتحدة										
٢,٥-	٣,٢-	٤,٠-	٣,٧-	٣,٠-	٢,١-	٢,٢-	١,٨-	٢,٢-	٢,٨-	٤,٠-
٢,٥-	٣,١-	٣,٩-	٣,٧-	٣,٠-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	٢,٨-	٤,٠-
٢١,٩	٢١,٥	٢١,١	٢٠,١	١٩,٢	١٩,٤	١٩,٦	١٩,٥	١٨,٩	١٧,٢	١٦,٩
٢١,٨	٢١,٨	٢٢,٠	٢١,٤	٢١,٢	٢١,٤	٢١,١	٢٠,٨	٢٠,٦	١٩,٨	٢٠,٩
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
منطقة اليورو										
...	٢,٨	١,٩	٢,١	٢,٦	٣,٠	٣,١	٠,٨	٠,٢
٢,٣	١,٤	١,٠	٢,٥	١,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٢	٣,٠	٠,٧	٠,١
٢٥,٠	٢٤,٥	٢٤,٧	٢٦,٦	٢٥,٠	٢٥,٩	٢٥,٤	٢٤,٩	٢٤,٣	٢٢,٥	٢٢,٧
٢٢,٢	٢٢,٥	٢٣,٢	٢٣,٠	٢٢,٣	٢٢,٩	٢١,٩	٢١,٣	٢٠,٧	٢٠,٨	٢١,٨
...	٠,٣	٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,١
ألمانيا										
٦,٢	٥,٣	٤,٢	٧,٣	٦,٨	٧,٥	٨,٠	٧,٧	٨,٦	٦,٦	٥,٩
٦,٢	٥,٣	٤,٢	٧,٤	٧,٠	٧,٦	٨,٠	٧,٨	٨,٥	٦,٦	٥,٩
٢٧,٢	٢٦,٦	٢٦,٩	٣٠,٦	٢٩,١	٢٩,٧	٢٩,٩	٢٨,٨	٢٨,٥	٢٦,٨	٢٦,٢
٢١,٠	٢١,٣	٢٢,٧	٢٣,٣	٢٢,١	٢٢,١	٢١,٩	٢١,٠	٢٠,٠	٢٠,٢	٢٠,٣
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٠
فرنسا										
٠,٦-	١,٤-	١,٢-	٠,٨	١,٧-	٠,٦	٠,٧-	٠,٨-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٣-
٠,٧-	١,٥-	١,٣-	٠,٤	١,٨-	٠,٥	٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٣-
٢٢,٢	٢٢,١	٢٣,٦	٢٤,٩	٢١,٨	٢٤,٩	٢٣,٠	٢٢,٧	٢٢,١	٢١,٩	٢٢,٤
٢٢,٩	٢٣,٦	٢٤,٩	٢٤,٦	٢٣,٦	٢٤,٤	٢٣,٩	٢٣,٤	٢٣,٦	٢٢,٦	٢٢,٧
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠
إيطاليا										
٢,٢	١,١	٠,٥	٢,٣	٣,٧	٣,١	٢,٥	٢,٧	٢,٤	٠,٧-	١,٤-
١,٧	٠,٣	٠,٣-	٢,٤	٣,٧	٣,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٠,٨-	١,٤-
٢٣,١	٢٣,١	٢٢,٤	٢٢,٣	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٠	٢٠,٧	٢٠,٠	١٨,٢	١٩,٠
٢٠,٩	٢٢,٠	٢١,٩	٢٠,٠	١٧,٧	١٨,٢	١٨,٥	١٨,١	١٧,٦	١٨,٩	٢٠,٤
٠,٥	٠,٩	٠,٦	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١
إسبانيا										
١,٤	١,٤	١,٦	١,٩	١,٢	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٣,٤	١,٢-	٤,٣-
٠,٨	٠,٢-	٠,٢-	٠,٩	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٢	١,٧-	٤,٨-
٢٢,٣	٢١,٩	٢٢,٦	٢٢,٤	٢١,٥	٢٣,٠	٢٢,٤	٢٢,٢	٢١,٩	١٩,٢	٢٠,١
٢١,٥	٢٢,١	٢٢,٧	٢١,٥	٢٠,٧	٢٠,٩	٢٠,٥	١٩,٤	١٨,٨	٢٠,٩	٢٤,٩
٠,٦	١,٦	١,٨	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٥
اليابان										
٣,٠	٢,١	١,٣	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٤,١	٣,٨	٢,١	٢,٨
٣,١	٢,٢	١,٤	٢,٩	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	٢,١	٢,٩
٢٨,٥	٢٧,٦	٢٧,٠	٢٨,١	٢٨,٢	٢٩,٢	٢٩,٢	٢٩,٣	٢٨,٨	٢٦,٣	٢٧,٦
٢٥,٤	٢٥,٥	٢٥,٧	٢٥,٢	٢٥,٣	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٥,٢	٢٤,٨	٢٤,٢	٢٤,٧
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-
المملكة المتحدة										
٣,٨-	٤,٦-	٤,٩-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٧-	٤,٠-	٣,٧-	٥,٤-	٣,٩-	٣,١-
٣,٧-	٤,٥-	٤,٨-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٦-	٥,٣-	٣,٨-	٣,١-
١٣,٥	١٢,٤	١٢,٦	١٤,٥	١٤,٢	١٥,٣	١٤,٠	١٤,٦	١٢,٤	١٢,٥	١٣,٦
١٧,٢	١٦,٩	١٧,٤	١٧,١	١٦,٧	١٨,٠	١٧,٩	١٨,٢	١٧,٧	١٦,٤	١٦,٧
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط -٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٣-٢٠٠٤	
كندا											
١,٢-	٠,٢-	٠,٥	٠,٠	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٧-	٠,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٢-	٠,٢-	٠,٥	٠,٠	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٧-	٠,٩-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٦	٢٢,٨	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٠,٥	٢١,٠	٢١,٠	٢٠,٧	١٩,٧	٢١,٣	٢٢,٦	الإدخار
٢٣,٨	٢٣,٠	٢٣,٣	٢٣,٧	٢٢,٣	٢٣,١	٢٣,٤	٢٣,٦	٢٣,٨	٢٤,٠	٢٣,٥	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
اقتصادات متقدمة أخرى^١											
٤,٦	٥,١	٥,٧	٧,١	٥,٦	٤,٧	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٤,٢	٤,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٤,٦	٥,١	٥,٧	٧,١	٥,٥	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٠	٤,٣	٤,٠	رصيد الحساب الجاري
٣١,٢	٣١,٨	٣٢,٥	٣٣,٤	٣١,٦	٣٠,٣	٣٠,٤	٣٠,٩	٣٠,٦	٣٠,٥	٣٠,٥	الإدخار
٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٠	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٩	٢٥,٩	٢٥,٣	٢٦,٠	٢٦,٣	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٠,٢	١,٠	١,٣	٠,٩	٠,٦	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٣-	١,٢	٢,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢	١,٠	١,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	١,١	٢,٤	رصيد الحساب الجاري
٣٤,٤	٣٥,٠	٣٥,٤	٣٤,٠	٣٣,٠	٣٢,١	٣٢,٤	٣١,٧	٣١,٢	٣٢,٥	٣٢,٠	الإدخار
٣٤,٣	٣٤,٢	٣٤,٣	٣٣,٣	٣٣,٦	٣٢,٣	٣٢,٧	٣١,٨	٣١,٥	٣١,٥	٢٩,٨	الاستثمار
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية											
٠,٢	٠,٦	٠,٧	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	٢,٢	٣,٣	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢	٠,٦	٠,٧	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	٢,٢	٣,٢	رصيد الحساب الجاري
٤٠,٧	٤١,٤	٤١,٨	٤٠,٢	٤٠,١	٣٩,٥	٤٠,٠	٤٠,١	٣٩,٩	٤٢,٩	٤٢,٠	الإدخار
٤٠,٥	٤٠,٨	٤١,١	٣٩,٢	٣٨,٦	٣٩,١	٤٠,٢	٣٩,٢	٣٨,٧	٤٠,٧	٣٩,٠	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
أوروبا الصاعدة والنامية											
١,١	٣,٢	٣,٣	٢,٢	٠,٧	١,٨	٢,٢	٠,٢-	٠,١	٠,٤-	٠,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٧	٢,٨	٢,٩	١,٧	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٣-	٠,٧-	٠,٦-	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٤	٢٦,٤	٢٧,٠	٢٥,٨	٢٢,٨	٢٤,٢	٢٥,٥	٢٤,١	٢٣,٥	٢٣,٣	٢٣,٢	الإدخار
٢٤,٧	٢٣,٧	٢٤,١	٢٤,٢	٢٣,٧	٢٢,٩	٢٣,٦	٢٤,٦	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٣,٦	الاستثمار
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
أمريكا اللاتينية والكاريبية											
١,٣-	١,٣-	١,٧-	١,٥-	٠,٠	٢,٠-	٢,٦-	١,٧-	٢,٠-	٢,١-	٠,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٤-	١,٤-	١,٧-	١,٦-	٠,٢-	٢,٠-	٢,٧-	١,٧-	٢,١-	٢,٢-	٠,٧-	رصيد الحساب الجاري
١٩,٣	١٩,٢	١٨,٩	١٨,٧	١٧,٧	١٦,٦	١٦,٣	١٦,٩	١٧,٢	١٩,٧	٢٠,٩	الإدخار
٢٠,٨	٢٠,٧	٢٠,٧	٢٠,٣	١٧,٩	١٨,٧	١٩,٠	١٨,٧	١٩,٢	٢١,٩	٢١,٦	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
٢,١	٥,١	٦,٤	٢,٠	٢,٥-	٠,٤	٢,٣	١,٣-	٤,٠-	٦,٣	٩,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٢	٥,٢	٦,٥	٢,٣	٢,٥-	٠,٤	٢,٨	١,١-	٤,١-	٦,٣	٩,٢	رصيد الحساب الجاري
٣٠,٥	٣٣,٠	٣٣,٩	٣٠,٢	٢٦,٣	٢٧,٨	٢٨,٨	٢٦,٢	٢٣,٦	٣٣,٩	٣٦,١	الإدخار
٢٨,٥	٢٨,٣	٢٧,٨	٢٨,٤	٢٩,١	٢٧,٨	٢٦,٢	٢٧,١	٢٦,٩	٢٧,٤	٢٧,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
إفريقيا جنوب الصحراء											
٢,٠-	٢,٢-	١,٣-	٠,٧-	٢,٤-	٢,٩-	١,٩-	١,٧-	٣,٢-	١,٤-	١,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٣-	٢,٥-	١,٧-	١,١-	٢,٩-	٣,٣-	٢,٣-	٢,١-	٣,٦-	٢,١-	٠,٢	رصيد الحساب الجاري
١٧,٤	١٧,٩	١٨,٩	٢٣,١	١٩,٨	١٩,٦	١٩,٢	١٨,٤	١٧,٧	١٩,٥	٢٠,٨	الإدخار
١٩,٦	٢٠,٤	٢٠,٥	٢٤,٠	٢٢,٦	٢٢,٩	٢١,٢	٢٠,٥	٢١,٠	٢١,٦	٢٠,٧	الاستثمار
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٧	١,٢	رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط -٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٣-٢٠٠٤	
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
٣,١	٦,٥	٨,٣	٣,٣	٢,٤-	١,٨	٤,٨	٠,٩	٣,١-	٨,٠	١٢,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٣	٦,٧	٨,٤	٣,٨	٢,٤-	١,٩	٥,٣	١,٢	٣,١-	٨,٠	١٢,٢	رصيد الحساب الجاري
٣١,٢	٣٤,٧	٣٦,٥	٣٤,٢	٢٨,٩	٣٠,٤	٣١,٢	٢٨,٤	٢٥,٥	٣٥,٥	٣٨,٨	الادخار
٢٨,٢	٢٨,٦	٢٨,٦	٣١,١	٣١,٦	٢٨,٩	٢٦,٠	٢٦,٩	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٧,٠	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
غير الوقود											
٠,٢-	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٩	٠,١-	٠,٧-	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢-	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٧	رصيد الحساب الجاري
٣٤,٨	٣٥,١	٣٥,٢	٣٤,٠	٣٣,٤	٣٢,٣	٣٢,٦	٣٢,١	٣١,٩	٣٢,٠	٣٠,٩	الادخار
٣٥,٠	٣٤,٩	٣٥,٠	٣٣,٦	٣٣,٧	٣٢,٦	٣٣,٤	٣٢,٣	٣٢,٠	٣٢,٠	٣٠,٣	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
٢,٠-	٢,٢-	٢,٥-	١,٦-	٠,٥-	١,٨-	٢,٤-	٢,٠-	١,٩-	٢,٥-	١,٧-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٢-	٢,٤-	٢,٧-	١,٩-	٠,٨-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٢-	٢,١-	٢,٨-	٢,٠-	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٦	٢٣,٢	٢٢,٩	٢٣,٦	٢٢,٩	٢٢,٦	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٣,٢	٢٣,٠	٢٣,٣	الادخار
٢٥,٨	٢٥,٧	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٥,٣	٢٤,٦	٢٤,٤	٢٥,٨	٢٥,٤	الاستثمار
٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	رصيد الحساب الرأسمالي
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجرية خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢١ - ٢٠١٧											
٢,٧-	٣,٢-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٢-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٩-	٥,٣-	٣,٦-	١,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٠-	٣,٦-	٣,١-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٣-	٤,٥-	٥,٤-	٥,٧-	٤,٤-	٢,٤-	رصيد الحساب الجاري
...	١٥,٢	١٤,٧	١٦,٤	١٧,٣	١٥,٩	١٥,١	١٨,١	١٩,٩	الادخار
...	١٨,٥	١٨,٠	٢١,٤	٢١,٥	٢١,٧	٢١,٠	٢٢,٣	٢٢,٤	الاستثمار
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٨	١,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
للمتكرة											
العالم											
٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٣	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٣	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٩	٢٨,٤	٢٧,١	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٦,٧	٢٦,٠	٢٥,٥	٢٥,٠	الادخار
٢٨,٠	٢٧,٨	٢٨,٠	٢٧,١	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٥,٩	٢٥,٤	٢٥,١	٢٤,٧	الاستثمار
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرة وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

توقعات				متوسطات				
متوسطات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
				التغير السنوي %				
٣,٣	٢,٢	٢,٧	٣,٢	٦,٠	٣,٠-	٢,٩	٤,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٨	١,٠	١,١	٢,٤	٥,٢	٤,٤-	١,٧	١,٦	الاقتصادات المتقدمة
٤,٣	٣,٠	٣,٧	٣,٧	٦,٦	١,٩-	٣,٨	٦,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
اللتذكرة								
الناتج الممكن								
١,٤	١,٠	١,٤	١,٧	٢,١	١,٢-	١,٢	١,٥	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٦	٢,١	٢,٥	٤,٣	١٠,١	٧,٨-	٢,٨	٥,٤	حجم التجارة العالمية ^١
الواردات								
٢,٩	٢,١	٢,٠	٦,٠	٩,٥	٨,٤-	٣,٠	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة
٤,٨	٢,١	٣,٠	٢,٤	١١,٨	٧,٨-	٢,٥	٩,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الصادرات								
٣,٢	١,٤	٢,٥	٤,٢	٨,٧	٩,٠-	٢,٥	٤,٥	الاقتصادات المتقدمة
٤,٤	٣,١	٢,٩	٣,٣	١١,٨	٤,٨-	٣,٢	٧,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
معدلات التبادل التجاري								
٠,٣	٠,١	٠,٥	١,٥-	٠,٦	٠,٩	٠,٣	٠,٤-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٦-	٠,١-	١,٧-	٠,٨	١,٧	١,١-	٠,٦-	١,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي								
المصنوعات								
١,٧	٤,٣	٣,٩	١٠,٢	٦,٨	٣,٢-	١,١	٢,٦	
٤,٥-	٨,٧	١٢,٩-	٤١,٤	٦٥,٩	٣١,٧-	١,٩-	١٣,٦	النفط
٠,٢-	٧,٩	٦,٢-	٧,٣	٢٦,٣	٦,٥	١,٤	٨,٣	السلع الأولية غير الوقود
أسعار المستهلكين								
الاقتصادات المتقدمة								
٢,٠	٣,٨	٤,٤	٧,٢	٣,١	٠,٧	٢,٣	٢,٠	
٤,٦	٧,٢	٨,١	٩,٩	٥,٩	٥,١	٥,٧	٦,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
أسعار الفائدة								
سعر الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل ^٢								
٠,٨	٢,٢-	١,١-	٥,١-	٢,٥-	٠,٣-	٠,٧-	١,٣	
% من إجمالي الناتج المحلي								
٠,٢	٠,٠	٠,٣-	٠,٦-	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٥-	أرصدة الحساب الجاري
٠,٢	٠,٩	١,٠	١,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٢,٤	الاقتصادات المتقدمة
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية								
٢٥,٦	٢٩,٢	٢٦,٦	٢٧,٢	٣٠,٣	٣٢,٦	٢٩,٩	٢٧,٤	الدين الخارجي الكلي
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية								
٩,٣	١٠,٣	٩,٦	٩,٨	١٠,٦	١١,٤	١٠,٨	٩,٢	خدمة الدين
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية								

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.^٢ متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحا بوزن إجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية
سبتمبر ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر
إبريل ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى
أكتوبر ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: التوافق مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ
إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكل
أكتوبر ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية
إبريل ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير
أكتوبر ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة
إبريل ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة
أكتوبر ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح
إبريل ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تحدت انتكاسة في التعافي العالمي
أكتوبر ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة

أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢	سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣	الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	سيناريوهات التعريفية الجمركية
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١	التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣	المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١	تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو	تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	سيناريوهات بديلة
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-١	تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٢١	إطار السيناريو

أكتوبر ٢٠٢١، إطار السيناريو
إبريل ٢٠٢٢، إطار السيناريو
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-١

سيناريوهات التطورات المعاكسة
إطار السيناريو
تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

ثانياً: استقصاءات تاريخية

أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١

الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة
ما تأثير فترات الركود؟

ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث

التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟
صلابة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا
اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣

على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية
تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية
الادخار والنمو الاقتصادي
في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل
الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعد وقوعها
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة
على المدى المتوسط

إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢،
تقرير خاص حول التداعيات

أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار
العام على الاقتصاد الكلي

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن
التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية
هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات
سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة
تدابير غير مسبوق: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
في بيئة خارجية معقدة

إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢

النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات
نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب
مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثاني

الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة
هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة
آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨

- الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب
إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة:
ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟
مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية
في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع
الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية
نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام
نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات
على الآفاق العالمية
توابع جائحة كوفيد-19: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط
عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم
البحث والابتكار: مكافحة الجائحة وتعزيز النمو طويل الأجل
- أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٣

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

- تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
شح النفط والنمو والاختلالات العالمية
قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي
الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟
آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي
استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات العامة للدورة الاقتصادية
النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية
صوب حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- تذبذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المصدرة لها
الأثار الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل
تذبذب أسعار السلع الأولية والتحدي الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة
أزمة عرض الغذاء - من هم الأشد تأثراً بالأزمة؟
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- الوحش الذي لم يهاجم: هل كُمن التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟
هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحنى فيليبس؟
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قُطرية مقارنة
محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب تكساس الوسيط
تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف
أسعار وتنبؤات السلع الأولية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في
حقبة انخفاض أسعار النفط
انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟
- إبريل ٢٠١١، الملحق ١-٢
إبريل ٢٠١١، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١١، الملحق ١-٣
إبريل ٢٠١١، الملحق ٢-٣
سبتمبر ٢٠١١، الملحق ١-١
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٤
سبتمبر ٢٠١١، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١٢، الفصل الأول
تقرير خاص
إبريل ٢٠١٢، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤-٢
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الأول
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠١٣، الفصل الأول
تقرير خاص
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الأول
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٤، الفصل ١
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ١
تقرير خاص
إبريل ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١

- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي
- منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب
- إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية مريض ألت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بظفرة في النشاط أثناء طفرات السلع الأولية؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري
- انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي
- ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والمصادر غير التقليدية في سوق النفط العالمية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟
- دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية
- آفاق التضخم: المناطق والبلدان
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة
- عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها
- تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها
- ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- أسعار المساكن وتضخم أسعار المستهلكين
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- ذعر من التضخم
- التضخم الأساسي أثناء أزمة كوفيد-١٩
- التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري
- تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» الأخيرة
- القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد-١٩
- تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء
- أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص، الإطار ١-ت خ-١
- أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٤
- إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
- أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
- إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١
تقرير خاص
- إبريل ٢٠١٨، الفصل ١
تقرير خاص
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-ت خ-١
- أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-ت خ-١
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثالث
- أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٩، الفصل ١
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١
تقرير خاص
- إبريل ٢٠٢٠، الفصل الأول،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١-ت خ-١
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٢
- إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢٢، تقرير خاص

خامسا: سياسة المالية العامة

- رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يُفصل التوأم عند الولادة؟
 هل نسئ تقدير مضاعفات المالية العامة قصيرة الأجل؟
 انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة
 الحسن والسيء والقبیح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة
 التفاوت الكبير في السياسات
 فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص
 هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي
 تحسين كفاءة الاستثمار العام
 الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية
 مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام
 طفرات السلع الأولية والاستثمار العام
 آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟
 تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية
 تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي
 السياسات الموضوعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

- مؤشرات الأوضاع المالية
 تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية
 التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية
 دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات
 هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟
 انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود
 انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي
 التفاوت الكبير في السياسات
 حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة
 سياستها النقدية
 عرض الائتمان والنمو الاقتصادي
 هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في
 اقتصادات الأسواق الصاعدة؟
 منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية
 مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم
 السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
 منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية
 هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟
 تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي
 الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية
 هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟
 تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون
 التنظيم الاحترازي الكلي عاملاً مساعداً؟
 السياسات الاحترازية الكلية والائتمان — تحليل شمولي للنتائج التجريبية
 هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة
 للصددمات المالية العالمية؟

إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٢
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٢

سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩
برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها
التوسع النقدي ومخاطر التضخم
ردود أفعال السياسات والتوقعات خلال نوبات تسارع التضخم
محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة
دين القطاع الخاص والتعافي العالمي
ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي

سابعاً: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٤
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-٢

تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة
حصة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة الركود الكبير؟ وبعده
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها
فهم الاتجاه العام التنافلي في أنصبة العمالة من الدخل
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة
مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل
الاقتصادات المتقدمة
هل تندر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل
هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل
الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة
تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية:
دراسة حالة الروبوتات الصناعية
ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة
هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد
أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في
الاقتصادات المتقدمة
تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية
أثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي
الهجرة: أثارها على سوق العمل ودور الأتمتة
الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد-١٩
حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات
لصدمة كوفيد-١٩
الوظائف والاقتصاد الأخضر
معضلة تشديد أسواق العمل - أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة
عدم المساواة واستدامة الدين العام
سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟
ديناميكيات الأجور عقب كوفيد-١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

- نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة
أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
- إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

- إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية
التدفقات الرأسمالية الدولية - مستقرة أم متقلبة؟
النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين
التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة
محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس
المال الدولية
ظفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
مع الطلب النهائي للصين
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات
بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدر للسلع الأولية
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك
منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة
صعود التجارة في الخدمات
دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل
الاضطرابات التجارية العالمية
أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟
الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان
الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى
الشركات من كولومبيا
دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية
- إبريل ٢٠١١، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١١، الفصل ٤
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١ ت-١ خ-١
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠١٥، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤

إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-١	التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٢	موازن التجارة الثنائية والإجمالية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣	فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤	الأثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج
إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١	خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١	انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-٢	التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢	ترجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٤	التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-١	آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-٢	تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-٣	تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد-١٩ في فرنسا

عاشرا: قضايا إقليمية

إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١	الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣	تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣	هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٤	هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٣	إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-١	مؤسسة تسليف ملاك المساكن الأمريكية
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-٢	إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر في آيسلندا
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤	سياسات آبينوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٢	هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-١	الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣	الصادرات اليابانية: ما العائق؟
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٢	تجربة الانكماش في اليابان
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-٢	الهجرة والأجور في ألمانيا
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-٣	تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاربيبي
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١	انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢	الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون - تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي

ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣	آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١	تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢	دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣	استراتيجيات التصدي لصدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤	التصدي لصدمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٥	التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٦	تخفيف آثار تغير المناخ

- سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون
آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية
تخفيف تغير المناخ - الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع
المصطلحات
- نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء - الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية
من هي الفئات الأكثر تضرراً من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية
الوظائف والاقتصاد الأخضر
التكنولوجيا النظيفة ودور البحث العلمي الأساسي
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟
التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون
انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب - نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون - تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي
خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة

ثالث عشر: موضوعات خاصة

- اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من
السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام
طريقة المقارنة المصطنعة
إقبال عالمي على تملك الأراضي
الصراعات والنمو والهجرة
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فدادين البلدان: البرازيل وروسيا والهند
والصين وجنوب إفريقيا
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم
تعديل نصيب العمالة من الدخل
الهواتف الذكية والتجارة العالمية
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة
تعهد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجياً وانتقال المعرفة
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار
زيادة القوة السوقية
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ - مهمة صعبة
صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية
الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية
صناعة السيارات العالمية - التطورات الأخيرة والانعكاسات على الأفاق العالمية
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١ ت خ-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٣
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٤-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١ ت خ-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٦-١
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢

- الآثار الدائمة للصدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات
الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية
استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في
الاقتصادات المتقدمة
- الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩
دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة
الولايات المتحدة
خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية
انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية
- انعدام الأمن الغذائي والأسعار أثناء كوفيد-١٩
لقاحات «الحمض النووي الريبسي المرسال» (mRNA) ودور البحث العلمي الأساسي
الملكية الفكرية والمنافسة والابتكار
- أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١،
المرفق ١-ت خ-١
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٣

مناقشة المجلس التنفيذي لآفاق المتوقعة، سبتمبر ٢٠٢٢

أدى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢.

أن يجذبنا في اتجاهات مختلفة، مما يستلزم عملية موازنة صعبة.

وأكد المديرين أن السلطات النقدية ينبغي أن تتحرك بحسم وأن تستمر في مسار العودة إلى السياسة النقدية العادية لمنع الضغوط التضخمية من الترسخ وتجنب انفلات التوقعات التضخمية. واتفقوا على أن البنوك المركزية في معظم الاقتصادات المتقدمة ومجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستحتاج إلى مواصلة تشديد موقف السياسة النقدية لإعادة التضخم بصورة موثوقة إلى المستوى المستهدف وتثبيت التوقعات التضخمية. وأكد المديرين ضرورة الحفاظ على استقلالية البنك المركزي ومصداقية السياسات لضمان استقرار الأسعار. وشددوا أيضا على أهمية الاستمرار في تقييم أثر التشديد النقدي المتزامن من جانب البنوك المركزية، ولا سيما انعكاساته على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وأكد المديرين أن الإفصاح الواضح عن كل من وظائف السياسات والالتزام الصارم بتحقيق الأهداف السعريّة بالغ الأهمية للحفاظ على المصداقية وتجنب تقلب الأسواق غير المبرر. ورأوا أنه إذا تم تشديد الأوضاع المالية العالمية بصورة غير منظمة، فمن الممكن أن تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تدفقات رؤوس أموال خارجة وينبغي أن تكون مستعدة لاستخدام كل الأدوات المتاحة، بما في ذلك التدخلات في سوق الصرف الأجنبي وتدابير إدارة تدفقات رأس المال، مع الاسترشاد، متى كان ذلك ملائما، بما ورد في «إطار السياسات المتكامل» وبما يتماشى مع «الرؤية المؤسسية بشأن تحرير تدفقات رأس المال وإدارتها»، ودون الاستعاضة عن مرونة سعر الصرف والتعديلات المبررة على مستوى الاقتصاد الكلي.

واتفق المديرين في الرأي على أن سياسة المالية العامة تعمل في بيئة شديدة الضبابية تتسم بارتفاع التضخم وتباطؤ النمو وارتفاع المديونية وتشديد أوضاع الاقتراض. وأكدوا أن تشديد موقف المالية العامة حيثما كان التضخم مرتفعا من شأنه إرسال إشارة قوية بأن صناعات السياسات يقفون صفا واحدا في مكافحة التضخم. ومن شأن هذه الإشارة أن تؤدي بدورها إلى تخفيض حجم الزيادات اللازمة

اتفق المديرين التنفيذيون بوجه عام مع تقييم خبراء الصندوق لآفاق الاقتصاد العالمي والمخاطر التي تكتنفها وأولويات السياسات في الوقت الراهن. واتفقوا عموما أيضا على أن ارتفاع معدلات التضخم وما صاحبها من تشديد للأوضاع المالية نتيجة لعودة السياسات النقدية إلى أوضاعها العادية؛ وأثار الحرب الروسية في أوكرانيا، ولا سيما على أسعار الغذاء والطاقة؛ والآثار المتبقية لجائحة كوفيد-١٩؛ مع الانقطاعات المصاحبة في سلاسل الإمداد، ساهمت جميعها في إضعاف آفاق الاقتصاد العالمي. وأقر المديرين أن المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد مرتفعة بدرجة غير عادية. واتفقوا على أن أبرز المخاطر - بما في ذلك التباعد بين السياسات والتوترات العابرة للحدود، والصدمات الإضافية في أسعار الطاقة والغذاء، وترسُّخ ديناميكية التضخم وانفلات التوقعات التضخمية، ومواطن الضعف المتعلقة بالديون في بعض الأسواق الصاعدة - تؤدي إلى ميل توزيع نتائج النمو المرجحة إلى الجانب المعاكس. وبالإضافة إلى ذلك، أقر المديرين بأن البيئة الحالية التي تتسم بارتفاع التضخم وتباطؤ النمو وارتفاع عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد والسياسات تفرض مفاضلات وتحديات بالغة الصعوبة على صناعات السياسات، مما يرفع احتمالية أخطاء السياسات إلى مستوى أعلى من المعتاد.

وعلى هذه الخلفية، اتفق المديرين على أن الاستجابات الملائمة على صعيد السياسات تختلف باختلاف البلدان، وفقا لظروفها المحلية، وآفاق التضخم والنمو المتوقعة، والفروق في مدى التعرض للمخاطر التجارية والمالية. وبالنسبة لمعظم الاقتصادات، رأوا أن تشديد السياسات النقدية وسياسات المالية العامة أمر ضروري لتخفيض التضخم بصورة مستمرة. وفي الوقت ذاته، أكدوا أن هذه السياسات ينبغي أن تصاحبها إصلاحات هيكلية تعمل على تحسين الإنتاجية، وتوسيع القدرة الاقتصادية، وتخفيف قيود الإمداد. وأقر المديرين بأن كثيرا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تواجه خيارات أكثر صعوبة على صعيد السياسات، حيث إن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والحاجة إلى دعم التعافي والفئات الضعيفة، وتصاعد تكاليف التمويل السوقية بسبب تشديد الأوضاع المالية العالمية وارتفاع سعر الدولار الأمريكي يمكن

المخاطر المرتفعة. غير أنهم أشاروا إلى أهمية الموازنة بين احتواء تراكم مواطن الضعف من ناحية وتجنب مسابرة الدورة الاقتصادية والتشديد غير المنظم للأوضاع المالية من ناحية أخرى. نظرا لارتفاع مستوى عدم اليقين الاقتصادي والعملية الجارية لإعادة السياسات النقدية إلى أوضاعها العادية؟

وأكد المديرون مجددا دعوتهم العاجلة للتعاون والحوار الدوليين، بالنظر إلى ضرورتها لنزع فتيل التوترات الجغرافية-السياسية، وتجنب مزيد من التشرذم الاقتصادي والتجاري، والتصدي للتحديات في عالم مترابط. واتفقوا على الأهمية البالغة للإجراءات متعددة الأطراف من أجل الاستجابة للأزمات الإنسانية القائمة والتي تتكشف الآن، وإنهاء الحرب الروسية في أوكرانيا، وحماية السيولة العالمية، والتعامل مع المديونية الحرجة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ووضع نهاية للجائحة. وإذ أشار المديرون إلى معاناة كثير من البلدان من تشديد الأوضاع المالية، وارتفاع مستويات الدين، والضغط الدافعة لحماية أشد الفئات ضعفا من طفرة التضخم، فقد دعا المديرون المؤسسات متعددة الأطراف إلى التأهب لتقديم السيولة الطارئة من أجل حماية الإنفاق الضروري واحتواء أزمات التمويل. ودعوا أيضا إلى زيادة الشفافية بشأن الديون وتحسين الآليات المستخدمة لصياغة عمليات إعادة هيكلة منظمة للديون - بما في ذلك تعزيز فعالية «الإطار المشترك» - في الحالات التي تغلب عليها قضايا الإعسار. وإذ أقر المديرون بأن صدمتي الطاقة والغذاء الأخيرة ربما تكون قد أضرت بالتحول الأخضر، فقد شددوا على أن تحقيق أمن الطاقة ومعالجة جدول أعمال المناخ يسيران يدا بيد، بما في ذلك معالجة احتياجات تمويل العمل المناخي الكبيرة لدى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة. ورغم أن جائحة كوفيد-19 قد بدأت تنحسر، فقد دعا المديرون إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة الإجحاف المستمر في الحصول على الرعاية الصحية واللقاحات على مستوى العالم والحد من تهديد الجوائح في المستقبل.

في أسعار الفائدة للحفاظ على التوقعات التضخمية ثابتة حول المستوى المستهدف وأن تساعد على إبقاء تكاليف الاقتراض في مستوى أدنى. وأكد المديرون أن الدعم المالي لمعالجة القفزة التي شهدتها تكلفة المعيشة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة ينبغي أن تركز في الأساس على الدعم الذي يستهدف الشرائح السكانية الأشد ضعفا، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الحفاظ على الحوافز السعيرية لتشجيع حفظ الطاقة. وأعرب بعض المديرين عن رأيهم بأنه قد يلزم اعتماد سياسات إضافية للطاقة، وإن كان بصفة مؤقتة، في البلدان التي تواجه أسعار طاقة مرتفعة ومتقلبة بدرجة استثنائية من جراء حرب روسيا الدائرة في أوكرانيا.

واتفق المديرون بوجه عام على أن سياسة المالية العامة لها دور في حماية الناس من خسائر الدخل الحقيقي في وقت الصدمات المعاكسة الكبيرة، ولكن هذا يتطلب موارد عامة قوية. وبناء على تجربة الجائحة، رأوا أن على الحكومات الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي ووضع استراتيجيات وأدوات للسياسة يمكن تميمها بسهولة في ظل سيناريوهات متعددة. واتفق المديرون على أن وجود إطار سليم وموثوق للمالية العامة على المدى المتوسط، بما في ذلك تحديد أولويات الإنفاق وبذل الجهود لزيادة الإيرادات، يمكن أن يساعد على التعامل مع الاحتياجات العاجلة الناشئة عن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وإعادة بناء هوامش الأمان المالية بما يتيح التصدي للأزمات المستقبلية، وتحقيق تقدم في احتياجات التنمية طويلة المدى، مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة والرعاية الصحية، الذي يمكن أن يؤدي أيضا إلى تعزيز صلابة الاقتصاد.

وذكر المديرون أنه، بالرغم من عدم وجود حدث نظامي جوهري حتى الآن، فإن المخاطر على الاستقرار المالي قد ارتفعت في جوانب متعددة، مما يبرز أهمية احتواء تراكم مواطن ضعف مالية إضافية. وإن يضع المديرون في الاعتبار الظروف الخاصة بكل بلد وتحدياته الاقتصادية على المدى القريب، فقد اتفقوا على احتمال الحاجة إلى تعديل أدوات مختارة للسلامة الاحترازية الكلية من جل معالجة جيوب

في هذا العدد:

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢

ديناميكيات الأجور عقب كوفيد-١٩
ومخاطر دوامة الأجور والأسعار

الفصل ٣

التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى
لسياسات التخلص من الكربون

مطبوعات الصندوق



WORLD ECONOMIC OUTLOOK (Arabic)

October 2022

ISBN 979-8-40022-1750



9 798400 221750